

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية  
تخصص : اقتصاد دولي  
بغنوان :

## التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية

دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي  
دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي

تحت إشراف الأستاذ:

- الدكتور رحمانى موسى

إعداد الطالبة :

- بوصبيح صالح رحيمة

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور / بشير بن عيشي.....(أستاذ محاضر-أ- جامعة بسكرة ) رئيساً  
الدكتور / موسى رحمانى.....( أستاذ محاضر-أ- جامعة بسكرة) مقررأ  
الدكتورة / حدة رايس.....( أستاذ محاضر-أ- جامعة بسكرة) عضواً  
الدكتور / عمر الشريف.....( أستاذ محاضر-أ- جامعة باتنة) عضواً

السنة الجامعية : 2011/2010





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية  
تخصص : اقتصاد دولي  
بعنوان :

## التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي

تحت إشراف الأستاذ:  
- الدكتور رحمانى موسى

إعداد الطالبة :  
- بوصبيح صالح رحيمة.

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور / بشير بن عيشي.....(أستاذ محاضر-أ- جامعة بسكرة ) رئيساً  
الدكتور / موسى رحمانى.....( أستاذ محاضر-أ- جامعة بسكرة) مقررأً  
الدكتورة / حدة رايس.....( أستاذ محاضر-أ- جامعة بسكرة) عضواً  
الدكتور / عمر الشريف.....( أستاذ محاضر-أ- جامعة باتنة) عضواً

السنة الجامعية : 2011/2010

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا»

سورة النساء الآية ﴿113﴾

« صدق الله العظيم »

قال علي بن أبي طالب:

«..محببة العلم دين يُدان به، يُكسب الإنسان الطاعة في حياته  
وجميل الأحدثوة بعد وفاته، والعلم حاكم والمال محكوم عليه... مات  
خزان المال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم  
مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة..»

من وصية الإمام علي بن أبي طالب لكميل النخعي

من ديوان الإمام الشافعي :

ويأبى الله إلا ما أراد

يريد المرء أن يعطى مناه

وتقوى الله أفضل ما استفادا

قول المرء فائدتي ومالي

## إهداء

إلى الذي تجرع مرّ الحياة لیسقینا حلوها إلى المعلم والمربي والواعظ  
الأول... أبي الغالي صاحب الفضل في هذه النتيجة... أدامك الله

تاجاً على رؤوسنا؛

إلى نبراس ومنبع الحنان والدعم المعنوي الذي لا ينضب... أمي  
العزیزة التي سعت لتكلیل جهودی بصلواتها ودعواتها الدائمة؛  
... «ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً»...

إلى كل إخوتي وأخواتي أدامكم الله شموعاً تضيء دروب حياتي  
وشعابها؛

إلى كل من علمني وساهم في تكويني ما أنا عليه الآن؛

إلى كل الأصدقاء والزملاء؛

إلى كل باحث يسعى إلى تطوير بلده وتقويتها، والشد من أزرها بما  
يمدّه إياها من أفكار وأبحاث؛  
..... إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي.

رحيمة

# كلمة شكر

(...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً

ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...)

## سورة النمل الآية ﴿19﴾

لو سكت الشاكر، لنطقت المآثر، ولو صمت المخاطب، لأنتت الحقائق. لقد شهدت شواهد حاله، على صدق مقاله، أما تفضله فقد نطقت به جوارحي، ولو سكت لأنتت حقايتي، لئن جحدت وكندت ما أعطيت، نطقت آثارها علي، ولمعت أعلام عوارفها لدي، فاحتراماً وتقديراً وامتناناً شكري موصول إلى :

الأستاذ المؤطر الدكتور رحمان موسى على جهوده وتوجيهاته ونصائحه التي قدمها لي

وصبره معي وسعة باله أثناء تأطيري؛

الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة العلمية لقبولهم إثراء مذكرتي المتواضعة بانتقاداتهم

وآرائهم؛

الأستاذ : عقبة عبد اللاوي؛

الأستاذ : إبراهيم وصيف غدير إبراهيم؛

الأستاذ : جوادي نور الدين؛

الأستاذ : قطاف نبيل؛

الأستاذ : عامر الحاج؛

الأستاذ : بن عبيد فريد.

عندي من أفضالكم ما أعجزني شكرها، كما أعوزني حصرها. ولا أتلافى التفريط في حق ذلك بإفراطي. فإحسانكم يعيد العرب عجماء، والفصحاء بكما. فلو استعرت الدهر لسانا واتخذت الريح ترجماناً، ليشيعا شكر إنعامكم حق الإشاعة، لقصرت بما يد الاستطاعة ...

فشكراً لكم شكر الأسير لمن أطلقه، والمملوك لمن أعتقه...

رحيمة

# الملخص

شهد العالم منذ خمسينات القرن الماضي صعود ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي اعتبرت حتى وقت قريب الملاذ الأنجع لأغلب المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة المنفردة والحل الأمثل لتحقيق تنميتها، لكن الواقع الراهن يشير لوجود أزمة اقتصادية حادة وصفت بأعنف الأزمات منذ أزمة 1929 مشكلة بذلك أكبر تحدي للاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية على وجه الخصوص لما خلفته من هزات ارتدادية خلقت أزمات داخلية متفاوتة الخطورة.

جاءت هذه الدراسة لبحث دور التكتلات الاقتصادية في نشر الأزمات داخل رقعتها الجغرافية من عدمه آخذين في ذلك التكتل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي كدراسة حالة.

Since the fifties of the last century the world has seen, the rise of the phenomenon of economic Integration, which was considered until recently the optimum haven for the most of economic problems faced by the individual State and the best solution for their development, but Recently the Appearance of economic crisis which described as the most heaviest crises has seen since the 1929 To become the biggest challenge for the global economy and Especially the economic Integration Because of what it left of the Internal crisis with different degrees of danger.

This study came to examine the role of economic Integration in the diffusion of crises within or not taking the Economic Integration of the European Union as a case of study.

# قائمة الجداول

الصفحة	تسمية الجدول	رقم الجدول
26-25	مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي والاقليمية الجديدة	الجدول (1-1)
74-73	لمحة حول أهم أزمات الرأسمالية للعقود الماضية	الجدول (1-2)
123-122	أسعار الصرف مقابل اليورو	الجدول (1-3)
124-123	الاستثمار في الدولار الأمريكي: تغير بنية رأس المال الثابت بالأسعار الحالية ومعيير تعادل القوة الشرائية الحالي	الجدول (2-3)
124	معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي للسنوات الأخيرة	الجدول (3-3)
125	التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية	الجدول (3-4)
127-126	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	الجدول (3-5)
129	تغير الانفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات 2000-2012.	الجدول (3-6)
132	الادخار والاستثمار في منطقة اليورو	الجدول (3-7)
134-133	معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي	الجدول (3-8)
137-136	متوسط نصيب الفرد من الناتج في الاتحاد الأوروبي.	الجدول (3-9)
140-139	الناتج والدخل القومي الاجمالي لليونان	الجدول (3-10)
141-140	مؤشرات الاستهلاك في اليونان	الجدول (3-11)
141	الاستثمار والادخار في اليونان	الجدول (3-12)
142	التجارة الخارجية لليونان	الجدول (3-13)
143	العمالة ومعدل البطالة في اليونان	الجدول (3-14)
144	الميزانية والدين العمومي اليوناني	الجدول (3-15)
149	مصادر المدخرات العالمية واستخداماتها في منطقة اليورو	الجدول (3-16)
150	أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة في منطقة اليورو	الجدول (3-17)

# قائمة الأشكال



الصفحة	تسمية الشكل	رقم الشكل
60	أنواع الأزمات	الشكل (1-2)
63	أسباب نشوء الأزمات	الشكل (2-2)
77	تقلبات أسعار الفائدة الحقيقية-معدل العائد الفدرالي- للفترة 1990-2008	الشكل (3-2)
78	«الفقاعة العقارية السكنية» أسعار المنازل في «الولايات المتحدة الأمريكية» بين عامي 1997 إلى 2008	الشكل (4-2)
80	مراحل صناعة الأزمة وتصديرها للدول	الشكل (5-2)
92	تباطؤ معدلات النمو في «الاقتصاد العالمي» مع بدايات «الأزمة» الراهنة بين عامي 2003 إلى 2009	الشكل (6-2)
103	تراجع معدل « التعريفية الجمركية » بين 1980 إلى 2000 كمؤشر لتزايد «الانفتاح التجاري»	الشكل (7-2)
104	نسب التغير في الصادرات والواردات للسلع والخدمات بين 2005 و 2011	الشكل (8-2)
105	تأثير انخفاض نمو الصادرات على نمو الناتج لسنوات الأزمة لبعض الدول	الشكل (9-2)
106	الآليات الرئيسية لكيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية	الشكل (10-2)
114	الروابط المالية والتجارية والآثار الانتشارية الناتجة عن ذلك لدول العالم	الشكل (1-3)
115	تطورات سوق الأسهم للولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو وبعض الدول الأخرى	الشكل (2-3)
116	التقلبات في الأسواق المالية الأوروبية بفعل أزمة الرهن العقاري الأمريكية 2000-2009	الشكل (3-3)
116	خسائر سوق رأس المال الأوروبي والأمريكي و حجم رؤوس الأموال التي تم ضخها خلال الفترة من 2007 إلى الربع الأول من 2010.	الشكل (4-3)
119	أثر تغير كل من الاستثمار والاستهلاك في سوق السلع والخدمات	الشكل (5-3)
122	تغير أسعار صرف الدولار مقابل اليورو	الشكل (6-3)
127	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي	الشكل (7-3)
128	التغير في الناتج الداخلي الإجمالي حسب الفصول للاتحاد الأوروبي	الشكل (8-3)
128	النمو في أوروبا	الشكل (9-3)
130	معدل التغير السنوي في الادخار والدخل والاستهلاك الأسري في الاتحاد الأوروبي	الشكل (10-3)
131	معدل التغير السنوي في الادخار والاستثمار الأسري في الاتحاد الأوروبي	الشكل (11-3)

131	إجمالي تدفقات رأس المال العالمي الخارجة خلال الفترة 1995-2005	الشكل (3-12)
132	الإنتاج الصناعي في أوروبا	الشكل (3-13)
134	حجم ونسبة البطالة في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي خلال العقد الماضي -معدل فصلي-	الشكل (3-14)
140	نمو الناتج المحلي الاجمالي والعناصر الداخلة في تكوينه لليونان	الشكل (3-15)
141	التضخم ومعدلات الضرائب في اليونان	الشكل (3-16)
146	الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	الشكل (3-17)
148	هوامش الائتمان في بعض دول منطقة اليورو	الشكل (3-18)
149	التجارة الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي سنة 2008	الشكل (3-19)
151	نسبة الدين العمومي والعجز في الميزانية لبعض دول منطقة اليورو	الشكل (3-20)
152	الفروق على السندات السيادية في بعض بلدان منطقة اليورو وضغط ذلك على مآليتها العامة	الشكل (3-21)
152	مؤشرات الديون والعجز لدول مختارة	الشكل (3-22)
153	معدل التضخم السنوية وعائدات السندات الحكومية طويلة الأجل للـ GIIPS ودول أوروبا الشمالية.	الشكل (3-23)

# المقدمة العامة

شهد العالم منذ نهايات النصف الأول للقرن الماضي تغيرات وتطورات غير قليلة للعلاقات الاقتصادية الفوق وطنية على المستويين التنظيمي والتنظيمي مشكلة بذلك خارطة جيو- اقتصادية اختفت ضمنها جل القوميات والكيانات القطرية ليتم بذلك ميلاد التكتلات الاقتصادية، هذه التكتلات التي شكلت المعلم الرئيسي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لعبت دوراً فاعلاً في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي الراهن من خلال السيطرة على أغلب التفاعلات الاقتصادية على الساحة العالمية .

هذا الإطار الجديد للعلاقات الاقتصادية الفوق وطنية - التكتلات الاقتصادية - اعتبر حتى وقت قريب الملاذ الأنجع لأغلب المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة المنفردة والحل الأمثل لتحقيق تنميتها المنشودة مما جعل الجميع يتزاحمون إما لإنشاء تكتل خاص بهم أو للانضمام لتجمع اقتصادي ناجح ومؤثر في الاقتصاد العالمي بغض النظر عن قوتهم الاقتصادية .

كل هذه المعطيات وغيرها الكثير تؤكد أن ظاهرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية ستبقى، حاضراً ومستقبلاً المعلم أو المحدد الرئيسي في الاقتصاد العالمي و التجارة الدولية ككل .

من جانب آخر يعيش العالم في الوقت الراهن تداعيات أزمة اقتصادية حادة . هزت أركان الاقتصاد العالمي ونظامه المالي بحكم الرباط الوثيق المعقد الذي يميز نسق الاقتصاد العالمي المعولم، بدأت إرهاباتها كصدع في الائتمان العقاري الأمريكي وتساعدت لتصبح أزمة مالية ثم ما لبثت أن تحولت إلى أزمة عميقة عصفت بالأسواق المالية الدولية والوطنية، مما جعل الاقتصاديون يصفونها بأعنف الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي والأشد خطورة منذ أزمة 1929 فقد ضربت عمق المنظومة الرأسمالية بشكل لم يسبق له مثيل لتصبح شبحاً يهدد بتقويض التنمية في مختلف الاقتصاديات العالمية، ما يجعلها تشكل في الفترة الراهنة أكبر تحدي واختبار يواجه الاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية بشكل خاص .

### الإشكالية :

خلقت الأزمة المالية العالمية اضطرابات اقتصادية متعددة الصُّعد خلَّفت هزات ارتدادية لمختلف الاقتصاديات العالمية سيما التكتلات الاقتصادية في شكل أزمات داخلية متفاوتة الخطورة منها الأزمة اليونانية - أزمة اليورو - التي عرفها التكامل الأوروبي مؤخراً التي هددت وتهدد تجربة تكاملية فريدة من نوعها بالفشل أو بالتراجع إلى الوراء انطلاقاً من أن عدوى الأزمة ستنتقل إلى الدول الأعضاء الأخرى تدريجياً.

فهل التكتل الاقتصادي عامل مساعد أو عامل ممانعة ضد توسع الأزمات الاقتصادية ضمن الرقعة الجغرافية التي يشغلها ؟

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تبسيطه لأسئلة فرعية سنحاول الإجابة عليها من خلال متن هذا البحث وهي:

- 1 ما هي أهم ملامح التكتلات الاقتصادية التقليدية و « الإقليمية الجديدة » ؟ وما الدوافع والأهداف من إقامتها ؟
- 2 ما هي الأزمة الاقتصادية ؟ ما هي أهم قنوات تدويلها؟ وهل تعتبر التكتلات الاقتصادية عامل من عوامل كبح جماح انتشار الأزمات أم هي عامل مساعد على تدويلها؟
- 3 ما هي أزمة اليورو -اليونان- ؟ وما هي تأثيراتها على الاتحاد النقدي الأوروبي؟

### فرضيات الدراسة :

- ✓ التكتلات الاقتصادية هي مجموعة من الاتفاقات والترتيبات تجمع بين مجموعة من الدول قصد تحقيق مجموعة من الأهداف وتجنب المشاكل التي تواجه الدول القطرية المنفردة زمن العولمة..
- ✓ تعتبر التكتلات قوة ممانعة وعامل من عوامل الحد من انتشار الأزمات ضمن رقعتها الجغرافية.
- ✓ ارتباط الأسواق التجارية والمالية وتزايد حركات التدفق المالي «العولمة المالية»، جعلت الأزمات المالية ذات انتشار سريع ومنتسح النطاق تنتقل على أثرها عدوى الأزمات من دولة لأخرى.
- ✓ انتقال أزمة اليونان إلى الدول الأوروبية ذات الاقتصاد المماثل لليونان يشرح انتشارها لباقي الدول ضمن التكتل الأوروبي، ومن ثم التأثير البالغ في الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي.

### مبررات اختيار الموضوع :

- ★ بروز هذه الظاهرة على الساحة العالمية واحتلالها للكثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين؛
- ★ حداثة وديناميكية الموضوع وقلة الدراسات الأكاديمية التي تناولته؛
- ★ الميول الشخصي لدراسة التكتلات الاقتصادية وتأثيرها وتأثرها بالتغيرات والتطورات العالمية الراهنة؛
- ★ كما تم اختيار اليونان كنموذج للدراسة نظراً لموقعها الجيو-اقتصادي وكدولة عضو ضمن الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي وأولى الدول الأوروبية المتأثرة بالأزمة العالمية بهذه الدرجة من الخطورة.

### أهداف الدراسة وأهميتها :

تكمن أهداف وأهمية الدراسة في كونها محاولة لـ :

- ★ محاولة الوقوف على قدرة التكتلات الاقتصادية في توسيع دائرة الأزمات الاقتصادية داخل حدودها الجغرافية الإقليمية من عدمه، وكذا إبراز دورها في مثل هكذا أزمات؛
- ★ تسليط الضوء على أزمة اليورو ومعرفة آثاره على التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي؛
- ★ معرفة أهم الخيارات الاستراتيجية التي تتلاءم مع الاقتصاديات، من أجل تحسين الأداء الاقتصادي والتعامل مع القوى الاقتصادية الفاعلة، بما يحفظ مصالحها ويحقق أهدافها، ويضمن تحقيق التنمية ونجاحها. وبما يجعلها في منأ عن الآثار السلبية للأزمات أو يُخفف من حدتها.

### حدود الدراسة :

① - أثرت الأزمة العالمية في الاقتصاد العالمي - والتكتلات الاقتصادية بشكل خاص - التأثير البالغ متعدد الجوانب لكن سنتناول ضمن هذه الدراسة الأزمات الداخلية للتكتلات الاقتصادية دون الخارجية منها وأسباب وسبل انتقال الأزمة المالية داخلها، وكيفية مواجهتها.

② - يمكن إضفاء الصيغة الكونية على الدراسة كونها تعلقت بالأزمات ذات الصبغة العالمية، كما ارتكزت على تحليل العلاقة الواقعة حدودها بين أطراف السوق الدولية ومراكزه الرأسمالية ضمن سياق عموم تلك الترتيبات الإقليمية، لكن

بصفة أدق سيتم التركيز على دول التكامل الاقتصادي الأوروبي أي الدول الـ 27 المنطوية تحت الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة الشركاء له. إضافة إلى ذلك سيتم تناول الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها المنبع الرئيسي للأزمة المالية العالمية وكذا بعض الدول الرئيسية المتأثرة بهذه الأزمة.

③ - سيتم اختيار الحقبة الزمنية لنصف القرن الماضي إضافة إلى العقد الأول للألفية الحالية نظراً لما تضمنته من محطات تاريخية هامة و مفصلية لإبراز مكامن الإشكالات والغموض حول الظاهرة المدروسة.

### منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بالنظر للموضوع محل الدراسة و من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية :

- المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف و تفسير الأحداث و الظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية و العوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، و سيستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث .
- المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي ويتجلى ذلك في عرض بعض الوقائع البارزة والمهمة المتعلقة بموضوع الدراسة في أغلب أقسام البحث.
- المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي للدراسة والتحليل العددي والبياني للعلاقات القائمة للاقتصاديات محل الدراسة ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثاني والثالث.

### الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع سنوجز بعضها فيما يلي:

★ شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطة- حالة دول المغرب العربي-، أطروحة لنيل دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2003. وتناولت الدراسة تحديد لطبيعة الدور الذي ستلعبه دول المغرب العربي في العولمة الاقتصادية ومعرفة الحوافز والعراقيل المواجهة لمسعى هذه الدول من منطلق كونها شريك للاتحاد الأوروبي ضمن الشراكة الأورو-متوسطة، والإشارة لمجمل التأثيرات الداخلية والخارجية .

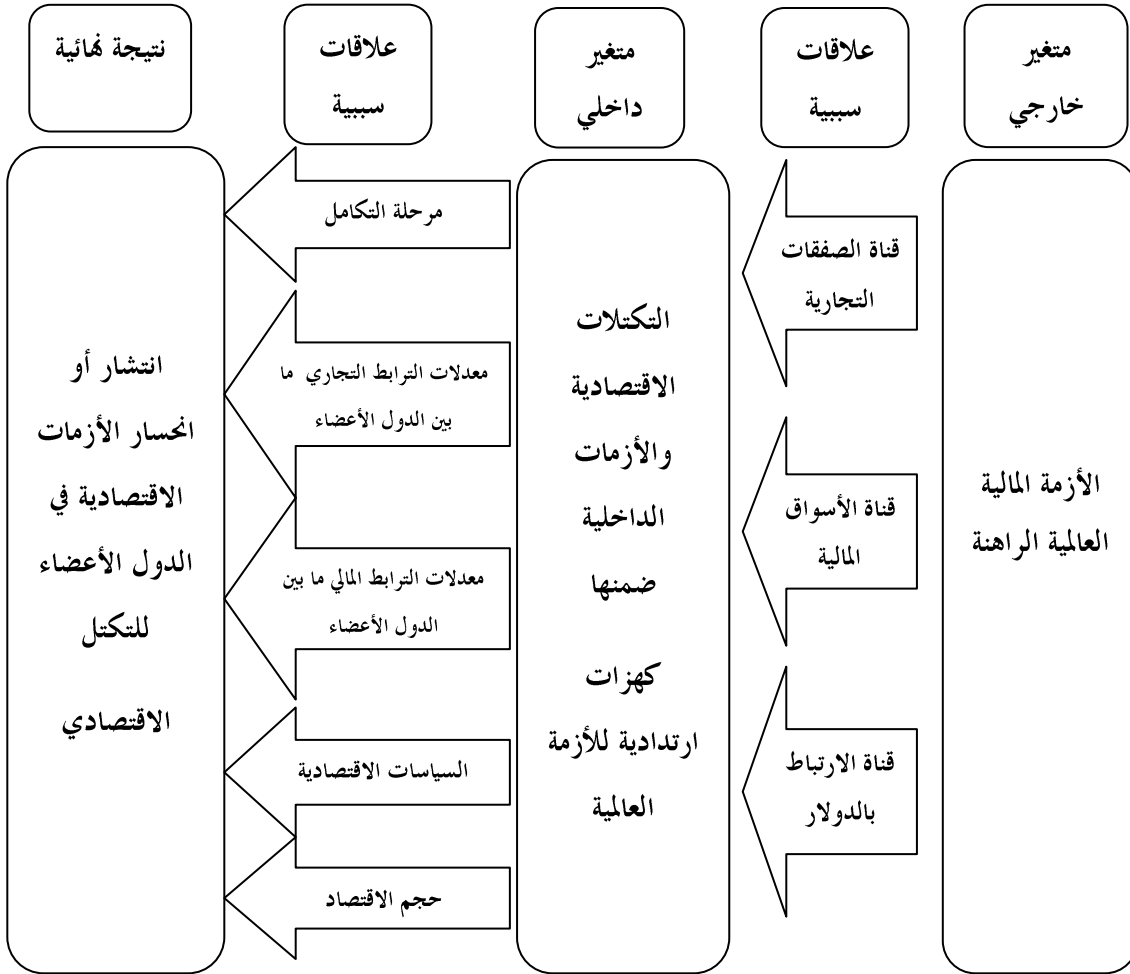
★ عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، والتي تناولت ضمن إطارها النظري التكامل الاقتصادي مع عرض لبعض تجارب التكامل الاقتصادي الفاعلة في الدول النامية : تجربة الكوميسا "السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا"، وتجربة رابطة جنوب شرق آسيا، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومحاولة لربط التكتلات الاقتصادية بأهم التغيرات الراهنة.

★ عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي (دراسة مقارنة بين مجموعة 15 و مجموعة 25)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، بدون سنة، وترمي هذه الدراسة إلى إبراز جوانب التكامل الاقتصادي الأوروبي، ومدى التدرج في مراحل هذا التكامل على عدة فترات كما تهدف إلى إجراء مقارنة بين مجموعة الخمسة عشر التي تعتبر من الدول المتقدمة ودول أوروبا الشرقية والوسطى التي تعتبر متخلفة عن سابقتها، ومعرفة مدى إمكانية تحسين مستواها الاقتصادي بعد انضمامها للاتحاد. كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى إظهار حجم المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الاتحاد لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى.

★ عقبه عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2008/2007، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على بعض تجارب التكتلات الإقليمية الجديدة حقيقتها والعوامل الداعمة لها والفرص التي تتيحها والتحديات التي تواجهها من خلال دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك و بعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو متوسطية على الجزائر والاستفادة من تجربة المكسيك، وذلك من خلال استعراض لمشاهد صعود الليبرالية وإطالة في مفهوم العولمة الاقتصادية وكذا قراء في عمليات تشكل القوى العالمية الثلاث، وكذا التعرض لظاهرة الإقليمية الجديدة والتكامل الاقتصادي مع إعطاء نموذجين لهما (النافتا والشراكة الأورو-متوسطية) والوصول في الأخير للآثار المراد دراستها.

### نموذج البحث:

يمكن تمثيله بالشكل التالي:



## تقسيمات البحث :

هيكليا تم تقسيم محتوى البحث إلى ثلاث فصول رئيسية تتخللها غير قليل من العناصر الرئيسية والثانوية والفرعية تناول الأول منها - بشكل غلب عليه الطرح الوصفي - إطاراً نظرياً تعريفيًا بالتكامل الاقتصادي مقسماً إلى ثلاث مباحث تضمن الأول التكامل الاقتصادي التقليدي مفاهيمه، أشكاله ومراحله، مناهجه ونظرياته، الدوافع والمقومات المرتجى والمحتنى منه....تحت عنوان وقفة مفاهيمية لمرتكزات التكتلات الاقتصادية التقليدية، و تطرق المبحث الثاني للتكتلات الاقتصادية الحديثة «الاقليمية الجديدة»: مفهومها، دوافع ظهورها، سماتها وأهم الاختلافات بينها وبين التكتلات التقليدية، إيجابياتها وسلبياتها، أما المبحث الثالث فدرس المسيرة التكاملية للاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة لهذا الإطار التنظيمي بشقيه التقليدي والحديث ودرجة التكامل التي وصل إليها، وماديات التحرير العميق والعلاقات التجارية والاستثمارية والمالية والنقدية بين الدول المنضوية تحته، وهيكله التنظيمي...ضمن مطلبين تناول الأول الشكل التقليدي للتكامل الاقتصادي الأوروبي والثاني التكتل الاقتصادي الحديث له.

أما الفصل الثاني "الأزمة العالمية الراهنة ومعابر التدويل" فكان وعاء نظريا لما تعلق بالأزمة الراهنة، من خلال تقديم لأهم المفاهيم المتعلقة بالأزمات الاقتصادية العالمية في المبحث الأول(المقصود بمفردة الأزمة ضمن الأدبيات الاقتصادية، أنواع الأزمات وأسباب نشوئها والمراحل التي تمر بها وكونولوجيا لأشهر أزمات القرن العشرين)، ثم إبراز لأهم جوانب الأزمة المالية الراهنة في المبحث الثاني(قراءة تاريخية- الأسباب، الجذور، أهم تفسيرات نشوئها، تداعيات الأزمة المالية العالمية وأساليب المواجهة...) كما حاولنا تسليط الضوء على المعابر الرئيسية لتدويل الأزمة العالمية كدراسة لأهم العلاقات السببية في تدويل الأزمات ضمن المبحث الثالث لهذا الفصل.

أما الفصل الثالث " التكتل الأوروبي والأزمات الداخلية اليونان أمودجاً" فتناول واقع التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات مع التركيز على واقع حال الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة اليورو (الأزمة اليونانية)، من خلال مبحثين تطرق المبحث الأول والذي كان بعنوان "الأزمة الاقتصادية العالمية الانتشار والأثر على مستوى الاتحاد الأوروبي" لدراسة معبر الأسواق المالية والنقدية ومعبر الصفقات التجارية ودورها في انتقال الأزمة العالمية للاتحاد الأوروبي معرجين على أثر الأزمة المالية العالمية للاتحاد الأوروبي من خلال دراسة لبعض المتغيرات الكلية (معدل النمو في الاتحاد الأوروبي، مستوى الاستهلاك والادخار والاستثمار، العمالة ومستوى التشغيل، نصيب الفرد من الناتج)؛ كما تطرق الثاني للاختبار الأوروبي «أزمة اليورو» بتناوله للخلفية الاقتصادية لأزمة الديون السيادية في اليونان ثم أزمة اليورو بين الانتشار والانحسار (تداعيات أزمة اليورو على الاتحاد الأوروبي، قنوات انتقال الأزمة أوروبياً، آثار أزمة اليورو على الاتحاد الأوروبي) وختاماً تناولنا أهم خطط الإنقاذ والحلول المقترحة لحل الأزمة اليونانية ومنعها من الانتشار كتدليل على الدور الذي يلعبه التكتل في الحد من انتشار الأزمات من عدمه وهو ما يمثل عصب إشكال الدراسة.

وتوجنا البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم نتائج الدراسة وتوصياتها.



## الفصل الأول

# التكتلات الاقتصادية مقارنة نظرية

## تمهيد:

ابتداءً من مطلع خمسينات القرن العشرين، شاع الحديث عن كوكبة أو عولمة الاقتصاد، وبدأ التوجه تدريجياً من الاقتصاد الوطني والإقليمي إلى الاقتصاد العالمي، لأن العالم يشهد تبلور وتكتل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي برزت معالمه في انقسام العالم إلى وحدات اقتصادية على أسس سياسية وجغرافية وإنشاء تجمعات وتكتلات إقليمية؛ لتحقيق التكامل والاندماج الإقليمي سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن وذلك في مناطق مختلفة من العالم شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً قصد تحقيق أغراض معينة.

وقد احتلت هذه الظاهرة مكاناً بارزاً في الأدبيات الاقتصادية نظراً لاتجاه مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" إلى الدخول في تجمعات إقليمية فالجميع في الوقت الراهن يتزاحم على أبواب التجمعات الاقتصادية ولا فرق في ذلك بين القوى الكبرى والدول الصغيرة؛ فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد العالمي، للتمتع بما يقدمه التعاون والتكامل فيما بينها من مزايا على اختلافها . ولعل أبرز هذه التكتلات وأشهرها على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن الاتحاد الأوروبي، نظراً لاحتلاله مكانة كبيرة في الاقتصاد الدولي، ولتأثيره البالغ على النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومدى هيمنته على التجارة العالمية. سنحاول خلال متن هذا الفصل التطرق للأسس النظرية للتكتلات الإقليمية بصيغتها التقليدية والحديثة معرجين على الاتحاد الأوروبي كحاجب تطبيقي لهذه الظاهرة من خلال النقاط التالية:

### المبحث الأول: وقفة مفاهيمية لمرتكزات التكتلات الاقتصادية التقليدية.

المطلب الأول: الإطار التعريفي بالتكامل الاقتصادي (المفهوم، الأشكال، المراحل).

المطلب الثاني: مناهج ونظريات التكامل الاقتصادي التقليدي.

المطلب الثالث: محددات حركة التكامل الاقتصادي (مقومات التكامل الاقتصادي ودوافعه، الآثار الناجمة عنه).

### المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الحديثة «الإقليمية الجديدة».

المطلب الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة ودوافع ظهورها.

المطلب الثاني: سمات الإقليمية الجديدة وأهم الاختلافات بينها وبين التكتلات التقليدية.

المطلب الثالث: الإقليمية الجديدة في الميزان (الإيجابيات والسلبيات).

### المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية الدولية دراسة تطبيقية «الاتحاد الأوروبي

أنموذجاً».

المطلب الأول: التكتل الاقتصادي التقليدي للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: «الإقليمية الجديدة» للاتحاد الأوروبي «حالة الشراكة الأورو-متوسطة نموذجاً».

## المبحث الأول:

## وقفة مفاهيمية لمرتكزات التكتلات الاقتصادية التقليدية

شهدت العلاقات الاقتصادية للدول المتجاورة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة تشكيل وتنظيم أطلق عليها اصطلاحاً «التكتلات الاقتصادية» وقد اختلفت التوجهات حول تعريف وتفسير هذه الظاهرة باختلاف الاقتصاديين المهتمين بهذا المجال من الدراسات الاقتصادية نظراً لتباين وجهات نظرهم حول الظاهرة. سنحاول خلال هذه النقطة تسليط الضوء على ظاهرة التكتلات الاقتصادية بشكلها التقليدي من خلال الجزئيات التالية:

## المطلب الأول: الإطار التعريفي بالتكامل الاقتصادي (المفهوم، الأشكال، المراحل).

ظهر مفهوم التكامل الاقتصادي في ثوبه الإقليمي لأول مرة في أدبيات التاريخ الاقتصادي سنة 1950 وما عاقبها على يد الاقتصادي «John viner» واضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي، كسياسة جديدة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية لتحل محل سياسة الحماية التجارية ولتمثل خطوة نحو تحقيق تحرير التجارة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتخصص وتقسيم العمل حيث ساد خلال تلك السنوات اتجاه قومي نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي كتدبير تعمل به الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية ولزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وقد شمل هذا الاتجاه كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية على حد سواء<sup>(1)</sup>.

## أولاً: مفهوم التكامل الاقتصادي:

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين الدوليين يستخدمون مصطلح «التكامل» من الكلمة الإنجليزية *Integration* المشتقة من اللفظ *Integer* التي تعني الشيء المترابك في كل لا يتجزأ، وعليه ذهب البعض إلى تفضيل استخدام مصطلح الاندماج غير أن هذا الأخير يستخدم في أدبيات الاقتصاد الرأسمالي للتدليل على الاندماج بين مشروعين أو أكثر<sup>(2)</sup>. ويقصد بالاتحاد (التكتل) إدماج اقتصاديات الدول المنظمة في الاتحادات عن طريق تجميع الموارد والعوامل الانتاجية المادية والبشرية وتوجيهها توجيهاً يتفق مع الوضع الجديد، وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دول الاتحاد المختلفة، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة قصد زيادة الانتاج وتنمية الاستثمار وتكامل العمليات الاقتصادية وتنمية الطلب والقدرة الشرائية<sup>(3)</sup>.

ويشير مصطلح التكامل الإقليمي في الفكر الاقتصادي إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافاً إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كلاً واحداً<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - بوكسان رشيد، ديبش أحمد، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي المغربي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص1.

<sup>2</sup> - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 277.

<sup>3</sup> - أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، ط1، مؤسسة الرؤية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 209.

<sup>4</sup> - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص27.

ولعل أولى التعاريف قدمت من قبل الاقتصادي «جان تينبرجن»<sup>(\*)</sup> الذي عرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية تحوي جانبين «جانب سلبى» يقتضى إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية -إزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص - وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية و«جانب إيجابى» يقتضى تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الاجبار<sup>(1)</sup>.

وعليه فإن «تينبرجن» ينظر إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء على أنه وسيلة لتحقيق عامل تساوي أسعار عناصر الإنتاج وفق شروط معينة تشتمل العوامل التالية:

- سيادة المنافسة الكاملة؛
- اختفاء عناصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج؛
- تشابه أنماط الطلب العالمى؛
- غياب عنصر نفقات النقل؛
- تشابه دوال الإنتاج عالمياً.

غير أن تواجد مثل هذه الشروط في الواقع يعد أمراً بعيد المنال، فضلاً عن كون تحرير التجارة الخارجية بمفردها غير قادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي بالمفهوم السابق بين الدول الأعضاء في حال الفصل الجغرافي بينهم<sup>(2)</sup>.

أما «بيلا بلاسا»<sup>(\*\*)</sup> فيشير على أن الاستعمال اليومي لكلمة «التكامل» يدل على الجمع بين الأجزاء في كل واحد، أما في أدبيات الاقتصاد فمصطلح «التكامل الاقتصادي» لا يحتوي على معنى واضح فبعض الاقتصاديين يضم التكامل الاجتماعى<sup>(\*\*\*)</sup> ضمن مفهوم التكامل الاقتصادي والبعض الآخر يُضمّنه مختلف أشكال التعاون الدولي، بحجة أن وجود اتفاقيات تجارية قائمة بين اقتصاديات مستقلة هو في حد ذاته تكامل.

ويقترح بلاسا لتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي النظر إليه باعتباره «عملية» و«حالة»، والمقصود بالنظر إليه كعملية هو اشتماله لتدابير ترمي إلى القضاء على التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية لدول ذات قوميات مختلفة، أما النظر إليه كـ«حالة» يتمثل في إلغاء مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء<sup>(3)</sup>.

من خلال هذا التعريف نجد أن بيلا بلاسا قد ركز في تعريفه على إلغاء التمييز أو التدخل الحكومى واعتبره كشرط أساسى ومدخل طبيعى لتحرير التجارة -بمفهومها الواسع<sup>(\*\*\*\*)</sup> - بين الدول الأعضاء ومن ثم تحقيق التكامل الاقتصادي.

\* - جان تينبرجن (Jan Tinbergen): أول حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1969 بالاشتراك مع راجنا وذلك لتطوير نماذج ديناميكية لتحليل العمليات الاقتصادية، له إسهامات عديدة في مجال الاقتصاد: التكامل الاقتصادي الدولي، النماذج الاقتصادية، تحليل دورة الأعمال، رسم السياسة الاقتصادية، اقتصاديات التنمية، توزيع الدخل. كما ساهم في الكثير من القضايا الاقتصادية من بينها قضية هضبة الأمم في المجال الاقتصادي له دراسات إحصائية حيث أعطى حلولاً لكثير من القضايا مستعينا بالرياضيات والاقتصاد القياسى وتكلم عن الدورات الاقتصادية وتقليل التكلفة، نظريات الفائدة التي تعتبر من بين أهم الأعمال في الحقول الاقتصادية. طور نماذج الاقتصاد القياسى وبالأخص النموذج الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية. توفي في سنة 1994.

<sup>1</sup> - Miroslav n. jovanovic and Richard g.n lipsey, International economic integration "limits and prospects", second edition, London, routledge, 1998, p5 .

<sup>2</sup> - سامى عفيفى حاتم، التجارة الخارجية بين النظر والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 278-279.

\*\* - بيلا بلاسا «Bela Balassa» اقتصادى مجرى، ولد في بودابست عام 1928 وتوفي في عام 1991. صاحب نظرية التكامل الاقتصادي (1961) ومُحدد مختلف أشكال ومراحل التكامل الإقليمى، حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة ييل الأمريكية، شغل منصب أستاذ مساعد في جامعة ييل حتى عام 1966 و التحق عام 1967 بكلية جونز هوبكز وبقي بها حتى التقاعد كما اشتغل مستشاراً للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة، ألف أكثر من 23 كتاباً في مجال التجارة والتنمية.

\*\*\* - بالرغم من أن بلاسا لم يدرج ضمن تعريفه للتكامل الاقتصادي التكامل الاجتماعى إلا أنه أشار ضمن هامش كتابه *The theory of economic integration* ص 2 أن التكامل الاجتماعى يمكن وصفه كشرط مسبقاً لزيادة فعالية التكامل الاقتصادي.

<sup>3</sup> - Bela Balassa, *The theory of economic integration*, Richard D.irwin, inc. Homewood, illinois, 1961, p1.

\*\*\*\* - المفهوم الواسع للتجارة الدولية يقتضى اشتماله لتحركات جميع عناصر الإنتاج: سلع وخدمات، رأس المال، العمل.

أما الاقتصادي «ماخلوب»<sup>(\*)</sup> فقد ذكر أن استخدم مصطلح الاندماج الاقتصادي أُستخدم لأول مرة في المؤسسات الصناعية للإشارة إلى مجموعات الشركات المتكاملة أفقياً رغم روابط المنافسين بينهم، بينما يشير التكامل الرأسي إلى توحيد العارضين والمشتريين، كما يعني هذا المصطلح الاندماج الاقتصادي للدول المنفصلة<sup>(1)</sup>.

ويرى «ماخلوب» أن التعريف الأكثر ملاءمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفاء للعمل<sup>(2)</sup>.

وهناك من يعرف التكامل الاقتصادي أنه جمع ما ليس موحدًا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية<sup>(3)</sup>؛

وما يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة هو أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يأخذ أشكالاً ويبقى المفهوم الشامل للتكامل الاقتصادي يتلخص في أن :

التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية مع إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بغية تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو، دون تناسي أنها عملية متكاملة : سياسية، اجتماعية، اقتصادية .

قد تسلك الدول في سعيها نحو التكامل الاقتصادي سبيلين، أولهما التعاون وثانيهما الاندماج الاقتصادي حيث يقصد بالتعاون الاقتصادي مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف وطأة القيود المعرقلة لانسياب السلع ورؤوس الأموال فيما بينها، أما الاندماج فيمثل درجة أعلى من التعاون الاقتصادي حيث تنفق الدول على إزالة العقبات التي تقف في وجه قيام أو نمو كل أو بعض العلاقات الاقتصادية فيما بينها تمهيداً لإذابة اقتصاديات دول المنطقة في اقتصاد واحد تتلاشى داخلها الحدود الاقتصادية<sup>(4)</sup>. و الفرق بين التكامل والتعاون كما أشار بلاسا يكمن في النوعية والكمية معاً. حيث أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل التداير التي تؤدي إلى قمع بعض أشكال التمييز وإزالة الحواجز التجارية والاتفاقات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي طويل المدى<sup>(5)</sup>.

\*- فريتز مخلوب (Fritz Machlup) اقتصادي نمساوي وحامل للجنسية الأمريكية، يعتبر أول الاقتصاديين الذين اعتبروا المعرفة كموارد اقتصادي، وله الفضل في إشاعة مفهوم مجتمع المعلومات، له إسهامات في الاقتصاد الدولي والتكامل الاقتصادي. توفي سنة 1983.

<sup>1</sup>- Miroslav n. jovanovic and Richard g.n lipsey, op.cit, p5.

<sup>2</sup>- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 280.

<sup>3</sup>- بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البيئية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، صص 118-122.

<sup>4</sup>- حوني رابع، حساني رقية، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكتل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص1.

<sup>5</sup>- Bela Balassa, Op.Cit, p 3 .

## ثانياً: أشكال التكامل الاقتصادي:

على نحو ما تم طرحه سابقاً يمكن ان يتخذ التكامل الاقتصادي عدة أشكال متباينة يمكن إدراجها حسب التصنيفات التالية<sup>(1)</sup>:

## 1. حسب طبيعة علاقات التكامل بين الدول الأطراف: وهنا يمكن التمييز بين نوعين من التكامل:

① - تكامل رأسي: هذا النوع من التكامل كان سائداً في مرحلة الاستعمار يعمل على دمج اقتصاديات دولتين أو أكثر، إحداهما الدولة المستعمرة وتمثل «المركز»، والثانية الدولة المستعمرة ممثلة في التابع حيث أن كلا الدولتين متباينتين في درجة التقدم الاقتصادي، وفي هذا الإطار من العلاقة بين الطرفين تتم العملية الإنتاجية على مرحلتين: تتم المرحلة الأولى في الدولة الأقل تقدماً «التابعة»، التي غالباً ما تقوم بعملية إنتاج مواد أولية؛ ثم تتبعها المرحلة المالية في الدولة المتقدمة «المركز» وتتمثل في تصنيع هذه المواد الأولية، ويؤدي هذا النوع من التكامل إلى تقسيم غير متكافئ للعمل الدولي وينتج عنه تبادل غير متكافئ بين كلا الطرفين.

② - تكامل أفقي: وقد يبدأ هذا النوع من التكامل الاقتصادي بعد اتساع حركة التحرر الوطني والاستقلال خلال الخمسينيات والستينيات، ويقوم هذا النوع من التكامل الاقتصادي بين مجموعة أطراف متقاربة في درجة تطورها الاقتصادي وتوجهاتها السياسية كما يقوم على علاقة متكافئة ومصالح مشتركة وأسس جديدة للتخصص وتقسيم العمل ويسعى لهذا التكامل كل أطرافه أو أعضائه، وذلك لتحقيق أهداف معينة يصعب على كل طرف أن يحققها بمفرده.

## 2. طبيعة النظم الاقتصادية ودرجة تطورها: في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التكامل الاقتصادي وهي:

① - التكامل بين الدول الرأسمالية: إن هذه الدول تتميز بحرية الملكية وتطور وتنوع الهياكل الاقتصادية إلى جانب ضآلة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي واحتياج هذه الدول إلى منافذ وأسواق خارجية لتصريف فوائض إنتاجها، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي بينها يدعوا إلى حرية التجارة بين هذه الدول.

② - التكامل بين الدول الاشتراكية سابقاً\*: إن هذه الدول تعمل على التدخل في الحياة الاقتصادية بصفة مباشرة، حيث أن حكومتها تقوم بالدور القيادي أو الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، والتخطيط المركزي وقد جاءت حاجة هذه الدول للتكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وتخلفها عن الدول الرأسمالية وكانت هذه الدول تسعى إلى التكامل الاقتصادي لبناء هياكلها الإنتاجية في ذلك الوقت وفق مبدأ التخطيط بهدف بلوغ هيكل اقتصادي أمثل وزيادة إنتاجية العمل.

③ - التكامل بين الدول النامية: تتميز هذه الدول بعجز وسائل المنافسة وقوى السوق عن معالجة مشاكل تخلفها وتدخل الدولة بدرجات متفاوتة في توجيه العملية الإنتاجية بالتخلف، وضعف علاقتها التجارية البينية ومن هنا كانت حاجة هذه الدول إلى التكامل الاقتصادي للتغلب على مشاكل ضعف وتخلف الإنتاج ولتحقيق تنمية شاملة لاقتصادياتها، وخلق نوع من التعاون فيما بينها وإعادة بناء هياكلها الإنتاجية بحيث تصبح أكثر تنوعاً.

## ثالثاً: مراحل التكامل الاقتصادي:

يحتوي التكامل الاقتصادي على مراحل ودرجات متفاوتة سنتناول منها التقسيم الذي اعتده بيلا بلاسا (منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي، واتحاد اقتصادي تام)؛ لكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن المنهج التجاري للتكامل الاقتصادي ينطلق من ثلاثة مقومات:

<sup>1</sup> - مقدم عبرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001/2002، ص 13-15.

\* - أدرجت هذه النقطة من باب الإحاطة بكافة الأنواع والتوجهات الخاصة بالتكامل الاقتصادي قديماً وحديثاً.

★ **الأول:** أن الاقتصاديات القطرية تكون قد استنفدت إمكانياتها الاقتصادية الذاتية من خلال التشابك الاقتصادي مرهونا بالمزيد من التشابك الخارجي؛

★ **الثاني:** أن إطلاق التشابك الخارجي بصورة شاملة يؤدي إلى تبعية الاعتماد المتبادل على المستوى الدولي؛

★ **الثالث:** أن المستوى الإقليمي تقل فيه مخاطر التبعية، وتزايد من خلاله فرص إقامة اعتماد متبادل مستقل على المستويين الإقليمي والعالمي، وعمليات متزايدة من اتخاذ القرارات الاقتصادية الكلية.

وقد تجد الدول التي ترى مصلحتها في إقامة تكامل فيما بينها أن من السهل عليها في البداية الاتفاق على تطبيق النوع السلي من التكامل الاقتصادي - حسب جان تيرجن - رغم أنه قد يجد من حريتها في فرض قيود لتحقيق أهداف معينة، فإذا أثبت هذا السلوك جدواه زادت درجة قبول التكامل الإيجابي؛ ومن هذا المنطلق قام الاقتصادي «بيلا بالاسا» بصياغة مراحل النظرية الوظيفية المحدثة للتكامل، بالتدرج حسب تصاعد درجة الإيجابية في الأدوات المستخدمة حتى الصورة النهائية في شكل اندماج اقتصادي تام<sup>(1)</sup>، و تتلخص مراحل التكامل الاقتصادي في:

### 1. منطقة التجارة الحرة<sup>(\*)</sup>:

وهي أبسط مراحل التكامل الاقتصادي ويتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض ما تراه مناسباً من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة وبرز صور المناطق الحرة في العصر منطقة التجارة الحرة الأوروبية وتضم سبعة دول هي: النمسا، فنلندا، أيسلندا، ليشتنشتاين، النرويج، السويد وسويسرا والتي أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959 وكذلك منطقة التجارة الحرة النافثة المكونة بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك سنة 1993<sup>(2)</sup>.

### 2. الاتحاد الجمركي:

ويشمل الاتحاد الجمركي إلى جانب إلغاء التمييز في مجال التجارة الدولية داخل الاتحاد، على تحقيق تكافؤ التعريفات الجمركية مع البلدان غير الأعضاء<sup>(3)</sup>، أو ما يسمى بالحداد الجمركي، بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعة الدول الأعضاء تقوم بالعمل كيان واحد في مفاوضات الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء. ويعد اتحاد البينيلوكس *Benelux* الذي تأسس في عام 1947 أحد أمثلة الاتحادات الجمركية ويضم كلا من بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ الذي اندمج لاحقاً في الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

### 3. السوق المشتركة:

بالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريف جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي فإنه يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعامل ورأس المال فيما بين دول الأعضاء، وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقاً واحدة يتم في إطارها انتقال عناصر الإنتاج من السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة كوسيلة لإعادة توزيع عناصر الإنتاج وتحقيق مبدأ الكفاية القصوى في استغلال الموارد الاقتصادية في ظل آلية السوق من أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست على إثر معاهدة روما سنة 1957 .

<sup>1</sup> - حوني رابع، حساني رقية، مرجع سبق ذكره، ص 2-3.

\* - قد يفضل البعض إدراج اتفاقيات التجارة التفضيلية كمرحلة أولية للتكامل الاقتصادي وهي ترتيبات أولية تقتضي التخفيض الجزئي للقيود التجارية استعداداً للولوج في منطقة التجارة الحرة.

<sup>2</sup> - حوني رابع، حساني رقية، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

<sup>3</sup> - Bela Balassa, Op.Cit, p 3 .

## 4. الاتحاد الاقتصادي:

هذا الشكل يعتبر أكثر تطوراً من السوق المشتركة ويتم بالإضافة إلى الإجراءات التي تتم في شكل السوق المشتركة اتخاذ إجراءات تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية (التجارية، المالية، النقدية والاجتماعية) بين الدول الأعضاء والتي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وإعانات البطالة، وكذلك إقامة سلطة قضائية عليا ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الاقتصادية، وتكون أحكامها ملزمة وواجبة النفاذ لسرعة البت في المنازعات الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

## 5. الاتحاد الاقتصادي التام:

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاققتصاد واحد، يتم فيه توحيد السياسات الاقتصادية<sup>(\*)</sup> مع إنشاء سلطة فوق قومية ( *Authority Super National* ) ترأب تنفيذ تلك السياسات الموحدة كما يكون لقراراتها صفة الإلزام لجميع الدول الأعضاء.

في ظل هذا الاتحاد يمكن تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وزيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه<sup>(2)</sup>.

بالرغم من وجود هذا الدرجات للتكامل الاقتصادي إلا أن الواقع يثبت أن هذه المراحل ليست منفصلة عن بعضها البعض عند التطبيق، وأنه بإمكان أي مجموعة من الأقطار أن تختار لنفسها المستوى الذي يناسب معطياتها الاقتصادية والاجتماعية ويولي طموحاتها.

## المطلب الثاني: مناهج ونظريات التكامل الاقتصادي التقليدي:

## أولاً: مناهج التكامل الاقتصادي:

## 1. المنهج الاتحادي:

نشأت الرغبة في التوحيد كمحاولة لتجنب ما تعانیه محاولات بعض الدول الأوروبية التوسع والضم القسري لدول أخرى من إثارة للحروب التي تسبب ضرراً بالغاً بموارد الشعوب ومستويات معيشتها، وساعد على قوة هذه الدعوة تماثل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوروبية وتقارب أوضاعها الاقتصادية ومدى تشابك علاقتها البيئية، وكان الأخذ بوحدة اندماجية يعني نقل السلطة فيها من الأعضاء إلى مركز موحد، بما يتفق ونظام سياسي اقتصادي، حيث يحتمل المركز مسؤولية تسيير شؤون المجتمع، على نحو ما جرى في الاتحاد السوفياتي؛ أما الصيغة الاتحادية لفيدرالية كتلك التي طبقتها الولايات المتحدة، فإنها توازن بين ما يترك للولايات من سلطات، وما تتولاه السلطات المركزية في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات، بما في ذلك إدارة النظام النقدي، وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق المحلية وإعادة التوزيع على نحو يزيل ما بين مستويات النمو من تفاوت، ويحقق لها قاعدة للتعاون في مواجهة

<sup>1</sup> - عيسى حمد الفارسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه ومقوماته ومعوقات قيامه، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص 7-8.

\* - كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها.

<sup>2</sup> - عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 15.



التقلبات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، ويمكنها من الاستفادة من القدرة الأكبر على التعامل في الاقتصاد الدولي، وجاءت المقارنة بين هذين الأسلوبين لصالح الصيغة الفيدرالية بناء على اعتبارين :

★ - الأول: هو توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، وتيقنها من أن دولة الوحدة سوف تخدم تلك المصالح مما تفعل الدولة القطرية، وهذا يمكن وصفه بأنه قاعدة الكفاءة.

★ - الثاني: أن تسيير الأمور في دولة الوحدة، سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار، وإلا تحولت هذه الدولة إلى صورة منقحة من عملية الضم القسري، وهذه هي قاعدة الديمقراطية.

ويرجع تفضيل المفكرين الأوروبيين لهذه الصيغة إلى أنها تتيح فرصة للشعوب الأعضاء بالاحتفاظ بمناشئ مناسبة من الاختيارات التي تجعلهم لا يشعرون بأن التكامل سلبهم هويتهم السابقة وفرض عليهم إدارة جهة غريبة لا تحفل بمصالحهم وبخصوصياتهم التي كانوا يتحكمون فيها قطريا، وواضح أن المنهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق، بل هو في الواقع بمثابة استراتيجية تستهدف تحقيق تكامل سياسي، تترك لدولة الاتحاد اختيار السياسات التي تطبقها بما في ذلك السياسات الاقتصادية التي قد يكون جانب منها مستولا عن تضييق الفروق في مستويات النمو بين دول أعضاء الوحدة، ولا يوجد تحليل نظري مسبق يرسم أساليب تتبع مثل هذه الدول لهذا الغرض، وهو ما قد يثير صعوبات في المستقبل قد تهدد الاتحاد ذاته؛ وتشير التجارب الاتحادية الأوروبية (ألمانيا، إيطاليا، سويسرا) إلى أن العامل المشترك للوحدة فيها هو تماثل الخلفيات الثقافية والاجتماعية لشعوبها، وما عنيت به اتحاداتها من تعبئة الموارد الذاتية لأعضائها، هيأت لها قدرة أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، ولعل الاستثناء الوحيد كان سويسرا التي لم تسعى لإتباع منهج حمائي، ربما لأن مواردها ورفعتها الجغرافية كانت من الصغر بحيث حالت بينها وبين محاولة رفع درجة التمركز حول اقتصادها الداخلي؛ أما بالنسبة للدول النامية فإن الهدف ليس مجرد إنشاء دولة الوحدة وتعزيز قوتها، أو استخدام هذه الوحدة أداة لحل صراع سياسي كما كان سائد في الفكر الأوروبي - وإن كانت تسهم في تدعيم الاستقرار الإقليمي-، وإنما هو للاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوى اقتصادية خارجية متفوقة، في تعزيز قدرة كل منها على النمو، ومن ثم رفع حصتها من عائداته؛ فإذا عجزت دولة الوحدة عن تحقيق ذلك، وأسس توزيع الموارد لصالح أهداف جماعة دون أخرى داخل الاتحاد، فإن الانفصال يصبح واردا، كما تشهد بذلك تجارب عديدة معاصرة<sup>(1)</sup>.

## 2. المنهج التعاملية:

يذهب أنصار هذا المنهج أنه من غير المقبول القفز إلى خلق «سلطة مركزية» سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق «تنظيمات» تتولى عدداً من الشؤون الفنية التي لا تثير أي حساسية لدى الفئات الاجتماعية. ويرى أنصار هذا المنهج وفي مقدمتهم «كارل دويتش» أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتخوفها من فقدانها سيادتها، وبناء عليه يُفضل إتباع «منهج تعاملية» يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون الالتزام بـ «أطر مؤسسية» معينة أو مراحل محددة، خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكنفياً بإقامة ما يلزم من هيئات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2000، ص 30-31.

<sup>2</sup> - عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافسا على المكسيك و بعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو متوسطية على الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007/2008، ص 56.

## 3. المنهج الوظيفي:

يتفق أنصار هذا المنهج مع ما نادى به المنهج التعاملي من التدرج، كبديل للتحويل المباشر إلى حالة الوحدة السياسية، بدءاً بالنواحي الأقل إثارة للخلاف التي يسهل ظهور ثمار التكامل فيها على أن يصحب ذلك التنازل إلى مؤسسات إقليمية تنتقل إليها شيئاً فشيئاً وظائف كانت تقوم بها حكومات الدول القطرية؛ ويؤدي هذا إلى ترسيخ فكرة التكامل ذاتها، وتقبل الانتقال إلى جوانب أخرى، واستكمال بناء المؤسسات الإقليمية، إلى أن يتم بناء مقومات دولة الوحدة؛ ويرجع التأكيد على البعد المؤسسي في رأي «ديفيد متراني» على كون النزعة الوطنية (القطرية) بحافية بطبيعتها للسلام، مما يستدعي إقامة مؤسسات دولية تجرد الحكومات الوطنية من قدرتها على إثارة الفتن والحروب، نتيجة اعتقاد الجماهير أنها أقدر من هذه الحكومات على تحقيق رفايتها، فإذا تحقق نجاح في بعض المهام ذات الطبيعة الفنية البحت والمحايدة سياسياً مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض - التي تزداد جدوى التعاون الدولي فيها على العمل القطري المنعزل - أصبح تنازل الحكومات القطرية عن سلطاتها في مجالات أخرى، تتعلق بمزيد من متطلبات تحقيق الرفاهية للشعوب أكثر يسراً، غير أن ما شهدته فترة ما بين الحربين من حروب تجارية، استخدمت فيها أدوات الإغراق والحماية الجمركية وخفض أسعار الصرف فيما يسمى إفقار الجار، أدى إلى إدراك أن الرفاهية الحقيقية للشعوب لا تقف عند وظائف جانبية ذات صفات فنية، وأنها تقوم أساساً على القاعدة الاقتصادية وهي غير محايده لذلك من إعادة النظر في المنهج الوظيفي في مبناه السياسي .

على أن ما شهدته العالم خلال نصف القرن الأخير من توسيع في الإطار المؤسسي الدولي ومن نجاح في إيقاف مسلسل الحروب العالمية، كان مرجعه التطورات العالمية التي أدت إلى تراكم عوامل الاعتماد المتبادل وإدارة الدول الكبرى للحرب الباردة، التي سمحت رغم ذلك بقدر كبير من النزاعات الإقليمية، كما أن شرط السعي إلى مزيد من التكامل هو تحقيق توافق الأهداف وهو ما يتطلب تقارباً ثقافياً، مما يجعل هذا المنهج أرجح على المستوى الإقليمي منه على العالمي، وكما في حالة المنهج التعاملي فإن التنازل لمنظمات دولية عن مسؤوليات لا تحشد السيادة الوطنية بشكل واضح، لا يضمن حفز الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على نواح أخرى أقل حيادية من الناحية السياسية، بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك بما يتبقى لها من مجالات، هي أكثر إثارة للخلافات عن تلك التي جرى التنازل فيها. ونظراً لاختلاف الحدود الإقليمية للتعاون من مجال إلى آخر، فمن الصعب تركيز التعاون في إقليم معين مجرد الرغبة في دفع التوجه نحو التكامل بداخله<sup>(1)</sup>.

## 4. المنهج الوظيفي المحدث:

جاء هذا المنهج بعد الحرب العالمية الثانية لمعالجة الفصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثه إسهامات كل من «أرنست هاس» و «أميتاي إيتزويوني» و «كارل دويتش» الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية السيرة التكاملية:

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقاً عاماً بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلاً من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى؛
- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع؛

<sup>1</sup> - محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 31 - 33.

• وجوب اقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعاً محورياً في هذا المنهج.

وعليه فهذا المنهج جاء بإضافات من أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر نواة الحكومة الإقليمية، وعموماً تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور كذلك المتعلقة بتحرر حركة التدفقات الاقتصادية بدأً بالتجارة وانتهاءً بحركة الأفراد، ثم المرور إلى نوع من التكامل الإيجابي أين ينتقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية، وتكتسب بذلك الحركة التكاملية ما يطلق عليه بالأثر الانسيابي لعملية التكامل؛ بذلك يتحقق الاتحاد على دفعات ويصبح على نظرية التكامل أن تحدد المعايير التي بمقتضاها يتم الاتفاق على المجالات الاقتصادية التي يفضل تخصيصها لتفود حركة مستمرة للتكامل، فمن الممكن مثلاً الانطلاق بقطاع معين ينقل فيه جانب من سلطة الدولة إلى سلطة فوق قومية دون الشعور بفقدان السيادة، مثلما حدث في تجربة جماعة الفحم والصلب الأوروبية، كما أنه من المهم وجود تقارب في أوضاع الدول المعنية، حتى تتشابه الأهداف والأدوات التي تستخدمها في رسم سياساتها الاقتصادية لذلك مال الموظفون المحدثون إلى تأجيل عمليات المشاركة في السياسات الاقتصادية إلى مراحل متأخرة من التكامل<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: نظريات التكامل الاقتصادي:

تشكل نظرية الاتحاد الجمركي التي جاء بها «جاكوب فاينر» سنة 1950 التي دارت معظم مناقشتها حول الآثار التي تترتب على قيام مثل هذا الاتحاد والتكتل الاقتصادي المضمون الأساسي للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي ولجمل نظرياته والممارسات التكاملية بوصفها تدرس الوحدة الأساسية للتكتلات الاقتصادية بين الدول التي تجعل منها كياناً ما فوق وطني متميزاً سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي<sup>(2)</sup>.

و يعتبر البحث في تأثير المعاملات الإقليمية أكثر غموضاً حيث تشير المعالجة النظرية للتكامل إلى:

أن التكامل اختيار توجهي حيث يمثل توجهها استراتيجياً محددًا ينفذ من خلال عدد من السياسات والإجراءات و هو بذلك يوجد في مجال التطبيق دون مجال النظرية، غير أن التطبيق يجب أن يكون معتمداً على نظرية معينة تأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ويرى «فاينر» أن قطرين اتفقا على إلغاء الرسوم الجمركية وهما في هذه الحالة سيكونان أسوأ حالاً من قبل، كما سيضران بالدول الأخرى بعدة طرق منها فقد الرسوم الجمركية وكذلك فقد الفرص البديلة.

أما الاقتصادي «بول كروفمان» فيقول «إن مناطق التجارة الحرة بين الدول المتجاورة سيخلق تبادلاً تجارياً أكثر مما يحولها إلى جهات أخرى، بينما التكامل بين دول غير متجاورة ومتباعدة جغرافياً سيؤدي إلى العكس، لأنه في الحالة الأولى طبيعي وفي الحالة الثانية غير طبيعي». ويرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك أثراً متناقضين على النمو الاقتصادي بالنسبة للتكامل الإقليمي سواء كان في شكل مناطق حرة أو اتحادات جمركية و هذين الأثرين هما:

- الأثر التوليدي؛

- الأثر التحويلي.

<sup>1</sup> - آسيا الوائي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، صص 12-13.

<sup>2</sup> - علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، ط 1، ج 1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، 2004، ص ص 133-134.

الأول يتسم بطابع إيجابي لأطراف التكامل الإقليمي، كونه يسمح باستخدام أكفأ للموارد المتاحة داخل منطقة التكامل؛ أما الثاني الأثر التحويلي فرغم صعوبة قياسه فإن له طابع سلبي بالنسبة للتجارة الدولية والاتحادات الجمركية و بمناطق التجارة الحرة، وبذلك يكون الأثر الصافي للاتحادات الجمركية هو محصلة هذين الأثرين المتنافرين.

ويفترض أثر تحويل التجارة ضمناً وصول الدول المشاركة في الاتحاد الجمركي إلى مرحلة التوظيف الكامل قبل قيام الاتحاد، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية تتميز بوجود عناصر إنتاجية متوفرة إلا أنها معطلة تماماً أو غير موظفة بصورة كاملة.

وإذا كانت النظرية الاقتصادية في التجارة الدولية مطلوب منها الأخذ في الحسبان كل العناصر ذات العلاقة لتكون أكثر واقعية لتصبح بذلك نظرية اجتماعية، ومنه فالأولى أن يتم التأكيد على أن التكامل الإقليمي الذي يهدف إلى تقوية العلاقات وربط دول بعضها البعض يكون متكاملًا اجتماعيًا وليس فقط تكاملًا اقتصاديًا، حيث أن معظم علاقات التكامل الإقليمي لها أهداف سياسية واجتماعية وأمنية بين دول شهدت في الماضي صراعات دامية وما زال البعض منها يعيش في نوع من العداة والكراهية رغم أن التأكيد يتم على العلاقات التجارية التي يمكن أن تكون أحد أهم أشكال التكامل، إلا أنها تخدم أغراض سياسية يراد لها أن تحقق.

والجدير بالذكر أن عملية تحرير التجارة ليس كافيًا لتحقيق التنمية، و على العكس من ذلك لا بد من التأكد أن التنمية الشاملة، بما فيها النمو الاقتصادي المتسارع، هي شرط ضروري للتوسع في التبادل التجاري، وعليه ينبغي أن تكون التنمية سابقة لتسيير التبادل وليست لاحقة له كما تروج لذلك اتفاقيات الجات واتفاقيات المشاركة ومشروعات التكامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا... وحتى لو سلمنا جد لا بأن حرية التجارة تعد شرطًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية فمن المهم أن تكون هناك تنمية، و إلا فما الذي يمكن تبادله في ظل حرية التجارة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: محددات حركة التكامل الاقتصادي (مقوماته ودوافعه، الآثار الناجمة عنه).

#### أولاً: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي:

جاء زمن الكيانات الكبرى التي تقوم على مفهوم يتجاوز فكرة القوميات أو فكرة الأمة ويركز على اتحادات أو تكتلات تجمع شمل دول عديدة، وتنبعث الرغبة في التكتل من حاجة الدول إلى التضافر للتغلب على صعوبات أو مشكلات أو لتجنب أضرار ومخاطر أو لإزالة حواجز<sup>(2)</sup>.

ويقصد بدوافع التكامل الاقتصادي مبرراته وضروراته أيضاً وهي أقرب ما تكون من الأهداف التي تسعى إليها الدول والمجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها، ولا بد من التأكيد على وجود دوافع وأسباب مشتركة بين جميع الدول لعملية التكامل الاقتصادي وإنشاء التجمعات الاقتصادية، وتعتبر كل من الدوافع السياسية والاقتصادية دوافع مشتركة للتكامل الاقتصادي، حيث نلمسها عند أية مجموعة من الدول التي دخلت في مسار التكامل الاقتصادي؛ إلا أن هناك دوافع تؤدي بالدول إلى الدخول في مسار تكاملي اقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعتها الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وبصفة عامة الحضارية<sup>(3)</sup>؛ يمكن من خلال ما يلي ذكر مجموعة من هذه الدوافع حسب تصنيفاتها:

<sup>1</sup> - مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-10.

<sup>2</sup> - أشرف أحمد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

<sup>3</sup> - خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية "تجارب وتحديات"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص ص 52-53.

## 1. دوافع اقتصادية:

- يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:
- تتمتع بالوفرات الإنتاجية الكبيرة سواء الوفرات الناشئة في حجم الإنتاج الداخلي فيما يسمى بالوفرات الداخلية، أو الوفرات الخارجية التي تتكون من العوامل الأخرى خارج نطاق المشروع؛
  - زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد؛
  - توسيع حجم السوق وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية؛
  - زيادة معدل التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء؛
  - زيادة نصيب التكتل الاقتصادي من التجارة العالمية؛
  - زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية<sup>(1)</sup>؛
  - الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة مما يكسبها الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة النمو الاقتصادي<sup>(2)</sup>؛
  - تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر؛
  - خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرًا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية....)<sup>(3)</sup>.

## 2. دوافع أمنية وسياسية: ويمكن إنجازها فيما يلي:

- تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الشقة والتفاهم المتبادل وحسن الحوار والاستقرار السياسي في المنطقة، كما أن العلاقات التجارية والاقتصادية المتوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء هي الأفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي؛
- مع تعميم العلاقات الاقتصادية التكاملية وتحسين الأجواء السياسية يشكل الإطار الاقتصادي السياسي للأمن القومي وإزالة بؤر التوتر والصداع والخلافات الحدودية وغيرها ويتحقق الاستقرار الاقتصادي والأمن في آن واحد؛
- يعد التكتل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة في إيجاد علاقات اقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بها هذه البلدان<sup>(4)</sup>؛

<sup>1</sup> - مفتاح صالح، سليم قط، واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجية تحقيقه، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 17-19 أفريل، 2007، ص 69.

<sup>2</sup> - أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 54.

<sup>3</sup> - عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>4</sup> - مفتاح صالح، سليم قط، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

• قد يدفع الاستقرار الأمني ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية.

وقد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيداً لإقامة تكامل سياسي. إلا أنه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي. لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية<sup>(1)</sup>.

ومقومات التكامل الاقتصادي هي عوامل مساعدة في عملية التكامل، أفرزتها البيئة الجغرافية، الاجتماعية، القيمة والمصلحية فيجب أن يكون هنالك مثلاً تباين إلى حد ما في منتجات الدول الأعضاء بحيث يوجد ما يبرر معاملات هذه الدول بعضها مع البعض لإشباع الحاجات المتبادلة؛ وكذا يجب أن تكون تكاليف النقل منخفضة أو تميل إلى الانخفاض بين الدول الأعضاء؛ فضلاً عن وجوب كون الإمكانيات التكنولوجية متقاربة بين الدول الأعضاء<sup>(2)</sup>، وتختلف من مقومات اقتصادية وسياسية، إلى اجتماعية وثقافية ودينية يمكن إيضاحها فيما يلي:

### 3. المقومات الاقتصادية:

① - تجانس اقتصاديات أطراف التكامل: ويعتبر أهم مقوم لنجاح التجارب التكاملية، فبعيداً عن المثاليات والعواطف فإن الفوارق بين الاقتصاديات المتكاملة يعتبر الحجر المعيق، والمطب الذي يهوي بالتكامل، بحيث نتعد عن حقيقة التكامل المطلوب «التكامل المتكامل» إلى «التكامل الاتكالي» من تكامل الأنداد الذي من خلاله يتم تبادل المزايا وتقاسم المنافع، إلى التكامل الذي يتحمل فيه البعض عبء العالة، بما يفرغ معنى التكامل من حقيقة معناه، ومرتجيات فحواه؛ لذا يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل.

② - انسجام السياسات الاقتصادية: خاصة السياسة التجارية، النقدية والمالية، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والإقليمية، ويتم ذلك بإعادة سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء<sup>(3)</sup>.

③ - اختلاف الامكانيات المالية: تعتبر من المقومات المشجعة لإقامة تكامل اقتصادي، إذ أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الاقتصادي.

④ - التخصص وتقسيم العمل: حتى يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائداً يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يفضي إلى وفرة الحجم والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم على أساس التكاليف النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة وبما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من التكامل.

⑤ - توزيع مكاسب التكتل: إن من أهم المقومات التي تسمح بنجاح التكامل هو اتخاذ سياسات مشتركة مبنية على أسس من العدالة في توزيع المكاسب حيث أن الخسارة التي يتحملها أعضاء النطاق التكاملية قد تختلف من دولة إلى أخرى، وعليه

<sup>1</sup> - عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>2</sup> - أشرف أحمد العدلي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

<sup>3</sup> - عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ومن أجل تفادي الاختلالات التي قد تطرأ لابد من ضمان توزيع عادل وذلك بإيجاد وسائل التعويض كتحويل الموارد للبلدان الأضعف والأكثر تضرراً<sup>(1)</sup>.

⑥- وجود العجز والفائض: لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول<sup>(2)</sup>.

⑦- الجوار الجغرافي<sup>(\*)</sup>: إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي-طبيعي، وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية<sup>(3)</sup> ورغم أهمية الجوار الجغرافي من الناحية التاريخية و حتى العملية لما يوفره من تسهيلات للاتصال والتبادل، فإن التطور الذي وصل إليه المجتمع الدولي اليوم جعله أضيق من أن يكون أساساً للتجمع والتكامل الاقتصادي .

⑧- توفر موارد الثروة الطبيعية : توفر موارد الثروة الطبيعية من العوامل الرئيسية بين الدول المتكاملة، لأنه من غير المعقول أن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية، فالتكامل يقوم على أساس تصريف السلع الناشئة من استغلال تلك الموارد الموجودة بين هذه الدول، فتكامل دولتين وأكثر تفتقران إلى موارد الثروة الطبيعية لن تعود بفائدة على تلك الدول هذا لعدم المساواة في المزايا الالتزامات، بل سيكون مجرد فتح أسواق هذه الدول لمنتجات دول أخرى كما أن توفر هذه الثروات لا يعتبر عاملاً من عوامل نجاح التكامل إذا لم يستغل أو يكون قابل للاستغلال حتى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق التكامل، إضافة إلى ذلك فإن نجاح التكامل يعتمد أيضاً على تنوع تلك المصادر.

⑨- توفير الأيدي العاملة : يعتبر توفير اليد العاملة المتخصصة و المدربة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي حيث أن عملية التكامل تعمل على انتقال اليد العاملة بمعنى حرية انتقال الأشخاص بين كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة، و بهذا يتم تحقيق أكفاً استخدام ممكن لليد العاملة، و بها يتم نقل الفائض من العمالة للدول التي تكتظ بها إلى الدول التي تعاني من عجز في هذا المورد الهام.

<sup>1</sup>- عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>2</sup>- عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

\*- إن عامل التقارب الجغرافي رغم أهميته لا يكون فاعلاً أو مؤثراً إلا إذا اقترن بقاعدة تحتية صلبة كاتسار الطرق المعبدة والسكك الحديدية وكافة عوامل النقل والربط بين الدول المتجاورة، فأغراض تقويم المزايا النسبية للتكامل الذي يضم مجموعة من الدول، فإن الأهمية التي نضيفها على تكلفة عبور المسافة بالنسبة للسلع التي يجري نقلها فيما بين الدول، تقتضي التمييز بين نوعين من المسافات:

◆ المسافة الجغرافية

◆ المسافة الاقتصادية

ذلك أن «المسافة الاقتصادية» هي تعبير عن المسافة الجغرافية المقابلة «لوسيلة النقل» المختارة على أنها أقل الوسائل البديلة للتكلفة، ومن أجل التغلب على الصعاب الكامنة في طريقة القياس المباشر للمسافات الاقتصادية بين الدول (والخاصة بعدد الأميال اللازمة لعبورها)، فإنه يمكن الاستدلال عليها بعلامة معينة تدل بصفة عامة على تكاليف النقل بما فيها التأمين. وبما أن تكاليف النقل تزداد كلما طالت المسافة، وتنقص كلما قصرت، فإن حساب تكاليف النقل مؤشر هام على مدى المسافة الاقتصادية، بمعنى أن التعرف على تكاليف النقل على طول المسافة الاقتصادية يعني التعرف على مدى هذه المسافة. هذا وأن المسافة الاقتصادية تتأثر بمدى قوة ووفرة البنى التحتية للبلد، والتطور الخفق في مجال المواصلات. ومع ذلك فقد تقوم حواجز طبيعية تجعل هذا التقارب في المسافات غير ذي معنى. فبجبال الأنديز تحول دون الاتصال المباشر بين مجموعة دول الأنديس رغم تجاورها [عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص65، بتصرف].

<sup>3</sup>- موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الامتحان الأخير لتجاوز العصبية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد262، 2000، ص65.

10- توفر وسائل النقل و المواصلات : إن توفر المواصلات من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي، حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء ودعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية و تسهيل علاقاته مع الدول الأجنبية<sup>(1)</sup>.

#### 4. المقومات السياسية-المؤسسية:

وتتجلى بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة الاقتصادية- الاجتماعية وعلاقات سياسية بين حكومات الدول قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الحوار<sup>(2)</sup>. وخلق المؤسسات الإدارية والتنظيمية واللجان المشتركة الدائمة التي تقوم بدراسة المشاريع والقطاعات المختلفة وتوفير المعلومات الاقتصادية واختيار التوقيت المناسب للمشاريع والتنسيق بين السياسات الاستثمارية، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الاقتصادية المشتركة، بالإضافة إلى إيجاد مؤسسات وهيكل على مستوى التجمعات تكون قادرة على دعم وتنفيذ التكامل الاقتصادي<sup>(3)</sup>؛ وتعتبر العقيدة التي يعتنقها الحكام أثناء اتخاذ القرارات والإدلاء بالتصريحات، من أهم المقومات السياسية التي يتوقف عليها نجاح أو فشل أية عملية تكاملية<sup>(\*)</sup>.

#### 5. المقومات الاجتماعية والثقافية والدينية:

1- التجانس الاجتماعي (\*\*): يصبح التواصل أو القرب الجغرافي -واقع طبيعي- مهم و ذو قيمة أكبر عندما تجمع الدول قيد الانتظام خصائص وحدة اللغة، التاريخ، التراث والدين، فتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ النظرة الفوق وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع، فهو يشمل تجانس ووحدة في القومية.

2- تشابه القيم : إن تشابه القيم، هو تقاسم أو اشتراك صناع القرار القائمين على التكامل في معتقدات و نظم قيمية معينة في ميادين مختلفة، فالتكامل الاقتصادي يتطلب تشابه وتقاسم القيم السياسية، كالديمقراطية، التعددية الحزبية والسياسية، الحكم الراشد، التداول على السلطة، حقوق الإنسان و الحريات، هذا إلى جانب القيم الاقتصادية، فقيم أصحاب القرار في الدول قيد التكتل أو النخب التي لها تأثير في هذه العملية، يجب أن تتوافر على قدر كبير من التشابه والتوافق، بل أن تكون موحدة إذا أمكن ذلك، لأنها من أهم شروط التكامل<sup>(4)</sup>.

3- إعطاء الوقت المناسب والكافي للدراسات والبحوث على كافة المستويات: إن التكتلات التي تقوم على دراسات غير جادة غالباً ما يكون مصيرها الفشل والتفكك بعد وقت قصير، و من هنا تظهر أهمية الدراسات والبحوث في هذا المجال حيث أن الدراسة تستهدف معالجة المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة بطريقة علمية يمكن من خلالها تحديد المشكلة وعرض البدائل الممكنة ثم تقييم تلك البدائل و التوصل إلى القرار الأمثل في ظل الظروف والعوامل المحيطة؛ كما أن اختيار أسلوب التكامل الاقتصادي الملائم وفقاً لظروف و مشاكل الدول المختلفة من أهم العوامل المساعدة على نجاح تجربة التكامل<sup>(5)</sup>.

1- مقدم عبرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

2- علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص ص 280-281.

3- خليفة مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

\* أفضل مثال على هذه النقطة هي فكرة التكامل الاقتصادي العربي التي ضلت أرواح مؤتمرات القمم وتواريخ إمضاء اتفاقيات، دون أن تتجسد في واقع ملموس، فكثيراً ما يتم الاتفاق على مشروع ما، ليندوب بعد فترة قصيرة أمام مشكلة سياسية صغيرة، وقد تصل الأمور في بعض الأحيان حتى إلى مطالبة أحد أعضاء التجمع بالغياب عن إحدى قممه أو تجميد عضويته...

\*\* يجب أن تكون مقومات التكامل الاقتصادي أولاً وقبل كل شيء إمكانيات اقتصادية متقاربة فاللغة الواحدة، والدين والتراث الواحد، هي مقومات مساعدة لقيام التكامل وليست مقومات أساسية له وأكبر دليل على ذلك هو قيام الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية موحدة وفشل حل التجارب الوجودية العربية.

4- خليفة مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-51.

5- مقدم عبرات، مرجع سبق ذكره، ص 22.



## ثانياً: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي:

يعود تركيزنا في عرض آثار التكامل الاقتصادي على الجوانب الأساسية دون التفاصيل التحليلية والقياسية التي تزخر بها دراسات التكامل، ونظرنا للتكامل على أنه حالة نهائية تصل إليها اقتصاديات الدول الأطراف، و ما يميز هذه الحالة بأن هذه الأقطار قد وصلت لنوع من التوازن الاقتصادي (الذي تحدده النظرية الاقتصادية الغربية بعدد من الخصائص ومن العلاقات بين المتغيرات)؛ أما التكامل بوصفه عملية فإن من خصائصه أن يولد أنواعاً ودرجات متتالية من اختلال التوازن الاقتصادي في العديد من المجالات والمتغيرات في اقتصاديات الدول الأطراف وفي ردود فعل سلطات هذه البلاد الأطراف في مواجهتها، وذلك كله بسبب التغيرات التي تدخلها الإجراءات والسياسات التي تطبق لتحقيق التكامل<sup>(1)</sup>، على ضوء ما سبق يمكننا تعداد الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي على سبيل المثال لا الحصر في ما يلي<sup>(2)</sup>:

## 1. آثار اتساع حجم السوق:

- تحقيق المزايا المترتبة عن وفرات النطاق: ويقصد بها الانخفاض في تكاليف الإنتاج الكبير- التكاليف هنا لا يقصد بها التكاليف المتغيرة بل الثابتة -أي أن التكامل الاقتصادي يجعل من الممكن تخفيض نفقة إنتاج السلعة التي ينتجها كل بلد طرف، وذلك بسبب الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير لإقامة المشروعات كبيرة الحجم التي لم يكن من الممكن الاستفادة منها بسبب ضيق سوق كل طرف منفرد، ومن ثم في حجم المشروعات والإنتاج، كما يساهم أيضاً في التقليل من مخاطر انعدام اليقين لدى المستثمرين والمنتجين داخل منطقة التكامل، ومنه تراجع حالة التردد في الإقبال على إنشاء المشاريع الاستثمارية والإئتمانية، ومنه زيادة حجم الاستثمار والإنتاج؛
- زيادة المنافسة والقضاء على الاحتكار: يزيد حجم السوق من المنافسة بين المنتجين بما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج، فإزالة الحواجز الجمركية في إطار التكامل تزيد من عدد المنافسين وبذلك تقل حدة الاحتكارات وآثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج وانخفاض الإنتاجية ورفع مستوى الأسعار، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد فيها؛
- زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو: وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل، إضافة لإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للاتساع وإنشاء صناعات لم يكن من الممكن إنشائها قبل التكامل بسبب ضيق السوق، وما لكل ذلك من أثر في زيادة الموارد الطبيعية والاستهلاك، وهو ما ينعكس بدوره على فرص الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي بالزيادة.

## 2. الأثر على العمالة والأجور: يسمح انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الإنتاجية داخل منطقة التكامل

بالتخصص والتعمق في تقسيم العمل بناءً على المزايا النسبية<sup>(\*)</sup> التي تتمتع بها الأنشطة والأقطار المتكاملة، إضافة إلى أن التكامل يعمل على تحسين الهياكل الاقتصادية وتطوير الإنتاج وزيادة تحسين المنتجات، وكل ذلك يزيد من نسبة التوظيف والتخفيف من حدة البطالة وما ترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وهذا لكونه يعد من أنجح

<sup>1</sup> - محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجارياً وتوقعاتها، ط1، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص 84.

<sup>2</sup> - بوكساني رشيد، ديبش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 2-6.

\* - للتوسع في مفهوم التخصص الدولي ونظرية الميزة النسبية أنظر: خالد محمد خليل مزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي "أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، السنة غير مذكورة، ص 13-16.

الحلول القصيرة الأجل للمشكلة السكانية حيث يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة بما يحقق قدرًا أكبر من التناسب بين أعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيعجل بانتقال الفائض السكاني من دول الفائض إلى دول العجز محققًا بذلك زيادة في مستويات الإنتاج وتحسن في المستويات المعيشية في الدول المتكاملة.

**3. الأثر على الاستهلاك وتوزيع الدخل:** ينتج عن إلغاء القيود على حركة السلع بين أطراف التكامل انخفاض أسعار بعض السلع، وارتفاع أسعار السلع التي كانت تستورد من الدول الغير أطراف في التكامل، بسبب ارتفاع الرسوم الجبائية بعد التكامل، وحتى إذا بقيت أسعارها كما هي، فما يحدث من تغير نسبي في أسعار سلع الاستهلاك يؤدي إلى إعادة توزيع مداخيل الأفراد على طلب هذه السلع، مما يؤثر بالضرورة على مستوى الرفاهية الاقتصادية. وحتى بافتراض أن مستوى الإنتاج لم يتغير في أي من أقطار التكامل، وأنه لم يحدث أي تغيير في كفاءة استخدام الموارد فإن إزالة الرسوم الجمركية تجعل هذه السلع أرخص ثمنًا مما كانت عليه، مما يدفع المستهلكين إلى إعادة ترتيب نمط استهلاكهم بإحلال ما يستوردونه من الدول الأطراف بما كان يستورد من الدول الغير أطراف، وهو ما يؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية إيجابًا.

#### **4. الأثر على التبادل التجاري مع العالم الخارجي:** يؤدي التكامل الاقتصادي إلى إحلال التبادل التجاري بين أطراف

التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى، وترجع الزيادة الحاصلة في التبادل بين الدول المتكاملة في جزء منها إلى الاستيراد من داخل المنطقة بدلاً من الإنتاج المحلي، كما أن هذا التكامل يحدث تنمية اقتصادية متسارعة في الدول المتكاملة ويرفع معدلات النمو الاقتصادي بها ويحسن الهياكل الاقتصادية الداخلية واعتباراً من أن التكامل يمكن من قيام كتلة اقتصادية واحدة، لها من القوة والأهمية على النطاق الدولي ما يمكنها من اكتساب مزايا أكبر من حيث شروط تعاملها مع الدول الأجنبية، فعلى الصعيد النظري تقر نظريات التكامل الاقتصادي بأن قيام أي تكتل اقتصادي جهوي يترتب عليه نوعان من الآثار التجارية:

① - **أثر خلق (توسيع) التجارة - أثر إيجابي:** ويعني تحديداً إحلال واردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل التكتل الاقتصادي (الاتحاد الجمركي مثلاً) محل الإنتاج المحلي<sup>(1)</sup>، إضافة لإحلال واردات من منتج مرتفع التكلفة داخل الاتحاد إلى منتج منخفض التكلفة أيضاً داخل الاتحاد<sup>(2)</sup>؛

② - **أثر تحويل (تدمير) التجارة - أثر سلبي:** ويعني استبدال واردات من منتج ذي تكلفة أقل من خارج التكتل، بمنتج ذي تكلفة أعلى داخل التكتل من خلال وضع الحواجز أمام المنتجات الأكثر كفاءة، القادمة من خارج التكتل<sup>(3)</sup>.

#### **5. تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض:** كلما قويت الدولة اقتصادياً - بفضل التكامل - كلما زادت

أهميتها في المجال الدولي، فتصبح لها ميزة المساومة الاحتكارية والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقاً لمصلحتها الخاصة. فالاندماج الاقتصادي يعطي الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة، وهذه القوة والأهمية الاقتصادية تمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الأطراف الأجنبية بما يحقق مصالحها الخاصة ككتلة اقتصادية واحدة، كما أن توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن معدلات تبادلها، ففي حقيقة الأمر نجد

<sup>1</sup> - دومينيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 99.

<sup>2</sup> - كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 163-164.

<sup>3</sup> - دومينيك سلفاتور، مرجع سبق ذكره، ص 99.

أن وجود الإقليم يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى، وبذلك يتعزز مركزها التفاوضي<sup>(1)</sup>.

6. أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية: تؤثر التكتلات الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة ليجنبوا التعريفية الخارجية المشتركة مما يزيد الاستثمارات في الأسواق المتكتلة وهو ما يعرف بالأثر الخلفي لتعريفية العوامل ولتتمتع بالعلاقات الاقتصادية المميزة التي تربط الدول المتكتلة بباقي الدول ولتتمتع منتجاتها بحرية الحركة واتساع السوق والترويج بأقل التكاليف وكذا الاستفادة من ضمانات حماية الاستثمار والمناخ الملائم لذلك؛ إلا أن هذه الاستثمارات تفضل الأقاليم المتقدمة مما يزيد من التفاوت الإقليمي بين الدول المتكتلة<sup>(2)</sup>.

7. تعزيز حرية انتقال عوامل الإنتاج: وتعتبر من الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي فقيام تكامل بين دولتين أو مجموعة دول يتم تحرير الانتقال داخل الجماعة الموحدة للعمل ورأس المال مما يتمخض عنه استخدام أفضل للموارد الاقتصادية لجميع الدول<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - أسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص38.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، صص 147-148.

<sup>3</sup> - كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 215.

## المبحث الثاني:

## التكتلات الاقتصادية الحديثة «الاقليمية الجديدة»

منذ نهايات الحرب العالمية الثانية كان هنالك سعي حثيث وتنافس كبير بين دول الشمال المتقدم على استقطاب دول الجنوب حديثة الاستقلال عن طريق تعاون ارتكز في مجمله على مساعدات مالية وتقنية، لتحقيق أهداف استراتيجية وهو ما كان في صالح بحث الدول النامية عن تنميتها وتطورها؛ إلا أن التوجه الراهن للعلاقات الاقتصادية فوق الوطنية يميل إلى رسم خارطة اقتصادية اختفت ضمنها القارات الخمس ل يتم بذلك خلق شكل جديد للتكتلات الاقتصادية وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً «الاقليمية الجديدة» أو التكتل القاري والعبر إقليمي؛ وهو ما سيتم تناوله ضمن هذه النقطة عبر الطرح الموالي:

## المطلب الأول: مفهوم الاقليمية الجديدة ودوافع ظهورها:

## أولاً: الطرح التاريخي للإقليمية الجديدة ومفهومها:

نظراً للتحويلات الجوهرية التي طرأت على الوضع الدولي لم تعد الولايات المتحدة الزعيم الأوحيد اقتصادياً كما كانت في الخمسينات والستينات، إذ نمت المجموعة الأوروبية بشكل كبير تدفعها سياستها الزراعية الموحدة التي طبقت أعلى مستويات الحماية، من ناحية أخرى ظهرت اليابان ومعها دول شرق آسيا أو الدول حديثة التصنيع التي لم تمثل أية أهمية في التجارة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتصبح قوى اقتصادية رئيسية تؤثر بشكل كبير في مقدرات الاقتصاد العالمي، وتنافس العملاق الأمريكي في أسواقه، مما جعلها تعاني من عجز هائل في الحساب الجاري وإحساس متزايد بعدم القدرة على السيطرة على مقدرات الاقتصاد العالمي كما كانت تفعل منذ عقود مضت؛ هذه العناصر إضافة إلى الموقف المتشدد من قبل المجموعة الأوروبية في مفاوضات جولة أوروغواي في إطار الجات، وانغلاق السوق الياباني أمام المنتجات الأمريكية أسهم في فقدانها الثقة في الإطار متعدد الأطراف، فبدأت في التفكير في تجمع إقليمي خاص بما يعزز قدرتها التنافسية المتأكلة، من هنا كان ميلاد منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا (Custa) عام 1989 ثم توسعت لتصبح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بانضمام المكسيك.

لقد شجع تحول الولايات المتحدة نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في شرق آسيا وغيرها من مناطق العالم، الأمر الذي أسفر عن تحول الآسيان(\*) من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للآسيان، وبلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالي 100(\*\*\*) تجمع منها 29 ظهوروا منذ عام 1992، كما أن غالبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة الـ 131 ينتمي إلى تجمع أو أكثر من هذه التجمعات التي لم تعد قاصرة الدول المتجاورة في إقليم واحد منطلقاً من مبادرات طموحة تخدم مصالح الأطراف دون الالتفات لأي إطار جغرافي أو إيديولوجي كان<sup>(1)</sup> فقد تضمنت اتفاقات التجارة الإقليمية(\*\*\*)

\* - الآسيان هو اتحاد دول جنوب شرق آسيا ويضم 10 دول هي : إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، بورما، كمبوديا.

\*\* - منها على سبيل المثال لا الحصر : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، النور الآسيوية (تايبان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ)، تجمع الأيبك الذي يربط آسيا وأمريكا، مشروع الشرق أوسطية، الشراكة الأورو-متوسطة، مشروع منطقة التجارة الحرة عبر الأطلنطي الذي يجمع الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة التنمية لجنوب إفريقيا، السوق المشتركة الجنوبية (ميركسور)، مجموعة (أنديان) في أمريكا اللاتينية...

<sup>1</sup> - أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 49-51.

\*\*\* - عادة ما يستخدم مصطلح "اتفاقيات التجارة الإقليمية" في الاتفاقات بين البلدان ليس فقط للإشارة إلى البلدان المتجاورة جغرافياً بل حتى للدول التي لا تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية.

منذ بداية العقد الأخير للقرن الماضي إضافة لتخفيض وإزالة الحواجز عناصر أخرى كتنسيق السياسات الوطنية تمشياً مع برنامج الإصلاح وحرية أكبر لقوى السوق وتقليل خيارات التدخل الحكومي لتحقيق "التكامل العميق"، وقد ازدادت اتفاقات التجارة الثنائية المبرمة في ظل «الإقليمية الجديدة» لتبلغ 86 اتفاقية (تم الإبلاغ بها لاتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية) في عام 2000 بعد أن كانت تبلغ 20 اتفاقية متعددة الأطراف عام 1990 ثم أصبحت 159 اتفاقية في 2007 وقد كانت في معظمها اتفاقيات لتحرير التجارة تنطوي على مستويات أدنى من الالتزام الاقتصادي كالذي تقتضيه الاتحادات الجمركية المتعددة الأطراف أو الأسواق المشتركة<sup>(1)</sup>.

ولقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك، الدور البارز في ظهور الموجة الثانية من الإقليمية التي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي، و يستند هذا المفهوم إلى نموذجين:

1. **النموذج الأول:** هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أداها هي المناطق التجارية الحرة وأغلاها الاتحاد الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوروبي؛

2. **النموذج الثاني:** فهو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو إندونيسيا<sup>(2)</sup>.

والإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية، والعولمة التي تستهدف إلغاء الحدود الجغرافية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسياً واقتصادياً وثقافياً عبر العالم كله وهذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية (من حيث المبدأ) كما تتضمن تنازلاً عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليها تمثل جماعة وتنصرف باسمها<sup>(3)</sup>.

ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كونها متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض. وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة (*Open Regionalism*) والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك (*APEC*). وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء لا تكون بالضرورة مرتفعة عن مستواها بين الدول الأعضاء<sup>(4)</sup>.

بناءً على ما سبق نجد أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات النقدية والمالية فحسب بل يتعدى إلى المساهمة

<sup>1</sup> -Unctad, **Trade and development report 2007**, New York, 5 September 2007, p p 54-55.

<sup>2</sup> - علاوي محمد الحسن، الإقليمية الجديدة "المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 07، 2009-2010، ص 109.

<sup>3</sup> - عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

<sup>4</sup> - علاوي محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 109.

المباشرة في الحياة الاقتصادية من خلال استثمار المباشر الذي يجعل الدول المتقدمة طرفاً في عملية تطوير المنتج والخدمة على قدم المساواة بشكل يضمن التساوي في الحقوق<sup>(1)</sup>. إذ تختم الأوضاع الراهنة على التعاون الدولي إعطاء الأسبقية للتعاون التجاري والمالي المتعدد الأطراف، والتعاون الإقليمي والمبادرات اللامركزية، وكل هذا يستدعي إعادة بناء مؤسسات حكومية مكلفة بالتعاون والإشراف عليه؛ إذا أن الأمر لا يتوقف على مدى السلطات والاختصاصات الممنوحة للتكتل الإقليمي بقدر ما يتوقف على اتجاه إرادة وحرص الدول الأعضاء نحو تدعيم عملية التعاون وترقيتها لتشمل جميع ميادين الحياة (الاقتصادية والثقافية...) <sup>(2)</sup>. من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية<sup>(3)</sup>.

### ثانياً: أسباب ودوافع ظهور الإقليمية الجديدة:

- ★ بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث على أكبر قدر ممكن من الحلفاء و مراكز نفوذ إقليمية ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو على أقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة والتي يعتبر فيها الحياد تحيزاً<sup>(4)</sup>؛
- ★ تنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار، ومن ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدول فقد أدى تسارع وتيرة الثورة التكنولوجية إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم كما أدى تراكم التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاضل العمليات الإنتاجية إلى خروج المنشأة من نطاق الاقتصاد القطري إلى الاقتصاد العالمي؛
- ★ استكمال أوروبا بناء اتحادها الجمركي وتوجهها نحو إقامة الاتحاد الاقتصادي في ظل مزيد من الاعتماد عن النفس لعدم توقع أن تأتي قوى دفع النمو في الاقتصاد الإقليمي من خارجه؛
- ★ دخول التكتلات الاقتصادية الكبرى مرحلة نوعية ارتبطت باستنفاد مهماتها الداخلية باعتبار هذه الأخيرة استكملت مهامها التاريخية «مرحلة الارتكاز الجغرافي» وبدأت الحاجة ملحة للارتقاء إلى مستوى فوق جغرافي أكثر شمولية؛
- ★ بطء وتعثر المفاوضات المتعددة الأطراف وشعور بعض الحكومات بالإحباط إزاء ذلك واعتقادها أن من شأن عقد عدد من الاتفاقات الإقليمية الثنائية أن يشكل أداة أفضل للمضي قدماً في تنفيذ برامج التحرير الاقتصادي والتنسيق بين مجموعة واسعة من السياسات والقوانين والمؤسسات بهدف تشجيع تدويل الاستثمار والإنتاج؛
- ★ ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الإقليمي ليس فقط بسبب المآزق التي تعرضت لها بل أيضاً لحاجتها الماسة إلى تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون، في وقت تصاعدت فيه الدعوى إلى تقليص معدلات الحماية؛

<sup>1</sup> - جلطي غالم، بن منصور عبد الله، إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 21-22 ماي 2002، ص 8.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 6.

<sup>3</sup> - عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>4</sup> - جلطي غالم، بن منصور عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 3.

- ★ فشل أغلب تجارب التكامل التقليدي بين البلدان النامية وعدم تحقيقها على أرض الواقع وبقاء هذه التجارب تحت سقف المرتجى منها؛
- ★ التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات والادعاء بأنه قد آن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون أخذ<sup>(1)</sup>؛
- ★ القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف اجتماعية ملائمة للعيش الكريم في بلدان النامية ومحاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة؛ وكذا القضاء على الأسواق الموازية والاقتصاد غير الرسمي، والمتاجرة في المخدرات وتبييض الأموال؛
- ★ الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث<sup>(2)</sup>؛
- ★ الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية؛
- ★ تقوية الروابط السياسية وتحسين قدرات الأعضاء التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛
- ★ سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي فقد أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: سمات الإقليمية الجديدة وأهم الاختلافات بينها وبين التكتلات التقليدية:

#### أولاً: السمات الأساسية للإقليمية الجديدة:

- تختلف التوجهات الحديثة للتكتلات الاقتصادية عن التكتلات الإقليمية الكلاسيكية اختلافا كبيرا، فقد اتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد اتسمت بالسمات التالية:
- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية وقيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي؛
  - إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى ميدان الاتفاقيات الإقليمية الجديدة؛
  - الاتجاه إلى تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات<sup>(4)</sup>؛
  - أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية وسياسية التي يمكن وصفها بأنها استراتيجية وليست تجارية فقط؛
  - تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من استراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبيئية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة. وهي تمثل

<sup>1</sup> - عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 81-83.

<sup>2</sup> - جلطي غالم، بن منصور عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 8.

<sup>3</sup> - علاوي محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

<sup>4</sup> - عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة؛

- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضاً على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة؛
- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية *NAFTA*؛ وعضو في *APEC* تجمع آسيا للباسيفيك ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى: ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع قيوداً حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء. تنوع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل<sup>(1)</sup>.

من خلال استقراء كل ما سبق ورغم ما تتيحه هذه الترتيبات التكتلية من مزايا عديدة للأعضاء إلا أن أكبر مستفيد من كافة هذه الترتيبات والتسهيلات هي الشركات العابرة للقارات وأحياناً بصفة أكبر حتى من بعض الدول الأعضاء لما تفتحه هذه الترتيبات من أسواق أوسع وأقل تقييداً مما قد يجعلها نقمة على بعض الدول لما للشركات المتعدية الجنسيات من آثار سلبية(\*).

#### ثانياً: الفرق بين التكامل الاقتصادي التقليدي والإقليمية الجديدة:

على الرغم أن ظاهرة الاتحادات (التكتلات) الإقليمية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن الجديد هو<sup>(2)</sup>:

- البيئة الدولية التي تحكم تلك الاتحادات وبشكل غير مسبوق قواعد السوق الحر والمنافسة العاتية بين الدول لتجد مكاناً على الخريطة العالمية، ولكن معظم الدول بدأت في الإيمان بأن تلك القوة لن تكون إلا للكيانات الاقتصادية الكبرى؛
- أن تلك الاتحادات لم تكن بمثل الحجم والعدد التي هي عليه الآن فالإتحاد الأوروبي مثلاً تضخم حجمه حتى أصبح الأعضاء الآن أكثر من 15 دولة وفي سبيله إلى التوسع في شرق أوروبا ودول جنوب المتوسط من خلال اتفاقيات الشراكة؛
- أن تلك الاتحادات لم تعد حكراً على العالم المتقدم كالاتحاد الأوروبي والنافتا حيث ظهرت إلى عالم الوجود اتحادات اقتصادية بين البلدان النامية مثل الآبيك في آسيا واتحاد دول المغرب العربي واتحاد الميكروسور في أمريكا اللاتينية واتحاد دول التعاون الخليجي؛

<sup>1</sup> - علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 110.

\* - تضرر المنتج الوطني من منافسة المنتج العالمي، فقدان الدولة لمقوماتها وسيطرتها الاقتصادية، سيطرة 20% من اغنياء العالم على 83% من الناتج العالمي من خلال توجيهها للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في العالم باستخدام قدراتها المالية واحتياطياتها الكبيرة، وتحكمها في أسعار المنتجات إذ يصل هذا التحكم إلى خلق وضع شبه احتكاري قصد تحقيق مصالحها، وكذا تأثيرها السلبى على هيكل التجارة الخارجية في شكل التوجهات المحصورة في النشاطات ذات الميول الاستيرادية العالية، فضلاً عن ربطها لاقتصاديات الدول النامية بالتغيرات في أسعار الدول المتقدمة ومن ثم انتقال الموجات التضخمية إلى هذه الدول...

<sup>2</sup> - رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص ص 199-2000.



- أصبحت الاتحادات خاصة التي تتم بين البلدان النامية ورقة ضغط تستخدمها على الدول الصناعية وليس أدل على ذلك من اجتماعات اتحاد الآبيك واتحاد دول الآسيان زما يتخذ من قرارات وبالتالي من شأنها تحسين شروط التجارة والتبادل الدولي لمصلحة الدول النامية.

ركزت الإقليمية التقليدية التي نشأت على أسسها المؤسسات القديمة على عناصر التجاور الجغرافي، والتشابه الثقافي والأيدولوجي، كأساس لبناء التنظيم الإقليمي في حين مؤسسات الإقليمية الجديدة ركزت على تشابه المصالح بين الدول مما يعني إمكانية إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافياً، وغير متشابهة ثقافياً أو أيدولوجياً فبينما ركزت كذلك الإقليمية التقليدية على إنشاء المؤسسات (الأمانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة)، وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات فإن الإقليمية الجديدة دارت حول إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون، وعلى أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات، بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات. وأخيراً فقد ركزت الإقليمية التقليدية على التكامل الاقتصادي عبر المراحل التقليدية لهذا التعاون، ابتداءً من خفض التعريفات الجمركية، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية، في الوقت الذي ركزت فيه الإقليمية الجديدة على تحرير التجارة البينية ونقل التكنولوجيا، وتسهيل انتقال الاستثمارات<sup>(1)</sup>. وفيما يلي ندرج جدولاً يبرز أهم الاختلافات بين الصيغة التقليدية والحديثة للتكتلات الاقتصادية:

#### الجدول (1-1) :

#### مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي والإقليمية الجديدة

الخصائص	التكتل التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولاً متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين. أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	بجاز، لصالح الدول الأقل تقدماً	غير مجاز. مع تعويض الأقل تقدماً
نطاق التجارة	أساساً المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع والخدمات، مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر: رأس المال	تحريره تدريجياً مع توفير الشروط للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية ويستكمل عند الاتحاد	غير متح، لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية	إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة

<sup>1</sup> - محمد السيد سليم، خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي (حالة الآسيان)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 366، أغسطس 2009، ص 98-99.

الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدماً	يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	
قطاع الأعمال وعبارات القوميات	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	القائم بالتوجيه
أسس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	المرحلة النهائية

المصدر: محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكامل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 7، 1997، ص 15.

### المطلب الثالث: الإقليمية الجديدة في الميزان (الإيجابيات والسلبيات):

يتنازع الاقتصاد العالمي في وقتنا المعاصر بين ظاهرتين تتمثل الأولى في اتجاه كثير من دول العالم إلى الانخراط في ترتيبات «الإقليمية» الساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي والتي يمكن أن تشكل إقليماً جديداً بالتبعية، أما الظاهرة الثانية فتشير إلى تعزيز الاتجاه العالمي متعدد الأطراف لبناء منطقة تجارة حرة عالمية إمكانية انضمام كل دول العالم لها أمر ممكن الحدوث<sup>(1)</sup>، وعليه سنتناول في هذه النقطة إيجابيات وسلبيات الإقليمية الجديدة لكن قبل التطرق لإيجابيات وسلبيات الإقليمية الجديدة وجب التطرق إلى أهم العوائق التي تواجهها والتي قد تمنعها من تقديم منافعها على حد سواء للدول المنضوية فيها وهي:

أولاً: العوائق التي تواجه الترتيبات الإقليمية الجديدة<sup>(2)</sup>:

بعد الانتشار السريع للإقليمية والاتفاقيات الثنائية بين دول متقدمة دول نامية، ظهرت قضايا من شأنها التأثير ليس فقط على النظام التجاري العالمي، و ذلك بشكل سلبي، فهناك تشدد واضح في الاتفاقيات الإقليمية في مجالات عدة كحماية حقوق الملكية الفكرية، وقواعد المنشأ، التفاوت في الأداء الاقتصادي، قضايا فض المنازعات وغيرها.....

1. قواعد المنشأ: تعد هذه قضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية، و تتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الترتيب أو الاتفاقية الإقليمية أو الاتفاقيات الثنائية.
2. حماية حقوق الملكية الفكرية: ما يلاحظ في هذا المجال أن الاتفاقيات خاصة الثنائية الموقعة مع كل من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية وجود بنود و التزامات تفوق تلك الواردة في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية.
3. تباين القوى والأداء الاقتصادي: هذا أمر أصبح واضحاً في عالم يتسم باندفاع الدول النامية نحو إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعياً و ذلك دون دراسة كافية لتأثير ذلك على البنية الاقتصادية للدول النامية.

ثانياً: إيجابيات الإقليمية الجديدة:

- ★ تساهم عملية تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية أو إلغائها كلياً سواءً على السلع والخدمات المتدفقة إلى الدول النامية أو المواد الوسيطة التي تدخل في عمليات الإنتاج في رفع الدخل الحقيقي للمستهلك ومن ثم زيادة الرفاهية وهذا الانخفاض يأتي من عدة مصادر:
- السلع التي تُزال أو تُخفف الرسوم الجمركية على استيرادها تنخفض أسعارها بالنسبة للمستهلك؛

<sup>1</sup> - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، ج3، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص ص 47-48.

<sup>2</sup> - علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

- المنتجات التي يجري التوسع في إنتاجها بتكلفة أقل ومن ثم تتاح للمستهلك المحلي بأسعار أقل؛
- المنتجات التي يتم إنتاجها في السابق تحت حماية عالية تغطي تكاليفها المرتفعة، يمكن أن تستورد بعد قيام المنطقة من داخلها بأسعار أقل نتيجة ما يحدث من خلق للتجارة؛
- انخفاض تكاليف المواد الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية وبذلك ينخفض سعر السلع النهائية.
- ★ توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج، ونقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية كما تسهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تغيير استراتيجياتها الصناعية وتفعيل عملية الخصخصة التي تقلص من حجم القروض الداخلية والخارجية عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح أسهم وفتح كلي أو جزئي لرأس المال الشركة؛
- ★ رغم أن هذه الاتفاقيات لا تتيح فرص انتقال العمال إلا أنه من المؤكد وجود أثر على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته عن طريق تحرير تدفقات رأس المال من خلال الاستثمار المباشر؛
- ★ من شأن تحرير الأسواق والانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين أن يفضيا إلى أفضل توزيع ممكن لعوامل الإنتاج بصورة عامة، وإلى زيادة الإنتاجية والتعجيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية بصورة خاصة، إضافة إلى التخصص وتقسيم العمل؛
- ★ ترقية المنافسة مما يمكن من رفع القدرة والكفاءة للآلة الإنتاجية في الدول النامية مما يسهم في إعادة تأهيل القطاع ودفع عملية الإصلاح والتعديل الهيكلي وضبط استراتيجيات صناعية جديدة<sup>(1)</sup>؛
- ★ حالة النفاذ للمنطقة التفضيلية وما ينتج عنها من مكاسب بسبب اتساع نطاق المنطقة وتحسن شروط دخول منتجاتها إلى هذا السوق الأوسع بعد إتمام إجراءات العضوية ضمن الاتفاقيات التفضيلية المعقودة بين الدول المتقدمة والنامية<sup>(2)</sup>.

#### ثالثاً: سبلات الإقليمية الجديدة:

- ★ ضياع الفرصة التاريخية لاقتصادات الدول النامية في تشكيل أسواقها الوطنية، فالوضع الراهن يجعل من موضوع الإقليمية الجديدة فيه نوع من المغالاة التي تحاول تجاوز حدود السياق التاريخي النظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلاً؛
- ★ إلغاء المعاملة الخاصة والتميزة التي يمكن أن تُمنح للبلدان النامية في وضع غير موات إزاء البلدان المتقدمة الشريكة لها؛
- ★ عواقب إزالة التعريفات وغيرها من الحواجز التجارية فيما يخص جميع فئات السلع، وكذا عواقب التخلي عن استخدام أدوات السياسة الصناعية والزراعية ذات الأهمية والقوة المحتملين؛
- ★ عملية تحويل التكنولوجيا للدول النامية بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية عملية غير محققة غالباً؛
- ★ اتفاقات التجارة الحرة الثنائية وبقدر ما تتيح من فرص لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما تكون هنالك مضار تتمثل في عملية تحرير بعيد المدى للاستثمار الأجنبي والمشتريات الحكومية وقواعد جديدة بشأن جوانب معينة من سياسة المنافسة وقواعد أكثر صرامة بشأن حقوق الملكية الفكرية، ومراعات معايير العمل والمعايير البيئية إضافة إلى

<sup>1</sup> - عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

<sup>2</sup> - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، ج3، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الاتفاقيات الملزمة بإجراء عملية تحرير تجارة السلع أوسع وأعمق بكثير مما هو متفق عليه في إطار ترتيبات منظمة التجارة العالمية... مما يفضي إلى ممارسة ضغوط على البلدان النامية لكي تقطع على نفسها المزيد من التزامات التحرير في هذا المجال؛

★ لم تأخذ الإقليمية الجديدة بعين الاعتبار أولويات وشكل ومضمون تدفق الاستثمارات الجنبية المباشرة أما بخصوص أثر الاستثمارات على العمالة فيمكن أن لا تكون بالمستوى المطلوب خاصة إذا اعتمدت على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال؛

★ الأثر السلبي على الصناعات الوليدة إذ لم يكن الاتفاق حازماً لحمايتها من المنافسة الدولية إلى حين الوقوف والقدرة على مواجهة الشركات الأخرى؛

★ أما المشتريات الحكومية فإن الاتفاقيات المنظمة تفتح الباب على مصريه للمنتجين والمصدرين الأجانب كافلة لهم حق المشاركة في المناقصات للحصول على عقود وهو ما يؤدي إلى تجريد المؤسسات الوطنية والمستثمرين المحليين من الأفضلية التي كانوا يتمتعون بها من امتياز التعاقد والحماية من المنافسة الأجنبية؛

★ أما الحديث عن حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الإنتاج الأدبي والتسجيلات وبرامج الكمبيوتر وبراءات الاختراع للمنتجات والعمليات يلقي بأعباء أخرى على عاتق البلدان المتخلفة منها:

- تحميل الصناعة أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية بموجب القوانين والتشريعات التي تحضر التقليد؛
- صعوبة نقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع المبتكرة و الموطنة في الدول المتقدمة وهو ما يعمق تكاليف استخدامها في الدول النامية؛

● التحكم الخارجي في سلوكيات استعمال التكنولوجيا والاختراعات وقيمتها المادية<sup>(1)</sup>.

★ زيادة حدة المنافسة بعد الانضمام للمنطقة التفضيلية<sup>(2)</sup>.

في الأخير نخلص إلى أن الآثار الإيجابية التي يتحصل عليها الأعضاء في اتفاقات التجارة الإقليمية، تدعم التوجه نحو «الإقليمية الجديدة» خصوصاً مع زيادة توسعها إلا أن الفوائد المحتملة من تحرير التجارة بشكل عام، واتفاقات التجارة الإقليمية على وجه الخصوص صغيرة نوعاً ما<sup>(3)</sup>، مما يدعو إلى إعادة النظر قبل الدخول في ترتيبات مؤدية إلى علاقات تكتلية قارية.

<sup>1</sup> - عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 87-91.

<sup>2</sup> - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، ج3، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>3</sup> - Mary E. Burfisher, Sherman Robinson, Karen Thierfelder, Regionalism: Old and New, Theory and Practice, **International Conference Agricultural policy reform and the WTO: where are we heading?**, Capri (Italy), June 23-26, 2003, p 14.

## المبحث الثالث:

## التكتلات الاقتصادية الدولية دراسة تطبيقية «الاتحاد الأوروبي أنموذجاً»

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالاً من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة التكتل الاقتصادي التقليدي الاقليمي إلى مرحلة التكامل الاقتصادي القاري وهذه مرحلة متقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي، وإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي يمكننا تناوله من خلال ما يلي<sup>(1)</sup>:

## المطلب الأول: التكتل الاقتصادي التقليدي للاتحاد الأوروبي:

شهدت تسعينات القرن الماضي قيام عدة تكتلات اقتصادية تشترك جميعها في إلغاء الحواجز وتحرير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بين دولها الأعضاء ومن أهم هذه التكتلات: الاتحاد الأوروبي (Eu) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي<sup>(2)</sup>.

## أولاً: مراحل تطور التكامل الاقتصادي الأوروبي:

كتبعت لتضخم الآلة الإنتاجية للولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية، ألقى الجنرال جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في جانفي 1947 في جامعة هارفارد خطاباً، أوضح فيه الشروط التي يجب توافرها لكي تزود بلاده أوروبا بالمساعدات المالية المطلوبة بعد أن ساءت أحوالها المالية والاقتصادية إلى حد بعيد داعياً فيه حكومات أوروبا الغربية<sup>(\*)</sup> إلى التكتل واتخاذ سياسات اقتصادية جماعية وتعاونها مع بعضها البعض في وضع خطة اقتصادية لفترة زمنية محددة بهدف استعادة قدرتها الإنتاجية من جهة وتشجيعها على الوحدة لمواجهة الخطر الشيوعي من جهة أخرى؛ وهو ما عرف بمشروع مارشال وقد تقرر تنفيذه على مدى أربع سنوات من بداية عام 1948 إلى نهاية 1951<sup>(3)</sup>.

## 1. مرحلة إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي:

تتولى هذه المنظمة تخصيص معونة مارشال وتعجيل انتعاش أوروبا الغربية، في إطار هذه المنظمة كانت كل دولة تحدد حجم المعونة المالية السنوية التي تحتاجها من هذا المشروع، بناءً على برامج تقرأها دول المنظمة مجتمعة ثم تراجع إدارة المساعدات الأمريكية تلك البرامج وحجم المعونة. وكان الهدف من تلك البرامج الوصول إلى وحدة اقتصادية أوروبية في المستقبل؛ ونتيجة لهذه الإجراءات مرت دول أوروبا الغربية بمرحلة انتعاش وكانت مستويات الناتج وحجم التجارة في دول أوروبا الغربية في تزايد مستمر<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص120.

<sup>2</sup> - هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الدولي، ط1، دار حرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص138.

\* - دول أوروبا الغربية التي تم تقديم المساعدات المالية لها هي وفق مشروع مارشال: النمسا، الدنمارك، البرتغال، اليونان، السويد، إيطاليا، بريطانيا، بلجيكا، تركيا، سويسرا، فرنسا، هولندا ولكسمبورغ.

<sup>3</sup> - كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص216.

<sup>4</sup> - عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص86.

وقد تمكنت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بالفعل من تحقيق الهدف الذي أنشئت من اجله، غير أنها لم تكن مؤهلة ولأسباب كثيرة أن تتحول إلى أداة لتحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيها، خاصة منها عدم تمتعها بسلطات فوق قومية أو تنوع الهياكل الاقتصادية السائدة داخل الدول الأعضاء؛ و لذلك فما إن استنفذت الغرض الأساسي من قيامها حتى فقدت سمتها الأوروبية وتحولت اعتباراً من عام 1960 إلى منظمة لتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر تحت اسم (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) بعد أن ضمت إليها دول أخرى من خارج أوروبا الغربية<sup>(1)</sup>.

## 2. مرحلة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب :

أعلن وزير الخارجية الفرنسي روبر شومان في مؤتمر صحفي في 9 ماي 1950 بأن السلام بين فرنسا وألمانيا لن يتحقق إلا بالتفاهم والتعاون الاقتصادي المتين بينهما ولكي يتسنى تحقيق ذلك اقترح أن تتحد فرنسا وألمانيا في إنتاج الفحم والصلب كمرحلة أولى. وتتلخص وجهة نظر شومان في هذا الخصوص في أن الفحم والصلب هما أساس الصناعة الحربية وعند وضعها تحت سلطة عليا مشتركة تستخدمهما في صناعة السلم لتمكن من منع نشوب حرب بين الدولتين فضلا عن دفع عجلة الإنتاج لخير الشعبين الفرنسي والألماني<sup>(2)</sup>.

وتقوم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بإنشاء سوق مشتركة لذلك وتكون التجارة فيها بمنأى عن القيود والتعريفات الجمركية بين الأعضاء، ثم في عام 1951 أسست دول البينيلوكس الثلاث مع فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا جماعة الفولاذ والفحم وذلك بالتوقيع على معاهدة باريس في نفس العام<sup>(3)</sup> وبالضبط في 18 أبريل ودخلت حيز التنفيذ في 25 جويلية 1952؛ فجاءت معاهدة باريس لتقييم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كخطوة أولى ولتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء مع فرض حماية ضد الدول غير الأعضاء<sup>(4)</sup>.

وكانت تلك الوحدة الاقتصادية في مجال الحديد والصلب وحدة فيدرالية حقيقية إذ وضع إنتاج الفحم والصلب للدول الست الأعضاء تحت تصرف سلطة عليا تتكون من تسعة أعضاء ممثلين عنهم ولكنهم يتصرفون باستقلالية باسم جماعة الفحم والصلب. وقد كانت هذه الجماعة تمثل سوقا مشتركة مصغرة تشمل نوعين فقط من المنتجات وهي الفحم والصلب غير أنها على صغرها كانت تجربة ناجحة في طريق الوحدة الاقتصادية الشاملة، إذ حققت تلك الجماعة فوائد اقتصادية طائلة للدول الأعضاء فيها<sup>(5)</sup>.

## 3. من الفحم والصلب إلى الدفاع المشترك :

غيرت هذه النقلة النوعية شكل ومضمون العمل الأوروبي حيث راح أنصار الوحدة الأوروبية يحاولون انتهاز الفرصة لتحقيق فقرة كبرى في مسيرة هذه الوحدة، وذلك بالتعجيل بمد نطاق العمل الأوروبي المشترك من قطاع الفحم والصلب إلى قطاعات أخرى أكثر حساسية و تعقيداً مثل قطاع الدفاع والأمن وبالتالي إلى السياسة الخارجية نفسها، وجاءت المناسبة مع اندلاع الحرب الكورية في جوان 1950 فتار جدل داخل الجمعية الاستشارية لمنظمة مجلس أوروبا حول جدوى جيش أوروبي

<sup>1</sup> - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 125.

<sup>2</sup> - الشافعي محمد بشير، السوق الأوروبية المشتركة أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية، دار وبلد النشر غير مذكورين، 1973، ص 34.

<sup>3</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 426.

<sup>4</sup> - عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص41.

<sup>5</sup> - الشافعي محمد بشير، مرجع سابق، ص35.

موحد وتزامن ذلك كله مع تزايد الضغوط الأمريكية على أوروبا لتحمل مسؤوليات دفاعية وأمنية أكبر في إطار الاستراتيجية العامة لحلف شمال الأطلسي والذي كانت معاهدته المنشأة قد دخلت حيز التنفيذ بالفعل<sup>(1)</sup>.

بدأت المفاوضات بين دول الجماعة الست (فرنسا ألمانيا الغربية إيطاليا و دول البينيلوكس) في 15 فيفري 1951 وحضرها مراقبون من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج والدنمارك وانتهت بالتوقيع في 28 ماي 1952 على اتفاقية تؤسس لقيام الجماعة الأوروبية للدفاع على غرار الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب، نصت على تشكيل 40 فرقة عسكرية أوروبية تخضع لقيادة هيئة أوروبية (مفوضية) على غرار السلطة العليا في الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب، يشرف على تسليحها جهاز فني وإداري خاص توضع تحت تصرفه ميزانية مشتركة، وتخضع الرقابة السياسية من جانب البرلمان الأوروبي والقانونية من محكمة العدل الأوروبية<sup>(2)</sup>.

وقد صادق عليها كل من برلمان : ألمانيا الاتحادية 19 مارس 1953 هولندا 23 جويلية 1953 بلجيكا 26 نوفمبر 1953 لكسمبورغ 27 أبريل 1954 وبسبب بعض الإجراءات الروتينية والقضايا السياسية الحساسة تم تأخير عرض معاهدة التصديق على البرلمان الإيطالي غير أن التصديق بدأ أمرا محسوما. بعكس الجمعية الوطنية الفرنسية والتي لم تصدق بعد على معاهدتها المنشأة؛ ومع وصول اليمين الفرنسي الرفض للفكرة وعدم تقبله لوضع الجيش الفرنسي تحت أي قيادة أجنبية خوفا من سيطرة ألمانيا عليها مستقبلا خاصة مع عدم مشاركة بريطانيا في المشروع وتورط فرنسا في الهند الصينية وعدم الموافقة على المشروع عند طرحه في البرلمان في نوفمبر 1954<sup>(3)</sup> فشل مشروع الجماعة الأوروبية للدفاع.

#### 4. اتفاقية روما و تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية :

لقد كان نجاح جماعة الفحم و الصلب دافعا للدول الأوروبية الأعضاء لان تفكر مرة أخرى في توسيع اتحادها الاقتصادي حيث اتجهت لإقامة وحدة اقتصادية شاملة تقوم على سوق مشتركة واتحاد جمركي بل وإنشاء إقليم اقتصادي للدول الأعضاء تسود فيه حرية مرور الأشخاص والأموال والبضائع وتكون له سياسة اقتصادية وتجارية مشتركة<sup>(4)</sup>. بذلك انبثقت عن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب معاهدتين جديدتين في روما 25 مارس 1957، الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية للأبحاث المشتركة والتعاون والإدارة في مجال الطاقة النووية، أما الثانية فتتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة<sup>(5)</sup> دخلتا حيز التنفيذ في الأول من شهر جانفي 1958. ومن بين الأمور الحساسة في السوق المشتركة نجد السياسة الزراعية المشتركة، التي كانت تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية الزراعية مع المحافظة على ثبات الأسواق وكفالة مستوى عادل لحياة المزارعين<sup>(6)</sup>.

وكانت المحصلة النهائية لهذه السياسة الزراعية هي التضحية بمصالح لمستهلكين لصالح المزارعين في الجماعة الأوروبية بصفة عامة ولصالح المزارعين الفرنسيين بصفة خاصة. مما جعلها عائق رئيسي لبريطانيا في الجماعة الأوروبية وذلك لأنها كانت تحافظ على عرض منتجها الزراعية لمواطنيها بأسعار منخفضة وتعويض المزارعين عن ذلك<sup>(7)</sup>.

1- حسن نافعة، مرجع سابق، ص 138.

2- نفس المرجع السابق، ص 139.

3- نفس المرجع، ص 141.

4- الشافعي محمد بشير، مرجع سابق، ص 36.

5- آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

6- نفس المرجع السابق، ص 59.

7- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص ص 433-434.

انتهت مرحلة المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية روما التي شهدت تحديين كبيرين الأول من قبل فرنسا والأخر من بريطانيا. ففيما يتعلق بفرنسا فقد كان لها مطالب واشتراطات كثيرة بسبب خشيتها من تدي مركزها الاقتصادي والسياسي مقارنة بألمانيا ولذلك حاولت التعلل بتزايد الأعباء الاقتصادية والنفقات العسكرية وأعباء الاحتفاظ بالمستعمرات للحصول على مزايا أو معاملة خاصة منها مطالبها الخاصة بتبني سياسة زراعية أوروبية مشتركة تضمن ثبات أسعار المنتجات الزراعية وسياسات تأمينات و ضمانات اجتماعية تعمل على تقليص الآثار السلبية الناجمة عن تحرير الأسواق، كما اشترطت أن لا يشكل ارتباطها بالجماعة الأوروبية للطاقة النووية (ايوراتوم) قيد على برنامجها الخاص بالسلح النووي أو يلحق به أي ضرر وقد وافقت الدول الأخرى على هذه المطالب والشروط من حيث المبدأ . أما بريطانيا فكان وضعها مختلفا لأنها لم تكن متحمسة أصلاً لفكرة السوق الأوروبية المشتركة وبالتالي عملت على عرققتها، وتبين فيما بعد أنها شاركت بهدف إحداث الانقسام وإثارة البلبله فقد حاولت منذ البداية توجيه الجهود نحو إقامة اتحاد جمركي، وعندما لم تفلح في مسعاها قررت الانسحاب من أعمال اللجنة في نهاية 1955. وأسفرت الجهود البريطانية في نهاية المطاف عن التوقيع على اتفاقية ستوكهولم المنشأة للرابطة الأوروبية للتجارة *EFTA* التي ضمت إلى جانب بريطانيا كلا من النرويج، الدنمرك، السويد، النمسا، سويسرا و البرتغال. وعليه بدت أوروبا الغربية في تلك الفترة وكأنها تتجه نحو الانقسام إلى كتلتين تجاريتين<sup>(1)</sup> (\*).

#### ★ مراحل تطبيق معاهدة روما:

إن احد الأسس المهمة التي نصت عليها معاهدة روما تحقيق الوحدة الجمركية ووحدة السياسة التجارية، وفي هذا الخصوص فقد تقرر تحديد فترة انتقالية تمتد اثني عشر عاما تبدأ من أول جانفي 1958 وتنتهي في 31 ديسمبر 1969 يتم خلالها رفع القيود المفروضة على حركة السلع كما يتم وضع أسس التنسيق بين السياسات المحلية للدول الأعضاء في مواجهة سائر دول العالم وتنقسم هذه الفترة الانتقالية إلى ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات وقد تقرر أن تقوم كل دولة بتخفيض ضرائبها على السلع المتبادلة على أن يبدأ أول تخفيض في أول جانفي 1959 بـ 10 بالمائة ثم يليه تخفيض آخر بنسبة 10 بالمائة في نهاية المرحلة الأولى في 31 ديسمبر 1961 بحيث تتوافر في هذا التاريخ الشروط اللازمة للدخول في المرحلة الثانية و قد تم هذا بالفعل.

وكان أداء الدول في المرحلتين الثانية والثالثة أكثر نجاحا ففي نهاية ديسمبر 1963 كان قد تم إلغاء 40 بالمائة مما هو مستهدف على أساس مستوى التعريفات السائد عام 1957 وفي أول جانفي 1966 بلغت نسبة التخفيضات 80 بالمائة بينما كان المستهدف 60 بالمائة فقط، وبحلول منتصف عام 1968 تم إلغاء جميع القيود الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء، وفيما يخص القيود الكمية فقد تم إلغاؤها بأسرع من التعريفات الجمركية، وفي عام 1959 تحولت كافة حصص الاستيراد للدول الأعضاء إلى حصص جماعية مما يعني عدم وجود تمييز بالنسبة للدول الأعضاء وفي نهاية 1961 نجحت الدول الأعضاء في إلغاء كافة القيود الكمية على التجارة البينية. كما تقضي معاهدة روما بفرض تعريف جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء يتم حسابها على أساس المتوسط الحسابي للتعريفات التي كانت سائدة في 1 جانفي 1957<sup>(2)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى انه في سنة 1967 تم دمج المعاهدات الثلاث : معاهدة باريس المنشأة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب ومعاهدتي روما الخاصة باليورانيوم والخاصة بالجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي قامت بإزالة الضرائب من التجارة البينية بين

<sup>1</sup> - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 145-146.

\* - مجموعة السبعة وتشير إلى الرابطة الأوروبية للتجارة EFTA والجماعة الاقتصادية الأوروبية هي مجموعة السنة.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، مرجع سبق ذكره، ص 61.



أعضائها و الاتفاق على فرض ضرائب موحدة تجاه الخارج والتزام بالتطبيق من قبل جميع الدول الأعضاء والاتفاق على فرض ضرائب موحدة تجاه الخارج<sup>(1)</sup>.

ثانياً: تعثر مسيرة التعاون الأوروبي والعودة القوية للتكامل:

### 1. تعثر التكامل الاقتصادي الأوروبي :

رغم النجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي حتى بداية السبعينات في تحقيق أهداف معاهدة روما إلا أن مسيرته نحو تحقيق السوق الموحدة قد تعثرت خلال عقد السبعينات وحملت بداية الثمانينات بوادر أزميتين واجههما الاتحاد الأوروبي تتعلق الأزمة الأولى بفقدان الاتحاد الأوروبي للقدرة التنافسية الدولية التي يمكن قياسها بانخفاض نصيب الاتحاد الأوروبي من حجم التجارة العالمية في السلع الصناعية من 45 بالمائة عام 1973 إلى 36 بالمائة سنة 1985، أما الأزمة الثانية فتشير إلى ركود التكامل الاقتصادي والسياسي؛ ويمكن القول أن هناك مجموعتين من العوامل تضافرت على نحو استباحته به الدول التحايل على مبادئ معاهدة روما، تتعلق المجموعة الأولى منها بالمناخ الدولي خلال السبعينات وحتى بداية الثمانينات والذي شهد حدوث مجموعة من الأزمات الدولية منها :

- ① - انهيار النظام النقدي الدولي في 15 أوت 1971 الشيء الذي أدى إلى عدم استقرار الأسواق العالمية؛
- ② - الصدمة البترولية الأولى في أكتوبر 1973 وما تبعها من موجات تضخمية عالية للبطالة لتواجه الاتحاد الأوروبي ظاهرة الركود التضخمي؛
- ③ - المنافسة الحادة من جانب اليابان أولاً ثم الدول حديثة العهد بالتصنيع؛
- ④ - ظهور منافسين جدد من أوروبا الشرقية على الرغم من الستار الحديدي الذي فرض على هذه الدول لفترة طويلة؛
- ⑤ - أزمة الطاقة العالمية وما صاحبها من مشكلة تدوير الفوائض البترولية؛
- ⑥ - أزمة فرائض الإنتاج والتي ظهرت بشكل مغالى فيه في بداية السبعينات وجاءت نتيجة لأزميتي أسعار البترول الأولى والثانية؛
- ⑦ - الحروب التجارية التي نشبت بين الاتحاد الأوروبي من جانب والولايات المتحدة الأمريكية واليابان من الجانب الآخر؛
- ⑧ - القيود التجارية الداخلية والخارجية التي صاحبت التوسع الأفقي للاتحاد الأوروبي وعلى وجه الخصوص التوسع نحو الجنوب وما صاحبه من حصول الأعضاء الجدد على استثناءات حمائية داخلية في مجال تطبيق سياسات تحرير انتقالات عوامل الإنتاج.

وتشير المجموعة الثانية من العوامل إلى تلك العقبات الداخلية التي ترتبط وجودها بممارسات الدول الأعضاء في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية و يقع في مقدمتها:

- ① - عدم اكتمال الوحدة الجمركية الأوروبية وهذه بعض الاستثناءات:
  - ★ بقاء الرسوم التعويضية المرتبطة بسياسة دعم المنتجات الغذائية في إطار السياسة الزراعية المشتركة؛
  - ★ بقاء نظام الحصص الخاص ببعض المنتجات ذات الأهمية الخاصة، مثل منتجات الصلب والألبان؛
  - ★ القيود الكمية على التجارة البينية غير المنظورة؛
  - ★ حصص كل دولة أوروبية من المنسوجات في إطار الاتفاقية الدولية للألياف؛

<sup>1</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 429.

② - انتشار استخدام القيود غير الجمركية و منها:

- ★ اختلاف المواصفات الفنية بين الدول الأعضاء؛
- ★ اختلاف النظم و المعايير الصحية بين الدول الأعضاء؛
- ★ اختلاف النظم و المعايير الخاصة بمراقبة جودة السلع؛
- ★ اختلاف الإجراءات الخاصة بالمعاملة الضريبية و على الأخص تباين معدلات ضريبة القيمة المضافة؛
- ★ اختلال النظم و الإجراءات الخاصة بحماية البيئة؛
- ★ اختلاف النظم و القواعد الخاصة بالمشتريات العامة<sup>(1)</sup>.

و يمكن تفسير التناقض بين حال الاتحاد الأوروبي نهاية الخمسينات وحتى بداية السبعينات وحاله من أوائل السبعينات حتى منتصف الثمانينات بأن معاهدة روما في تعريفها للأهداف الشاملة للاتحاد الأوروبي قد وضعت داخل الإطار الاقتصادي والسياسي للخمسينات، وبالتالي فعلى الرغم من أن أهداف معاهدة روما كانت عامة إلا أنها كانت محدودة جدا وتتسق مع الظروف السائدة آنذاك، ففي منتصف الخمسينات كانت القيود الرئيسية على التجارة هي التعريفات الجمركية والخصص ومن ثم فإن قواعد المعاهدة لم تكن واضحة بالنسبة للقيود الفنية وافتقرت إلى الدقة فيما يتعلق بهذا النوع من القيود بالإضافة إلى أنواع القيود الأخرى التي كان إلغاؤها يتطلب اتخاذ القرارات بالإجماع.

من جانب آخر تعتبر فترة بداية الاتحاد الأوروبي في عام 1957 وحتى بداية السبعينات من أكثر الفترات استقراراً وازدهاراً للاقتصاد العالمي، فقد تم خلال هذه الفترة إعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان وهو ما تحقق من خلال معدلات عالية من النمو وسيادة ظاهرة استقرار الأسعار العالمية بالإضافة إلى السيطرة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا الغربية، ورغبتها في حدوث المزيد من التكامل الأوروبي لتقوية المعسكر الغربي في مواجهة المعسكر الشرقي مع التدفق الكبير للاستثمارات الأمريكية الخاصة المباشرة إلى دخول أوروبا الغربية، وعلى العكس من ذلك اتسمت الفترة منذ بداية السبعينات بالفوضى وعدم الاستقرار وقد سمي هذا العقد بعقد القلاقل وذلك على المستوى الدولي<sup>(2)</sup>.

## 2. الكتاب الأبيض واستكمال المسير:

حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي يلاحظ أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تتمكن من تكوين سوق مشتركة على الكيفية التي خططت لها معاهدة روما 1957 إذ لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء كما لم يتم تحرير حركة رأس المال والعمل بين هذه الدول بالكامل؛ ولذلك وضع برنامج وإجراءات قابلة للتنفيذ تؤدي إلى خلق السوق الأوروبية الموحدة، ويتكون مشروع السوق الأوروبية الموحدة لعام 1992 من البنود الرئيسية التالية:

- ① - وضع خطة عمل سميت بوثيقة «الكتاب الأبيض» وصدرت في شهر جوان 1985 وكان هدفها استكمال السوق الأوروبية الموحدة؛
- ② - إدخال تعديلات على معاهدة روما على أساس الوثيقة الأوروبية الموحدة الصادرة عام 1985 والتي تنص على إجراءات العمل التي تؤدي إلى إقامة السوق الموحدة بين الدول الأعضاء في نهاية شهر ديسمبر 1992؛
- ③ - عدم فرض قيود جمركية أو غير جمركية في مواجهة الدول الأعضاء لبعضها البعض والتفرغ لإزالة مجموعة من القيود الفعلية القائمة؛

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكون، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص 67-74.

- ④ - عدم فرض قيود جديدة على التجارة غير المنظورة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المستقبل، وذلك في ضوء طلبات العضوية المقدمة من العديد من الدول، من اجل استكمال الوحدة الأوروبية وتعزيزها أوقفت الجماعة الأوروبية العضوية حتى عام 1993 باستثناء ألمانيا التي كانت تعزز الوحدة بين شطريها الشرقي والغربي؛
- ⑤ - استبدال النظم القانونية القومية لإدارة البنوك والتأمين والمواصلات والهجرة بنظام قانوني موحد يطبق في هذه النشاطات وفي كافة الدول الأعضاء وذلك عن طريق محكمة العدل الأوروبية؛
- ⑥ - تحويل الحدود للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تعيق حرية حركة الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال إلى حدود دولية موحدة ومشتركة لجميع الدول الأعضاء وتسمح بحرية المرور للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج؛
- ⑦ - تحديد موقف موحد للدول الأعضاء اتجاه العديد من القضايا مثل السياسة الزراعية وتجارة الخدمات.
- واحتوت وثيقة الكتاب الأبيض على طول الفترة الزمنية التي يتم فيها استكمال السوق الأوروبية الموحدة التي تمتد من 1985 وتنتهي في نهاية العام 1992؛ خلال هذه الفترة الزمنية يجب استكمال السوق الأوروبية الداخلية المشتركة، وتنسيق السياسات الضريبية وإنجاز اتحاد نقدي والمواءمة بين السياسات النقدية والمالية وإنشاء شبكة البنوك المركزية<sup>(1)</sup>.
- ثم جاء القانون الأوروبي الموحد<sup>(\*)</sup> في 1986 ممهداً الطريق لإنجاز توجيهات الكتاب الأبيض، و لقد ألزم القانون الموحد الجماعة الأوروبية بأنها منطقة بدون حدود داخلية تضمن التحرك الحر للسلع والخدمات والأشخاص ورأس المال بإزالة الحدود<sup>(2)</sup>.

### 3. معاهدة ماستريخت :

- في مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ماستريخت على معاهدة جديدة للوحدة حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما و استهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي:
- ① - التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء؛
- ② - إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل 1 جانفي 1994 ويتحكم في إصدار العملة الموحدة؛
- ③ - سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام داخلي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية<sup>(3)</sup>.
- واهتمت معاهدة ماستريخت بسياسة أسواق العمل لأن لها دوراً مهماً في نجاح الوحدة الاقتصادية والنقدية وتضمنت بنوداً تدعو إلى تطويرها وتحسينها مع التأكد أن سلوك واتجاهات الأحرور سواء الإقليمية أو الوطنية متناغمة مع مستويات الإنتاجية والأخذ بعين الاعتبار أن لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة<sup>(4)</sup>.
- ومن النتائج المهمة التي تمت الموافقة عليها في معاهدة ماستريخت عقد اتفاقيات التوسع والانتساب وفق شروط<sup>(\*\*)</sup> معينة وهي:
- ① - معدل التضخم لا يتجاوز أكثر من 1.5 نقطة مئوية من متوسط دول الجماعة الأوروبية الثلاثة صاحبة أدنى معدل؛

<sup>1</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص ص 430-432.

\* - وهو القانون الذي عدل معاهدة روما ووقع من طرف جميع الأعضاء في فيفري 1986.

<sup>2</sup> - كامل بكري، مرجع سابق، ص 224.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكوبن، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

<sup>4</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 435.

\*\* - في ظل توافر التجانس والتقارب وفي حدود سقف المعايير الجادة والشروط المنطقية يمكن استشراف نجاح تجارب التكامل الاقتصادي.

② - يجب ألا يتجاوز سعر الفائدة طويل الأجل أكثر من نقطتين مئويتين من متوسط سعر الفائدة طويل الأجل للدول الثلاثة صاحبة أدنى معدل فائدة؛

③ - سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين في داخل المدى 2.25 بالمائة فوق أو تحت سعر التعادل؛

④ - عجز الميزانية يجب أن يكون تحت 3 بالمائة من الناتج المحلي؛

⑤ - الدين العام يجب أن يكون اقل من 60 بالمائة من الناتج المحلي.

كما تلزم الجماعة الأوروبية بان تنشأ على ثلاثة مراحل عملة أوروبية واحدة وبنك مركزي واحد<sup>(1)</sup>.

#### 4. توسع عضوية الاتحاد الأوروبي :

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بناء تكاملها بست دول فأجرت اتحادها الجمركي الذي تم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء<sup>(\*)</sup> وهي الدول النواة حيث شكلت معاً الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية مغلقة باب الانضمام حتى 1973؛ وكان التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي على عدة مراحل:

##### ① - المرحلة الأولى:

طلبت كل من بريطانيا والدمرك وايرلندا سنة 1962 الانضمام إلى الجماعة الأوروبية وقد رفض طلبهم بعد مفاوضات دامت سنتين حيث أصدر الرئيس الفرنسي ديغول قراره برفض طلب بريطانيا باستخدام حق الفيتو مما أسفر عن تجميد طلبات الانضمام الأربع؛ وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام عام 1967 ورفض هذا الطلب للمرة الثانية واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء نجاح مفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل 1973 حيث وقعت كل من بريطانيا وايرلندا والنرويج والدمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة.

##### ② - المرحلة الثانية:

شهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع في عقد الثمانينات عندما انضمت اليونان سنة 1981 والتي كانت منتسبة إلى الجماعة منذ أكثر من 20 عاما وفي سنة 1986 توسعت عضوية الجماعة بانضمام كل من اسبانيا والبرتغال ليصبح العدد 12 دولة.

##### ③ - المرحلة الثالثة:

انضمت في عقد التسعينات من القرن الماضي 3 دول وهي النمسا وفنلندا والسويد في أبريل 1995 ليصل عدد الأعضاء إلى 15 عضواً<sup>(2)</sup>.

##### ④ - المرحلة الرابعة:

في الأول من ماي 2004 انضمت عشر دول جديدة إلى الاتحاد هي: قبرص، مالطا، الجرج، بولندا، سلوفينيا، لاتفيا، استونيا، ليتوانيا وجمهورية التشيك في أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنظمة أو من حيث اثر التوسع مما أدى إلى التوسع عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين .

<sup>1</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 435.

\* - فرنسا، ألمانيا الغربية وإيطاليا إضافة إلى دول البينيلوكس الثلاث: بلجيكا، هولندا و لكسمبورغ.

<sup>2</sup> - عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 44.

## ⑤ - المرحلة الخامسة:

خلال هذه المرحلة انضمت كل من رومانيا وبلغاريا عام 2007؛ وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتراف بتركيا كدولة مرشحة للانضمام منذ عام 1993 إلا أنها لم تنظم رسمياً بعد<sup>(1)</sup>.  
لم يضع الاتحاد الأوروبي بادئ الأمر أي شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة ماعدا الشروط العامة التي تم تبنيتها في الاتفاقيات المؤسسة، لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي و السياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد دفع مجلس الاتحاد الأوروبي عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط كوبنهاغن:

★ **شروط سياسية:** على الدولة المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى كل دولة قانون أن تحترم حقوق الإنسان وحق الأقليات.

★ **شروط اقتصادية:** وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

★ **شروط تشريعية:** على الدولة المرشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها و تبنيتها عند تأسيس الاتحاد<sup>(2)</sup>.

في هذه النقطة تستوقفنا غير قليل من التساؤلات حول طبيعة الشروط التي تمنح انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي رغم سعيها الحثيث لذلك ورغم استيفاء جل الشروط وأغلب معايير التقارب الأوروبي، ما يجبرنا على الأخذ بالطرح القائل بأن ما يمنع اندماج الاقتصاد التركي بالأوروبي هو طبيعة الديانة الإسلامية التي يتبناها الكثير من سكان تركيا، فضلاً عن إمكانية احتلال تركيا لدور فاعل في القضايا الاقتصادية والسياسية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط نظراً لإمكانية احتلالها لنسبة كبيرة في اتخاذ القرار في البرلمان الأوروبي لتعداد سكانها الكبير مقارنة بأغلب الدول الأوروبية.

## ثالثاً: الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي:

يتكون الاتحاد الأوروبي من مجموعة من المؤسسات تسهر على حسن سير الحياة وتناغم بين الدول وتشريعاتها، وقد قسمناها إلى ثلاث أجزاء<sup>(3)</sup>: مؤسسات صانعة للقرار ومؤسسات وهيئات رقابية ومؤسسات تقوم بالدور الاستشاري ومؤسسات أخرى لها دور و طابع تقني.

## 1. مؤسسات صنع القرار:

## ① - المجلس:

★ **المجلس الأوروبي**<sup>(\*)</sup>: يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا.

★ **مجلس الوزراء:** هو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي منذ البداية أي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ولكن تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل هذا المجلس

<sup>1</sup> - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الاتحاد الأوروبي، 25-02-2011،

[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF\\_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A).

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

<sup>3</sup> - حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 189-231.

\* - من المفيد لفت الأنظار هنا إلى أهمية عدم الخلط بين المجلس الأوروبي وبين مجلس أوروبا، فالمجلس الأوروبي هو إحدى آليات صنع القرار في الاتحاد، أما مجلس أوروبا هو الاسم الرسمي لمنظمة مستقلة تظم في عضويتها معظم الدول الأوروبية

وطريقة صنع القرار فيه، تضمنتها المعاهدات المختلفة التي وردت بها النصوص تناول تشكيل المؤسسات الأوروبية من بينها معاهدتا ماستريخت ونيس، ويتشكل مجلس الوزراء طبقاً للمادة 203 من معاهدة ماستريخت من ممثل واحد عن كل دولة ويتعين أن يكون على مستوى وزاري و مفوضاً يملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها.

## ② - المفوضية الأوروبية:

تعتبر المفوضية الأوروبية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي أطلق عليها سابقاً السلطة العليا وأريد لها أن تكون المركز الرئيسي لعملية صنع القرار وأن تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الحكومات وقد أطلق عليها اسم المفوضية عند دمج الجماعات الأوروبية الثلاث وأعيدت صياغة لأهداف ووظائف المفوضية بما يتناسب مع ما مرت به حركة التكامل الأوروبي من تحولات؛ ولا يقتصر الدور الذي تلعبه المفوضية على الدور التنفيذي الذي تلعبه الحكومات في النظم السياسية الداخلية، إذ تمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة منها:

★ **التشريع:** المفوضية هي المخطط والمبادر لإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي والعمل على تطويرها باستمرار، وذلك من منطلق أنها الجهة المسؤولة في المقام الأول عن كل ما هو مطلوب لإنجاح العملية التكاملية، ولذلك تبدأ الدورة التشريعية.

★ **التنفيذ:** المفوضية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات، وذلك من منطلق أنها أحد الأجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الاتحاد، ومن ثم فهي مسؤولة عن إدارة العملية التكاملية برمتها، وبوسع المفوضية أن تتخذ دائماً كل ما هو ضروري ومطلوب لترجمة القرارات المعتمدة وإخراجها في صورة لوائح وتوجيهات وإرشادات.

★ **المتابعة والرقابة:** فالمفوضية هي الجهة المسؤولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به والتأكد من التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين واللوائح المقررة، وإحالة المخالفات، سواء من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات والشركات والأفراد، إلى المحكمة الأوروبية. ولها أيضاً أن تقترح فرض عقوبات على هذه الجهات لحملها على احترام وتنفيذ التزاماتها. لذلك يمكن القول دون مبالغة أن المفوضية هي نواة الحكومة الأوروبية بالفعل.

★ **التمثيل:** ففيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن وبعض الأمور الأخرى المحدودة، تعتبر المفوضية هي الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي وتحدث باسمه، وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارة الدولية.

## ③ - البرلمان الأوروبي:

حرصت حركة الوحدة الأوروبية منذ بداية انطلاقها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوروبي هيئة تمثيلية تعبر عن إرادة الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار؛ ونظراً لأن الدول الأوروبية لم تتمكن من الاتفاق على نظام انتخابي موحد بالنسبة لانتخابات البرلمان الأوروبي، فما تزال عملية شغل مقاعده تجري كل خمس سنوات وفقاً للنظام الانتخابي المتبع في كل دولة، و يختلف عدد المقاعد في البرلمان الأوروبي من دولة إلى أخرى ففي لوكسمبورغ وهي اصغر دول الاتحاد تمثل في البرلمان عن كل 60 000 مواطن، أما في ألمانيا أكبر دول الاتحاد تعدادا للسكان فيصل العدد إلى ممثل لكل 800 000 مواطن.

ويعقد البرلمان اجتماعاته العادية في مدينة ستراسبورغ والتي تعتبر المقر الرسمي والنهائي للبرلمان الأوروبي؛ وكذلك يحدد البرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه وبجربة تامة؛ وكانت مهام ووظائف البرلمان الأوروبي في بداية نشأته، استشارية في معظمها ثم زادت هذه الصلاحيات تدريجياً ومنذ صدور القانون الموحد تمتع البرلمان الأوروبي بثلاث صلاحيات رئيسية هي:

★ إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة؛

★ وحق الاعتراض أي وقف وتعطيل صدور بعض التشريعات؛

★ سلطة إصدار آراء مطابقة تتعلق بالمصادقة على معاهدات الانضمام أو المشاركة.

وأضافت معاهدة ماستريخت سلطة رابعة هي سلطة المشاركة في اتخاذ القرار في بعض المجالات المهمة مثل الإجراءات الخاصة بتوحيد السوق أو البرامج الإطارية الخاصة بالبحث العلمي والبيئة وشبكة المواصلات الأوروبية، بالإضافة إلى صلاحيته في أن يطلب من المفوضية وأغلبية بسيطة أن تعرض عليه أي اقتراح يستهدف بلورة و صياغة تشريعات أوروبية جديدة.

## 2. المؤسسات والهيئات الرقابية:

### ① - محكمة العدل الأوروبية:

هي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي تلعب دوراً بالغ الأهمية في توضيح طبيعة ونطاق القوانين والقواعد الأوروبية الواجبة التطبيق وأيضا في حل الخلافات والمنازعات القانونية التي يمكن أن تثور عند تطبيق هذه القواعد والقوانين. وقد أكدت معاهدة ماستريخت على الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه محكمة العدل الأوروبية باعتبارها احد مكونات النظام المؤسسي الأوروبي والجهة المسؤولة عن فرز وتوحيد القوانين الأوروبية الواجبة التطبيق وفرض احترامها على الجميع وربما كان أهم ما أدخلته هذه المعاهدة هو حول مسؤولية الدول الأعضاء عن تنفيذ أحكام المحكمة حتى ولو اقتضى الأمر تعديل التشريعات المحلية التي تتعارض معها. ويقع مقر محكمة العدل الأوروبية في اللكسمبرغ<sup>(\*)</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن المادة 27 من مشروع الدستور الأوروبي تتحدث عن محكمة العدل باعتبارها نظاماً قضائياً مركباً من ثلاث مكونات: محكمة العدل الأوروبي؛ المحكمة العليا ومحاكم متخصصة.

### ② - محكمة المراجعين:

وهي المسؤولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الأوروبي بكل تفاصيلها سواء ما تعلق منها بجانب الإيرادات أو بجانب النفقات، وتختص هذه المحكمة بالتأكد من:

★ أن الموارد المدرجة في ميزانية الاتحاد تتطابق كما ونوعاً ومصدراً مع ما هو مطلوب تحصيله وفق الالتزامات المنصوص

عليها في المعاهدات والقوانين والقرارات الواجبة التطبيق؛

★ أن هذه الموارد تم تحصيلها ووصلت الجهات المعنية بالفعل وأدرجت ضمن البنود المخصصة لها في جانب الإيرادات في

الميزانية العامة؛

★ أن إنفاق هذه الإيرادات تم على نحو صحيح وفي الأغراض المخصصة لها.

ولم تظهر الحاجة إلى إنشاء مثل هذه الهيئة إلا بعد أن أصبح للجماعة الأوروبية موارد وإيرادات ذاتية لا تقتصر فقط على إسهامات الدول الأعضاء، بعد أن اتسع حجم ونطاق المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسات المشتركة للجماعة

\* - يتعين عدم الخلط بين هذه المحكمة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي مقرها ستراسبورغ فهذه الأخيرة تفصل فقط في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان كما وردت في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وأصبحت تمارس أنشطة وسياسات يطلب تنفيذها موارد مالية تتجاوز بكثير حجم الموارد المطلوبة لتغطية النفقات الإدارية ونفقات التشغيل.

أما على صعيد النفقات، فمن المعروف أن نظام الموازنة يميز بين النفقات المترتبة على التزامات منصوص عليها مباشرة في المعاهدات الأساسية أو صادرة بقرارات ناجمة عن تلك الالتزامات (النفقات الإجبارية)، والنفقات الأخرى (غير الإجبارية)، ويشتمل النوع الأول بوجه خاص على النفقات المخصصة أساساً لدعم المنتجات الزراعية، أما النوع الثاني فيشتمل على النفقات الهيكلية، وقد زادت النفقات غير الإجبارية حتى أصبحت تشكل اعتباراً من التسعينات أكثر من 50 بالمائة من إجمالي النفقات.

### 3. الهيئات و المؤسسات الأخرى:

#### ① - الهيئات الاستشارية المعاونة:

حرص المؤسسون عند تصميمهم للبنية التنظيمية للمؤسسات التكاملية على وجود قنوات تربط بين المراكز الرئيسية لصنع القرار من ناحية وبين جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني والخبرات الفنية المختلفة، بهدف إشراك الجماعات التي ترتبط أو تتأثر مصالحها بما يدور داخل الجماعة الأوروبية والتشاور معها حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولهذا الغرض تم إنشاء العديد من اللجان ذات الطابع الاستشاري ومنها:

★ **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:** تضم ممثلين عن تجمعات رجال الأعمال والعمال ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى خاصة تلك الممثلة لجماعات المصالح المعنية بالقرارات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية التي تتخذها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهذا التمثيل يساعد على تحقيق هدفين مرتبطين ومتكاملين في الوقت نفسه: الأول ضمان أن تأتي القرارات الأوروبية معبرة عن الحد الأدنى لتوافق الجماعات المعنية المختلفة وهي مصالح كثيراً ما تكون متعارضة، والثاني: الحصول على تأييد ودعم هذه الجماعات لحركة التكامل والاندماج الأوروبيين.

★ **لجنة الأقاليم:** هي مؤسسة تشبه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والتي كان الهدف منها التشاور مع جماعات المصالح المعنية قبل اتخاذ القرار، في حين استهدفت لجنة الأقاليم التشاور مع أجهزة وسلطات الحكم المحلي والتي تلعب دوراً مهماً في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية العامة.

#### ② - هيئات استشارية أخرى:

يضم الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي عدداً كبيراً من الهيئات الاستشارية نذكر منها: اللجنة الاستشارية الخاصة بجماعة الفحم والصلب التي تضم عدداً من ممثلي المنتجين والعمال ومستهلكي الفحم والصلب، اللجنة العلمية والفنية الخاصة بالجماعة الأوروبية للطاقة النووية، وهناك لجان أخرى مثل اللجنة الاقتصادية والمالية، لجنة اللوائح الجمركية، لجنة المواصلات ولجنة التوظيف وغيرها.

### 4. الهيئات و المؤسسات ذات الطابع التقني:

#### ① - البنك الأوروبي للاستثمار:

حرصت اتفاقية روما على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لا تستهدف تحقيق الربح وتعمل على تحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الأعضاء فأنشئ عام 1958 بنك أوروبي للاستثمار وعمل على الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدماً وتمويل الاستثمار فيها لتخفيف فحوة التنمية بين دول الجماعة وعمل على تمويل مشروعات مشتركة بهدف تسهيل ودعم أهداف



الجماعة ككل والتغلب على مشكلات التكامل والاندماج ومعالجة المشكلات الاقتصادية المشتركة التي تواجهها، بالإضافة إلى تمويل مشروعات أوروبية خارج دول المجموعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقتها بالعالم الخارجي. وتكتتب كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في رأسمال البنك وفق نظام يتناسب مع الإمكانيات والقدرات المالية لكل دولة، ويحق للبنك الاقتراض من البنوك العامة والخاصة ومن مختلف أسواق المال الأوروبية والعالمية.

## ② - البنك المركزي الأوروبي:

وقد تأسس في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة الأوروبية، بعد أن دخلت عملية التكامل والاندماج مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية وإصدار عملة أوروبية موحدة هي الأورو، والهدف الأساسي لهذا البنك هو المحافظة على استقرار العملة الأوروبية والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة، ويشكل البنك المركزي الأوروبي مع البنوك المركزية الأوروبية التي تبنت اليورو منظومة موحدة تسمى منظومة البنوك المركزية الأوروبية فتقوم البنوك بدورها ولكن بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي الذي يعتبر هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية.

## رابعاً: التعاون والتكامل النقدي الأوروبي:

قامت الجماعة الأوروبية بإقامة عدة نظم وإجراءات في محاولة لتحقيق هدف الاستقرار النقدي بينها نذكر منها:

### 1. اتحاد المدفوعات الأوروبي:

نتيجة للحرب العالمية الثانية واجهت معظم الدول الأوروبية مشاكل في موازين مدفوعاتها مما جعلها مدينة ونظراً لحدودية صادراتها والحاجة الكبيرة للاستيراد اتبعت استراتيجية تقييد الصادرات من السلع الضرورية والواردات من السلع غير الضرورية وسرعان ما وجدت بعض الدول الأوروبية أنها تواجه فائضاً تجاه دول و عجزاً تجاه أخرى؛ وهكذا فإن وجود عجز هيكلية في موازين مدفوعاتها دفعها إلى استخدام سياسات تجارية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية وكانت هناك حاجة لأن تتعاون الدول الأوروبية لتخفيض استخدام العملات الأجنبية للسداد بدلاً من تحويل العملات عند كل صفقة<sup>(1)</sup>. وعليه أنشئ الاتحاد الأوروبي للمدفوعات في جويلية 1950 للقيام بعمليات المقاصة متعددة الأطراف بين مدفوعات الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وكذلك تقديم الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة العجز الذي قد يطرأ على ميزان مدفوعات أي من الدول الأعضاء وذلك لتيسير تسوية مديونيات الدول المدينة لغيرها من دول المنظمة.

أما إنشاء نظام نقدي أوروبي فقد بدأ التفكير في إنشائه عام 1969 ففي شهر نوفمبر من هذا العام تشكلت لجنة برئاسة رئيس وزراء لكسمبورغ وأنيط إلى هذه اللجنة مهمة وضع خطة تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية تدريجياً وقد قدمت اللجنة المذكورة في فيفري 1971 تقريرها إلى المجلس الأوروبي متضمناً ضرورة إنشاء اتحاد نقدي أوروبي تدريجياً وعلى مراحل تستغرق فترة تتراوح ما بين 7-10 سنوات و على أن يتم في المرحلة الأولى تضييق هامش أسعار صرف العملات الأوروبية ليصبح 0.6 بالمائة. ولكن لم تستطع دول المجموعة الأوروبية تنفيذ ذلك نظراً لإعلان الرئيس نيكسون في أوت 1971 وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب حيث أدى هذا الإعلان إلى إشاعة الاضطراب في أسواق الصرف في العالم وعلى اثر ذلك تمت عدة لقاءات للتشاور بين مجموعة الدول العشر لبحث هذه الأزمة وانتهت المشاورات في ديسمبر 1971 إلى عقد مؤتمر «السيمثونيان» والتي تضمنت السماح لأسعار الصرف بأن تتقلب في حدود 2.25 بالمائة صعوداً وهبوطاً بعد أن كانت في الحدود المحصورة في 1 بالمائة حسب اتفاقية «بريتون وودز»<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية (تجربة التكامل والوحدة)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص40.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، مرجع سبق ذكره، ص 101.

## 2. نظام الثعبان داخل النفق :

تم الاتفاق في أبريل 1972 بين محافظي البنوك المركزية على استمرار الالتزام بالهامش المقرر في أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار و هو  $2.25 \pm$  بالمائة إضافة إلى استحداث هوامش جديدة لتقلبات أسعار الصرف مقابل بعضها البعض في حدود 1.25 بالمائة وقد سمي نظام الصرف في هذه الحالة نظام الثعبان داخل النفق مبني على أساس تعويم عملات البلدان الأوروبية الأعضاء في الجماعة آن ذاك إزاء الدولار والين على أن تقوم بتثبيت أسعار الصرف فيما بينها<sup>(1)</sup>؛ فقد أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الواقع تعويماً مشتركاً لعملاتها مقابل الدولار والعملات الأخرى غير الأوروبية. وللحفاظ على أسعار الصرف الرسمية ينبغي على البنك المركزي التدخل بكثرة في سوق الصرف الأجنبي ليشتري عملات الدول ذات العجز أو أن يفرض على دول العجز سياسة مالية ونقدية انكماشية في اقتصادياتها، ولم تكن بعض الدول التي عانت عجزاً جازماً ذلك مستعدة أو قادرة على اتخاذ هذه الإجراءات ونتيجة لذلك أجبرت على ترك الأفعى وكانت بريطانيا أول التاركين وسمحت للجنه بالعموم ضد العملات الأوروبية الأخرى في نهاية 1972 وتركت في الحقيقة كل من بريطانيا وإيطاليا وإيرلندا الأفعى قبل البدء في التعميم المشترك في بداية 1973 واشتركت فرنسا في التعميم لفترة قصيرة ولكنها انسحبت في جانفي 1974<sup>(2)</sup>.

## 3. النظام النقدي الأوروبي 1979:

اقتنعت معظم الدول الأوروبية أن تكاليف مرونة سعر الصرف فاقت الفوائد وتم النظر لحجم التذبذب الكبير لسعر الصرف على أنه مخل بالتجارة البينية<sup>(\*)</sup> ويضر ببرامج المجموعة الاقتصادية العديدة للتكامل كالسياسة الزراعية المشتركة، وبناءً على ذلك جددت دول المجموعة الاقتصادية جهودها للعودة إلى نظام سعر الصرف الثابت بين عملاتها ونتيجة لذلك أنشئ نظام النقد الأوروبي في مارس 1979 بهدف خلق منظمة استقرار نقدي واختارت جميع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ما عدا بريطانيا الاشتراك في نظام النقد<sup>(3)</sup>.

ووفقاً لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعران أحدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية «الإيكو<sup>(\*\*)</sup>» ويسمح لأسعار صرف العملات بالتذبذب في حدود 2.25 بالمائة صعوداً أو هبوطاً من هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 6 بالمائة صعوداً وهبوطاً حتى 1990- والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف<sup>(4)</sup>. وتصدر وحدة النقد الأوروبية للبنوك المركزية عن طريق صندوق النقد الأوروبي مقابل احتياطي الذهب أو الدولار، وتم خلق وحدة النقد الأوروبية عن طريق ترتيبات المبادلة (وحدة عملة أوروبية مثلاً مقابل دولارات أو ذهب) بين البنوك المركزية ومادياً تأخذ

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، مرجع سبق ذكره، ص 101.

<sup>2</sup> - جون هدسون، مارك هرنندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 606.

\* - التجارة البينية هي التجارة الدولية القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

<sup>3</sup> - جون هدسون، مارك هرنندر، مرجع سبق ذكره، ص 607.

\*\* - الإيكو هي عبارة عن سلسلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة هذا الوزن يتحدد بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة ويتم تغيير الأوزان بالنسبة للعملة دورياً كل 5 سنوات أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25 بالمائة أو أكثر.

<sup>4</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

وحدة العملة الأوروبية شكل الائتمان في دفاتر صندوق النقد الأوروبي<sup>(1)</sup>. وينبغي على الدولة التي تتدخل في السوق لتعزيز سعر الصرف المركزي استخدام عملات الدول الأعضاء الأخرى لذلك. لقد كان نظام النقد الأوروبي في الستينيات الأوليتين فعالاً إلى حد ما في تقليل تذبذب أسعار الصرف بين الدول الأعضاء، باستثناء تغيير عدد قليل من أسعار الصرف المركزية فقد كان سعر الصرف لنظام النقد الأوروبي مستقرًا وبقي بين هوامش محددة<sup>(2)</sup>.

#### 4. اتفاقية ماستريخت والتدرج نحو الوحدة النقدية:

من أجل استكمال الخطوات نحو الوحدة عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر قمة في فبراير 1992 بماستريخت (هولندا) لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع اتفاقية جديدة لإنشاء الاتحاد النقدي والاقتصاد الأوروبي.

##### ① - أهداف الاتفاقية : تشمل ما يلي:

تشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية أن الهدف منها هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي نقدي وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة نواحي الحياة تشريعياً، اجتماعياً.

أما بخصوص السياسة النقدية فتشير المادة 105 من الاتفاقية إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة ومنحته الاتفاقية لذلك الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية. وفيما يتعلق بالسياسة المالية تهدف اتفاقية ماستريخت إلى تأمين التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء للمساعدة على إيجاد مزيج مناسب بين سياساتها الاقتصادية وهذا أمر ضروري من وجهة نظر السياسة النقدية ونظراً لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة وتنسيقاً بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول الأعضاء .

##### ② - مراحل الوحدة النقدية :

إن من أهم النتائج التي توصلت إليها المجموعة قبل معاهدة ماستريخت تحديد مراحل التكامل النقدي (EUM)، كما وردت في تقرير لجنة ديلاور (Delors committee) في أبريل 1989 التي حددت ثلاث مراحل للتوصل إلى الوحدة النقدية، وهذه المراحل هي كالتالي:

##### ★ المرحلة الأولى: بدأت في يوليو 1990 لتكملة التعاون والتنسيق الاقتصادي للتوصل إلى السوق المشتركة

بنهاية عام 1992، والمشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة في النطاق -الهامش- الضيق لآية سعر الصرف.

##### ★ المرحلة الثانية: وبدأت عام 1994 لإنشاء أو تكوين نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB)، وتم فيها

التحول من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة من دول المجموعة إلى تطبيق سياسة نقدية موحدة، وكذلك الاستمرار في العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة مع إتباع دول المجموعة لسياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء

<sup>1</sup> - جون هيدسون، مارك هرنندر، مرجع سابق، ص 608-609.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 610.

الاقتصادي، خصوصاً ما تعلق بالمؤشرات الأربعة: معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة طويلة الأجل .

★ **المرحلة الثالثة:** وخطط لها أن تتم في فترة تتراوح ما بين 1998 وبداية 1999 على أكثر تقدير يتم فيها تحديد أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة هي (اليورو)، ومن الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة قد احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام إلى هذه المرحلة.

أما الفترة ما بين 1999-2002 هي فترة انتقالية يتم التعامل فيها بالـ (EURO) بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو لتحل هذه العملة محل العملات الوطنية لـ 11 بلداً\* (وفي جانفي 2001 تخلت اليونان أيضاً عن عملتها ليصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار، وقد كونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو\*\*\*)<sup>(1)</sup>.

#### 5. النظام النقدي للبنوك المركزية:

وتتمثل وظائفه المحددة في المادة الثالثة لأسس المؤتمر في: تحديد وأداء السياسة النقدية للاتحاد؛ إجراء عمليات سوق الصرف بالاتفاق مع المجلس الأوروبي فيما يتعلق بسياسة الصرف؛ تسيير وحيازة احتياطات الصرف للدول الأعضاء تشجيع حسن أداء وظيفة أنظمة الدفع .

كما منح له مهمة تهيئة الشروط الأساسية التي تسمح بتأسيس البنك المركزي الأوروبي، ليقوم بالتنسيق بين سياسات البنوك المركزية للدول الأعضاء والحد من ازدواجية السياسات النقدية المعتمدة وفقاً لشروط اتفاقية ماستريخت؛ ومن الخصائص التي تتمتع بها مؤسسة النظام النقدي للبنوك المركزية: الاستقلالية، حيث لا ترتبط بسلطات سياسية وخاصة أن فترة انتداب مسيرتها تدوم ثمانية أعوام بدون تجديد .

#### 6. المؤسسة النقدية الأوروبية:

بدأت المؤسسة النقدية الأوروبية بالعمل خلال المرحلة الثانية من مراحل التقارب كبذرة لمستقبل البنك المركزي الأوروبي. وتحدد وظيفتها الرئيسية في التحضير فعلياً للانتقال إلى قاعدة العملة الوحيدة خاصة في مجال السياسة النقدية؛ كما شاركت هذه المؤسسة بجانب اللجنة الأوروبية في مراقبة مرحلة التقارب التي سبقت الانتقال إلى الوحدة النقدية .

#### 7. التحول نحو استخدام اليورو:

في الفترة الانتقالية الممتدة من 01 جانفي 1999 إلى 01 جانفي 2002 لم يُفرض استخدام الأورو من طرف العملاء غير الماليين. كما أن حرية استخدام الأورو كانت تامة لكن شرط أن يكون الطرفين المعنيين بالمعاملة أو بالعقد موافقين، طبقاً لهذا المبدأ لم يفرض بلد على عملائه التجار التعامل بالأورو قبل حلول عام 2002. إن التحويل بين الأورو وبين العملات الوطنية، خاضعة إلى قواعد شديدة. حيث تهدف هذه القواعد إلى تجنب العملية المنجزه طبقاً لطرق متغيرة أن لا تؤدي إلى نتائج متناقضة؛ وتستخدم معدلات رسمية في عملية التحويل تتكون هذه المعدلات من ستة

\* - بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا.

\*\* - هناك ثلاث دول تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، غير أنها لم تتبنى عملة اليورو هي: الدانمارك، السويد وبريطانيا.

<sup>1</sup> - آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 47.

أرقام معبرة وتدل على قيمة الأورو في أحد العملات الوطنية مثال : واحد أورو يكافئ 6,55957 فرنك فرنسي. أما فيما يتعلق بالتحويل بين عملتين وطنية مرتبطة بالاتحاد الاقتصادي والنقدي فيجب أن يتم بواسطة الأورو.

### 8. إحلال العملة اليدوية :

تم تدريجياً إحلال العملة اليدوية بأوراق وقطع نقدية بالأورو، خلال السداسي الأول لعام 2002، كل دولة عضو يتاح لها إمكانية اختيار تاريخ إدخال العملة الجديدة والسحب النهائي للعملة القديمة تحت تحفظ بأن تكون مدة التداول المزدوج في خلال السداسي الأول لعام 2002، لكن نظراً للصعوبات المرتبطة بالتداول المزدوج، خاصة التجارة بالجزءة، فإن الحكومات تضطر إلى تقصير هذه المدة. فمثال فرنسا اقتصرتها إلى فترة شهرين فقط<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: التكتل الاقتصادي الحديث «الاقليمية الجديدة» للاتحاد الأوروبي «الشراكة الأورو-متوسطة أنموذجاً»:

شهد النصف الأول من التسعينات وبداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحركات من جانب الدول الكبرى لإعادة صياغة نسق العلاقات الدولية، وقادة الولايات المتحدة الأمريكية -بعد تفردتها- جهوداً لإرساء قواعد نظام عالمي جديد لم يتبلور بعد لشكوك جادة في إمكانية قيامه على نمط أحادي القطبية كما توجهت دول الاتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياساتها تجاه دول الجوار المطللة على شرق وجنوب المتوسط<sup>(2)</sup>؛ إذ عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة وتعاون متعددة مع العديد من الدول في القرات الخمس من بينها الشراكة الأورو-متوسطة هي مشروع يبلور ويرز رغبة الأوروبيين في إعادة تكوين تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمنافس قوي وفعال ضد أمريكا التي استأثرت بالمشرق الأدنى والأوسط والأقصى، فالمتوسطة مشروع ذو دوافع تتصل بما يثير الأمن الأوروبي من تحديات تنبثق من دول جنوب البحر المتوسط، والتي تنتشر فيها الأصولية بقوة - على حد زعمهم-<sup>(3)</sup>.

### أولاً: محاولة لفهم المتوسطة:

تتطلع أوروبا من خلال طرح فكرة المتوسطة ومحاولة تحقيقها إلى هدف استراتيجي يتحسد في تنظيم العلاقة المتوسطة في شكل منظمة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورغم أن المتوسطة راودت الأوروبيين منذ زمن إلا أنها تأجلت بسبب حرب الخليج الأولى والثانية وكذلك سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على الأمور في الشرق الأوسط، فإن مؤتمر برشلونة قد أخرجها إلى حيز الوجود بهدف إيجاد تجمع إقليمي منافس تؤدي فيه أوروبا الدور المحرك والرئيسي وخاصة في ظل التصور الأوروبي الذي تبلور في تسعينات القرن الماضي ارتكازاً على مبدأ: «استقرار أوروبا مرتبط باستقرار جنوب المتوسط»<sup>(4)</sup>.

ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة الأورو متوسطة نسوق بعضها فيما يلي:

الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم

<sup>1</sup> - قحايبة آمال، الوحدة النقدية الأوروبية "الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005-2006، جامعة الجزائر، ص ص 187-188.

<sup>2</sup> - نبيل حشاد، العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي "الفرص والتحديات"، ط 1، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص ص 484-485.

<sup>3</sup> - محمد العربي فلاح، المتوسطة والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 14.

<sup>4</sup> - حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 103.

في رأس المال وإنما أيضاً المساهمة الفنية الخاصة بعملية الانتاج واستخدام الاختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية والمساهمة كذلك في كافة العمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، مع تقاسم الطرفان للمنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقاً لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية<sup>(1)</sup>.

والشراكة الأورو-متوسطة يقصد بها تلك الشراكة التي تربط الاتحاد الأوروبي ببلدان المشرق والمغرب وإسرائيل، وهذه الشراكة سوف تبدأ بالتحريك التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الانطلاق نحو تعاون سياسي واقتصادي أكبر يتضمن التنمية الاقتصادية والتجارة والاستقرار الاجتماعي والهجرة والبيئة على أن يكون الهدف النهائي من هذه الشراكة إقامة منطقة أوروبية-متوسطة تتألف من ثلاثين إلى أربعين دولة<sup>(2)</sup>.

وعليه فالشراكة الأورو متوسطة هي نوع من أنواع التعاون بين طرفين أو أكثر لتحقيق النشاط أو الأهداف المشتركة مع ضمان تحقيق الربح للمشاركين.

ويعود اهتمام المجموعة الأوروبية بالبلدان المتوسطة إلى عدة أسباب اقتصادية وأمنية وسياسية لها علاقة وطيدة بالمصالح الأوروبية، وكذا الرغبة لدى هذه المجموعة في إنشاء شراكة مع هذه البلدان تكون المكانة الأولى فيها لأوروبا في كافة المجالات والأنشطة<sup>(3)</sup>.

والمشروع المتوسطي هو امتداد لاجتماعات سابقة بدأت منذ السبعينات بما أعلن عنه بالسياسة المتوسطة الشاملة بين عامي 1972-1989، والحوار العربي الأوروبي 1974-1992، وكذلك الدعوة إلى السياسة المتوسطة الجديدة 1989-1995، وأيضاً مبادرة الأمن والتعاون في المتوسط 1991-1992، وأخيراً وليس آخراً الشراكة الأوروبية المتوسطة 1995<sup>(4)</sup>.

واستناداً إلى عملية برشلونة بخصوص التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبين الدول التي تقع جنوب البحر المتوسط برزت التوجهات نحو إنشاء منطقة للتبادل التجاري من الحواجز وهي منطقة أوروبية-متوسطة<sup>(5)</sup>.

ثانياً: دوافع الشراكة الأورو-متوسطة:

### 1. التكامل والتعاون:

تسعى المؤسسات لتطبيق التعاون الذي ينتج عنه تبادل الخبرات والأفكار والكفاءات من أجل الحصول على مرونة أكبر والتوصل لإيجاد حلول لدى الشركاء لبعض المشاكل العالقة في المؤسسة وذلك راجع إلى:

① - **دافع الحجم والخبرة**: التحالفات المتزايدة والاندماج المشترك يستجيب لمنطق الحجم، فحجم كل شريك منفرد غير كاف للوصول إلى مستويات التأليف المنافسة؛

② - **الدافع التكنولوجي**: تعقد المنتجات ودقتها يتطلب اليوم التحكم في العديد من التكنولوجيات للخروج بمنتج واحد مشترك كل حسب تخصصه مما يزيد في دقة وكفاءة المنتج؛

<sup>1</sup> - كمال رزقي، مسدور فارس، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 21-22 ماي 2002، ص 6.

<sup>2</sup> - سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو عربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص 2.

<sup>3</sup> - مفتاح صالح، مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص 3.

<sup>4</sup> - محمد العربي فلاح، مرجع سابق، ص 16.

<sup>5</sup> - أشرف أحمد العديلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 271-272.

③ - تقاسم الخبرات: في جميع عمليات التعاون أيّ كان مجاله هناك تقاسم مهارات الشركاء وخبراتهم؛

④ - مراقبة الأسواق: كلما كان حجم شركاء المؤسسات كبير كلما سهلت عليه تغطيت أكبر رقعة جغرافية من السوق

والتحكم في حركة دوران المنتج فيه وكذا تصرف المؤسسات المنافسة؛

2. تحقيق معدلات النمو ومعالجة العجز في موازين المدفوعات:

بغرض استعادة معدلات النمو الاقتصادي والتوازن في موازين المدفوعات للدول الصناعية بعد الانخفاض الذي شهدته السلع الرئيسية جراء لأزمة البترولية التي شهدها العالم عام 1986<sup>(1)</sup> تم استحداث عملية الشراكة؛

3. تحقيق الأمن الأوروبي والاستقرار الاجتماعي:

وذلك لدول الاتحاد الأوروبي اللذين تهددهما حركة اليد العاملة المتزايدة من دول شمال إفريقيا إضافة إلى تصاعد موجات الأصولية والتطرف والإرهاب من دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط بصفة عامة<sup>(2)</sup>.

ثالثاً: السياق التاريخي للشراكة الأورو-متوسطية:

كما تمت الإشارة سابقاً إلى انعقاد العديد من الاتفاقيات والاجتماعات بخصوص إنشاء اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية إلا أنه يمكن اعتبار بدايتها الفعلية مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر من سنة 1995 بمشاركة 27 دولة، حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي جديد للوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية بحلول سنة 2010، بإزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات الصناعية والزراعية ورؤوس الأموال، وترجع فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط إلى بداية الثمانينات باقتراح الرئيس الفرنسي آن ذاك (فرانسوا ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع (4+5)<sup>(\*)</sup> وأصبحت ندوة (5+5) بعد انضمام مالطا، ودخلت هذه الندوة جزئياً حيز التنفيذ أثناء ملتقى مرسيلىيا في 17/12/1988، ثم تلتها ندوة أخرى انعقدت بمدينة طنجة المغربية ما بين 24-1989/05/27 حضرها كل الدول المغاربية بما فيها ليبيا.

ثم تطورت فكرة الشراكة المتوسطية، بتبني إسبانيا الفكرة إذ قدمت في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي في لشبونة في شهر جوان 1992، باعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على الفضاء المغاربي فقط ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط الإثنى عشر وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ 19/10/1994؛ والملاحظ حدوث نوع من الانقطاع في الحوار بين هاتين المرحلتين أحياناً واستثنافه أحياناً أخرى، بسبب قضية الصراع العربي-الإسرائيلي والتي كانت ولا تزال تشكل القضية الأساسية في جدول أعمال الحوار العربي.

هذا وقد توقف الحوار سنة 1992 لاشتراط الجانب الأوروبي استبعاد كل من العراق وليبيا من الحوار، و إصرار الجامعة العربية على عدم الاستجابة لهذا الشرط بالمقابل، لكن أبدى الجانب الأوروبي فيما بعد مواقف جديدة اتجاه المطالب العربية بإيجاد أساليب أكثر توازناً تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، من خلال البيان الذي أصدرته قمة المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة 1992، والتي أكدت أن الضفتين الجنوبية والشرقية<sup>(\*)</sup> للبحر المتوسط تشكلان مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح هامة تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق، ثم تلى هذا البيان اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي المنعقد سنة 1994 في اليونان والذي دعت فيه اللجنة الأوروبية بتقديم ورقة عمل تبين فيها المبادئ الأساسية لصياغة

<sup>1</sup> - بن حبيب عبد الرزاق، حوالمف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 21-22ماي2002، ص ص 5-6.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص263.

\* - أي 5 دول مغاربية: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، و4 دول أوروبية: البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا.

سياسة أورو-متوسطة، وقد تم إقرار هذه الورقة في القمة الأوروبية المنعقدة في ألمانيا من نفس السنة والتي وضعت أسساً عامة لسياسة أورو-متوسطة تم صياغتها لاحقاً في وثيقة مؤتمر برشلونة<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً: الشراكة الأورو متوسطة بين الحقيقة والوهم :

تتمثل الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي من الشراكة مع الدول العربية في فتح أسواق هذه الأخيرة أمام منتجاتها من السلع والخدمات، ودخول الدول المتوسطة في الشراكة وما يترتب عن ذلك من إلغاء للرسوم الجمركية مما يولد ضغوطاً متزايدة على المالية العامة بسبب تقلص الإيرادات الجبائية من الرسوم الجمركية، ويمكن القول بأن الشراكة بين الطرفين غير متكافئة في الإمكانيات المادية والقدرات البشرية والتقنية والنقل السياسي مما سيؤدي حتماً إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى ومكلفاً للطرف الضعيف<sup>(2)</sup>، بالرغم من كل ذلك وطبقاً لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطة والاتفاقيات الثنائية الموقعة في نفس الإطار يمكن استخلاص بعض الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة :

#### 1. بعض الآثار الإيجابية للشراكة الأورو-متوسطة:

- ① - خلق مناخ مناسب للاستقرار السياسي والسلام في منطقة الشرق الأوسط وحل العديد من القضايا السياسية والأمنية؛
- ② - خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى الحد من البطالة وزيادة الرخاء في الدول العربية، زيادة المعونات الفنية والإدارية والتنظيمية من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية المتوسطة؛
- ③ - تقديم الخدمات المختلفة في مجال التعليم والتدريب المهني وتعزيز القدرة البحثية في الدول العربية وتعزيز القدرة التكنولوجية للعديد من القطاعات الاقتصادية؛
- ④ - زيادة المساعدات المالية والمعونات الفنية التي ستحصل عليها الدول العربية؛
- ⑤ - زيادة فرص الاستثمار الأوروبي في الدول العربية المشاركة في هذه الاتفاقية مما يساعد على زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا وإقامة مشروعات مشتركة ومن ثم خلق العديد من فرص العمل أمام المواطنين؛
- ⑥ - تنمية وتشجيع القطاع الصناعي والقدرة التنافسية للصناعات العربية المختلفة والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الدول العربية وكذلك المساهمة في توفير المناخ الملائم لتطوير المشروعات الصناعية الخاصة لتحفيز النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي هذا بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والاختراعات والاهتمام بالبحوث والتطوير للعديد من الصناعات الهامة؛
- ⑦ - المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول المشاركة مثل القطاع المالي وما يرتبط به من تحسين النظم المحاسبية والرقابية والتنظيمية في القطاع المصرفي والتأميني؛
- ⑧ - التعاون مع الدول المشاركة في تنمية وتطوير قطاع النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البنية الأساسية<sup>(3)</sup>؛

<sup>1</sup> عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 173-172.

<sup>2</sup> صالح عمر فلاح، إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآنية والآفاق المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص 10.

<sup>3</sup> سلوى محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 5-7.



⑨ - تحقيق التنمية المستدامة المشتركة التي من خلالها يمكن تعبئة وتوجيه وتسهيل وتركيز بعض الصناعات التي أصبحت غير قادرة على المنافسة وبالتالي محكوماً عليها بالاندثار بحكم إعادة هيكلة الفضاء الأوروبي، أو بموجب التقسيم الجديد للإنتاج الذي فرضه التدويل<sup>(1)</sup>.

## 2. بعض الآثار السلبية للشراكة الأورو-متوسطية:

① - محدودية الفائدة المتحققة من الشراكة الأورو-متوسطية نتيجة لغياب التكامل العربي في هذه المفاوضات، فالتفاوض بين الاتحاد الأوروبي كقوة وكمجموعة من الدول من ناحية وبين كل دولة عربية على حدى من ناحية أخرى كان في غير صالح الدول العربية؛

② - ضعف الدور السياسي لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية وخاصة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية والحرب الأمريكية على العراق، فحتى الآن مازال دورها السياسي هامشي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تطبق معايير سياسية مزدوجة في كل من العراق وفلسطين؛

③ - تخفيض العائد من حصيلة الجمارك نتيجة لإلغاء العديد من التعريفات الجمركية طبقاً لاتفاقية المشاركة الأورو-متوسطية سوف يؤدي إلى تخفيض إيرادات الموازنة العامة للدول العربية المختلفة؛

④ - استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأورو-متوسطية يعتبر في غير صالح الدول العربية المشاركة في هذا الاتفاق وذلك لتمتع كل من: مصر، الأردن، تونس، المغرب والجزائر بمميزات متفاوتة في القطاع الزراعي، ويرجع عدم تحرير الملف الزراعي إلى حصول القطاع الزراعي الأوروبي على دعم كبير من دول الاتحاد؛

⑤ - ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول العربية المتوسطة بالمقارنة بالعديد من البلاد في المناطق الأخرى؛

⑥ - ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية المشاركة في هذه الاتفاقية؛

⑦ - المعاملة غير المتساوية في قواعد المنشأ بين كل من بلدان المغرب العربي وبلدان المشرق العربي، فقد سمحت هذه الاتفاقية بالتراكم القطري والكلي لبلدان المغرب العربي فيما بينها في حين أنها لم تسمح بذلك لبلدان المشرق العربي حيث أنها سمحت فقط بالتراكم مع الاتحاد الأوروبي؛

⑧ - محدودية الاستفادة من قواعد المنشأ إذ لم ترتبط بتنمية قطاع المنتجات الوسيطة التي لم تحظ باهتمام كاف حتى الآن كما أن القواعد المتشددة للمنشأ سوف تفيد بشكل مباشر دول الاتحاد الأوروبي، لما يتوفر لديها من خبرات كافية للتحقق من استيفاء شرط المنشأ وتحديد مصادر منشأ المدخلات<sup>(2)</sup>؛

⑨ - تدهور أوضاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الأوروبية وهو ما يعني تضرر ما يبلغ حوالي 30% من الناتج المحلي<sup>(3)</sup>؛

⑩ - عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للعديد من الدول العربية المتوسطة لمواجهة المنافسة الشديدة من الشركات الأوروبية، مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية، فيما سيضعف فتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية من اختلال الموازين التجارية للبلاد العربية<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - مصطفى بنوش، أفاق مشروع الشراكة الأورو متوسطية وموقع العرب فيه، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص6.

<sup>2</sup> - سلوى محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-10.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 239.

<sup>4</sup> - سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص228.

## خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التكتل الاقتصادي من أرقى أساليب التعاون، فإذا كان التعاون في بعده الاقتصادي يعبر عن مستويات متعددة من الإجراءات البسيطة كتقرير تخفيضات ورفع قيود كمية إلى أعظم درجات التقارب الاقتصادي بتحقيق الوحدة الاقتصادية فإن التكتل الاقتصادي يعبر عن مسار مرحلي يهدف لتوحيد الدول انطلاقاً من البعد الاقتصادي، فهو يعتبر عملية تدريجية تحتاج إلى الزمن - عملية تاريخية - حتى تنضج أسبابها وتكفل عناصرها، ويتحقق هذا من خلال العمل الواعي الذي يخضع لقوانين العلم الموضوعية، وبمكنا القول مبدئياً، أن نظرية التكامل الاقتصادي تُعنى بالنتائج الاقتصادية التي تترتب على التكامل في صورته الخمس المتتابعة والمشكلات التي تنشأ بسبب تباين السياسات القومية.

وقد أصبحت ظاهرة التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن شائعة في كل أقطار العالم، سواء النامية أو المتقدمة فالتطورات التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين فرضت أولويات واستراتيجيات جديدة غيرت عدة مفاهيم، فهناك من يرى هذه التكتلات الاقتصادية كحل أخير لا مفر منه لبقائه في الساحة الدولية وحفاظاً مستقبلاً بلده ومنهم من يراها كمرحلة لمواكبة التطورات الحالية وآخرون لم يقتنعوا بها حتى الآن ويرونها تمس بالسيادة الوطنية وتتدخل في شؤون الحكم...؛ ولعل التجربة الوحيدة الفريدة من نوعها من حيث التنظيم والأهداف أو الغايات الرئيسة والإنجازات المحققة بنسب عالية ومتطورة هي تجربة الاتحاد الأوروبي التي تمكنت فعلاً من تحقيق التكتل على كل المستويات حيث وصلت إلى مرحلة لم يصلها أحد وهي التكتل الاقتصادي القاري بعد استيفاء كل مراحل التكتل الاقليمي.

# الفصل الثاني: الأزمة المالية الراهنة ومعايير التدويل

**تمهيد:**

بشكل عام يعتبر التناوب الزمني بين حالي الاستقرار واللا استقرار مشهد طبيعي صحي وضروري للتحرك عبر ديناميكية واسعة للرقى الفكري والتطور الميداني، وعليه تعتبر الأزمة بمثابة المرحلة التأسيسية للدورة التالية لكن تكرار الأزمات في الدول خلال العقود القليلة الماضية شكل ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام نظراً لأن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة حددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة على حد سواء نتيجة الانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول إذ تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة 1980-1999 تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة كما أن وتيرت تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالمياً.

واليوم لحظة العولمة الراهنة وأكثر من أي وقت مضى اتسمت الأزمات بالعالمية وصارت أكثر انتشاراً من ذي قبل بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصاديات الدولية ولعل الذي ساهم في امتداد بقع الأزمات لتتجاوز مراكز نشوئها منتقلة لغير قليل من الدول وعاصفة بكثير من الاقتصاديات ما يصطلح بتسميته قنوات تدويل الأزمات والتي من أهمها العولمة المالية (الأسواق المالية) الصفقات التجارية والدولار، وخير تدليل على ذلك ما يشهده العالم اليوم من تداعيات الأزمة المالية الراهنة والتي وصفت بأنها الأعنف منذ أزمة الكساد العظيم الذي ضرب العالم في ثلاثينات القرن الماضي، لتلقى بظلالها على الاقتصاد العالمي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مخلفة آثار جمة ضربت عمق المنظومة الرأسمالية وأحدثت اهيارات عنيفة مست معظم هياكل الاقتصاد العالمي ودول العالم.

سيتم خلال متن هذا الفصل إلقاء الضوء حول الأزمات الاقتصادية خصوصاً منها الأزمة الراهنة لمحاولة فهمها وكشف خلفيتها الاقتصادية وكيفية انتقالها لباقي دول العالم من خلال البحث في معابر تدويلها وذلك من خلال النقاط التالية:

**المبحث الأول: إطار عام حول الأزمة الاقتصادية العالمية.**

المطلب الأول: المقصود بمفردة الأزمة ضمن الأدبيات الاقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات وأسباب نشوئها والمراحل التي تمر بها.

المطلب الثالث: كرونولوجيا أزمات القرن العشرين (لمحة لأشهر أزمات القرن).

**المبحث الثاني: الأزمة المالية الراهنة.**

المطلب الأول: الأزمة العالمية الراهنة لمحة عامة (قراءة تاريخية- الأسباب، الجذور، أهم تفسيرات نشوئها).

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية وأساليب المواجهة.

المطلب الثالث: الأزمة المالية الراهنة... الطريق للخروج من النفق (الحلول).

**المبحث الثالث: معابر تدويل الأزمة العالمية.**

المطلب الأول: قناة الصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية.

المطلب الثاني: قناة الأسواق المالية وعدوى الأزمات.

المطلب الثالث: الارتباط بالدولار «الاحتباس الدولار» كقناة لانتقال الأزمات.

## المبحث الأول:

## إطار عام حول الأزمة الاقتصادية العالمية

يكاد يَحْتَقُّ العالم الرأسمالي اليوم تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية التي تستمر لعدة سنوات ولا تلوح في الأفق بوادر انفراج مشجعة طويلة المدى على المستوى العالمي، ما أعطى الرأسمالية أبعاداً مدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت اليوم خطراً حقيقياً على مستقبل الإنسانية جمعاء الأمر الذي فتح الباب لأزمة حضارة فعلية<sup>(1)</sup>.

## المطلب الأول: المقصود بمفردة الأزمة ضمن الأدبيات الاقتصادية:

## أولاً: مفهوم الأزمة:

لا يوجد مفهوم أو تعريف محدد لمفردة الأزمة<sup>(\*)</sup> لكن المعنى الاصطلاحي لها يدور بصفة عامة حول معنى الشدة والقحط وهي ظاهرة تعبر عن خلل عميق قد وقع في واحدة على الأقل من مؤشرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي<sup>(2)</sup> وتُعرف بأنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية ينتج عنها خلل أو توقف بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة مما يدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدها وإعادة التوازن لهذا النظام<sup>(3)</sup>، فهي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى<sup>(4)</sup> وبصفة عامة يمكن تعريفها بأنها تهديد أو خطر لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار<sup>(5)</sup>؛ فتلاحق الأحداث فيها وتشابك الأسباب معها بالنتائج يفقد متخذ القرار القدرة على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية<sup>(6)</sup>، فأى قرار يتخذ في ظل عدم التأكد وقصور المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج وتداعي كل منهما بشكل متلاحق ليزيد من درجة الجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلاً من الأزمة وفي الأزمة ذاتها<sup>(7)</sup>.

والأزمة ظرف يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد، الجماعة، أو المنظمة، أو المجتمع، وغالباً ما ينتج عنه تغيير كبير، فهي كل حالة أو أمر مهما كان موضوعه ومجاله لا يستطيع صاحبه أو أصحابه-أطرافه- وضع حد لاشتداده وتطوره إلى الأسوأ فتصبح له الأولوية المطلقة في ضرورة التعامل معه واتخاذ القرار لحسمه لأنه يهدد إحدى القيم العليا في المؤسسة بشكل لا يمكن التسامح معه<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - سمير أمين، فرانسوا أوتار، *مناهضة العولمة*، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 269، بتصرف.

\* - تعني الأزمة في اللغة - في المعجم الوسيط - الشدة والقحط فتأزم الشيء أي اشتد وضاق.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009، ص 119.

<sup>3</sup> - إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 18.

<sup>4</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 189.

<sup>5</sup> - سامي محمد هشام حريز، المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات "الأسس النظرية والتطبيقية"، ط 1، دار البداية، عمان، 2007، ص 15.

<sup>6</sup> - معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل والتغيير، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 75.

<sup>7</sup> - محسن أحمد الحضييري، إدارة الأزمات "منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية"، مكتبة مدبولي، ط 2، القاهرة، 1990، ص 54.

<sup>8</sup> - محمود خلف جاد الله، إدارة الأزمات، ط 1، دار أسامة، الأردن، 2008، ص 9-10.

وللأزمة جانبين إيجابي وآخر سلبي فهي لا تعد فقط خطراً بل فرصة أيضاً فالجانب المدمر للأزمة شرط لا بد منه لتطوير المنظمة فالحياة والموت والنظام والفوضى والبناء والهدم والأداء العادي والأزمة يجب ألا ينظر إليهما كمتضادات بل كوحدة كاملة<sup>(1)</sup>. لإتاحة المجال لقيام عمليات ودورات إنتاجية حديثة.

ثانياً: عناصر الأزمة المالية :

يجب توفر مجموعة من الشروط الأساسية لحدوث أزمة نذكر منها<sup>(2)</sup>:

1. التهديد للمصالح الأساسية للدولة: يجب أن تتصل المشكلة بإحدى أو بعض المصالح الأساسية للدولة كالمصالح

الاقتصادية والمالية لكي تدخل مصاف الأزمات.

2. الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار: كلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما في مواجهة الأزمة كلما

كان ذلك دليلاً على حدتها وهذا يعني أن المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حدتها حيث تشتد

خطورتها كلما كان العمر الزمني لها قصيراً ومرتبباً بمدى تشابك موضوعاتها أو تعدد أطرافها.

ثالثاً: الفرق بين الأزمة وبعض المفاهيم:

تجنباً لأي خلط بين المصطلحات التالية: الأزمة، المشكلة والكارثة ندرج تعاريفها فيما يلي:

1. مفهوم المشكلة:

هي حالة من التوتر وعدم الرضى نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف والوصول إليها والمشكلة

هي السبب لحالة غير مرغوب فيها بالتالي يمكن أن تكون وتعمل بمثابة تمهيد للأزمة إذا اتخذت مساراً حاداً ومعقداً لذلك

يجب حل المشكلات بشكل دوري وعدم تركها تتراكم<sup>(3)</sup>؛ والمشكلة أمر يواجهه كثيراً متخذ القرار وهي تنجم عن

أخطاء عليه تصحيحها، أما الأزمات فهي أمر صعب حاد يصعب مواجهته تنجم عن خطايا لا يمكن غفرانها أو التهاون

مع مرتكبيها<sup>(4)</sup>.

2. مفهوم الكارثة:

المشكلة التي تبقى دون حسم لفترة طويلة تتحول إلى كارثة والكوارث هي غالباً الأسباب الرئيسية المسببة

للأزمات؛ والكارثة هي الحالة التي حدثت فعلاً وأدت إلى تدمير وخسائر في الموارد البشرية أو المادية أو كلاهما<sup>(5)</sup>؛ فهي

حادثة كبيرة مدمرة وقعت بصورة مدمرة وقعت بصورة فعلية وينجم عنها أضرار فادحة وخسائر كبيرة في الممتلكات

والأرواح (جوانب مادية وجوانب معنوية)<sup>(6)</sup> وقد تحدث الكارثة لأسباب طبيعية أو نتيجة لتدخل الإنسان بصورة سيئة في

الأنماط الطبيعية وعليه فالكارثة ليست في حد ذاتها أزمة لكن الأزمة قد تنجم نتيجة حدوث كارثة طبيعية كالبراكين<sup>(7)</sup>

التي لا يمكن توقعها أو توقع حجم الضرر الناجم عنها ومن ثم ينتظر حتى تنتهي الكارثة ومعرفة ما أسفرت عنه من نتائج

هذه النتائج هي ما قد تسبب أزمات<sup>(8)</sup>.

1- عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 2002، ص 25-26.

2- إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

3- سامي محمد هشام حريز، مرجع سبق ذكره، ص 15.

4- محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

5- سامي محمد هشام حريز، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

6- يوسف أبو فارة، إدارة الأزمات مدخل متكامل، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 49.

7- محمود خلف جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص 11.

8- محسن الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 59.

## رابعاً: الخصائص الأساسية للأزمة:

يجب توافر مجموعة خصائص في الموقف الأزموي أو الحالة التي تواجه متخذ القرار في الكيان الإداري حتى نستطيع أن نطلق عليه أزمة وهي تتمثل في :

- ① - إنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمواجهتها؛
- ② - إن مواجهتها تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة، التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة<sup>(1)</sup>؛
- ③ - متداخلة ومتشابكة ومعقدة سواء أكان الأمر يتعلق بعناصرها وأسبابها أم كان بقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها؛
- ④ - مصدر الأزمة يمثل نقطة تحول أساسية في النسيج الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي نتيجة الخسائر التي تنجم عنها بحيث إن لم تعالج في وقتها يمكن أن تؤدي إلى أوضاع غير مرغوبة<sup>(2)</sup>؛
- ⑤ - أن يشعر متخذ القرار في الكيان الإداري بالحيرة البالغة والعجز وعدم القدرة على التعامل معها وأن جهوده التي يبذلها موضع شك سواء من حيث الأثر أو التأثير وأنه يكاد يكون مسلوب الإرادة مندفع في تيارها<sup>(3)</sup>؛
- ⑥ - تتسم أحداثها بالسرعة والديناميكية والتداخل؛
- ⑦ - غالباً تعزز سلوكاً مرضياً يظهر في صورة عدم كفاءة وفعالية متخذي القرار<sup>(4)</sup>.

## المطلب الثاني: أنواع الأزمات وأسباب نشوئها والمراحل التي تمر بها:

## أولاً: أنواع الأزمات وتقسيماتها:

قام الكتاب والباحثين بتقديم عدة تصنيفات لأنواع الأزمات تبعاً للخصائص المشتركة فيما بينها أو حسب البيئة الخاصة للمنظمة والتي يختلف مدلولها من منظمة لأخرى لارتباط الأزمات والمخاطر التي تواجهها مباشرة بإمكانية تحقيق أهدافها التنظيمية<sup>(5)</sup>، ولا يوجد تصنيف موحد لأنواع الأزمات حيث تختلف الأزمات باختلاف الأسس التي يعتمد عليها الباحثون في إجراء التقسيم والتصنيف لهذه الأزمات وعادة ما تصنف الأزمات حسب المعايير التالية:

1. أنواع الأزمات وفقاً لأثرها (مادية أو معنوية)<sup>(6)</sup>:

- ① - الأزمات المادية: هي أزمات ذات طابع اقتصادي ومادي وكمي وقابلة للقياس ويمكن دراستها والتعامل معها مادياً وبأدوات تتناسب مع طبيعة الأزمة ومن أمثلتها: انخفاض حاد في المبيعات، إنتاج سلع فاسدة أو غير مطابقة للمواصفات، أزمة الديون، أزمة الاقتراض من البنوك...
- ② - الأزمات المعنوية: هي أزمات ذات طابع نفسي وشخصي وغير ملموس ولا يمكن الإمساك بأبعادها بسهولة ولا يمكن رؤية أو سماع الأزمة بل يمكن الشعور بها، ومن أمثلتها: أزمة الثقة، تدهور الولاء، عدم رضا واستياء العاملين...

<sup>1</sup> - عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-120.

<sup>3</sup> - محسن أحمد الحضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

<sup>4</sup> - معن محمد عياصرة، مروان محمد بني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

<sup>5</sup> - مأمون أحمد سليم دقاسمة، إدارة الأزمات دراسة ميدانية لدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات والمعوقات من وجهة نظر أصحاب الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1998، ص 23.

<sup>6</sup> - أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 30-31.

## 2. أنواع الأزمات وفقاً لدرجة شدتها<sup>(1)</sup>:

① - الأزمات الخفيفة: هي تلك الأزمات التي يكون تأثيرها على البيئة الداخلية والبيئة الخارجية تأثيراً محدوداً وخفيفاً يسهل إدارته والتعاطي معه وعلاجه بشكل فوري وسريع بعد التعرف على الأسباب الحقيقية للأزمة، ويجري التعامل والتعاطي مع هذا النوع من الأزمات بصورة إيجابية؛

② - الأزمات العنيفة: هي أزمات بالغة الشدة والعنف تعصف بالمنظمة ويكون تأثيرها عنيفاً وهي تؤثر أو تكاد تؤثر في كل مكونات المنظمة بمستوياتها المختلفة ولا يمكن أن تنجح المنظمة في إدارة هذا النوع إلا من خلال التركيز على إفقاد الأزمة لقوة الدفع الخاصة بها، والعمل على تجزئتها وتفكيكها إلى أجزاء والتعامل مع كل جزء بالاستراتيجيات التي تناسبه.

## 3. أنواع الأزمات وفقاً لشمولها (جزئية أو عامة)<sup>(2)</sup>:

① - أزمات جزئية: هي أزمات تطول جزءاً من كيان المنظمة أو النظام وليس كله، ويكون الخوف من أن استمرار الأزمة قد يمتد إلى باقي أجزاء النظام ومن أمثلتها: حريق في أحد عنابر الإنتاج، تدهور العمل في أحد الأقسام...

② - أزمات عامة: هي أزمات تغطي كافة أجزاء النظام -سواء كان شركة أو منظمة أو دولة- وهو يؤثر على كافة أطراف النظام وأشخاصه، منتجاته ومن أمثلته: حريق يأتي على شركة بأكملها، تدهور حاد في إنتاجية المصنع...

## 4. أنواع الأزمات وفقاً للنطاق الجغرافي والعلاقة مع العالم الخارجي<sup>(3)</sup>:

الكيانات والتكتلات الكبرى والذي لا توجد فيه حدود أو فواصل تمحي الكيانات القومية والمتصاغرة من تأثيرات أي أزمة تحدث لدى دولة كبرى أو أحدثتها الدولة الكبرى ولهذا ينظر البعض إلى أنواع الأزمات على أنها نوعين نوع محلي وآخر دولي ويمكن تصنيف أنواع أخرى من الأزمات وفقاً لمدى علاقتها بالعالم الخارجي على النحو التالي:

① - أزمة عالمية مستوردة من الخارج: كثيراً ما تنجح الكيانات الكبرى عن طريق علاقات التبعية في نقل أزماتها إلى الدول الصغرى، والتي عليها في إطار علاقات «المركز» و«هامشية» «المحيط» أن تتحمل ما أفرزته هذه الأزمات من نتائج، بل قد يكون من الملاحظ أن وقع الأزمة على الكيان الصغير تكون أشد من الدولة الكبرى التي نشأت فيها الأزمة أصلاً؛

② - أزمة محلية أمكن تصديرها إلى الخارج: كلما كانت الدول النامية منظمة ومتكثلة كلما استطاعت أن تعالج أزماتها ومشاكلها بنقلها إلى الخارج، وتحميل الدول الكبرى فاتورة عبء هذه الأزمات وتجعلها تدفعها نيابة عنها، ولعل خير مثال على ذلك تصدير الدول المنتجة للبتروكيميا للأزمة البترولية إلى جميع الدول المستهلكة للبتروكيميا؛

③ - أزمة محملة لا يمكن تصديرها إلى الخارج: هذا النوع من الأزمات لا يتعدى حدود الدولة على أنه كثيراً ما يقتصر تأثيره على جزء محدود من هذه الدولة ولا يتعداه إلى باقي الأجزاء الأخرى منها.

## 5. أنواع الأزمات وفقاً لمدى تكرارها (وحيدة أو متكررة)<sup>(4)</sup>:

① - الأزمات الوحيدة: هي أزمات فجائية، غير دورية وغير متكررة ويصعب التنبؤ بوقوعها وعادة ما يكون هناك أسباب خارجية عن الإدارة هي التي تؤدي إليها ومن أمثلتها: حر شديد يؤدي لحرائق، سيول تؤدي إلى هدم المنشآت....

<sup>1</sup> - يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.

<sup>2</sup> - أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>3</sup> - محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

<sup>4</sup> - أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 33.



② - **الأزمات المتكررة:** هي أزمات تنسم بالدورية تنسم بالدورية والتكرار وأنها تحدث في مواسم أو دورات اقتصادية يمكن التنبؤ بها وبالدراسة والبحث يمكن تحديد متى ستقع الأزمة ودرجة حدتها، وبالتالي يمكن السيطرة عليها ويتم حدوث هذه الأزمة المتكررة بسبب وجود ظواهر المواسم الزراعية، والمواسم الطبيعية كالصيف والشتاء والمواسم الاقتصادية كالزواج والكساد وكلها تؤدي إلى الأزمات التالية: انخفاض الطلب على المشروبات في الشتاء، عدم الاحتياج للعاملين في شهور معينة دورياً....

6. أنواع الأزمات وفقاً للمدى الزمني لظهورها وتأثيرها<sup>(1)</sup>: يعتمد هذا المعيار على عمر الأزمة وفي هذا الإطار هناك نوعان من الأزمات:

① - **الأزمة الانفجارية السريعة:** وتحدث عادة فجأة وبسرعة، كما تختفي أيضاً بسرعة، وتتوقف نتائج هذه الأزمات على الكفاءة في إدارة الأزمة، والتعلم منها.

② - **الأزمة البطيئة الطويلة:** تتطور هذه الأزمة بالتدرج وتظهر على السطح رغم كثرة الإشارات التي صدرت عنها، لكن المسؤولين لم يتمكنوا من استيعاب دلالات هذه الإشارات والتعامل معها ولا تختفي هذه الأزمة سريعاً، بل قد تهدد المجتمع لعدة أيام، من هنا لا بد من تعديل الخطة الموجودة لمواجهة الأزمة أو وضع خطة جديدة.

7. أنواع الأزمات وفقاً لموضوعها<sup>(\*)</sup>: وتصنف حسب المجال الذي وقعت فيه فوفق هذا المعيار قد تظهر أزمة بيئية أو أزمة سياسية أو اجتماعية أو إعلامية أو أزمة اقتصادية وفي داخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية مثل الأزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية وهكذا<sup>(2)</sup>.

الأزمات الاقتصادية<sup>(\*\*)</sup>:

★ - **الأزمات المالية:** لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمات المالية لكن المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - محمود خلف جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص13.

\* - تم التركيز في هذه النقطة على الأزمات الاقتصادية -دون غيرها من الأزمات- وتحديداً منها الأزمات المالية على اعتبار أنها عصب الاشكال للأزمة المتناولة في هذه الدراسة ومحاولة توضيح أي غموض قد يلغها تمهيداً لما يلي هذه النقطة من مفاهيم حول الأزمات المالية.

<sup>2</sup> - محمود خلف جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص12.

\*\* - هناك عدة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي إلى جانب الأزمات المالية نذكر منها :

- ◆ الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج) وتدعى أحياناً «الأزمة العامة» تصيب الإنتاج وكل عملياته أو الجوانب الرئيسة فيها: الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم...
- ◆ الأزمة الوسيطة وتحدث نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي ولا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.
- ◆ الأزمة الهيكلية أما الأزمة الهيكلية، وتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة ومهمة في الاقتصاد العالمي، منها على سبيل المثال، أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء...

<sup>3</sup> - عبد الغني بن محمد، الأزمة المالية العالمية 2008 "أسبابها وآثارها وما نستخلصه منها...وقفات شرعية مع الأزمة المالية"، دار البحار، الأردن، 2008، ص8.

## ① - المؤشرات الدالة على قرب اندلاع الأزمات المالية<sup>(1)</sup>:

وهي مؤشرات تعبر عن إمكانية التعرض لأزمات أو هزات في سوق الأوراق المالية أو تعرضها لأزمة في العملات وتنقسم إلى مجموعتين هما:

- التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية التي تهم ثقة المستثمرين والتي من بينها: ارتفاع معدل التضخم والانخفاض في معدل نمو الصادرات والعجز المالي المتزايد وزيادة الديون الخارجية وانخفاض النمو الاقتصادي؛
- الخصائص الهيكلية للسوق التي قد تؤدي إلى فقدان المستثمرين الثقة فيه و من بين هذه الخصائص ارتفاع حجم الدين الخارجي القصير الأجل وأسواق الائتمان المضمونة بأصول مالية أو عقارية وانخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم وسيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم وقطاع التصدير الأكثر تركيزاً.

## ② - أنواع الأزمات المالية:

### ① - أزمة العملة وأسعار الصرف:

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة<sup>(2)</sup>.

### ② - أزمات الأسواق المالية (الفقاعة)<sup>(3)</sup>:

تحدث أزمة الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة «الفقاعة»، حيث تتكون «الفقاعة» عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواءً في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى ويتم الحديث عن أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20 بالمائة قياساً على أزميتي 1929 و 1987.

### ③ - الأزمة المصرفية:

تحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو إخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك<sup>(4)</sup>، وذلك بعد تحول أزمة السيولة أو أزمة الإقراض التي عانى منها بنك أو بنكين إلى أزمة مصرفية بعد انتشارها لباقي البنوك<sup>(5)</sup>. ويعود تفسير الأزمات المصرفية إلى عدم الاستقرار في سوق الإقراض الدولي وعدم استقرار الأسواق المالية وتغيرات غير متوقعة في البلدان المدينة مثل عدم الاستقرار السياسي، سوء الإدارة الاقتصادية، تزايد أعباء خدمة الديون<sup>(6)</sup>. وهناك عدة عوامل تساعد على حدوث الأزمات المصرفية تكمن في: عدم تماثل المعلومات؛ التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة؛ التوسع

<sup>1</sup> - يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 365، تموز/يوليو 2009، ص 45.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 190.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 46، ربيع 2009، ص 9.

<sup>4</sup> - زكريا سلامة شنتاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية "من منظور الاقتصاد الإسلامي"، ط 1، دار النفائس، الأردن، 2009، ص 162.

<sup>5</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 189-190.

<sup>6</sup> - أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2005، ص 12.

الكبير في الإقراض وانخفاض أسعار الأصول؛ تزايد التزامات البنوك مع عدم تناسق آجال الاستحقاق؛ عدم التحضير الكافي لتحرير المالي؛ التغلغل الحكومي والقبود المطاطة حول القروض المرتبطة بها؛ ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية نظم الصرف؛ المضاربة غير المحسوبة<sup>(1)</sup>، عدم الموازنة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية: حيث لا تتناسب المخاطر التي تتحملها تلك المؤسسات مع أصولها، خاصة مع ارتفاع الوزن النسبي لحجم الأصول طويلة الأجل. بميزانية تلك المؤسسات وبالتالي تتعرض لإمكانية التعثر والإفلاس، أثر العدوى: أي انتقال الأزمات المالية مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انخفاض أسواق الأسهم وانتشارها في دول أخرى ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في ذات الوقت نتيجة لانتشار غير مبرر للعدوى بالفعل أم بسبب مشكلات حقيقية تعاني منها الاقتصادات التي انتقلت إليها الأزمة سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت<sup>(2)</sup>.

### ③ - مؤشرات قرب اندلاع الأزمات المصرفية<sup>(3)</sup>:

بحجة الواقع تم إثبات أن التعثر والأزمات المصرفية لا تحدث فجأة وإنما تسبقها مقدمات ونذر كثيرة ومؤشرات تبرز بجلاء قرب وقوع هذه الأزمات من أهمها:

- نسبة الديون المعدومة/محفظة البنوك؛
- التقلبات الحادة في أسعار الأصول المالية للبنوك وفي أسعار الأسهم والعقارات؛
- تزايد حالات الإفلاس؛
- تقديم الحكومات لمساعدات مكثفة للمؤسسات المالية المتعثرة؛
- الاندفاع في سحب الودائع؛
- إغلاق العديد من المشروعات؛
- الاستيلاء الحكومي على عدد من المؤسسات وتزايد عمليات الاستحواذ والاندماج بين المؤسسات المالية.

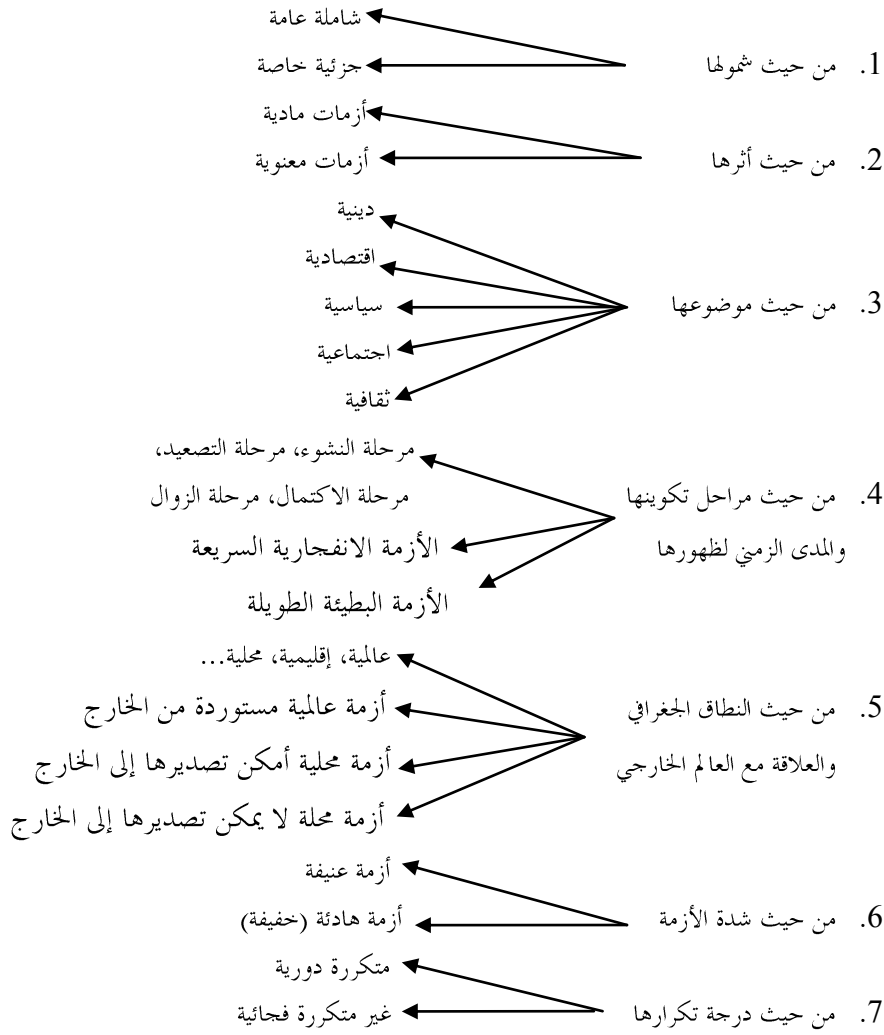
<sup>1</sup> - زكريا سلامة عيسى شنتاوي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

<sup>2</sup> - عبد الغني بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>3</sup> - أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الشكل (1-2):

## أنواع الأزمات



المصدر: بناءً على ما سبق واعتماداً على: معن محمد عياصرة، مروان محمد بن محمد بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 85

عموماً مهما تعددت هذه التصنيفات والأنواع من الأزمات فإن هذا لا يعني أن كلا منها تعد أزمة مستقلة عن الأخرى، فعملياً تتداخل هذه الأنواع المختلفة من الأزمات. ويمكن القول أن أي أزمة تشترك أو تختلف مع غيرها من الأزمات متأثرة بمكوناتها الأساسية مثل: أسبابها وعناصرها وأبعادها وعواملها وأطرافها (القوى المؤيدة، القوى المعارضة) والبيئة المحيطة بها<sup>(1)</sup>.

## ثانياً: أسباب نشوء الأزمات:

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات وتختلف من حيث نوع هذه الأزمة كما تختلف أيضاً في حدوثها وتأثيرها ومداهما الزمني فمنها ما قد ينتج عن دعر مصرفي والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي، بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصة بعد وجود فقاعة في أسعار بعض الأصول أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي<sup>(2)</sup>.... وقد اختلفت مسببات الأزمات ظاهرياً ولكنها تتشارك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومن ثم يبدأ منها الانهيار وهي ظهور دين كبير يفوق طاقة

<sup>1</sup> - عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>2</sup> - عبد الغني بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الاقتصاد أو السوق وكانت تشترك أيضاً في النتيجة التي تلي ذلك، وهي ترسب ركود اقتصادي ينتج منه هبوط في الإنتاج ثم بطالة كبيرة، وقد اعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل<sup>(1)</sup>، يمكن إيجاز أسباب الأزمات ضمن صنفين رئيسيين هما:

★ أسباب خارجة عن قدرات الإنسان وبالتالي لا يمكنه التحكم فيها ولا إيقافها أو إضعافها ولا قدرة له على التنبؤ بحدوثها كالكوارث؛

★ أسباب ترجع إلى الإنسان مثل سوء الفهم، سوء الإدراك، سوء التقدير، سوء التخطيط، الإهمال، الإدارة غير الرشيدة، الأخطاء البشرية، ضعف المتابعة والمراقبة، ضعف الإمكانيات المادية والمالية والتكنولوجية والعسكرية، وتعارض المصالح والأهداف والصراع على الموارد والسلطة<sup>(2)</sup>.

و تتمثل الأسباب في:

#### 1. سوء الفهم والإدراك:

وينجم سوء الفهم من نقص المعلومة أو بترها مما يؤدي إلى التسرع في إصدار قرار أو حكم على أمر قبل أن يتبين حقيقته، كما أن الإدراك غير السليم للمعلومات المتحصل عليها يؤدي إلى عدم سلامة التوجه بالتالي حدوث انفصام بين الأداء الحقيقي أو المرغوب والقرار المتخذ مما يحدث أزمة<sup>(3)</sup>؛

#### 2. الإدارة العشوائية:

ضعف المهارات القيادية وغياب النظرة العلمية وعدم قدرة المديرين على تحمل المسؤولية والثقة بالمرؤوسين وعدم قدرة الإداريين والقيادة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية<sup>(4)</sup>؛

#### 3. سوء التقدير والتقييم:

وخصوصاً في الحالات التي يكون فيها صدام بين طرفين، وينشأ ذلك من خلال جانبين أساسيين هما:

① - الثقة المفرطة في النفس والمغالاة في القدرات الذاتية لمواجهة الطرف الآخر والتغلب عليه؛

② - عدم تقدير قوة الطرف الآخر والتقليل من شأنه وعدم إظهاره على حقيقته.

فاستعراض القوة دون حساب للنتائج قد يسبب الكثير من الأزمات<sup>(5)</sup>؛

#### 4. الشائعات:

سلاح رهيب يحطم الإدارة والقوى وتحمل الإدارة مسؤولية انتشار الشائعات لسوء الاتصال وندرة المعلومات وإخفائها مما يؤثر على الروح المعنوية مما يولد الانهزامية وعدم الثقة<sup>(6)</sup>؛

<sup>1</sup> شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010، صص 49-50.

<sup>2</sup> محمود خلف جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>3</sup> نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، ط1، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2009، صص 15-16.

<sup>4</sup> - معن محمد عياصرة، مروان محمد بني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>5</sup> - عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، صص 39-40.

<sup>6</sup> - معن محمد عياصرة، مروان محمد بني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

## 5. الرغبة في الابتزاز:

هناك بعض الأطراف في المنظمة تسعى إلى تحقيق بعض مصالحها الشخصية، ووصولاً إلى ذلك فإنها تعتمد على ابتزاز إدارة المنظمة مما يسبب نشوء أزمة وهذا الابتزاز يكون للإداريين الجدد الذين لا يمتلكون المعرفة الكافية بمجريات الأحداث في المنظمة، ولالإداريين الذين ارتكبوا أخطاء كبيرة في المنظمة<sup>(1)</sup>؛

## 6. تعارض الأهداف:

فعندما تتعارض الأهداف الخاصة بكل جزء من أجزاء المنظمة وقيام متخذ القرار بمحاولات توفيقية لاسترضاء وكسب تأييد كل مجموعة على حساب المجموعات الأخرى، يؤدي إلى تخبط في القرارات والتوجهات وعدم المصداقية والشك في قدرات متخذ القرار وافتقاد الوحدة الفكرية والعملية للمنظمة، ومن ثم حدوث الأزمة، وإذا ما تعارضت المصالح بشكل شديد برز الدافع لإحداث ونشوء الأزمة<sup>(2)</sup>؛

## 7. تعارض المصالح:

وهي أيضاً من أهم أسباب حدوث الأزمات سواء على النطاق الدولي أو المحلي أو حتى داخل الشركات ووحدات النشاط الاقتصادي صغيرة الحجم، حيث أن لكل دولة مصالحها، ولكل شركة مصالحها ولكل فرد أيضاً مصالحه فإذا ما تعرضت المصالح بشكل شديد برز الدافع لإحداث ونشوء الأزمة حيث يعمل كل طرف من أصحاب المصالح المتعارضة على إيجاد رافد من روافد الضغط الأزموي مما يقوي تيار الأزمة<sup>(3)</sup>؛

## 8. اليأس:

نتيجة فقد الرغبة والدافع على العمل وكبت الحريات وروتينية العمل يؤدي إلى الأزمة النفسية أو السلوكية التي تتبعها دائما أزمة طبيعية تأكل الأخضر واليابس<sup>(4)</sup>؛

## 9. الأخطاء البشرية:

أي إهمال البشر الذي يسبب كثيراً من الأزمات وقد تحدث هذه الأخطاء عادة في ظل سيادة مناخ وظروف عمل غير مناسبة<sup>(5)</sup>؛

## 10. استعراض القوة:

حيث يقوم المدير أو الرئيس بتوبيخ وتعنيف المرؤوسين لاستعراض القوة وسواء تم مقابلة هذا التوبيخ برد فعل صامت أو معاكس فإن له آثار لا بد أن تؤدي لأزمة<sup>(6)</sup>، كما يتم استعراض القوة من جانب الكيانات الكبيرة لتحجيم الكيانات الصغيرة، كما أنه أيضاً يتم من جانب الكيانات الإدارية الطموحة عندما تحوز بعض عناصر القوة وترغب في قياس رد فعلها أو اختيارها واختيار مدى تأثيرها على الكيانات الأصغر وعلى مدى رد فعل الكيان الأكبر حجماً مما يحدث أزمات<sup>(7)</sup>؛

1- يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

2- عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص 41.

3- محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

4- نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

5- عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص 40.

6- نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

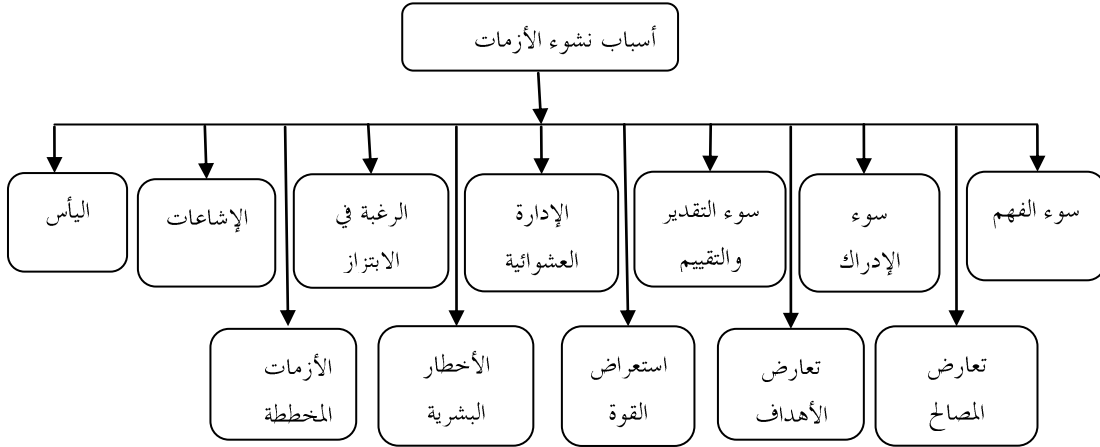
7- محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 36.

## 11. الأزمات المخططة:

إن بعض الأزمات يكون سببها الرئيس هو التخطيط المسبق من جانب بعض الأطراف في المنظمة لصناعة الأزمة بهدف تحقيق مصالح وأهداف هذه الأطراف وهذا الأسلوب يسمى الإدارة بالأزمات<sup>(1)</sup>.

## الشكل (2-2):

## أسباب نشوء الأزمات



المصدر: محسن أحمد الحضيري، مرجع سبق ذكره، ص28، بتصرف.

## ثالثاً: مراحل نشوء وتطور الأزمات:

إن الأزمة كظاهرة اجتماعية مثل باقي الظواهر تمر بمراحل وخطوات معينة ويكون لها دورة حياة مثل أي كائن تمر بعدة مراحل أساسية توضح سلسلة تطورها منذ بدايتها كحدث عارض بل وحتى قبل ظهورها على السطح وحتى مواجهته وبدء التعامل معها، وتعود أهمية تحديد مراحل نشأتها ومتابعة دوراتها إلى تسهيل السيطرة عليها والتعامل معها بكفاءة والحد من تداعياتها وآثارها<sup>(2)</sup>، ويمكن إجمال المراحل التي تمر بها الأزمات في:

## 1. مرحلة ميلاد الأزمة:

ويطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة، وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة في الظهور لأول مرة في شكل مبهم، إحساس غامض بوجود ما يلوح في الأفق وهذا الإحساس ينذر بخطر غير محدد المعالم أو المدى الذي سيصل إليه وذلك لا شك راجع إلى عدم توافر بيانات ومعلومات عن الأزمة واتساع نطاق الجهول الذي يسير فيه الفرد فإذا كان متخذ القرار لديه الخبرة والقدرة على استيعاب هذه المرحلة من مراحل الأزمة استطاع القضاء عليها في مهدها وإلا تقدمت الأزمة إلى المرحلة التالية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

<sup>2</sup> - محمود خلف جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص 31.

<sup>3</sup> - نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

## 2. مرحلة نمو الأزمة:

تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء الفهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى حيث تتطور نتيجة تغذيتها من خلال المحفزات الذاتية والخارجية والتي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها، وفي مرحلة نمو الأزمة يتزايد الإحساس بها ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها نظراً للضغوط المباشرة التي تسببها الأزمة<sup>(1)</sup>.

## 3. مرحلة نضج الأزمة (مرحلة انفجار الأزمة):

وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما يخفق متخذ القرار في التعامل مع العوامل التي حركت الأزمة أو لم يستطع السيطرة على متغيراتها المتسارعة لتصل إلى هذه الدرجة من القوة والعنف منذرة بخاطر محقق على مستقبل المنظمة ففي هذه المرحلة تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها، حيث تنفجر مولدة طاقة ضخمة ذات أبعاد مختلفة ويصعب للوهلة الأولى حصرها أو حتى قياس حجمها لتأثير الصدمة التي أحدثتها ولوجود حالة من عدم التوازن وعدم وضوح الرؤية وتشابك الآراء ومما يزيد الموقف الأزموي تعقيداً ما يصاب به متخذ القرار من انهيار لمعنوياته وثقته بنفسه ولجؤه إلى الارتجال العشوائي الخاطئ<sup>(2)</sup>.

## 4. مرحلة انحسار الأزمة:

تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص بعد الصدام العنيف الذي يفقدها جزءاً هاماً من قوة الدفع لها ومن ثم تبدأ في الاختفاء التدريجي، وهناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه، وينبغي على ذلك أنه من الأهمية أن يكون لدى القيادة بعد النظر في مرحلة انحسار الأزمة وضرورة متابعة الموقف من كافة جوانبه خشية حدوث عوامل جديدة خارجية تبعث فيها الحيوية ويكون لها القدرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي<sup>(3)</sup>.

## 5. مرحلة اختفاء وتلاشي الأزمة:

في هذه المرحلة تفقد الأزمة كل مظاهر قوى الدفع المولدة لها وتبدأ في التلاشي وينتهي الاهتمام بها ويختفي الحديث عنها إلا كتاريخ سبق أن حدث ولكن انحسر وانتهى<sup>(4)</sup>.

وتتطور الأزمات في شكل دائري إذ ربما يكون حل الأزمة يحمل في طياته علامة إنذار لأزمة أخرى قادمة ودورة الأزمة تجعل من الصعب التنبؤ بمكانها ووقت انتهائها ومتى تبدأ الأخرى<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - محمود خلف جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص32.

<sup>2</sup> - عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص37.

<sup>3</sup> - محمود خلف جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص33.

<sup>4</sup> - نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص26.

<sup>5</sup> - عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص32.



المطلب الثالث: كرونولوجيا أزمات القرن العشرين (لمحة لأشهر أزمات القرن)<sup>(\*)</sup>:

إن تاريخ الأسهم الصناعية هو تاريخ فترات من الرخاء وفترات من الركود وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون الرأسماليون "الدورة الاقتصادية" فأكثر من مئتي عام كانت هناك فترات من التوسع الشديد في الإنتاج تتخللها أزمات مفاجئة تتحطم فيها قطاعات كاملة من الصناعة وتتوقف<sup>(1)</sup>. والدورة الاقتصادية هي الشكل العادي لوجود النظام الرأسمالي فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش وقد عرف الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين<sup>(2)</sup> من أهمها:

## أولاً: الأزمة المالية لسنة 1929 «أزمة الكساد العظيم»:

تعد أزمة الكساد الكبير أول أزمة مالية عالمية ذات آثار بالغة في جميع المجالات، ويمكن القول أنها كانت السبب في تغير البناء الهيكلي للنظام المالي العالمي، وقد جاءت هذه الأزمة سنة 1929 أعقاب فترة شهدت فيها الولايات المتحدة ازدهاراً غير مسبوق حيث غمرت الأموال جميع البنوك والشركات الأمريكية، وتم توظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية فساهم هذا في جذب المزيد من الازدهار والانتعاش إلى السوق الأمريكية<sup>(3)</sup>؛ هذا الرخاء أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون وكانت الآراء الاقتصادية واعتماداً على الفكر الكلاسيكي تدعم فكرة أن قوى العرض والطلب سوف تؤدي تلقائياً إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية وانخفاض البطالة مؤقتاً، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له، ونتيجة لهذه الأوضاع انصبحت المضاربة على سوق الأوراق المالية فارتفعت أسعارها مما رفع أسعار أسهم أضعف الشركات وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها<sup>(4)</sup>.

وبحلول شهر سبتمبر من عام 1929 شهدت وول ستريت مزيداً من الارتفاع في أسعار البورصة مع قيام المستثمرين بالاحتفاظ أو عدم التوقف عن شراء الأسهم بالسوق، لكن مع نهاية شهر سبتمبر بدأت المشاكل حيث كانت أسعار الأسهم تنخفض أو ترتفع بسبب تدخل البنوك<sup>(5)</sup>.

هذا وقد اتصفت سنوات العشرينيات في أمريكا بمضاربات حادة خاصة في سوق العقارات، أين تضاعف سعر الشراء في الأراضي والبيوت كما أدت المضاربة في الأسواق المالية إلى ارتفاع الأسهم بشكل يتعد كثيراً عن قيمتها الحقيقية؛ فانفجرت الأزمة في شهر أكتوبر من سنة 1929، حين انهارت بورصة نيويورك بشارع "ول ستريت"، أين تماوت أسعار الأسهم وخسرت من قيمتها نحو 32 مليار دولار وأفلس على إثرها حوالي 3500 مصرف في يوم واحد، كما بلغت الأسعار أدنى مستوى لها حيث قيمت في سبتمبر 1929 بسعر 216 دولار للسهم، غير أنها سجلت في جوان من سنة 1932 سعر في

\* - يجدر التأكيد أنه لا يكاد يخلو عقد من حدوث اضطراب واحد على الأقل سواء في شكل «مشكل»، بصفة «حلل»، أو بسقف «أزمة». فقد بينت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي أنه منذ عام 1970 عرف العالم 125 أزمة مصرفية شاملة.

<sup>1</sup> - كريس هارمن، الاقتصاد الخنون "الرأسمالية والسوق اليوم"، كراسات اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية، العدد 5، سنة النشر غير مذكورة، ص 59.

<sup>2</sup> - الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الخنان، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص 2.

<sup>3</sup> - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 30.

<sup>4</sup> - زكريا سلامة عيسى شنتاوي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

<sup>5</sup> - عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص 299.

حدود 34 دولار فقط، بتاريخ 06-03-1933 تم إغلاق كافة البنوك بأمر من الرئيس الأمريكي «روزفلت» وبعدها بأسبوع تم السماح للبنوك التي تتمتع بمستوى مقبول من السيولة بالعمل من جديد<sup>(1)</sup>.

كشفت أزمة الكساد العظيم التي اجتاحت العالم يوم الخميس الأسود الموافق لـ 19 أكتوبر 1929 واستمرت حتى 1934 عجز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بشقيه الأرثوذكسي والنيو كلاسيكي عن تقديم نظرية عامة لمكافحة الأزمات الاقتصادية، خاصة في أوقات الركود الاقتصادي لافتقارهم الشديد إلى السياسات الاقتصادية الكلية للتعامل مع هذه الأزمات وكان منطقتهم في ذلك هو أن ما يعاينه النظام الاقتصادي من أزمات افراط إنتاج لا تخرج عن كونها أوضاعاً استثنائية وتحدث فقط في الأجل القصير دون أن يمتد مفعولها إلى الأجل الطويل حيث تختفي هذه النوعية من الأزمات الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

### 1. أسباب أزمة الكساد العظيم<sup>(3)</sup>:

- انهيار في سوق الأسهم وانخفاض مؤشر داو جونز في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929 بـ89%؛
- تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم بشهور؛
- إفلاس ما لا يقل عن 608 مصرف ومنها Bank of America؛
- تقليص الاحتياطي الفيدرالي من قروضه للنظام المصرفي مما أسهم في تفاقم الأزمة؛
- انتشار الإشاعات عن نية إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت خفض سعر الدولار، ما دفع الناس إلى بيع الدولار وشراء الذهب؛

### 2. مميزات أزمة 1929: مقارنة مع الأزمات السابقة تميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية<sup>(4)</sup>:

- ★ تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله؛
- ★ كان لها صفة دورية انطلاقاً من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي؛
- ★ استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبياً حيث استغرقت حوالي 4 سنوات؛
- ★ عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي: ففي الولايات المتحدة مثلاً انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% كما انخفضت عمليات الخصم والاقراض بمقدار الضعف، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار منهم؛
- ★ الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة خلال الفترة (1930-1933)، ففي بداية الأزمة كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناتجاً عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، لكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات وأيضاً زيادة عرض رؤوس الأموال إضافة إلى أن سياسة النقود الرخيصة التي اتبعتها البنوك المركزية بهدف معالجة الأزمة ورفع مستوى النشاط في الاقتصاد قد ساهمت إلى حد بعيد في انخفاض أسعار الفائدة وهو ما كان سبباً في إطالة أمد الأزمة؛
- ★ اختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير؛

<sup>1</sup> - عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 126-127.

<sup>2</sup> - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، ط2، ج3، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص185.

<sup>3</sup> - عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة Sub-prime، ليجند للنشر، الجزائر، 2009، ص137-138.

<sup>4</sup> - مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ج2، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص100-103.

★ توافقت الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول وبنفس الوقت تدهور القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطيات الذهبية الرسمية؛

★ نتج عن أزمة الائتمان الدولي الطويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية، منها : ألمانيا والنمسا... وقد أرجع « كيتز » الكساد العظيم الذي بدأ في الولايات المتحدة عام 1929 إلى انهيار سوق الأسهم وقد تسبب في وقوع الأزمة بحسب « كيتز » الاستثمارات غير العقلانية أو انعدام العقلانية في القرارات المتخذة من طرف الأفراد، وهو ما أصبح يعرف بالفقاعة وصاحب ذلك في عام 1930 سلسلة من الانهيارات المصرفية أدت إلى مطالبة طواير من المودعين بودائعهم في وقت واحد<sup>(1)</sup>.

ثانياً: أزمة الأسواق المالية سنة 1987:

شهدت اقتصاديات العالم يوم الاثنين الأسود الموافق لـ 19 أكتوبر 1987 كارثة مالية اصطاح عليها كارثة أسواق المال الدولية هذه الأزمة المفاجئة والتي لم تتمكن كل من الاقتصاديات الكلاسيكية والكيترية من التنبؤ بحدوثها أو اتخاذ الإجراءات الآنية لمواجهةها أو حتى إيجاد تفسير مقنع يبرر ظروف وملابسات حدوثها<sup>(2)</sup> بدأت في اللحظات الأولى للافتتاح في يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 نتيجة سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل فقد تدافع المتعاملون من كل حدب وصوب لبيع أعداد كبيرة جداً من الأوراق المالية التي يجوزتهم، ونجم عن هذا الاندفاع المتهور في البيع انخفاض حاد وسريع في أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذا اليوم، ولم يوقف هذا الانهيار في الأسعار السيل المتدفق من أوامر البيع بل زادت سرعة تدفقها، حيث إن الذعر الذي انتاب جمهور المتعاملين قد جذب مزيداً من الذعر<sup>(3)</sup>، على إثر ذلك هبط مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، فتسرب الذعر وانتشر إلى باقي بورصات العالم، حيث سادت الفوضى إلى جانب الخسائر في أسواق المال العالمية إذ تكبدت وول ستريت وحدها 800 مليار دولار، أي ما يعادل 26% من السوق المالي تليها لندن بنسبة 22% ثم 17 و 15 و 12% في كل من طوكيو، فرانكفورت، أمستردام، ثم تليها كل من هونغ كونغ وبروكسل بنسبة 11%<sup>(4)</sup>...

1. أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة<sup>(5)</sup>:

- ★ التطور الهائل في نشاط الأسواق المالية الدولية الذي بلغ ذروته عام 1987؛
- ★ اشتداد وتوثق الروابط والصلات بين هذه الأسواق؛
- ★ ضخامة الصفقات والعمليات في هذه الأسواق؛
- ★ تنوع الأصول المتعامل بها؛
- ★ التقنية العالية والمتطورة جدا المستخدمة في إدارة نشاطها وعملياتها؛
- ★ استخدام أحدث الأساليب في الاتصال وأكثرها تطوراً مما زاد في سرعة أداء العمليات وبنفس الوقت ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لأخر؛

<sup>1</sup> - يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>2</sup> - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 193-194.

<sup>3</sup> - زكريا سلامة عيسى شنتاوي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>5</sup> - مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 204.

★ طبيعة وخصائص العلاقات النقدية والمالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية من أهم قنوات انتقال الأزمات.

هذا وقد حدث الهبوط في الأسعار بالنسبة لأسواق بعض الدول الأوروبية عند افتتاحها يوم الأربعاء 14 أكتوبر، ثم انتقل إلى الأسواق الأمريكية في ذات اليوم ولكن بعد بضع ساعات نظراً لفارق التوقيت أما باقي الأسواق فقد تعرضت للانخفاض في نهاية الأسبوع أي في يوم الجمعة 16 أكتوبر، وإن الجانب الأكبر من الانخفاض الحاد في الأسعار في الأسواق الأمريكية حدث في يوم 19 أكتوبر أما في العديد من الأسواق الأوروبية فقد حدث الانخفاض الحاد في الأسعار على يومين (19-20 أكتوبر)، وكذلك كان الحال بالنسبة لبعض أسواق آسيا وهي هونغ كونغ وماليزيا وسنغافورة، أما اليابان فلم تتعرض فيها الأسعار لانخفاض كبير إلا في يوم 20 أكتوبر شأن نيوزيلاند وأستراليا<sup>(1)</sup>.

2. أسباب أزمة أكتوبر 1987: ويمكن تلخيص أسباب أزمة أكتوبر 1987 فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- ★ ظهور الكثير من المؤشرات (مع الكثير من التوقعات) حول حدوث أزمة اقتصادية مع بداية عام 1988؛
- ★ استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي قد يتجاوز 17 مليار دولار خلال شهر أكتوبر حسب النشرات الاحصائية لوزارة التجارة الأمريكية، وتوقعات الكثير من الملاحظين والمراقبين الاقتصاديين؛
- ★ توقع لجوء السلطات الأمريكية إلى معالجة العجز في ميزانها التجاري عن طريق تخفيض قيمة الدولار بهدف زيادة الصادرات والحد من الواردات، ما دفع المستثمرين الأجانب للإسراع بالتخلص من أصولهم المالية المحررة بالدولار والبحث عن مجالات استثمار أكثر ضماناً، وهو ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية (خاصة الأسهم) في الأسواق المالية وبالتالي انهيار أسعارها؛
- ★ تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات مما زادت في عرض هذه الأسهم ومن ثم تدهور أسعارها؛
- ★ لجوء الكثير من المستثمرين في الأسواق المالية إلى الأسواق النقدية أي إبدال أصولهم المالية الطويلة الأجل بأصول أخرى قصيرة الجمل مما يوفر لهم ضمانات أكثر لمواجهة أزمات أخرى متوقعة؛
- ★ ارتفاع أسعار الفائدة؛
- ★ تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات خطيرة أضعفت إلى حد بعيد الثقة بالدولار وأيضاً بالأصول المالية المحررة بهذه العملة.

3. الاجراءات المتخذة لحل أزمة أكتوبر 1987: وتمثل في جملة الاجراءات التالية<sup>(3)</sup>:

- ★ إيقاف التعامل مؤقتاً في بعض البورصات؛
- ★ استخدام سياسة أسعار الفائدة لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية؛
- ★ لجوء بعض الدول لشراء عدة مليارات من الدولارات بعملائها الوطنية للحد من انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات هذين البلدين بشكل خاص؛
- ★ قيام الحكومات بوضع قيود وضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات والحد نوعاً ما من اشتداد المضاربات؛

<sup>1</sup>- عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص 305.

<sup>2</sup>- مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 200-201.

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق، ص 206-207.

- ★ مطالبة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة باتخاذ اجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية، خاصة إيقاف انخفاض قيمة الدولار وتخفيض العجز في الميزان الجاري والموازنة العامة باستخدام مختلف أنواع السياسات؛
- ★ استخدام اجراءات اقتصادية أكثر شمولية وفعالية في مواجهة مثل هذه الأزمات؛
- ★ لجوء بعض الحكومات لفتح تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصات؛
- ★ إعلان الحكومة الأمريكية عن إجراء تخفيض آخر في عجز الموازنة العامة إضافة إلى تخفيض عام 1988؛
- ★ قيام الولايات المتحدة بالضغط على ألمانيا الاتحادية لكي تجري تخفيضات في أسعار فائدتها بهدف إيقاف تدهور الدولار مقابل المارك؛
- ★ تدخل الحكومات بشكل مباشر في عمليات البيع والشراء كمتعامل.

### ثالثاً: الأزمة المالية المكسيكية:

بدأت مقدمات الأزمة المكسيكية منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين أعقاب عقد كامل من ركود النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم التي شهدتها المكسيك خلال الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي بعدها لجأت الحكومة المكسيكية إلى وضع خطة لتحرير قطاع التجارة اعتباراً من عام 1985، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودعم اقتصاد السوق كما سعت إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها وساعدها على تحقيق عاملان أساسيان:

1. العامل الأول داخلي: وهو قيامها بتخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها؛
2. العامل الثاني خارجي: وهو انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية المجاورة.

ونجحت هذه الخطة في تخفيض معدلات التضخم واستئناف النمو الاقتصادي الذي كان أوجه عام 1990 حيث شهد هذا العام موجة تدفقات هائلة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك بعد جولة مفاوضات ناجحة بشأن ديونها الخارجية؛ غير أن انخفاض قيمة البيزو المكسيكي في ديسمبر 1994 وضع نهاية مفاجئة لتدفقات رؤوس الأموال من الخارج وعجل بالأزمة المالية<sup>(1)</sup>.

وانطلاقاً من العجز في الحساب الجاري قامت السلطات المكسيكية بمجهودات كبيرة للحفاظ على سعر صرف مرتفع للبيزو المكسيكي، بالإضافة إلى أسعار فائدة مرتفعة لتفادي تدهور قيمة العملة المحلية، وتفاقم المديونية بالعملة المحلية نتيجة لانخفاض سعر الصرف، وفي ديسمبر 1994، تبين أن كل هذه الإجراءات المتخذة كانت غير كافية لتنفيذ التزامات البلد، وأصبح تخفيض البيزو المكسيكي عملية لا مفر منها، مما أدى إلى سحب المستثمرين الأجانب لأموالهم، وتولد عن ذلك ضغوطات كبيرة على احتياطات الصرف وعلى أسعار الفائدة وكنتيجة لكل ما سبق، انخفضت قيمة البيزو المكسيكي ليطم في ما بعد تحريره<sup>(\*)</sup>، ونشأ عن ذلك تفاقم المديونية الخارجية وهذا ما أدى إلى شل النظام المالي والاقتصادي المكسيكي، ولقد أثرت هذه الأزمة تأثيراً مباشراً في الأسواق الأمريكية والكندية، ولمواجهة انهيار الاقتصاد والمالي للمكسيك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض مقداره 9 مليارات دولار أمريكي، إضافة إلى عقد مبادلة بقيمة 12.5 مليار دولار أمريكي مقابل الإيرادات المستقبلية للنفط كما قام صندوق النقد الدولي بمنح قرض بقيمة 17.8 مليار دولار أمريكي، وتمثل عقود

<sup>1</sup> - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

\* - كان سعر صرف البيزو المكسيكي آن ذاك يقيم على أساس سعر صرف ثابت بشكل مبالغ فيه.

المبادلة في تلك العمليات التي من خلالها يمكن لمعامل أن يبادل حقوق أو ديون ذات خصائص معينة بحقوق وديون ذات خصائص مختلفة<sup>(1)</sup>.

وقد أرجع المحللون نشوب أزمة المكسيك إلى عدة عوامل منها ارتفاع قيمة العملة المحلية-المؤقت- بحيث سببت خلق حالة لا توازن في النشاط الاقتصادي، والعجز في الموازنات التجارية الخارجية وإضعاف النظام المصرفي بعد خصصته مع بداية التسعينات مما أدى إلى خلق تذبذب في النشاط الاقتصادي وهروب الأموال إلى الخارج بعد تدهور نظام الصرف المحلي فضلاً عن عوامل أخرى نذكر منها: أزمة الثقة في سياسة الحكومة التي انتهجت آنذاك، الارتفاع في معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، الارتفاع في النفقات العمومية، الارتفاع في حجم القروض الغير مجدية لدى النظام المصرفي، إضافة إلى السلوكيات اللاعقلانية للبنوك في غياب نظام الرقابة المصرفية وكذلك وجود ما يسمى بالخطر المعنوي لدى المتعاملين الاقتصاديين القاضي بتكفل صندوق النقد الدولي بالقروض المشكوك في حسن أدائها لدى البنوك التجارية<sup>(2)</sup>.

### ★ - بعض المعالجات للخروج من الأزمة:

بانفجار الأزمة المكسيكية أدركت الحكومة أنها أزمة مالية لم يسبق لنطاقها مثيل وتتطلب عدداً من تدابير التصحيح البعيدة المدى ودعمًا ماليًا استثنائيًا ولم يكن التحدي الذي تواجهه السياسة الاقتصادية يتمثل في تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي فحسب بل أيضاً في اتخاذ تدابير تمنع انهيار القطاعين المالي والإنتاجي، وهكذا فبالإضافة إلى التصحيح المالي والنقدي واتباع سعر صرف معوم والإنجازات المحققة في الإصلاح الهيكلي وتحرير الأسواق تفاوضت السلطات المكسيكية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية حول دعم مالي طارئ من أجل تجنب التوقف عن دفع الالتزامات الخارجية للبلاد ولمنع الأزمة المكسيكية من الامتداد إلى بلدان أخرى.

كما اتخذت تدابير وقائية حيال السوق المالية المحلية لتجنب العدوى، وذلك بتقديم الدعم المالي للبنوك والمقترضين على حد سواء ومنع حدوث انهيار واسع المدى للمؤسسات المالية وقيام البنك المركزي بتوفير سيولة من النقد الأجنبي للمصارف التجارية لمنعها من التأخير في سداد التزاماتها الأجنبية، والسماح بمشاركة أجنبية أكبر في رؤوس أموال المصارف وقد كانت نتائج هذه السياسات مشجعة إذ انعكست على نمو الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً وانخفاض معدل البطالة والتضخم مع استقرار أسعار الصرف وخفض العجز في الحساب الجاري وزيادة الاحتياطيات الدولية وكذا انخفاض إجمالي مديونية القطاع العام وازدياد معدل الادخار المحلي<sup>(3)</sup>.

### رابعاً: الأزمة الآسيوية «تايواند» 1997-1998:

كانت دول جنوب شرق آسيا تحظى بإعجاب واسع النطاق بإنجازاتها الاقتصادية، وجذبها رؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب<sup>(4)</sup>، فقد عرفت سنوات التسعينات دخولاً كثيفاً لرؤوس الأموال باتجاهها لتمويل مختلف الاستثمارات وشهدت نهاية عام 1996 ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم نتيجة الحجم الكبير للاستثمارات إضافة إلى تباطؤ وتيرة الصادرات

<sup>1</sup> - يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>2</sup> - عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

<sup>3</sup> - عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص 315-316.

<sup>4</sup> - زكريا سلامة عيسى شنتاوي، مرجع سبق ذكره، ص 171.

وهذا ما تسبب في انخفاض قيمة العملات الآسيوية، ونظراً إلى أن الديون المستحقة على الدول الآسيوية كانت قصيرة الأجل وبالดอลลาร์ الأمريكي، فإن انخفاض قيمة العملات الآسيوية من شأنه أن يرفع من تكلفة حجم المديونية<sup>(1)</sup>. مع العلم أن أداء الاقتصاد الكلي لأغلب دول شرق آسيا لم يعرف أي مشكل قبل الأزمة ولم تكن هناك أية مؤشرات توحى بحدوثها، كما تمكنت أغلب هذه الدول من تفادي رفع قيمة عملاتها المحلية التي كانت لها علاقة مباشرة بتدفق رؤوس الأموال الخارجية خلال النصف الأول من التسعينات كما حدث لأغلب دول أمريكا اللاتينية، ورغم عدم وجود أي دليل يشير إلى أن قيم عملات هذه البلدان كان مبالغاً فيها، لكن لوحظ وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات لأغلب دول شرق آسيا مما نتج عنه عدة عوامل منها الانخفاض في الادخار المحلي أو الزيادة في معدلات الاستثمار ولكن يمكن سد هذا العجز عن طريق الزيادة في الصادرات، وعليه لم تكن هناك أي دلائل توحى بنشوب الأزمة وبالحدة التي عرفتتها هذه الدول وفي وقت قياسي قصير جداً<sup>(2)</sup>.

### 1. اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا قبل الأزمة:

حققت دول جنوب شرق آسيا نمواً اقتصادياً باهراً وصفه صندوق النقد الدولي سنة 1993 بـ«المعجزة الآسيوية» بعدما سبق له وصف تجربتها من قبل بأنها نموذج يبين أسباب فقر الأمم وانتشار البطالة، هذا النمو الاقتصادي الكبير كان راجعاً إلى ازدهار القطاع الإنتاجي والتقني في هذه البلدان بفضل السياسة التي اتبعتها باستيراد المواد الخام وتوجيهها نحو القطاع الإنتاجي ذي الوفرة في عنصر العمل وقد عانت هذه الدول من البطالة قبل هذه الصحوه وندرة رأس المال، ثم إعادة تصديرها إلى الخارج.

هذا النمو في الاقتصاد العيني صاحبه نمواً مطرداً في الاقتصاد النقدي حيث توسعت الأنشطة المالية أيضاً ولكن بصورة تجاوزت التقدم في الاقتصاد العيني حيث تزايد الطلب على العملة الوطنية وزاد معدل منح الائتمان لرجال الأعمال بالعملية المحلية فاضطرت البنوك الوطنية إلى الاستدانة من الخارج لتلبية الحاجة الدائمة إلى تمويل المشروعات المحلية وكثرت على إثر ذلك مديونيتها للمؤسسات الأجنبية. في نفس الوقت فقدت السيطرة على الائتمان فلم تراقب جيداً أنشطة مدينيها ولم تقدر المخاطر التي كانوا يتعرضون لها<sup>(3)</sup>.

وقد بدأت الأوضاع في التغير منذ منتصف عام 1997 انطلاقاً من تايلاند حيث انتقلت العدوى إلى بقية دول جنوب شرق آسيا بدرجات قد تكون متفاوتة ومتباينة إلى حد ما وقد بدأت عوارض الأزمة على تايلاند منذ عام 1996 إذ أن ارتباط عملتها بالدولار قد أدى مع ارتفاع الدولار في ذلك العام إلى فقدان قدراتها التنافسية وبدأت صادراتها في التراجع ووارداها في التزايد، إضافة إلى أن تخفيض الصين لسعر صرفها عام 1994 أدى إلى تزايد حصيلتها من الصادرات مما أثر على الوضع التنافسي لصادرات دول جنوب شرق آسيا.

و تقلص الصادرات مع استمرار تزايد الواردات أدى إلى تزايد نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في تايلاند مع ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لأسباب داخلية وخارجية، وارتفاع التضخم الأمر الذي اضطرت البنوك المركزي لرفع سعر الفائدة مما انعكس بانكماش النشاط الاقتصادي وهو ما أدى إلى انخفاض أرباح الكثير من الشركات مما أثر على السوق التايلاندية التي انخفض أداؤها ما انعكس بتضاؤل عائدات الشركات وارتفاع مديونيتها من العملة الأجنبية قصيرة الأجل حيث وصلت ديون تايلاند حوالي 90 مليار دولار أي ثلاث أضعاف احتياطياتها من العملات الأجنبية، ما دفعها في النهاية

<sup>1</sup> - يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

<sup>2</sup> - عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.

<sup>3</sup> - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

للتخلي على ربط عملتها "الباهت" بالدولار في 2 يوليو 1997 وأقرت أسلوب التعويم في إدارة سعر الصرف، كل هذه الأحداث أثرت تأثيراً ملحوظاً على الأوضاع الاقتصادية في الدول المجاورة لتايلاند إذ بدأت الثقة تتزعزع في اقتصادياتها الأمر الذي أدى إلى انتشار العدوى<sup>(1)</sup>.

واجهت معظم اقتصاديات دول منطقة جنوب شرق آسيا ظاهرة الإفراط في الاستثمار السليبي<sup>(\*)</sup> فقد شهدت المنطقة تدفقاً غزيراً لرؤوس الأموال تزامن مع فتح أسواقها للمنافسة الخارجية بلغت ذروته عام 1996 مجذبها لنحو 142 مليار دولار وظلت رؤوس الأموال تتدفق عليها حتى وقت قريب من بداية الأزمة في شهر يوليو 1997 معرقة بذلك آليات السوق التي كان يمكنها أن تفرض على حكومات دول المنطقة الاستجابة لمؤشر الضعف التي برزت منذ ذلك الوقت بانخفاض الطلب على الصادرات الإلكترونية والصلب وتصاعد المنافسة الصينية بخفضها لقيمة عملتها وكذلك من دول أخرى في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية... إضافة إلى الموقف الحرج للمصارف الآسيوية التي كانت أحد أسباب الأزمة وأكبر ضحاياها في نفس الوقت (فقد قامت هذه المصارف بتعبئة المدخرات وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للقطاع الخاص لكن الاستثمارات الغربية أحجمت عن الاستثمار فيها بسبب ربحيتها المنخفضة)، فضلاً عن عدم توافر نظام صارم للرقابة على أنشطة المصارف وإخفاق أغلبها في إجراء التقييم الصحيح لمخاطر الديون المقدمة للقطاع الخاص إذ لم تجنب الاحتياطي الكافي من أرباحها للتغلب على مشكلة عدم سداد بعض الديون مما أضعف من مصداقيتها الائتمانية العالمية وتقليص قدرتها على تقديم الائتمان اللازم لتزويد بذلك من عمق الانكماش وزعزعة الثقة في العملات وإثارة المزيد من الذعر في صفوف المستثمرين المترددين في العودة إلى المنطقة<sup>(2)</sup>.

ويمكن إرجاع أسباب أزمة جنوب شرق آسيا أو الأزمة الآسيوية إلى عدة عوامل نذكر منها على الخصوص: ضعف الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي، هشاشة السياسة المالية المحلية، هشاشة السياسة المالية الخارجية، التغيير المفاجئ في المحيط الخارجي<sup>(3)</sup>.

## 2. أهم نتائج الأزمة المالية وآثارها:

على الرغم من أن دول جنوب شرق آسيا الخمس (تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، كوريا، الفلبين) التي تأثرت بالأزمة أكثر من غيرها فإن الأزمة طالت العديد من الأسواق المالية واقتصاديات دول أخرى على المستويين الإقليمي والدولي وكغيرها من الأزمات قد تختلط الأسباب فيها بالنتائج وقد يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى وفيما يلي أهم النتائج والآثار المترتبة على الأزمة الآسيوية<sup>(4)</sup>:

- ① - الخسائر التي تكبدتها أسواق المال الآسيوية الخمس لا يقل عن 600 مليار دولار أو ما يساوي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حيث نتج عن الأزمة انخفاض حاد في القيم فقد خسرت أسواق الأسهم حوالي 60% من قيمتها في المتوسط خلال الفترة من أول يوليو 1997 حتى منتصف فبراير 1998؛
- ② - مسارعة المستثمرين إلى بيع حجم كبير من الأسهم نتيجة تخوفهم إثر تدهور اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا لتقليص خسائرهم وهو ما زاد من تدهور قيمة الأسهم وزعزعة الثقة لدى المستثمرين؛

<sup>1</sup> - عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص 317-318.

\* - يحدث الاستثمار السليبي عندما يتجاوز نمو الاستثمارات معدل زيادة الطلب الداخلي عن الإنتاج المحلي، والطلب الخارجي عن الصادرات.

<sup>2</sup> - صلاح الدين حسن السيسى، بورصات الأوراق المالية "الأهمية، الأهداف، السبل، مقترحات النجاح"، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 83-84.

<sup>3</sup> - عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص 106.

<sup>4</sup> - زكريا سلامة عيسى شنتاوي، مرجع سبق ذكره، ص 176-177.



- ③ - الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي أسهمت فيه هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة قبل الأزمة؛
- ④ - إفلاس وانهيار العديد من المصارف والشركات مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والتضخم؛
- ⑤ - آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وارتفاع معدلات الفقر والخلل الاجتماعي وسوء توزيع الرواتب والدخول؛
- ⑥ - انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية والأسواق الناشئة حيث انخفض رأس المال السوقي للأسواق الناشئة، ومن ثم إبطاء حركة تطوير الأسواق المالية والقطاعات المصرفية التي يتعين أن تؤدي دوراً متزايداً في الوساطة لتوفير الموارد المالية اللازمة لإجراء مزيد من إعادة الهيكلة والحصول على استثمارات جديدة.

### الجدول (1-2):

#### لحة حول أهم أزمات الرأسمالية للعقود الماضية

الأزمة	الأسباب والمظاهر
أزمة شباط/فبراير 1637	استفحال ظاهرة المضاربة في أوروبا أدى إلى انخفاض مفاجئ للأسعار تسبب في إفلاس المضاربين، وقد اعتبرها المؤرخون أولى الأزمات المالية الناتجة من المضاربة.
أزمة 1720	تعرضت كل من فرنسا وبريطانيا لأزميتين متتاليتين جراء انهيار أسعار أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديدة
أزمة شباط/فبراير 1797	يقرر بنك إنجلترا تعليق التخليص نقداً نظراً إلى الانحصار الذي وقع في احتياطه، وهو ما أدى إلى سحب مدخرات المواطنين والشركات، والتسبب في إفلاس جماعي.
أزمة 1810	بعد قيام نابليون بضرب حصار على إنجلترا تأثر نظام الائتمان ولم تستطع البنوك تحصيل حقوقها على الشركات جنوب أمريكا مما أحدث أزمة سيولة وموجة بطالة.
أزمة 1819	صرف أموال باهظة على حرب 1812 وسياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي أدت إلى حدوث أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية.
أزمة 1825	المضاربة الشديدة على الاستثمارات في أمريكا اللاتينية أدت إلى انخفاض قيم أسهم هذه الاستثمارات في بورصة لندن، الأمر الذي تسبب في إفلاس عدد كبير من البنوك والشركات، وهي أولى الأزمات التي مست البورصة في بريطانيا.
أزمة 1836	اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار في أمريكا، ونظراً إلى حجم الديون واقتراض البنوك الأمريكية من نظيرتها البريطانية، فقد انعكس هذا القرار على قيم أسهم البنوك البريطانية، وأدى بالتالي إلى انهيار في بورصة العقار البريطاني وانتقالها إلى البورصة الأمريكية.
أزمة أيار/مايو 1873	أعلنت بورصتا فيينا والنمسا فترة الكساد الاقتصادي العالمي بسبب المضاربات الضخمة التي لا تقاها ضمانات، ولم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي مما سبب انهياراً في بورصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية
أزمة تشرين الأول/أكتوبر 1929	فقد مؤشر «داو جونز» ثلث قيمته وتبعه ركود وانحسار في الإنتاج العالمي بـ50 بالمئة، وتعد تلك الأزمة أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً، إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بمعدل 13 بالمئة، التي انعكست على الانهيارات المتوالية في أسواق المال الدولية، وقد استمر أثر هذه الأزمة عشر سنوات.

إقامة نظام نقدي دولي جديد «بريتون وودز» يعتمد على قاعدة الذهب والدولار، بخلاف رأي كثير الذي أراد قطع العلاقة بين إصدار النقود والذهب وربطه بألية حقوق السحب الخاصة.	أزمة 1944
نهاية قابلية التحويل الثابت بين الدولار والذهب ليحدد سعره وفق السوق، وأصبحت أسعار الصرف مرنة وفي السنوات التي تلت، وبسبب غياب القوانين المنظمة، أزيلت الحواجز بين الأسواق المالية، وخضعت معدلات الفائدة لاضطرابات قوية.	أزمة 1971
إفلاس البنك الألماني «هيرستات» بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أول مرة يتم من خلالها التعرف على الخطر النظامي.	أزمة 1974
أزمة الديون العالمية التي نشأت إثر توسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث نتيجة تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدماتها، مثلما حدث في المكسيك عام 1988.	أزمة 1982
توقف نظام التشغيل في بنك نيو يورك لمدة 28 ساعة أدى إلى التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية، وهو ما استدعى تدخل البنك المركزي سريعاً بـ 20 مليار دولار.	أزمة 1985
انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف وارتفاع أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل لغاية 400 نقطة، أديا إلى انهيار في بورصة الأسهم في لندن وأمريكا، الأمر الذي استدعى تدخل البنك المركزي الأمريكي.	أزمة تشوئين الأول/أكتوبر 1987
تعرض الجنيه الإسترليني لموجة مضاربات أغرقته، وهو ما تسبب في تشويه النظام النقدي الأوروبي.	أزمة أيلول/سبتمبر 1992
وتسمى الأزمة الاقتصادية المكسيكية، وذلك لأن ارتباط عملة البلد بالدولار الأمريكي شكل ضماناً وهمية شجعت على الاستدانة الأجنبية مما سبب عجزاً في ميزان المدفوعات واستدعى تدخل الولايات المتحدة لكونها أقرب حيران المكسيك..	أزمة 1994
الأزمة الآسيوية، أصبحت تايلاند وكوريا الجنوبية على حافة الانهيار المالي، وتم اتخاذ إجراءات تعديل عنيفة، أدخلت الاقتصاد في مرحلة ركود قاس دفع ثمنها من أجور العمال التي خفضت أكثر من 30 بالمئة بسبب انخفاض قيمة النقود.	أزمة 1997
تم إنقاذ السوق المالية من كارثة محققة بفضل مبادرة الاحتياطي الأمريكي وبمساهمة 100 أكبر بنك في العالم وذلك بسبب المشتقات المالية التي سببت انهياراً كبيراً في بنوك دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، وهددت النظام المالي العالمي.	أزمة أيلول/سبتمبر 1998
أزمة الإنترنت أو الدوت كوم (أزمة مؤشر ناسداك)، ضعف النمو الاقتصادي الأمريكي ليقى مدعوماً بالاستهلاك العائلي المرتبط بمعدلات الفائدة المنخفضة جداً، وارتفاع قيمة العقارات والقروض السهلة نتيجة إدراج أسهم شركات الإنترنت في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وهو ما يعرف بمؤشر ناسداك حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بشكل كبير فأدت في عام 2000 إلى انفجار تلك الفقاعة (سميت آنذاك فقاعة شركات الإنترنت).	أزمة أيار/مايو 2000
ما عرف باسم هجمات تنظيم القاعدة على برج نيويورك، وما نتج منها من انهيارات كبيرة في أسواق المال الأمريكية وتضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة.	أزمة أيلول/سبتمبر 2001
بداية انخفاض العقارات في بعض مناطق الولايات المتحدة واستمرار انهيار البورصة، وإفلاس أكبر البنوك في العالم، مع توالي العديد من الفضائح في الميدان المالي، وتوالي انهيار أكبر المصارف وإفلاسها في ما بات يعرف بأزمة الرهن العقاري.	أزمة 2007

المصدر: شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-48.

## المبحث الثاني:

### الأزمة المالية الراهنة

يمكن تصنيف الأزمة الأمريكية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم من النوع الذي يؤثر في الاقتصاد الحقيقي تأثيراً كبيراً ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، والأدلة على ذلك واضحة فتقارير صندوق النقد الدولي، التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به، تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي في الفترة المقبلة، فقد دأب الصندوق في الأشهر الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته بشأن الاقتصاد العالمي، وكل تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيشهد تباطؤاً يفوق التباطؤ المشار إليه في التقرير السابق<sup>(1)</sup>.

**المطلب الأول: الأزمة العالمية الراهنة وقفة تأمل (قراءة تاريخية- الأسباب، الجذور، أهم تفسيرات نشوئها):**

أولاً: الأزمة المالية العالمية قراءة تاريخية:

#### 1. جذور الأزمة الراهنة:

يرى «ريتشارد ران» الخبير الاقتصادي بمعهد كيتو واشنطن ومدير المركز الأوروبي للنمو الاقتصادي أن جذور الأزمة تاريخياً أعمق مما نتصور، فهو يعتقد أن المشاكل بدأت منذ العام 1938 إبان إدارة الرئيس روزفلت عندما قرر توسيع الملكية الإسكانية بإشراك الحكومة في ذلك، وقام بإنشاء "الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني" (*Fannie Mae*)، بغرض شراء الرهون العقارية من المصارف والتي احتكرت سوق العقار الأمريكية بشكل شبه مطلق بفعل الامتيازات العديدة التي منحت لها... وتم خصصتها بشكل شكلي من قبل الكونغرس عام 1968 ثم تبني بعد عامين أي 1970 شركة أخرى وهي *Freddie Mac*، لتكون المنافس لها وعلى مدى نصف القرن الماضي استمرت المؤسسات المالية باضطراد في منح قروض رهن عقاري كما سمحت لمعايير الإقراض بالهبوط لأدنى مستوياتها، نظراً لوجود المؤسستين (فاني ماي وفريدي ماك) اللتين ستشترتان تلك الرهون وتحولانها إلى صناديق استثمارية مضمونة تعرض للجمهور كأصول مالية ممتازة ومنخفضة الخطر<sup>(2)</sup> كما مثل قرار الرئيس الأمريكي السابع والثلاثون ريتشارد نيكسون في أوت 1971 بفصل العلاقة بين الذهب والدولار البداية الفعلية للأزمة<sup>(3)</sup> ولعل التطورات والتغيرات التي شهدتها عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان ثمانينات القرن الماضي- وهو العهد الذي شهد العديد من الأزمات الاقتصادية- كانت عاملاً إضافياً ومساعداً لقيام الأزمة الحالية وتمثلت هذه التغيرات في ثلاثة عوامل هي<sup>(4)</sup>:

<sup>1</sup> - غلة مراد، الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، حريف 2009-شتاء 2010، ص9.

<sup>2</sup> - جواد نورالدين، مقارنة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 03 فيفري 2009، ص ص 1-2.

<sup>3</sup> - محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد حميس، الأزمات المالية "قديماً وحديثاً، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة"، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص46.

<sup>4</sup> - منير الحميش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 47، صيف 2009، ص ص 10-11.

① - إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط الأسواق المالية، وكان أخطر ما في هذا الاجراء رفع جميع القيود التي تنظم نشاط المؤسسات المالية؛

② - خصخصة المرافق العامة وتحويل السلع العامة إلى سلع خاصة، وقد طالت هذه العملية مرافق حيوية تخص الأمن في المرافق والمطارات وبعض الأمور الأخرى ذات الطابع العسكري فضلاً عن خصخصة الاكتشافات العلمية الجديدة وتكريس الحق الفردي للملكية الفكرية؛

③ - تبني العقيدة العسكرية لحروب الصدمة والرعب الاستباقية.

وقد تضافرت هذه العوامل الثلاثة في احداث تغيير شامل في بنية الاقتصاد السياسي للمجتمع الأمريكي، ونجم عن هذا التغيير اتساع كبير في الفجوة بين الأغنياء والفقراء على نحو هدد الطبقة المتوسطة، فضلاً عن تزايد انتشار عمليات المغامرات المالية في الداخل والمغامرات العسكرية في الخارج.

كما يمكن إعادة جذور تفاقم الأزمة الرأسمالية في معالجة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجاري لأمريكا والذي حولها تدريجياً من أكبر دولة دائنة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أكبر دولة مدينة ولم يجد نفعاً مؤتمر «اللوفر»<sup>(\*)</sup> الذي عمل على تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مراكز النظام الرأسمالي فأسقطت أمريكا اتفاقات «بريتون وودز» أي نظام النقد العالمي، وأدخلت مبدأ سعر الصرف العائم الذي أدى إلى اختلالات أسواق النقد في العالم فقد خسر الدولار نصف قيمته الحقيقية بين سنتي 2000 و 2005 وألحقت هذه التطورات في بنية القطاع المالي أضراراً كبيرة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي وساعدت وبشكل آلي في حل مشكلة تدي مردودية رؤوس الأموال فقد شتتت عولمة الأسواق المخاطر التي نمت بشكل كبير وأصبحت الأسواق الجديدة المعولمة خارج إطار الرقابة الفعالة لمؤسسات الرقابة المالية<sup>(1)</sup>.

## 2. إرهابات الأزمة الراهنة:

يمكن القول أن الارهابات الفعلية للأزمة الراهنة كانت أعقاب انفجار فقاعة التكنولوجيا 2000 وهجمات 11 سبتمبر 2001، إذ خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي سعر الفائدة ليصبح 1 في المئة تشجيعاً للاقتراض، وأملاً في انعاش الاقتصاد. وهذا ما سمح بتطور الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة. وما يميز هذه الفقاعة هو حجمها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي<sup>(2)</sup>. هذا الانخفاض في سعر الفائدة<sup>(\*\*)</sup> يعتبر الأدي مند عام 1958، والشكل الموالي يبين تقلبات أسعار الفائدة المفروضة من الاحتياطي الأمريكي:

\* - تم انعقاد مؤتمر اللوفر في 22 فيفري 1987 في باريس، بهدف تحقيق الاستقرار في أسواق العملات الدولية ووقف التدهور المستمر للدولار الأمريكي.

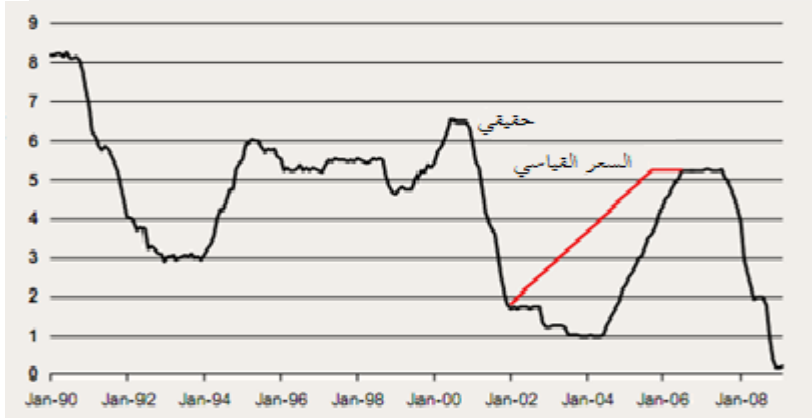
<sup>1</sup> - بوعشة مبارك، الأزمة المالية الجذور الأسباب والآفاق، المنتدى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 2.

<sup>2</sup> - Goerge soros, The New Paradigm for financial Markets, "The credit Crisis of 2008 and What it Means", First edition, Public affairs, New york, 2008, p82.

\*\* - رغم انخفاض أسعار الفائدة على القروض خلال هذه الفترة إلا أن القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية كانت بمعدلات فائدة متغيرة تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة.

## الشكل (2-3):

تقلبات أسعار الفائدة الحقيقية - معدل العائد الفدرالي - للفترة 1990-2008 (%)



Source: Directorate - General for Economic and Financial Affairs, **The Impact of the Global Crisis on Neighbouring Countries of the EU**, Occasional Papers 48, June 2009, P12.

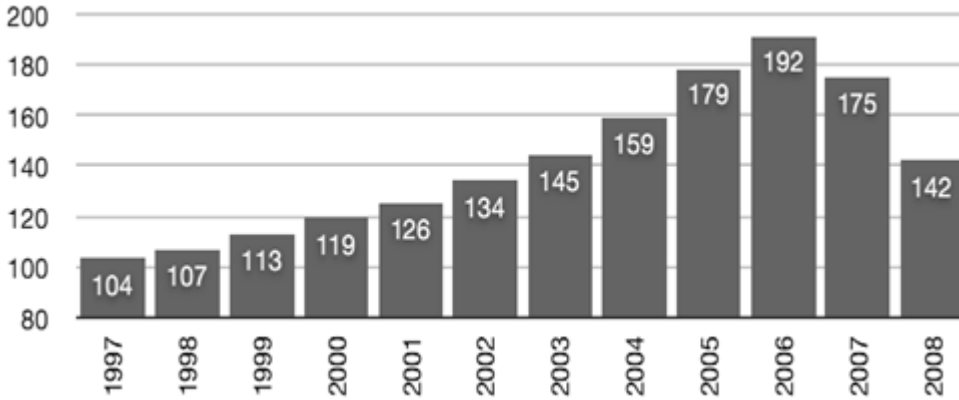
كل هذه المعطيات دعمت التوجه نحو القروض العقارية وعليه شهد قطاع العقارات منذ سنة 2001 انتعاشاً كبيراً بسبب وفرة السيولة في الاقتصاد الأمريكي خلال هذه الفترة (2001-2006)، وانعكس ذلك بزيادة الطلب على العقارات وما رافق ذلك من ارتفاعات متتالية في أسعارها. الأمر الذي انبثق عنه توسعاً بل إفراطاً في الإقراض العقاري بشكل خاص، حيث قدمت الحكومة قروضاً ميسرة بفوائد منخفضة للشركات العاملة في الإسكان (شركات الرهن العقاري) و لم يقتصر الأمر على هذا بل امتد ليشمل تيسير معايير الإقراض حتى لغير المؤهلين (ترتب عنه ما يسمى بالقروض الرديئة فيما بعد) حيث لم يكن يسمح من قبل إلا بتقديم قروض للمؤهلين لذلك ووفق قواعد وإجراءات موضوعة من قبل جهتي الإقراض في السوق الثانوي وهما مؤسستي فان ماي *Fane Mae* وفريدي ماك *Freddie Mac* فمنذ عام 2001 ازداد حجم الديون من الدرجة الثانية (*Subprime loans*) أو القروض الثانوية حتى بلغت القروض عالية المخاطر في السوق الأمريكية نحو 1.3 تريليون دولار وذلك في مارس 2007<sup>(1)</sup> والتي استفاد منها 75% من الأمريكيون.

<sup>1</sup> - بوغروس عبدالحق، تحليل الأزمة المالية الراهنة، المنتدى الدولي: أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ماي 2009، ص2.

## الشكل ( 2-4 ):

«الفقاعة العقارية السكنية» أسعار المنازل في «الولايات المتحدة الأمريكية» بين عامي 1997 إلى 2008

( ألف دولار أمريكي )



Source: Economist Robert Shiller, Yale University, USA, 2009

وعليه أصبح المواطن الأمريكي يشتري بيته بالدين مقابل رهنه ثم ترتفع قيمته فيحاول الحصول على قرض جديد مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية والتي تكون عرضة للمخاطر إذا ما انخفضت قيمة العقارات<sup>(1)</sup>، لتنفجر بذلك الأزمة في سبتمبر 2007 وتسارعت حدتها في صيف وخريف 2008 ليتم في 14 سبتمبر من نفس العام إعلان إفلاس بنك «ليمان بروذرز» -من أكبر البنوك الأمريكية- لإعطائه قروضاً أكبر بكثير من الأصول التي يملكها ولتشجعه المواطنين الأمريكيان على الاقتراض بدون ضمانات لقروضهم وعندما حان وقت دفع أقساط القروض للبنك عجزت العائلات الأمريكية عن السداد نظراً لزيادة تكاليف المعيشة وارتفاع تكاليف القروض وانخفاض قيمة العقارات التي يملكونها... فعجز البنك عن تسديد المسحوبات على الودائع لديهم من قبل العملاء<sup>(2)</sup>.

هذا وقد اشترى مصرف «باركلايز» البريطاني بعض أموال بنك «ليمان بروذرز» وتدهور كذلك الوضع المالي لمصرف «ميريل لينش» الشهير عام 2007 واستنجد بمستثمرين عرب وآسيويين لدعم أمواله الخاصة، لكنه اضطر إلى أن يبيع كامل أسهمه إلى «بنك أوف أميركا»<sup>(3)</sup>، وهو ما حصل لأغلب البنوك الأمريكية حينها، وامتدت لتشمل الظاهرة شركات التأمين أيضاً وذلك لأن المصارف قد قامت في وقت سابق بتحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداولة في الأسواق المالية (التسديد) من خلال البيع لشركات التوريق باستخدام اجراءات وأدوات وتقنيات مالية معقدة تمثلت في قيام البنوك ببيع الديون على شكل سندات إلى مستثمرين آخرين والذين بدورهم قاموا برهن هذه السندات لدى بنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من تلك السندات وتكررت تلك العمليات لتزيد من توسع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، وفي خطوة من البنوك لتعزيز مركز السندات تم التأمين عليها من قبل شركات التأمين المشهورة على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها للحماية من إفلاس البنك أو صاحب البيت

<sup>1</sup> - محمد عبد الوهاب العراوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 7-8.

<sup>3</sup> - بطرس ليكي، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان وكيفية معالجة تلك الانعكاسات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 47، صيف 2009، ص 136.

مما شجع على التوسع في التعامل بهذه السندات، وبسبب هبوط قيمة العقارات بدءاً من عام 2007 والتي أصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأها<sup>(1)</sup>.

وانتشر القلق في أواسط المؤسسات المالية والشركات الكبرى بسبب بوالص التأمين التي يحملها الملايين من الأفراد والمؤسسات، وتسمى سوق هذه البوالص بسوق «مبادلة عجز السداد»، وتقدر قيمة التأمينات في السوق البديلة غير النظامية بـ 60 تريليون دولار على أملاك كانت قيمتها في مطلع عام 2008 نحو 5 تريليونات دولار وقد انخفضت قيمة هذه الأملاك لكن قيمة تأميناتها تبقى على حالها<sup>(2)</sup>، فانخفضت قيم أسهم كبرى المؤسسات المالية الأمريكية في البورصات وتوالت خسائرها وانهارت لتنتهي بإعلان إفلاسها.

### 3. تهاوي أحجار الدومينو (عولمة الأزمة):

لقد كان لهذه الأزمة المالية ارتداداتها العالمية كونها تتعلق بالاقتصاد الأمريكي المعبر قائداً للاقتصاد العالمي لكون الدولار هو العملة المرجعية لنظام «بريتون وودز» من جهة ولوزن الاقتصاد الأمريكي من جهة ثانية إذ يمثل 5/1 إجمالي الناتج المحلي العالمي فضلاً عن كونه أكبر مستورد وثاني مصدر بعد منطقة اليورو<sup>(3)</sup>.

وعند تحليل هيكل البنية الاقتصادية للاقتصاد العالمي نجد أن معامل الارتباط بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي قد بلغ الذروة منذ الأزل وهو يتعاطم دورياً فهو يمثل ما لا يقل عن ثلث الاقتصاد العالمي استهلاكاً وإنتاجاً... كما أن الاستثمارات الأمريكية في الخارج وبغض النظر عن ضخامتها تمثل في كثير من الدول عصب الحياة الاقتصادية، ولا غرابة إذ كان «الدولار الأمريكي» يغزو جيوب كل العالم كودائع مصرفية يهددها سعر صرفه أو كمبالغ مكتنزة ليست في منأى عن ذلك فالكل من مصلحته أن يبقى الدولار الأمريكي مرتفعاً ومنتعشاً، وبالتالي أن يبقى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مزدهرة ومنتعشة؛ ناهيك عن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتجاوز المعقول ويملكه الكثير ممن يحملون أكثر من جنسية: جغرافية، عرقية، ودينية<sup>(4)</sup>...

بناءً على كل ذلك انتشر جو من الذعر في كل الأسواق المالية العالمية مما ساهم في نقل الأزمة إلى العديد من الدول حيث تعرضت العديد من البنوك في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإفراض وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في البنوك الأوروبية والآسيوية، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال للتقليل من حدة هذه الأزمة ففي دول الاتحاد الأوروبي رغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات خاصة مع انخفاض أسعار العقارات في أوروبا وتراجع معدل النمو<sup>(5)</sup>، هذا وقد تبعت أزمة قطاع العقارات أزمة قطاع السيارات حيث تراجع الطلب بشكل سريع بسبب تداعيات أزمة العقارات والمصارف وشركات التأمين والأسواق المالية فتراكمت المصاعب على كبريات الشركات

<sup>1</sup> - فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية: التنبؤ بالأزمة فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 4.

<sup>2</sup> - منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

<sup>4</sup> - جوادي نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 5.

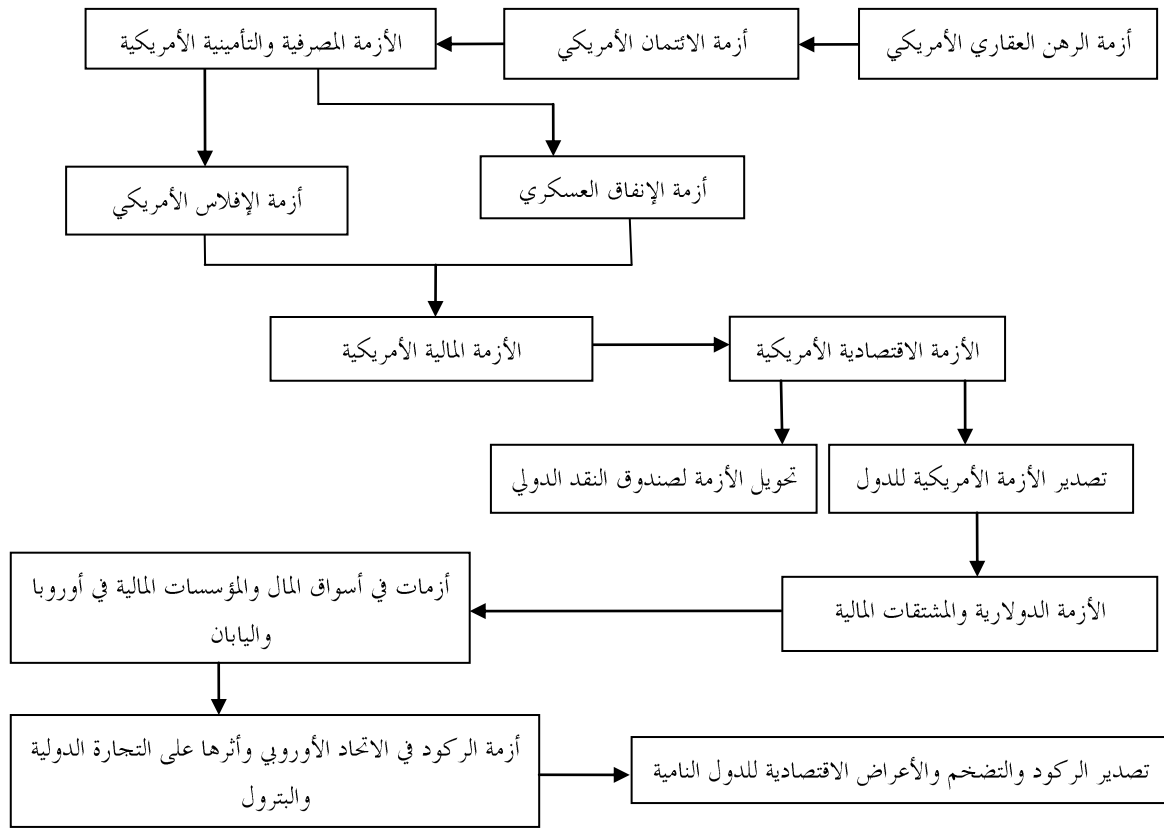
<sup>5</sup> - مرزوقي مرزوقي، تأثيرات وتطورات الأزمة المالية في ظل خطة الإنقاذ الأمريكية، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 03 فيفري 2009، ص 30.

الأمريكية واليابانية والأوروبية، ثم امتدت الأزمة إلى شركات السلع الاستهلاكية مما جعل العديد منها تغلق أبوابها وترمي بذلك ملايين الأجراء في الشارع<sup>(1)</sup>.

كما شهدت جميع البورصات العالمية منتصف سبتمبر 2008 تراجعاً في مؤشراتها، متأثرة بأزمة الرهن العقاري الأمريكية. فتدهورت أسهم الشركات المالية والاقتصادية وتكبدت خسائر فادحة، وأصبحت بذلك الأزمة عالمية، فقد قدرت خسائر البورصات العالمية بنحو 2.5 تريليون دولار كما بلغت الرهون العقارية عالية المخاطر 2.5 تريليون دولار حسب مؤسسة البحوث الاقتصادية غلوبال انسيت وحسب تقديرات بنك انكلترا المركزي ألحقت الأزمة خسائر بالمؤسسات المالية العالمية بلغت 2.8 تريليون دولار<sup>(2)</sup>.

الشكل (2-5):

مراحل صناعة الأزمة وتصديرها للدول



فريد راغب النجار، إدارة التغيير الاستراتيجي العربي لمواجهة الأزمة المالية العالمية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 91.

ثانياً: أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية الراهنة:

مثلما حدث في أزمات كثيرة سابقة كانت رخاوة معايير الائتمان خلال سَعار الإقراض هي السبب في المجموعة الأولية من الخسائر ورغم أن هذا الحدث أطلق له العنان تزايد تأخر سداد القروض العقارية في الولايات المتحدة -خاصة سوق

<sup>1</sup> - بطرس ليبي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

<sup>2</sup> - بوعتروس عبدالحق، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.



الرهونات دون الممتازة<sup>(1)</sup>. فاندلعت الأزمة المالية بحجم لا يمكن تصوره، وعلى نطاق واسع لتشمل كل مكان، فما هي الأسباب الحقيقية وراء ظهور أزمة عقارات على الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي والتي كان من شأنها أن أحدثت أزمة مالية أمريكية ما لبثت أن تحولت لتصبح أزمة شبه عالمية؟<sup>(2)</sup>، سنورد فيما يلي أهم الأسباب التي كانت وراء اندلاع أزمة الرهن العقاري الأمريكية معرجين قبل ذلك على أسباب قيام أزمات الكساد والأزمات المالية بصفة عامة:

إن الأسباب المباشرة لأزمات الكساد الاقتصادي هي التناقضات الرئيسية التي تلازم النظام الرأسمالي، وهي: التناقض بين زيادة الإنتاج وتراجع الإنتاج الفعال نسبياً، فوضى الإنتاج، اختلال التوازن وعدم التناسق، والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك التناقض بين شروط إنتاج القيمة الزائدة وشروط تحقيقها، أما الأزمات المالية فلا يمكن إرجاعها إلى سبب أو سببين، فهناك جملة من الأسباب (الكلية والجزئية) تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية وأهمها<sup>(3)</sup>:

★ **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على زبائن البنوك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم، خصوصاً ما تعلق بخدمة ديونهم، كما تعتبر التقلبات في معدلات الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية فهي لا تؤثر في فقط في تكلفة الاقتراض بل تؤثر أيضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة جاذبيتها، كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية مصدراً آخر من مصادر الاضطرابات في مستوى الاقتصاد الكلي، وهي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، فضلاً عن التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصراً حاسماً في قدرة القطاع على القيام بدور الوساطة المالية، خصوصاً منها منح الائتمان وتوفير السيولة؛

★ **اضطرابات القطاع المالي:** يعتبر التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهميار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، كما تعتبر ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية صفة من صفات الأزمات المالية ناتجة عن التوسع في منح الائتمان، أو نوع واحد من القطاعات كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري، ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية والصناعية أيضاً حصول انتعاش كبير في منح القروض؛

★ **عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف:** يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف، خصوصاً من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها معدلات الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من معدلات الفائدة المحلية.

تعتبر الأسباب السابقة الأسباب العامة للأزمات المالية والتي يمكن ملاحظتها في كل أزمة مالية أما فيما يلي فسننتقل إلى الأسباب الخاصة الكامنة وراء حدوث الأزمة المالية العالمية الراهنة مع العلم أنها قد تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل بلد وارتباطه مع العالم الخارجي:

<sup>1</sup> - لورا كودرس، أزمة ثقة وأكثر من ذلك، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 2، يونيو 2008، ص 9.

<sup>2</sup> - أحمد عامر عامر، تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، حريف 2009-شتاء 2010، ص 79.

<sup>3</sup> - شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

## 1. الانخفاض المستمر لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية:

وذلك لفترة طويلة من الزمن (2001-2006) نتيجة التخوف من الركود الاقتصادي، حيث قام البنك الاحتياطي الفدرالي بتخفيض مؤشرات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك أكثر من عشر مرات خلال عام 2001 وحده، وذلك من 6 بالمئة في جانفي 2001 إلى 1.75 بالمئة في ديسمبر من العام نفسه، وهو ما أدى إلى زيادة مستويات الطلب على مختلف أنواع القروض<sup>(1)</sup>، وباعتبار البنكيين مقياس تناسب القرض مع الدخل الشهري عيباً في حد ذاته اخترعوا نظام «السررايم»<sup>(\*)</sup>، لتخطي هذا العائق وتلبية لطلب كثيرين ممن يرغبون في الحصول على قروض وهو النظام الذي يسمح لكل طالب قرض أن يحصل على المبلغ الذي يريد، حتى ولو كان المرتب غير مرتفع، شرط أن تبقى الشقة أو البيت الضمان أي الرهن المقرض<sup>(2)</sup>، وعليه قامت البنوك والمؤسسات المالية بالتوسع في عمليات الإقراض لتشمل أسراً غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية على أن تسدد خلال سنتين فوائد القرض، ثم تسدد في السنة الثالثة الفوائد وأصل الدين مقابل نسب فوائد عالية أضف إلى ذلك رسماً إضافياً للمخاطر أعلى بكثير من نسب الفوائد<sup>(3)</sup>؛

## 2. حصول تحول في الاستثمار والإنفاق لصالح القطاع العقاري والإسكاني:

فبسبب انخفاض أسعار الفائدة بمستويات كبيرة وانفجار فقاعة أسعار قطاع التكنولوجيا، وتراجع العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات، حصل تحول واضح في الاستثمارات الشخصية لصالح قطاع الإسكان والعقار، وهو ما أدى إلى ارتفاع طلب العائلات الأمريكية على العقارات، وإلى ارتفاع أسعار المنازل بنسب تجاوزت 100 بالمئة خلال الفترة 2001-2003، الأمر الذي شجع الشركات العقارية والجهات المقرضة الأخرى على تخفيض معايير الإقراض، وتقديم مزيد من الإقراض إلى فئات السكان ذوي المخاطر المرتفعة والدخول المحدودة والسجل الائتماني الضعيف أو غير المعروف<sup>(4)</sup>؛

## 3. التحور المالي والتطور التكنولوجي:

لم تعد البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى منذ عقود تهم إلا بالتغيير في نسب التضخم وتغيير سعر الفائدة وفقاً لتغيره، متناسية أنهما يجب أن تحافظ على سلامة الأوضاع المصرفية المالية في أسواقها المحلية وتركت موجة المنتجات المالية الحديثة بدون أي نوع من التأثير القانوني والتشريعي والتنظيمي، كما أن التطبيق الواسع لتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية والاتصالات في الأسواق المالية مكنت من معالجة حجم أكبر بكثير من المعاملات المالية، كما أدى استعمالها إلى توصيل التطورات على نحو أسرع وأوسع واستجابة أكبر للمعلومات الجديدة، وربط الأسواق التي تقع في مناطق أمنية مختلفة وكانت النتيجة أن ازدادت التدفقات داخل أسواق المال الدولية بسرعة تفوق معدل نمو الدخل القومي الاسمي في البلدان الصناعية الرئيسية<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - نيل بولفيج، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، حريف 2009-شتاء 2010، ص 93.

\* - نظام القروض الممنوحة لدوي الدخل المنخفض.

<sup>2</sup> - أحمد عامر عامر، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>3</sup> - علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>4</sup> - نيل بولفيج، مرجع سبق ذكره، ص 93.

<sup>5</sup> - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

## 4. ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة مع مرور الوقت:

نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، فبسبب ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي 2005-2006 ارتفعت أسعار الفائدة فتضاعفت مشكلة القروض العقارية وأصبحت أعباء لا يقوى على تحملها معظم المقترضين من ذوي الدخول المتدنية وذوي المخاطر العالية، وبدأت تظهر بشكل جلي حالات التخلف عن السداد وحالات الحجز على الرهون<sup>(1)</sup>؛

## 5. عدم شفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الإدارة:

يعتمد تقييم المشاريع المراد الاستثمار فيها وإجراءات منح البنوك للائتمانات المصرفية لعملائها على البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية وعلى توقع ظروف السوق المحلية والعالمية، والجهة المسؤولة عن إصدار هذه البيانات هي مهنة المحاسبة القانونية وقد تقع عدم الشفافية وعدم الوضوح في نتائج الحسابات بشكل غير مقصود راجع لطبيعة عمل مهنة المحاسبة القانونية التي تعتمد في إنجاز أعمالها على قواعد ومبادئ ومعايير محاسبية لم يستطع من خلالها إظهار نتائج الأعمال والوضع المالي بشكل حقيقي وطبقاً للمتغيرات الاقتصادية الجارية في السوق أو أن يتم التلاعب وعدم الشفافية بشكل مقصود من خلال التلاعب في نتائج الحسابات والوضع المالي من خلال إجراء بعض المعالجات القيدية التي يتم بموجبها تغييراً وإخفاء بعض الحقائق أو المعلومات عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

تؤدي عدم الشفافية أو التلاعب في البيانات المالية إلى إعطاء المضاربين والزبائن معلومات خاطئة عن تقييم المؤسسة فقد تظهر المؤسسات الخاسرة رابحة وبالعكس، وعليه قد تتم عمليات التلاعب أو إخفاء بعض المعلومات من قبل الجهات المسؤولة عن إدارة أسواق البورصة أو المؤسسات المالية أو البنوك جراء رغبة المدراء في الحصول على أجور ومزايا مالية كبيرة مقابل تحقيقهم أرباح وهمية كبيرة للجهات المضاربة، وهو ما يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية<sup>(2)</sup>، ولم يغب هذا السبب عن تحريك الأزمة المالية العالمية في منتصف سبتمبر سنة 2008 بل أنه أتى على قمة الأسباب التي أدت إليها حيث انتشر الفساد بين طائفة المسؤولين التنفيذيين ممن كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وغابت الآليات الفعالة للرقابة عليهم مما جعلهم يتساهلون في منح قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة دون تطلب معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض<sup>(3)</sup>.

## 6. ارتفاع حالات التخلف عن السداد وحالات الحجز على الرهون العقارية:

بدأت حالات التأخر عن السداد بالارتفاع منذ عام 2001، وشملت مختلف أنواع القروض العقارية دون تمييز، وهو ما أدى إلى خسارة الشركات العقارية لأموالها ونتج عنه ارتفاع حالات الحجز على الرهون في عامي 2007-2008<sup>(4)</sup>؛

<sup>1</sup> - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 302-303.

<sup>3</sup> - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 58.

<sup>4</sup> - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 94.

## 7. حدوث انفجار في فقاعة أسعار العقار:

بحلول عام 2007 بدأت عمليات افلاس البنوك بالانتشار نتيجة أزمة ثقة ناجمة عن نقص السيولة في البنوك جراء حالات التخلف عن سداد القروض، ورغم تدخل البنك المركزي لم تستطع بعض البنوك مواجهة الاختناق فأنهت بصورة سريعة جداً لأنها خسرت مبالغ ضخمة في ظل نظام «السرابتيم» ولم تتمكن من مواصلة نشاطاتها واستعادة عافيتها بسبب امتناع أو رفض البنوك الأخرى إقراضها السيولة الكافية لمواجهة المعضلة<sup>(1)</sup>، فمع ازدياد حالات التخلف عن السداد وصلت حالة انتعاش أسعار المنازل إلى نهايتها، وبدأت بالانخفاض السريع ومما زاد ذلك سوءاً زيادة عرض العقار لانتهاج عمليات بناء المنازل الجديدة فحصل فائض في العرض استمر حتى عام 2007، وبانخفاض أسعار المنازل زادت نسبة التخلف عن السداد وزادت خسائر الشركات المقرضة نتيجة عدم تغطية أسعار المنازل المحجوزة للقروض المقدمة<sup>(2)</sup>؛

## 8. نظام النقد الدولي ودوره في نشوب الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة:

نتيجة انهيار نظام «بريتون وود» تم فك الارتباط بين الذهب والدولار فكرت الولايات المتحدة في أن تقوم البنوك المركزية حول العالم بشراء سندات خزينة أمريكية وجعلها أصولاً لها، إن هذا الاجراء يصب في مصلحة الولايات المتحدة، إذ أن الكثير من الدول ومنها بعض الدول النامية أصبحت تقرض واشنطن تريبونوات الدولارات بدون فائدة عند تكس احتياطياتها من العملات الصعبة في صورة دولارات مستثمرة في سندات الخزينة الأمريكية<sup>(3)</sup>؛

## 9. تسنيد (توريق) (\*) الديون العقارية وبيعها في الأسواق المالية:

عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاقتراض من المؤسسات المالية لمنح المزيد من القروض العقارية، عن طريق أدوات الهندسة المالية حيث قامت ببيع قروضها العقارية على شكل سندات مرهونة بالعقار لبنوك استثمار ومؤسسات مالية أخرى محلية وأجنبية، وبلغت نسبة هذه العملية في الأسواق المالية ما بين 60-80 بالمائة<sup>(4)</sup>، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة إلى عدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وحول العالم، وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي ولكنها تتجاوز حدوده لتطال معظم دول العالم<sup>(5)</sup>؛

## 10. التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي والتعامل بالصكوك المتكورة «المشتقات المالية»:

لقد أصبح الاقتصاد العالمي اقتصاداً رمزياً يقوم على المضاربة في الأصول المالية، بحيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد على أربعين مرة حجم الاقتصاد الحقيقي، وهو ما أدى إلى بروز الفقاعات المالية التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة<sup>(6)</sup>، ولم يعد الاستثمار في الأوراق المالية مرتبطاً بحقيقة ما تمثله هذه الأوراق بقدر ما صار تعبيراً عن حركة

1- أحمد عامر عامر، مرجع سبق ذكره، ص 81.

2- نيبيل بوفليج، مرجع سبق ذكره، ص 94.

3- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

\* - عملية التوريق هي اصدار سندات بقيمة اسمية للديون، يتم طرحها للاكتتاب العام بقيمة أكبر أو أقل من القيمة الاسمية أي بعلاوة أو بخخص إصدار ويحصل حاملها على فوائد القروض.

4- نيبيل بوفليج، مرجع سبق ذكره، ص 94.

5- حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، حريف 2009-2010، ص 63.

6- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

رؤوس الأموال المتزاحمة للحصول عليها، فكلما تزايدت التوقعات بارتفاع أسعار الأوراق تزايد الاقتراض لشرائها<sup>(1)</sup>. لعل أهم التطورات التي شهدتها العولمة المالية هي بروز المشتقات المالية<sup>(\*)</sup> والتي يمكن لأي فرد أن يشتري ويبيع الأخطار المتعلقة بأحد الموجودات الأساسية من غير أن يتاجر بالموجودات بحد ذاتها، فقد أدى التحرر المالي إلى تقليل الأسواق المالية المحلية وزاد تكامل المراكز المالية الدولية عن طريق التكنولوجيا المتطورة للحاسبات باستخدام أساليب جديدة للتغطية الآجلة ضد المخاطر، من بينها الخيارات، والعمليات الآجلة المالية، وأتاحت فرص الموازنة استناداً إلى المعاملات التي يولدها الحاسب الإلكتروني وينفذه<sup>(2)</sup>.

### 11. قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً:

نظراً إلى أنها صادرة عن بنوك قوية، بما أن الديون العقارية المرتفعة المخاطر قد اشترتها بنوك كبيرة وقوية كـ«مورغان ستانلي» و«ليمان براذرز» قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفاً مرتفعاً آمناً (AAA)<sup>(3)</sup>، كما تمت هذه الأخطاء التي وقعت فيها وكالات التصنيف العالمية، من خلال إعطاء إمكانيات للشركات ذات التصنيف الأدنى أن تحصل على تصنيف أعلى من خلال توريق أصولها لدى شركة ذات تصنيف أعلى وهو ما تسبب في خسائر كبيرة للمستثمرين، فمثلاً يمكن للشركة المصنفة في الفئة B أن ترفع من تصنيفها من خلال توريق أصولها لدى شركة ذات تصنيف ائتماني أعلى، أن تصدر أوراقاً لأصولها مصنفة على أنها «AAA»<sup>(4)</sup>، هذا التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها، مما جعلها تتضرر عند ظهور حالات العجز عن السداد، ونقلت بذلك هذه الصدمة إلى العديد من البنوك والمؤسسات المالية حول العالم، وقد أدى هذا كله إلى نقص سيولة الأسواق المالية نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيه، مما أحدث عمليات بيع كبيرة وسريعة لأسهم البنوك والشركات المالية المتعثرة، الأمر الذي أفضى في النهاية لانتشار الأزمة عالمياً<sup>(5)</sup>.

خلاصة القول أنه يمكننا إرجاع أسباب نشوب الأزمة إلى عدة عوامل رئيسية تتمثل في:

- 1- التزام الحكومة الفدرالية الأمريكية بتوفير مساكن يستطيع المشترون تحمل أسعارها، مما ساهم في انهيار أسعار المساكن ليتم بذلك زيادة الضغط على الدائنين<sup>(6)</sup>؛
- 2- عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأمريكي وتتمثل في عجز الميزانيات بشكل لا يمكن تحمله، وسياسة مالية منفلتة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة؛

<sup>1</sup> - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 147، مارس 1990، ص 203.  
\* - المشتقات المالية هي ورقة (عقد) "تشتق" قيمتها السوقية من القيمة السوقية لورقة مالية أخرى محددة، وبالتالي ليس لها حقوق مباشرة على أصول حقيقية وهي تمثل أدوات ترتب لحاملها التزاماً أو اختياراً لشراء أو بيع أصل مالي وهي ببساطة لا تعتبر ولا تصنف أصولاً مالية أو عينية أو تبادلاً أو تملكاً لشيء ما وإنما تعتبر من الصفقات المالية للدخول في عقود المخاطرة التي تهدف إلى تبادل المخاطر.

للمزيد من المعلومات إطلع على:

- سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، ط1، مصر، 2005.  
- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية "المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة"، الجزء الخامس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.  
2- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.  
3- نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 94.  
4- يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.  
5- نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 94-95.  
6- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

- ③ - ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها، وهو ما أدى إلى إساءة تقدير المخاطر، ثم إلى انهيار النظام في نهاية المطاف من جراء نشوء "فقاعة" لأسعار العقارات المتزايدة كان لا بد من تفجيرها؛
- ④ - العامل النفسي، إذ فقد المستثمر الثقة في الأسواق بعد أزمة الرهون العقارية، ولم يعد يصدق جدوى الآليات المالية الحديثة للقرن الحادي والعشرين مثل آليات تحويل القروض وتحويلها إلى سندات مركبة، بل فقد الثقة أيضاً في قدرته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعال<sup>(1)</sup>.

هذه العوامل وغيرها الكثير من حيثيات الأزمة تثير في الأذهان عدة شكوك وتساؤلات حول دور إدارة السياسة الاقتصادية الأمريكية في معالجة بؤادر الأزمة والحد من تفاقمها لحدود أزمة اقتصادية عالمية والقضاء عليها في مهدها، خصوصاً مع تعالي الأصوات والتنبؤات بحدوثها، وهو ما يطرح سجال الأزمات المخططة ضمن النقاشات الاقتصادية ذات الصلة. **ثالثاً: الخلفية الفكرية والإيديولوجية للأزمة المالية (أهم تفسيرات نشوئها):**

### 1. تشخيص الأزمات : ويتم تشخيص الأزمات من خلال اتباع إحدى أو كل المناهج التالية<sup>(2)</sup>:

- ① - **المنهج التاريخي**: الأزمة لا تولد ولا تنشأ فجأة ولكنها نتاج تفاعل أحداث وأسباب وعوامل قبل ميلادها وظهورها على السطح وبالتالي يعتمد التشخيص على المعرفة الكاملة بتاريخ الأزمة وكيفية تطورها وإمكانية تقسيم هذا التاريخ إلى مراحل أو عقود أو عهود معينة وكيفية تحليل ووصف كل مرحلة والعوامل المؤثرة فيها.
- ② - **المنهج الوصفي**: ويتم به وصف الأزمة وصفاً شاملاً ومتكاملاً من حيث ماهيتها و أوضاعها وأطرافها ومراحل هذه الأزمة والتداعيات التي وصلت إليها.

③ - **المنهج البيئي**: يتم فيه تحليل البيئة المؤثرة على الأزمة من حيث عناصر القوة والضعف والمخاطر والتحديات البيئية التي أفرزت الأزمة وبالتالي اشتد قوتها أو استفحال أمرها ويتم تحديد ثلاث مجموعات مؤثرة على الأزمة وهي: قوى بيئية يمكن التحكم فيها بالكامل، قوى بيئية لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها، وقوى بيئية لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها ولكن يمكن توجيهها بشكل معين ونسبي ويختلف بدرجات معينة حسب الأزمة ومصادر قوتها البيئية.

### ④ - **منهج النظم**: وينظر للأزمة في هذا المنهج على أنها نظام متكامل والنظام يحتوي على:

- ★ مدخلات الأزمة: سواء كانت مدخلات مستمرة أو متقطعة وهي كذلك إما مدخلات تسعى الأزمة للحصول عليها بسبب حاجتها إليها أو مدخلات تفرض على النظام من واقع المناخ المحيط وتؤدي المدخلات على اختلاف أواعها ووظيفة أساسية وهي توفير الظروف الملائمة لكي تنطلق الأزمة؛
- ★ نظام تشغيل الأزمة: وهو النظام المختص بالأنشطة الهادفة إلى تحويل مدخلات الأزمة وتغييرها والإفادة منها أو التخلص منها حتى يتم إفرازها بشكل منظم ومستمر؛
- ★ مخرجات الأزمة: وهي سلسلة الإنجازات أو النتائج عن العمليات والأنشطة التي قام بها النظام.

⑤ - **منهج دراسة الحالة**: وهو يعتمد على دراسة كل أزمة على حدى على اعتبار أنها حالة مستقلة بنفسها وأن الأزمات لا تتماثل تماثلاً تاماً ويتم هنا تشخيص الأزمة بدقة وتتبع خطواتها وما أفرزته من نتائج ولا يتم تجاهل أي عامل من العوامل المؤثرة عليها سواء كان في الماضي أو الحاضر.

ومن ثم الوصول إلى رؤية متعمقة عن الأزمة ومن ثم تساعد متخذ القرار على رسم طرق معالجة الأزمة بموضوعية أكثر.

<sup>1</sup> - حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

<sup>2</sup> - نعيم إبراهيم الضاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

⑥ - **منهج الدراسات المقارنة:** ويعتمد على دراسة الأزمات في الماضي ومقارنتها بأزمات الحاضر وتتم المقارنة حسب الزمان والمكان وأنشطة الأزمة وحجم ما بلغته الأزمة وشدتها.

## 2. الأزمة المالية مجرد انعكاس للأزمة التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي:

يرى العديد من الخبراء والمراقبين أن الأزمة المالية العالمية نتيجة طبيعية لتفاعلات الوضع الاقتصادي الكلي الذي يعاني في الولايات المتحدة مشاكل خطيرة، في مقدمتها عجز الميزانية واختلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة، إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر، فالأزمة «صنعت في أمريكا» على أكثر من نحو، فقد صدرت أمريكا رهنها العقاري السام لمختلف أنحاء العالم في هيئة أوراق مالية مدعومة بالأصول، كما صدرت فلسفة السوق الحرة التي ألغت التنظيمات، وكانت فلسفة غير سليمة كما صدرت ثقافة عدم المسؤولية التي شجعت على انتشار الجيل المحاسبية التي أدت دوراً مهماً في هذا الانهيار، وأخيراً صدرت أمريكا انكماشها الاقتصادي.

إلى جانب المشكلات التي ذكرت، يعاني الاقتصاد الأمريكي مشكلتين خطيرتين هما مشكلتنا البطالة والتضخم، كما عرفت قطاعات الاقتصاد الحقيقي تدني نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع نصيب الصناعة إلى 13 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن القسم الأكبر من الناتج تولت إنتاجه البنية المالية في الاقتصاد نتيجة المضاربات ونمو المشتقات المالية المتاجر بها<sup>(1)</sup>.

## 3. الأزمة المالية العالمية عام 2008 أزمة نظام:

إن كل نظام اقتصادي يقوم على ثلاث ركائز أساسية هامة وهي: **الركن الفلسفي** أي الإحساس بالأمان والاستقرار وهو ما افتقده النظام الرأسمالي نتيجة عدم ثقة الأفراد بهذا النظام، **أهداف النظام** وهي تحقيق الرفاهية والشغل والتنمية البشرية إلا أن الواقع يشير إلى حدوث تفاوت واسع بين الأغنياء والفقراء بسبب طغيان المادة والجشع في المجتمع الرأسمالي، **آليات النظام** وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات التي تحرك النظام وتسيره إلا أن الملاحظ هو تسير شلة من وول ستريت للنظام الرأسمالي كافة؛ هذا وقد أسست الرأسمالية على عدة مبادئ أخرى خاطئة كانت سبباً في الأزمة المالية المعاصرة، التي أصابت عالم اليوم بكوارث ومن أهم هذه المبادئ:

① - **مبدأ الليبرالية المطلقة:** ويقصد به تحرير المعاملات من أية قيود، تحت شعار "دعه يعمل دعه يمر" وترتب على تطبيق هذا المفهوم ضعف تدخل الدولة في مجال الرقابة على الأعمال، ما ترتب عليه توجيه رجال الأعمال للسياسات المالية بما يخدم مصالحهم.

② - **مبدأ التكتلات والوحدات الاقتصادية الكبيرة:** ويقصد به أنه لا بد أن يقود التنمية في العالم والمشاريع الضخمة الكبيرة والمتعددة الجنسيات، حتى تستطيع أن تولد الفائدة في مجال التوجيه المالي والاقتصادي، ومن آثار ذلك سيطرة بعض التكتلات الاقتصادية على مصير اقتصاديات دول العالم، ليس فقط في مجال الاقتصاد بل أيضاً في مجال السياسة.

③ - **مبدأ فصل القيم والأخلاق عن المعاملات المالية والاقتصادية:** فالأولوية المطلقة هي الثروة والمال والأرباح ونحو ذلك من الماديات، حتى ولو كان ذلك على حساب القيم الإنسانية والاجتماعية، وكان من آثار ذلك انتشار الفساد المالي والاقتصادي والسياسي.

<sup>1</sup> - بدية لشهب، الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 52، حريف 2010، ص 73-

④ - مبدأ العملة العالمية السائدة: لقد تمكنت الليبرالية الرأسمالية من جعل الدولار بديلاً عن الذهب كمقياس ومعياري رئيسي في المعاملات النقدية والمالية الدولية وفي المصارف وأسواق المال، وكاحتياطي في البنوك المركزية، كما قامت العديد من الدول بربط عملتها به ليكون هو الأساس بدلاً عن الذهب، وكان من آثار ذلك التذبذب المتفعل أو غير المتفعل المؤثر في أسواق النقد والمال العالمية وفي عملات الدول المرتبطة به<sup>(1)</sup>.

و لا سبيل إلى فهم الأزمة الراهنة إلا بالنظر إلى التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الرأسمالي، التي أصابته في المراحل السابقة للأزمة فهي تغيرات أدت إلى هزائم لحقت برأس المال الدولي في مجموعته وتعديل في تركيبه من حيث الوزن النسبي لعناصره<sup>(2)</sup>.

#### 4. الأزمة المالية نتيجة طبيعية عمل الاقتصاد المعولم:

تتعلق المشكلة الأساسية التي يواجهها العالم بالعمولة فبينما تمت عمولة اقتصادات الأمم بقيت السياسات محصورة ضمن النطاق الوطني هذا التناقض هو في صلب الكثير من الاهتيارات في هذه الحقبة وهي نتيجة طبيعية للتباين بين الاقتصادات المترابطة التي تنتج مشاكل عالمية، وغياب عملية سياسية يمكنها تقديم حلول عالمية في المقابل.

فالرأسمالية العالمية في تركيبها الحالي تحمل في طياتها بذور عدم استقرارها فالسوق الحرة العالمية ليس باستطاعتها تنظيم نفسها بنفسها بأكثر مما كان في استطاعة الأسواق الوطنية في الماضي وبدون تنسيق دولي ناجح سيحصل المزيد من الاهتيارات وفي النهاية قد يحدث تراجع عن العمولة نفسها نحو النمو البطيء المتمثل في الاقتصادات الوطنية المحمية<sup>(3)</sup>.

#### 5. الأزمة المالية تجلّ من تجليات أزمة العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق والدين:

تعتبر الرأسمالية مخالفة لسجية الانسان التي فطره الله سبحانه وتعالى عليها وهو ما وضحه سبحانه وتعالى في كتابه الكريم وسنة نبيه محمد ﷺ ومن نماذج مخالفة الرأسمالية للشريعة الإسلامية:

① - فصل الدين والقيم عن المعاملات المالية: حيث أصبح المال الصنم المعبود من دون الله وأصبح الدين هو الرفاهية الدهرية، وترتب على ذلك الشقاء وانتشار الفساد في مجال المعاملات كالرشوة والربا والغش والاحتكار والجشع وأكل أموال الناس بالباطل.

② - التعامل بنظام الفائدة: وقد أصبح هذا النظام الربوي هو سيد قرارات التمويل والتسعير ونحو ذلك أما الشريعة الإسلامية فحرمت نماذج وصور الفائدة كافة وما يشتق من ذلك من أشكال ربوية.

③ - التجارة في الديون: يرى علماء الصيرفة التقليدية أن البنوك تقوم على نظام الاقتراض من المودعين بفائدة واقتراض العملاء بفائدة، أي تقوم على التجارة في الديون، وهو ما يقود من الناحية المصرفية إلى خلق النقود والمعاملات والسيولة الوهمية، ويكون ربح البنك هو الفرق بين سعري الفائدة؛ وعند حدوث خلل في دورة التجارة بالمديونية كأن يتخلف العملاء عن سداد القروض وفوائدها يختل نظام البنك، وينعكس اختلاله على المودعين وتظهر مشكلة السيولة.

#### ④ - تقوم المعاملات مع المدينين على نظام الجدولة: أي زيادة الدين وزيادة معدل الفائدة نظير زيادة الأجل.

خلاصة القول أن من بين الأسباب الرئيسية للأزمة المالية قيام النظام الرأسمالي على مبادئ تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تعمل على حماية وحفظ مقاصد الإنسان في هذه الحياة الدنيا ومنها حفظ المال<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 11-13.

<sup>2</sup> - محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1981، ص 39-40.

<sup>3</sup> - بديعة لشهب، مرجع سبق ذكره، ص 75.

<sup>4</sup> - علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.



هذا ويتفق أغلب المحللين والمراقبين على اختلاف مشاربهم و مرجعياتهم الفكرية على أن غياب البعد الأخلاقي له الأثر البارز في خلق الأزمة الراهنة وتغذيتها فرغم تجنب بعضهم اعتبار الأزمة الاقتصادية الحالية مسألة أخلاقية، لما في ذلك من تبسيط لأحداث تاريخية معقدة، إلا أنهم يعترفون بأننا نعيش اليوم أزمة أخلاقية، قد تكون في صلب مشاكلنا ويؤكد أنه لا يمكن لأي نظام رأسمالي أو اشتراكي أو غيره، أن يعمل بدون حس أخلاقي وقيم تديره، فمهما تكن الإصلاحات المعتمدة فإنها لن تكون فعالة بدون الفطرة السليمة والقرارات الحكيمة والمعايير الأخلاقية؛ فقد سمح التوجه الليبرالي بإزالة كل أنواع المراقبة والضبط وتواطأت البنية السياسية مع المنظومة التمويلية لتدفع بهذه الأخيرة إلى اتخاذ العديد من المبادرات خارج كل متابعة وكل تقييد بحجة توظيف هذه المبادرات من أجل تحريك النشاط الاقتصادي الأمر الذي ساهم عبر مسلسل تراكمي في خلق شروط الفقاعة العقارية، وفقدان المصارف لملاءمتها لينتهي الأمر بانفجار الأزمة الكبرى<sup>(1)</sup>.

#### 6. الأزمة المالية نتاج لتهميش الاقتصاد الحقيقي والتعامل بأدوات مالية وهمية:

يعتبر أصل الأزمة الراهنة تعامل المؤسسات المالية الأمريكية بأدوات مالية وهمية وتحايلها على النظم البنكية، فضخمت حجم أصولها في الأسواق، فقد لجأت هذه البنوك ومن حذا حذوها في العالم إلى استخدام أدوات مالية تتسبب في لحظة بفقاعة اقتصادية وعمدت إلى تمويل القطاع العقاري بديون هائلة زادت قيمة أصوله بصورة وهمية، وقد أدى ذلك إلى زيادة قيمة الأصول العقارية في اقتصادات الدول الغربية بنسبة 75 بالمئة وأغرقت هذه الظاهرة بنوكاً عالمية كبرى وصناديق استثمار دخلت سوق القروض العقارية في أمريكا وهو ما أدى إلى زيادة نسبة المخاطرة، وعليه حذر المحللون من الخسائر الجسيمة التي ستلحق بالدولار جراء متاعب الوضع المالي الأمريكي<sup>(2)</sup>.

عملت ثورة المعلومات والاتصالات على تسهيل انتقال الثروات المالية في شكل ومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية بين البلدان المختلفة بدون أن تصطدم بجواجز تذكر، وأصبحت الثروة المالية أقرب إلى الاستقلال عن الثروة العينية، وانتقل العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزي تحركه هذه الأصول المالية التي تنتقل من مكان إلى آخر، ومن عملة إلى أخرى في لحظات بدون أن تدرکہا عين أو تعوقها سلطة، وهو ما أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار الكامن في طبيعة الأسواق العالمية الفوضوية، بسبب افتقارها إلى إطار مستقر لتوجيه النظام النقدي الدولي فمنذ اهيأ اتفاقية «بريتون وودز» للتعاون الاقتصادي الدولي في ما بين عامي 1971 و1977 لم تكن هناك أية اتفاقيات لفرض أسعار ثابتة للصرف، وعليه شهدت حقبتا الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي اتساع دائرة التعامل في الأصول المالية ومشتقاتها جرياً وراء التكاثر المالي المنفصم تماماً عن عمليات التراكم الإنتاجي الذي أصبح سمة مميزة للتطور الرأسمالي الحديث وهو ما اتسم بارتفاع درجات المخاطرة والانكشاف، كما اتسعت دائرة نشاط شركات السمسرة والوساطة المالية وصناديق المخاطرة من خلال عقود ما سمي «المشتقات المالية»، ليعيش العالم بذلك حالة من الهوس المالي حيث يصفى العديد من المستثمرين استثماراتهم في الأصول الحقيقية لمحدودية عوائدها لكي يندفع الجميع نحو الاستثمار في العقود المالية باعتبارها أقصر الطرق إلى الثراء<sup>(3)</sup>.

#### رابعاً: الفرق بين الأزمة الراهنة وباقي الأزمات الرأسمالية:

نحن نعيش اليوم في خضم أزمة مالية لم يسبق لها مثيل منذ الكساد العظيم في 1930. هذه الأزمة ليست مماثلة للأزمات الدورية التي ابتلت شرائح معينة من النظام المالي منذ 1980، كالأزمة المصرفية الدولية عام 1982، وأزمة القروض في عام 1986، وكارثة محفظة التأمين 1987، أزمة الأسواق الناشئة لعام 1997، وفقاعة التكنولوجيا عام

<sup>1</sup> - بدیعة لشهب، مرجع سبق ذكره، ص 77.

<sup>2</sup> - علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

<sup>3</sup> - بدیعة لشهب، مرجع سبق ذكره، ص 75-77.

2000... هذه الأزمة لا تقتصر على شركة معينة أو قطاع معين من النظام المالي؛ فقد أصبح النظام بأكمله بسببها على حافة الانهيار، ويجري احتواؤه فقط بصعوبة بالغة. وسيكون لذلك آثار بعيدة المدى<sup>(1)</sup>.

فقد أحيى الارتفاع الشديد في أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية الذكريات غير السعيدة للكساد المقترن بالتضخم في السبعينات وحديثاً، جداً أعاد الاحتدام العادي للأزمة المالية العالمية منذ منتصف سبتمبر والتي صاحبها انهيار «ليمان باردرز» إلى الأذهان الكساد العظيم في الثلاثينات، وقد تبدوا مقارنة الأزمة الحالية بأعمق وأكثر الزلازل الاقتصادية تدميراً وأطول أمداً ولكن ليس هناك شك الآن في أن الأزمة الحالية قد أصبحت أكثر الأزمات خطورة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(2)</sup>.

فلقد كان الاقتصاد العالمي خلال أزمة الكساد الكبير التي وقعت أوائل القرن الماضي صغير الحجم نسبياً وقليل التعقيد فكانت تشعبات الأزمة محدودة جداً مقارنة مع ما يحدث اليوم حيث العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي والترابط والتكاملات الاقتصادية، كما أن هذه الأزمة الحالية هي الأشد خطورة حتى الآن من حيث ما كان أن تؤدي إليه من انهيار واسع النطاق أو على الأقل أضرار كبيرة في النظام المصرفي والنقدي العالمي، لولا تدارك الحكومات من خلال دعمها للمصارف بشكل غير مسبوق، أيضاً خطورة هذه الأزمة من حيث مسبباتها وهي الكم الهائل من المشتقات الاستثمارية عالية الخطورة التي تم تطويرها وتزايد استعمالها بسرعة خلال العقد الماضي والتي لم تزل تطفو في الأسواق الاستثمارية؛ وكذا من حيث تزامنها مع العولمة والانفتاح الاقتصادي مما أدى إلى اتساع رقعتها الجغرافية، ومما أضيف إلى ذلك النمو والتطور غير المسبوقين الذين شهدتهما أسواق الأسهم والسندات في الأسواق الناشئة للدول النامية منذ أواخر التسعينات<sup>(3)</sup>.

وعلى خلاف أزمة 1929 أين استقبلت الحكومة وقوع الخزانة في عجز باقتصارها على النفقات الحكومية على الرعاية الصحية ورفعها لمعدلات الضرائب، لم تسع إدارة بوش إلى تخفيض عجز الموازنة بل زادته وتم ضخ نحو تريليوني دولار لتهدئة مخاوف المستثمرين والشركات والمصارف وإقرار خطة بولسون في سيولة الأسواق<sup>(4)</sup>.

ولعل الفرق بين الأزمة الحالية وأزمة 1929 وغيرها من الأزمات يكمن أيضاً في قيام الاحتياطي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة بصفة دورية وضخ أموالاً كثيرة في السوق وتأميم أو أخذ حصص في البنوك الكبرى التي كانت توشك على الانهيار، مع العلم أن الخزانة الأمريكية كانت قد استبقت سنة 1929 بعجز في الميزانية فلجأت إلى تقليص المصارف العمومية ورفع الضرائب على عكس الحكومة الحالية التي زادت من العجز في الميزانية وخفضت معدلات الفائدة وتدخلت مباشرة في القطاع المالي وذلك بتقديم مساعدات مالية إلى بعض المؤسسات المالية وتأميم البعض الآخر<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - Goerge soros, Op.cit, p81.

<sup>2</sup> - تشارلز كوليتز، الأزمة في عيون التاريخ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 4، ديسمبر 2008، ص 18.

<sup>3</sup> - محمد الناصر حميداتو، الأزمة والاقتصاديات العربية والنفط، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 03 ففري 2009، ص 47.

<sup>4</sup> - زكريا بله باسي، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص 12.

<sup>5</sup> - عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص 138.

## المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية وأساليب المواجهة:

تعرض الاقتصاد الأمريكي منذ سنة 2007 لأزمة مالية تعتبر الأسوأ في تاريخ الأزمات منذ أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين وكان لهذه الأزمة تداعياتها على مختلف الاقتصاديات نتيجة الترابط بين الاقتصاد الأمريكي وباقي الاقتصاديات باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأكبر<sup>(1)</sup>، هذه التداعيات لاتزال قائمة ومستمرة وأصبحت مصدر قلق مفرغ لكل مجتمع، ومن المعلوم أن أزمة الرهن العقاري قد بدأت آثارها السلبية تظهر للعيان في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أخذت بعد ذلك بالتوسع في بعض البلدان العالمية لا سيما الراقية<sup>(2)</sup>، مما استوجب تصافر الجهود الدولية لحلها فيما يلي سنحاول استشفاف أهم تداعيات الأزمة الراهنة على الاقتصاد العالمي والسبل المتبعة لحلها:

أولاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي:

## 1. تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصاد النقدي:

① - رغم أن الأزمة المالية اشتعلت شرارتها في السوق العقارية إلا جذورها أكثر عمقاً فالتوسع في السوق المالية تجاوز إلى حد كبير معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي خلال العقود الأخيرة مع اتسامه بطابع معقد غير مسوق، في الوقت الذي لم يتوافر فيه الاستعداد الكافي لمواجهة مثل هذا التحدي على مستوى الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي، وعليه فمن النتائج المحتملة لهذه الأزمة أن يتقلص حجم النظام المالي ليصبح أكثر تناسباً مع الاقتصاد الحقيقي في بيئة يسودها مستوى أعلى من الرقابة والتنظيم<sup>(3)</sup>؛

② - إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات المالية (15 بالمئة في أمريكا مع نهاية السداسي الثاني من العام 2009)<sup>(4)</sup>؛

③ - تذبذب أسعار الذهب والعملات فقد لوحظ على أسعار الذهب تغيرها صعوداً وهبوطاً أثناء الأزمة بشكل حاد فقد نجد خلال أيام انخفاضاً كبيراً في أسعار الذهب ومن ناحية أخرى قد يحدث ارتفاع حاد بعد أيام أخرى وهكذا، وفي المقابل شهدت العملات الدولية القابلة للتحويل تغيرات شديدة وعدم استقرار أسعار صرفها، وما لذلك من تأثيرات سلبية على التجارة الدولية وبالتالي على اقتصاديات الدول<sup>(5)</sup>؛

④ - أما فيما يخص تأثيرها على الدولار فالغريب أنه لا يوجد دعر بشأنه عكس المتوقع حتى مع الضربات العديدة المختلفة والمتزامنة التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي بل إن وضع الدولار لم يشهد أي تغيير منذ وقوع الأزمة<sup>(6)</sup>، وما يدعو للسخرية أن الأزمة عززت بصورة مؤقتة المركز العالمي للأوراق المالية الخضراء، حيث هرب المستثمرون إلى الدولار طلباً للأمان ففي أواخر العام 2008 اشتدت حدة الطلب على أذون الخزانة الأمريكية لدرجة أن العوائد انخفضت إلى الصفر أو أقل ورغم ذلك مازال مستقبل الدولار محل جدل حام<sup>(7)</sup>؛

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، العدد6، 2009، ص10.

<sup>2</sup> - إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، ط2، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص161.

<sup>3</sup> - محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد حميس، مرجع سبق ذكره، ص90.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص137.

<sup>5</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص322-323.

<sup>6</sup> - محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد حميس، مرجع سبق ذكره، ص91.

<sup>7</sup> - بنجامين كوهين، مستقبل عملات الاحتياطي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد46، العدد3، سبتمبر 2009، ص26.

5- يمكن القول أن أثر الأزمة العالمية على المدخرات والمدخرين كان أثراً سلبياً حيث هرب الكثير من المودعين إلى سحب ودائعهم من البنوك نتيجة فقدان ثقة المدخرين في البنوك إضافة إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات<sup>(1)</sup> كما أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أواسط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثير منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل دفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين<sup>(2)</sup>؛

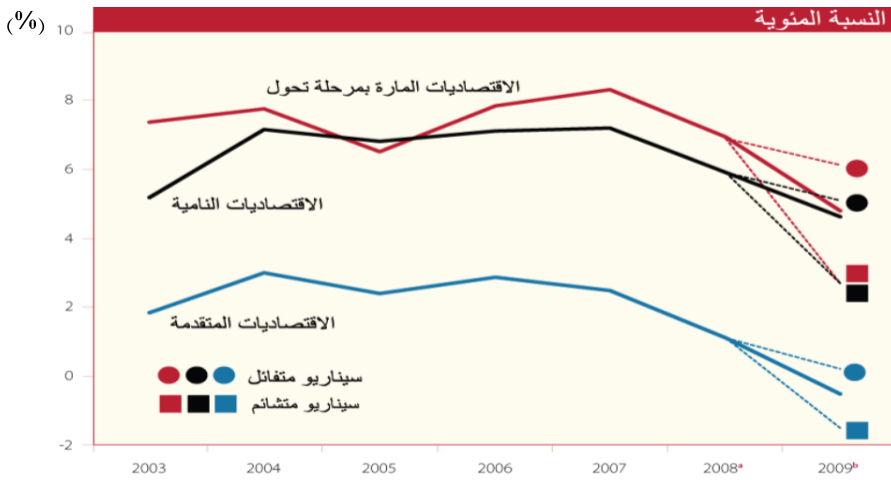
6- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهو ما يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال<sup>(3)</sup>؛

## 2. تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصاد الحقيقي: من بينها:

1- من الآثار التي مست الاقتصاد الحقيقي حدوث تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي ومع ذلك فقد اقتصر الأمر على التباطؤ ولم يتحول إلى ركود<sup>(4)</sup>، فانكشفت اقتصاديات العالم بدون استثناء إذ كان من المتوقع أن يسجل مع نهاية العام 2009 معدل انكماش متوسط في حدود 3 بالمئة، وعلى سبيل المثال فقد سجل الاقتصاد البريطاني مع نهاية الربع الثاني من العام 2009 انكماش وصل إلى أكثر من 5 بالمئة<sup>(5)</sup>؛

### الشكل (2-6):

تباطؤ معدلات النمو في «الاقتصاد العالمي» مع بدايات «الأزمة» الراهنة بين عامي 2003 إلى 2009



المصدر: الأمم المتحدة، الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009، ص 14

[http://www.un.org/esa/policy/wesp2009files/wesp09es\\_ar.pdf](http://www.un.org/esa/policy/wesp2009files/wesp09es_ar.pdf)

<sup>1</sup>- عبد المطلب عبد الحميد، الدين المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 333.

<sup>2</sup>- حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009، ص 78.

<sup>3</sup>- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>4</sup>- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد حميس، مرجع سبق ذكره، ص 91.

<sup>5</sup>- نفس المرجع السابق، ص 90.

② - سجلت البطالة ارتفاعاً لم يشهد له مثيل إلا في أزمة 1929 حيث تحطت أعتاب 10 بالمئة نهاية السداسي الثاني من العام 2009<sup>(1)</sup>؛

③ - انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة، وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلطة؛

④ - انخفاض المبيعات لاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة، وانخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهو ما يؤدي إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس<sup>(2)</sup>.

⑤ - تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية، ويتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي العالمي مع نهاية العام 2009 بين 1 و 2 بالمئة<sup>(3)</sup>، كما ألفت الأزمة المالية العالمية بظلال من الشك على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الأمد القصير، ومن المرجح أن ينكمش حجم التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام 1982<sup>(4)</sup>؛

⑥ - تراجع أسعار النفط للدول المنتجة والمصدرة له بنسبة تقرب من 50 بالمئة، عما كانت عليه في العام 2008<sup>(5)</sup>.

⑦ - ترشيد المستهلكين الأمريكيين إنفاقهم بصورة حادة، وذلك إثر تدني قيمة منازلهم وارتفاع أسعار البترين<sup>(6)</sup>.

ثانياً: تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على الدول المتقدمة والدول النامية:

### 1. تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على الدول المتقدمة:

① - من المتوقع أن تسبب الأزمة المالية العالمية كساد الاقتصاد العالمي فترة طويلة، وهو ما يمكن أن يؤسس لارتفاع في الضرائب ونمو اقتصادي بطيء في الدول الصناعية، الأمر الذي ستكون له تداعياته على المشاريع الاجتماعية الإيجابية ويتم انتشار الأزمة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي عن طريق ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية " أثر الثروة" (\*) وهو ما يدعم نمو الناتج المحلي الخام؛

② - بدأ نقص الائتمان يجبر الكثير من الشركات على تقليص النفقات وتخفيضها ومن المرجح أن تؤثر هذه الضغوط في كبار السن من العمال تأثيراً شديداً من خلال اجبارهم على التقاعد مما يؤدي إلى خروج العمال الأكثر خبرة وهو ما سينعكس على جودة العمل، وتراجع الانتاجية ونمو الإيرادات<sup>(7)</sup>؛

③ - تحقيق عجز قياسي لتوازنات الدول المتقدمة فمثلاً حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً قياسيماً خلال العام المالي 2007-2008 بمبلغ 455 مليار دولار بزيادة قدرها 50 بالمئة<sup>(8)</sup>؛

1- عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

2- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

3- عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

4- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

5- عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

6- علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

\* - عند ارتفاع أسعار الأصول ترتفع ثروة العائلات المالكة لها والمساهمة في الشركات وعندما تصبح العائلات أكثر غنى تزيد من استهلاكها، والعكس صحيح.

7- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

8- محمد إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 83.

④ - إفلاس كثير من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا الأمر الذي تطلب تدخل الدول المعنية لإنقاذها، إذ أعلن 16 مصرف من أكبر المصارف الأمريكية سواء بالإفلاس أو بالعجز الأمر الذي جعل تدخل الخزانة الفدرالية أمراً محتوماً وذلك بشراء أسهم عديمة الفائدة<sup>(1)</sup>؛

⑤ - وصول نسبة البطالة إلى 6.5 بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي النسبة الأعلى منذ 14 عاماً، كما بلغ معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي 7 بالمئة وقد كشف استطلاع للرأي شمل 15 قطاعاً اقتصادياً حيوياً في ألمانيا أن نحو 215000 وظيفة مهددة بالإلغاء خلال عام 2009 وفي بريطانيا ارتفع معدل البطالة إلى 5.7 بالمئة... ويتوقع الاقتصاديون أن يتفاقم التدهور في سوق العمل في البلدان المتقدمة ليصل معدل البطالة إلى 7.9 بالمئة في الربع الأول لعام 2010؛

⑥ - إفلاس العديد من الشركات في أوروبا على وجه الخصوص، وكذلك في اليابان نتيجة اعتمادهم على ما يتعدى 70 بالمئة على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية<sup>(2)</sup>.

## 2. تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على الدول النامية:

① - تناقص في الصفقات والاستثمارات الأجنبية في المستقبل، نتيجة سحب أو تراجع حجم الاستثمارات فيها وقد لاحظ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 أن عمليات الاندماج والشراء تراجعت في النصف الأول من سنة 2008، إذ كانت قيمة هذه الصفقات أقل بما نسبته 29 بالمئة عن مستواها المسجل في النصف الثاني من سنة 2007، ويقدر أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2008 بنسبة 10 بالمئة عن مستواها لسنة 2007، وهو ما سينعكس على مستوى التشغيل، الاستهلاك....

② - خسائر الصناديق السيادية التابعة للدول النامية والعاملة على مستوى الأسواق المالية للدول الصناعية المعنية بالأزمة<sup>(\*)</sup>؛

③ - إمكانية تراجع الدول الصناعية عن تعهداتها بخصوص زيادة المعونات إلى البلدان النامية المتضررة من آثار الأزمة، بفعل تراجع النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، مما سيزيد من عدد الفقراء في الدول النامية<sup>(3)</sup>؛

④ - تشير كافة التوقعات إلى أن مساحة الفقر ستزداد في العالم بسبب الأزمة كما سيزداد عدد الفقراء بشكل متزايد إذا امتدت الأزمة، كما تقدر منظمة العمل الدولية أن أعداد الفقراء العاملين بأقل من دولار واحد في اليوم قد يرتفع إلى حوالي 40 مليون وهكذا سيزداد الفقراء الذين يقعون تحت حد الفقر<sup>(4)</sup>؛

<sup>1</sup> - عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

<sup>2</sup> - علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

\* - توقع بنك مورغان ستانلي أن تصل خسائر صناديق الثروة السيادية إلى 25% عام 2008 جراء الأزمة المالية. وقدرت مذكرة للبنك الخسائر على أساس افتراض أن محفظة الصناديق السيادية المتوسطة تتكون من 25% من السندات و45% من الأسهم و30% من الاستثمارات البديلة. وكانت الصناديق السيادية أداة فاعلة في توفير رأس المال لبنوك الاستثمار المتعثرة في أوروبا والولايات المتحدة في أوائل الأزمة المالية، لكن مشتريات الصناديق تراجعت بشدة مع هبوط أسواق الأسهم العالمية وتجمد عمليات الإقراض بين البنوك. وتعتبر عائدات النفط والاحتياطيات النقدية الأجنبية مصدراً أساسياً لأموال الصناديق السيادية.

[<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2205277A-EF8F-4BD3-A992-B0515927C878.htm>, 22-06-2011]

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

<sup>4</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 334.

- 5- إن البلدان النامية التي لديها احتياجات تمويلية كبيرة من الخارج أكثر عرضة لانكماش أحجام السيولة للإقراض نظراً لمساهمة التدفقات الداخلة من الديون إلى القطاع المصرفي في تسريع وتيرة التوسع في الائتمان المحلي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الضغوط التضخمية<sup>(1)</sup>؛
- 6- التراجع في حجم الصادرات النفطية، وغير النفطية نحو الأسواق الرئيسية؛
- 7- انخفاض قيمة الاحتياطي من الدولار عند الدول التي تعتمد بشكل كبير في صادراتها على المنتج الواحد المرتبط بهذه العملة؛
- 8- خسارة جزء من أصول بعض البلدان المستثمرة في الأسواق المالية العالمية، أو في بعض الشركات العابرة للقارات (الصناديق السيادية، ودائع في الاحتياطي الفدرالي... إلخ)؛
- 9- تراجع نسبة تحويلات المهاجرين بسبب التسريح للعمالة، والخوف من المستقبل<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: الأزمة المالية الراهنة... الطريق للخروج من النفق (الحلول):

في إطار البحث عن حلول تم اتخاذ عدد من الإجراءات والمعالجات في مختلف الدول خصوصاً في الدول الصناعية المتقدمة بما فيها الدول الصاعدة وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، ولأن هذه المعالجات لا تمس جوهر المشكلة إنما تعالج مظاهرها تعالت بعض الأصوات المنادية بوضع الأسس لقيام نظام عالمي جديد<sup>(3)</sup>، سنحاول من خلال ما يلي إبراز أهم خطط الانقاذ المقترحة وكذا أهم الاقتراحات لحل الأزمة:

#### أولاً: خطط الانقاذ العالمية:

خوفاً من أن يرتفع سقف الأزمة من حدود «أزمة مالية»، إلى مأزق «أزمة اقتصادية»، تضافرت الجهود -ولا تزال إلى حد الساعة- لوضع حلول منتهجة لعلاج ما يمكن علاجه من إفرازات هذه الأزمة وتجميد «عمليات الارتقاء» وارتفاع سقف الأزمة إلى حده الاقتصادي يعني دخول الاقتصاد الأمريكي ضمن حالة من الركود. هذا الأخير قد يتم تدويله عبر ما يُطلق عليه بـ: «الآثار التبادلية للصفقات التجارية» وقد انتقلت الأزمة من صيغتها الأمريكية إلى الصيغة العالمية وفقاً للترابط بين اقتصاديات «المراكز الرأسمالية» مع «الاقتصاد الأمريكي» ومن ثم «أطراف الاقتصاد العالمي»، بمعدلات متفاوتة تتناسب وحالات التداخل والترابط مع اقتصاد «القطب الأمريكي»، تحت ضغط «آثار التغذية العكسية» زمن لحظة العولمة الراهنة<sup>(4)</sup>، وعليه تدخلت أغلب الدول الصناعية الكبرى لوضع حد للمضاربة بالقروض والسندات، وكذلك تخصيص مئات المليارات من الدولارات لدعم البنوك المتعثرة على أساس حمايتها من الإفيار<sup>(5)</sup> متبعين في ذلك عدة خطط تختلف من دولة إلى أخرى ومن تجمع إلى آخر أهمها:

#### 1. خطة الإنقاذ الأمريكية:

عبر قناة CNN أعلن (مدير) الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عن تطبيق سياسة مصيدة السيولة الكيترية، كأحد الحلول المنتهجة لعلاج ما يمكن علاجه من إفرازات الأزمة الراهنة، وكألية لها من الإمكانيات ما يمكن من خلاله تعطيل

<sup>1</sup>- عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

<sup>2</sup>- عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 138-139.

<sup>3</sup>- منير الحمش مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

<sup>4</sup>- فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، «مصيدة السيولة الكيترية» كأحد حلول الأزمة... بين وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، 5-6 ماي 2009، ص 9.

<sup>5</sup>- عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص 71.

عمليات ارتفاع الأزمة من سقفها المالي الراهن، إلى حدود كارثة أزمة اقتصادية قد تعكر مسارات نمو الاقتصاد الأمريكي والعالمي المتعثرين<sup>(1)</sup>، متبعين في ذلك خطة إنقاذ اقترحتها وزير المالية الأمريكي تتضمن النقاط التالية:

- إعطاء وزارة المالية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار قد ترتفع إلى 350 مليار دولار بسقف لا يزيد على 700 مليار دولار؛
- مشاركة الحكومة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة بما يسمح بتحقيق أرباح- في حال تحسن ظروف السوق؛
- التنسيق بين وزير المالية والسلطات والبنوك المركزية لدول أخرى؛
- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف إلى 250 ألف دولار لفترة عام واحد؛
- تقديم إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي مائة مليار دولار للطبقة الوسطى وللشركات؛
- تقديم تعويضات كبيرة لرؤساء الشركات الذين يتم تسريحهم وقبول انتقالهم؛
- تجنب دفع تعويضات تشجع على المضاربات عديمة الجدوى؛
- تحقيق المراقبة والشفافية عن طريق مجلس رقابي يضم محافظ البنك الفيدرالي الأمريكي ومشاركة وزير المالية ورئيس الهيئة المنظمة للبورصات وكذلك مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات مع: تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قدرات وزارة المالية، إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات، إجراءات حماية المالكين المهتدين بمصادرة مساكنهم<sup>(2)</sup>.

وبحلول 24-10-2008 صادق مجلس النواب الأمريكي على خطة هنري بولسن وزير المالية البالغة قيمتها 700 مليار دولار، هذه الخطة تسمح بشراء الديون المتعثرة التي تؤثر على السوق المالية الأمريكية وتهدد بانهارها، كما تتيح الخطة لوزير الخزانة بالتنسيق مع رئيس الاحتياطي الفيدرالي الحصول على الصلاحية التي تخوله شراء أصول أخرى طالما كان ذلك ضرورياً لتثبيت الأسواق المالية، على اعتبار التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر<sup>(3)</sup>.

## 2. خطة الإنقاذ الأوروبية:

انطلاقاً من التحول في المواقف والحرص على التقليل من أضرار الأزمة المالية بعيداً عن الأيديولوجيات المتعلقة بالاقتصاد الحر قامت كل الدول الأوروبية التي مستها الأزمة المالية منها فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إسبانيا وغيرها بالتدخل المباشر لمساعدة البنوك المتعثرة من خلال الاجراءات التالية:

- شراء أسهم بعض البنوك المتعثرة للرفع من قدرتها المالية؛
- تقديم ضمانات بمئات المليارات من الدولارات لمساعدة البنوك على الاقتراض واستعمالها في تمويل المؤسسات الاقتصادية والخواص؛
- خفض معدلات الفائدة من طرف البنوك المركزية بدرجة لم يسبق لها مثيل منذ عشرين سنة على الأقل<sup>(4)</sup>؛

<sup>1</sup> - فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>2</sup> - فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

<sup>3</sup> - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

<sup>4</sup> - عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.



كما تبنى قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأمين جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها، وأعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عند تولي بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي أن حكومات دول اليورو الـ15 مستعدة لتملك حصص في البنوك كما تعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة لجهود المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك<sup>(1)</sup>.

### 3. خطة دول السبعة الصناعية<sup>(\*)</sup>:

بعد القرار الأمريكي وضعت بالمقابل الدول الصناعية السبع الكبرى "خطة استعجالية" لمواجهة الأزمة، وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس البنوك الكبرى وضمان استقرار السوق المالي وإعادة تدفق القروض وضمان ثقة المدخرين<sup>(2)</sup>، لدعم النمو الاقتصادي العالمي، تحريك القروض والأسواق النقدية لتمكين المؤسسات المالية من الحصول على السيولة والرساميل، تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية الحالية<sup>(3)</sup>، وحدد الوزراء في بيان أصدره في ختام اجتماعاتهم خمس خطوات وإجراءات يتعين القيام لمواجهة الأزمة وهي:

- اتخاذ إجراءات حاسمة واستخدام كل الأدوات المتوفرة لديهم لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام ومنع إفلاسها؛
- اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير الاعتماد والأسواق والتأكد من وصول البنوك والمؤسسات المالية بشكل واسع إلى السيولة ورؤوس الأموال؛
- العمل على أن تتمكن البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى في حال الضرورى من جمع رأس مال من المصادر العامة والخاصة على حد سواء وبمبالغ كافية لإعادة الثقة والسماح لها بمواصلة إقراض العائلات والشركات؛
- العمل على أن تكون البرامج الوطنية لضمان الودائع المصرفية متينة ومتجانسة بما يسمح للمودعين الصغار من مواصلة ثقتهم في سلامة ودايتهم؛
- اتخاذ قرارات في الوقت المناسب لإنعاش سوق الرهن العقاري وغيرها عن الأصول ومن الضروري إجراء عمليات تقييم دقيق ونشر معلومات تتميز بالشفافية.

وقد أعلن صندوق النقد الدولي على الفور مساندة ودعمه الكاملين لخطة العمل الخماسية التي طرحتها مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى وأعلن الصندوق من خلال إعلان اللجنة المالية والنقدية للصندوق بياناً أكد فيه دعمه الكامل للتعهدات الواردة في الاعلان، كما أكد استعدادة لمساعدة الدول المتضررة من الأزمة وأنه سيكون قادراً على وضع موارد كبيرة في تصرف الدول المتضررة<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية "أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص 19.

\* - هي الدول الصناعية الكبرى السبع كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، ويجمع وزراء ماليتها عدة مرات في العام لمناقشة السياسات الاقتصادية.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، 67.

<sup>3</sup> - محمد عبد الوهاب العراوي، عبد السلام محمد حميس، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>4</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 344-345.

4. قمة العشرين G20<sup>(1)</sup>: وانعقدت في لندن أبريل 2009، وتمثلت أهدافها في :

- إعادة الثقة في الاقتصاد العالمي من خلال العمل على رفع معدلات النمو والتشغيل؛
- إصلاح وتعزيز حوكمة النظام المالي؛
- إعادة بناء وإصلاح المؤسسات المالية العالمية بهدف عكس مسار الأزمة الحالية والوقاية من الأزمات المستقبلية؛
- ترقية التجارة الدولية والاستثمار مع العمل على الحد من الإجراءات الحمائية؛
- دعم الرقي والتطور العالمي من خلال العمل على تحقيق تنمية مستدامة مع مراعاة الجانب البيئي؛

إن تحقيق هذه الأهداف تطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها:

- تقديم دعم مالي لصندوق النقد الدولي بقيمة 750 مليار دولار، وإصدار حصة جديدة من وحدات حقوق السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار لتعزيز القدرة الائتمانية للصندوق، وكذا تقديم دعم للبنك بقيمة 100 مليار دولار؛
- توفير مبلغ 250 مليار دولار من أجل دعم تمويل التجارة الدولية، واستعمال الموارد الإضافية الناتجة من بيع احتياطي ذهب صندوق النقد الدولي في تمويل الدول الأكثر فقراً في العالم؛
- تطبيق سياسة مالية توسعية عن طريق تنفيذ برامج ومخططات إضافية في الدول الأعضاء قيمتها الإجمالية 1100 مليار دولار بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل.

5. خطة الإنقاذ لدول مجلس التعاون الخليجي: واتخذت بعض دول مجلس التعاون الخليجي بعض الإجراءات لمواجهة الأزمة المالية تتمثل في<sup>(2)</sup>:

① - الإمارات العربية المتحدة: أتاح مصرف الإمارات المركزي تسهيلات بقيمة خمسين مليار درهم لمنح المصارف قروضاً قصيرة الأجل، وكذلك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوماً أو أكثر، كما ألغى قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للمصارف في الأجل القصير وأعلن مصرف «الإمارات دبي الوطني» الحد من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعاً منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية، وسمح للزبائن بإعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع.

② - الكويت: عرض المصرف المركزي أموالاً للمصارف لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة وتخفيض أسعار الفائدة بين المصارف واستعداده لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من التضخم.

③ - قطر: اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10 و20 بالمئة من رأسمال المصارف المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق وضخ سيولة لتعزيز قدرة المصارف القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع، وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية.

④ - المملكة العربية السعودية: أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها المصارف، وأن مصارف المملكة تملك أوراقاً مالية حكومية قيمتها نحو مائتي مليار ريال، ولديها خيار اقتراض 75 بالمئة من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال.

<sup>1</sup> - نيل بوفليج، مرجع سبق ذكره، ص 98-99.

<sup>2</sup> - محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص 67.

من الجلي أن جُل هذه الحلول الاستعجالية في طابعها عاجلت مظاهر الأزمة دون التطرق لجذورها فضلاً عن كون هذه الإجراءات مكافآت وجوائز مجانية للفاشلين ومسيبي الأزمة دون أن تحمل في طياتها شروطاً أو إجراءات عقابية أو أن تحمل معها طابع المساءلة والمراقبة.

### ثانياً: الحلول المقترحة لحل الأزمة:

حتى تنجح عملية معالجة الأزمة وتفعيل طرق الإصلاح الاقتصادي وينبغي أن ينطلق برؤية جدلية عميقة لمكوناته، تستند على الأخذ بعنصري التكامل والتفاعل وليس الوحدة والتضاد لتضييق الفجوة بين الغني والفقير، فكل الحلول التي طرحت كبرامج إنقاذ لم تهتم بالقضايا الجوهرية التي أدت إلى الأزمة الحالية، كسيادة البطالة، وعجز الدائنين من ذوي الدخل المحدود عن سداد القروض المستحقة عليهم، وهي أمور تتطلب معالجة جذرية لاجتثاث الأزمة، كما أن خطط الإنقاذ المقترحة لن ينتج عنها وجود برامج ومراكز لمراقبة عالمية، تمنع عمليات الاحتيال والنصب والتلاعب، وصحيح أننا بحاجة ماسة للتعامل مباشرة مع النتائج الكارثية التي واجهها ويواجهها الاقتصاد العالمي، وبشكل ملح وسريع، لكن الاكتفاء بذلك دون معالجة جذور الأزمة سيكون بمثابة إعطاء مورفين مؤقت لمريض ما يلبث أن ينتهي مفعوله<sup>(1)</sup>، وعليه تم اقتراح العديد من الأفكار في شكل حلول للأزمة لعل أهمها:

- لا يمكن حل الأزمة حتى تتم استعادة الثقة وتوفير مزيد من الشفافية وتقليل عدم التيقن، والشفافية تعني ضمناً إفصاحاً أكثر عن أي المؤسسات تحوز أصولاً تنطوي على مخاطر وعن القيمة الحقيقية لتلك الأصول ويجب على السلطات ذاتها أن تكون صريحة على قدر الإمكان بشأن موقف الأزمة وعن خططها<sup>(2)</sup>؛
- إعادة النظر في الممارسات التنظيمية والمؤسسية القائمة للحد من طابعها المسامر للتجاهات الدورية؛
- تحسين العمل التنظيمي والتعاوني عبر الحدود وعبر مختلف الأطياف الوظيفية وتشجيع فرص المنافسة العادلة بين مختلف الأسواق؛
- تقوية أطر السيولة على المستوى القومي وتقوية آليات إتاحة السيولة عبر الحدود على المستوى الدولي<sup>(3)</sup>؛
- وضع قواعد حسابية جديدة لتقييم الأصول لا تسمح بتضخيمها، وبالتالي تضخيم الاستدانة عليها؛
- ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب المستعان بها لإنقاذ البنوك وإنعاش الحالة الاقتصادية (التسليف مباشرة لعناصر الاقتصاد الحقيقي من طالبي شراء المنازل والعربات وقروض تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)<sup>(4)</sup>؛
- وضع نظام مالي جديد يواكب سير العولمة ويلاءم مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما بعد الأزمة المالية الكبرى، فلا فائدة من انتهاج سياسة مالية جديدة أحادية في عالم الاقتصاد المترابط<sup>(5)</sup>، والاعتماد على البديل الإسلامي للاقتصاد الرأسمالي؛
- الامتناع عن التعامل بنظام الفائدة، وتطبيق نظام الاستثمار والتمويل الإسلامي القائم على المشاركات والبيع والاستصناع والإجارة ونحوه؛

<sup>1</sup> - إبراهيم بن حبيب الكروان، مرجع سبق ذكره، ص 259.

<sup>2</sup> - ستيفان الجفر وجوران ليند، جُلول ستوكهولم، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 4، ديسمبر 2008، ص 23.

<sup>3</sup> - صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009 "مكافحة الأزمة"، واشنطن، 2009، ص 34.

<sup>4</sup> - شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

<sup>5</sup> - عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص 88.

- الامتناع عن التعامل بنظام الهامش ونظام الاختيارات والمستقبلات والمشتقات الوهمية، لأنها تعتمد على الربا والمقامرة التي تخلق اقتصاد وهمي لا يحقق التنمية؛
- منع التعامل بنظام المتاجرة بالديون ونظام جدولتها، لأن هذين النظامين يقودان إلى مزيد من الإعسار والإفلاس؛
- تطهير الأسواق المالية من المعاملات الخفية والشائعات الكاذبة، ومحاربة العصابات التي تسيطر على هذه الأسواق من الرأسماليين، وتطبيق نظام الرقابة الفعالة على الأسواق من خلال أجهزة رقابة حكومية وشعبية<sup>(1)</sup>.

**خلاصة القول** أن تنجح السياسات المنتهجة في تفادي أزمة مصرفية لا يعني إطلاقاً النجاح في تفادي انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي، كما يمكن الجزم أن ذلك أصاب وسيصيب كل البلدان بلا استثناء نظراً للترابط والتشابك الشديد الذي يشهده الاقتصاد العالمي المعولم، مع مراعاة أن حدة هذه الهزات الارتدادية السلبية سيختلف بين بلد وآخر حسب أوضاع كل بلد واستناداً إلى السياسات التي تتبعها السلطات المعنية في كل بلد لمحاكمة هذه التأثيرات السلبية وعليه ماذا لو فكر هؤلاء بإلغاء الفائدة من الاقتصاد ككل؟ ... ماذا لو اعتنق الفرد الأمريكي فكرة «الاستهلاك للعيش، لا العيش للاستهلاك؟»... ماذا لو وقفت الأسواق العالمية عند مظان البيع وكنهه الداعي «للتملك والتملك» للقضاء على طغيان السوق؟... ماذا لو وزعت الثروات بالعمل الحقيقي المبني على الإنتاج الفعلي، ومن عجز عن العمل يساعد بالزكاة كدعماء للسياسة المالية الانفاقية؟ ... والأهم ماذا لو فكر هؤلاء بـ «أسلمة النظام الاقتصادي العالمي» لحمايته من أزمات مالية تجبره على الرضوخ والاستسلام لنظام آخر.

<sup>1</sup> - علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

## المبحث الثالث:

## معايير تدويل الأزمة العالمية

تستثمر الولايات المتحدة في الساحة الدولية بنفس الروح التي سادت فتوحاتها المحلية سابقاً بما يغذي ثبات الأحادية الأمريكية بحيث لا وجود لقوة يمكن لها إعاقة أو وقف هيمنتها العالمية نظراً لتمدد نفوذها على الصعيد الدولي. وتدخلها في الشؤون العالمية، ليس فقط للدفاع عن مصالحهم أو طموحاتهم القومية، بل تتدخل أيضاً بما يخدم أنانية نظامها الدولي<sup>(1)</sup>. مما جعل خطورة أزمتها المالية لا تقتصر على إفقار الملايين من الأمريكيين بل تمتد لتشمل التأثير السلبي على الوضع الاقتصادي العالمي وقد يصل الأمر إلى الاحتلال العسكري، ومع الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الأمريكي يمثل حوالي 30% من الاقتصاد العالمي ويؤثر مباشرة في حوالي 50 دولة من دول العالم من الشركاء التجاريين له، ناهيك عن التأثير غير المباشر<sup>(2)</sup>. مما جعل الأزمة تمتد عمودياً وأفقياً، وارتفع سقفها من حده المالي (أزمة مالية مست أسواق المال الأمريكية) إلى السقف الاقتصادي كما انتقلت من صيغتها الأمريكية إلى الصيغة العالمية عاصفة بغير قليل من اقتصاديات الدول المتقدمة<sup>(3)</sup>.

## المطلب الأول: قناة الصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية:

أكاديمياً وعلمياً لا يزال الخطاب المبشر والمروج لتحرير التجارة سواء من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف أو من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة<sup>(\*)</sup>، يستمد شرعيته من توليفة رُكبت عمداً لتجمع بين (التجارة، التنمية) ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية. ولذلك فإن على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية أن تركز على تجارة محررة دون معوقات وذلك لتحقيق الثنائية المتلازمة (تحرير تجاري أكثر نمو اقتصادي أكبر). ويتجلى ذلك في كثير من الخطابات الرسمية، والأبحاث والكتابات العلمية<sup>(4)</sup>..

وبفرض عصر العولمة الاقتصادية لنظام تجاري عالمي مفتوح تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج، انعدمت الحدود وزال التمييز بين الأسواق الوطنية المحلية والأسواق الأجنبية العالمية، ما يعني الحد بدجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة وعلى إضعاف سيطرة الحكومات على اقتصادياتها<sup>(5)</sup> ولأن تجارة اقتصاد الولايات المتحدة مترتبة بصورة لا فكاك منها بأسواق واقتصادات باقي دول العالم، إذ بلغ الناتج القومي

<sup>1</sup> - salah mouhoubi, *Le Monde en Crise « La fin de l'unilatéralisme américain »*, office des publications universitaires, Algérie, 2010, p p 56-57.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 287.

<sup>3</sup> - فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

\* - الإقليمية الجديدة (*new-regionalism*) كما تمت الإشارة سابقاً تتمحور فيها مجموعة من «الدول النامية» حول إحدى دول «المركز المتقدمة» (أو مجموعة من الدول) كإعادة لصور التمحور حول دول «المركز الاستعماري» لكن على نحو طوعي لا قسري، وهو ما يجعلها تجمعاً بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، بالمعنى التقليدي؛ أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملاً في زيادة القوة التصديرية البينية. لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظراً لأنها تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نمواً. وتتضمن التزامات عميقة تتجاوز في كثير من الأحيان ما اتفق عليه في المفاوضات المتعددة الأطراف، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية.

<sup>4</sup> - عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية سجلال التدويل وأطروحات التعمول الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن، 1-2/12/2010، ص 8.

<sup>5</sup> - زكريا سلامة عيسى شنتاوي، مرجع سبق ذكره، ص 198-199.

الإجمالي عام 2007 حوالي 14 تريليون دولار<sup>(1)</sup>. ما يجعل من الأزمات التي تعصف بالاقْتصاد الأمريكي تنتقل من صيغتها الأمريكية إلى صبغة عالمية بسرعة، ارتكازاً على غير قليل من المؤشرات<sup>(2)</sup>:

- معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيراً وتأثراً. في ما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية؛

- معدل الارتباط المرتفع بين المراكز الرأسمالية وبين القطب الأمريكي من خلال الصادرات والواردات (X-M)؛

- معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) بصفقتها مستودع للحامات بالاقْتصاد الأمريكي.

فظهر بواكر كساد اقتصادي في الولايات المتحدة سوف ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية لأن حجم الاقْتصاد الأمريكي كبير (ربع الاقْتصاد العالمي تقريباً) ومتشابه مع اقتصاديات معظم دول العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر البورصات في العالم وتعتبر أكبر مدين وأكبر اقْتصاد وأكبر مستورد<sup>(3)</sup>. حيث بلغت وارداتها السلعية 1919 مليار دولار أي 15.5% من الواردات العالمية لعام 2006<sup>(4)</sup>، فالمستهلكون الأمريكيون ظلوا عقوداً من الزمان يشكلون محرك الاقْتصاد العالمي فقبل الأزمة كان الاستهلاك الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل نحو 16% من الناتج العالمي، أما عام 2008 فبلغ نحو 10 تريليونات دولار فلا غرابة إذن في أن ما قام به المستهلكون الأمريكيون من اقْتصاد في الانفاق قد زج بالاقْتصاد العالمي في كساد عميق<sup>(5)</sup>. إذ بدخول الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الركود يجعل من المقيمين الأمريكيين الذين يواجهون انخفاض دخولهم يقلصون إنفاقهم الإجمالي، بما في ذلك إنفاقهم على الواردات، ومع الانخفاض في الواردات الأمريكية تبدأ صناعات التصدير للدولة المقابلة في تقليص إنتاجها، وينتقل هذا الانكماش في الصناعة التصديرية بدوره إلى بقية الاقْتصاد عبر قنوات اتصال مختلفة<sup>(6)</sup>.

ولو أن بلداً واحداً فقط قام بتقليل وارداته فإن ذلك بغير شك يساعده على تفادي الكساد لكن مع تقييد كل بلد لتجارته فإن الضغوط الزولية كان لا بد أن تتضخم، وعلى وجه الإجمال فإن واردات أقل لا بد أن تعادل صادرات أقل<sup>(7)</sup> وبالتالي فإن أي اضطراب قد يتعرض له الاقْتصاد الأمريكي مثلاً يلقي بضلاله على غير قليل من الدول، فمثلاً وفي أعقاب أحدث 11 سبتمبر 2001 وبدخول الاقْتصاد الأمريكي حالة من الركود، انتشرت عدواه وبسرعة فائقة إلى المراكز الرأسمالية (الاتحاد الأوروبي، اليابان...)، ولم تسلم منه جارتها كندا والمكسيك على وجه الخصوص باعتبار معامل الارتباط المرتفع ضمن سياق ترتيبات منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، ما استدعى انتهاج سياسات مختلفة لاحتواء الموقف ومحاولة تسكين الآثار<sup>(8)</sup>.

وعليه فقد أصبح اليوم وأكثر من أي وقت مضى -مع ارتفاع معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر اغتيال كافة أشكال الحماية سواء من خلال ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة (الانفتاح العميق) الداعمة لمرتكزات هذا التحرير- من السهل انتقال الأزمة من مراكز نشوؤها إلى غيرها من الدول. عبر ما يُعرف

<sup>1</sup> - وزارة الخارجية الأمريكية، موجز الاقْتصاد الأمريكي، واشنطن، 2009، ص 107.

<sup>2</sup> - فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>3</sup> - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 23.

<sup>4</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 284.

<sup>5</sup> - فرانثيسكو جيفانسي، النمو بعد الأزمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 46، عدد 3، سبتمبر 2009، ص 24.

<sup>6</sup> - جون هدسون، مارك هرنندر، مرجع سبق ذكره، ص 286.

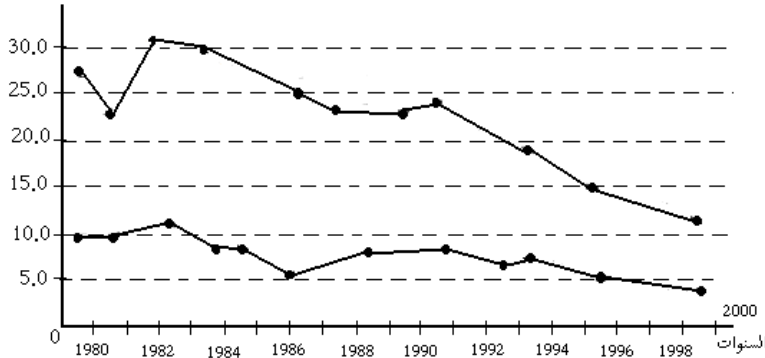
<sup>7</sup> - لستر نارو، الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 204، الكويت، ديسمبر 1995، ص 57.

<sup>8</sup> - عقبة عبد اللاوي، نور الدين جواد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

بالآثار التبادلية للصفقات التجارية، وآثار التغذية العكسية<sup>(\*)</sup>. مما يُسهل انتقال حالات الركود والكساد في اقتصاديات الدول المتأزمة إلى باقي الاقتصاديات وذلك بمستويات مختلفة: «خلل اقتصادي»، «مشكل اقتصادي» أو «أزمة اقتصادية»، بحسب معاملات الارتباط ودرجات الانفتاح، ومن المهم التأكيد أنه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبير كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدها، واتساع نطاق تأثيرها. كما يسهم في ذلك مستويات الانفتاح التجاري لمراكز الأزمة، من خلال الانفتاح العالمي، أو الإقليمي<sup>(1)</sup>.

### الشكل ( 2-7 )

تراجع معدل « التعريفية الجمركية » بين 1980 إلى 2000 كمؤشر لتزايد «الانفتاح التجاري»



Source : *Le Commerce Mondial au 21eme siècle*, IFRI ( Institut Française des Relations Internationales ) 2002, P 247 .

وتدليلاً على ذلك فإن «أزمات الاقتصاد الأمريكي» تنتقل بسرعة إلى صبة عالمية بسبب الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي، الذي يستأثر بما يقارب ثلث الناتج العالمي، وأكثر من ثلث التجارة العالمية . إضافة إلى<sup>(2)</sup>: معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيراً وتأثراً. ومعدل الارتباط المرتفع بين «المراكز الرأسمالية» وبين القطب الأمريكي من خلال الصادرات والواردات؛ وأخيراً معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) بصفتها مستودع للخامات بالاقتصاد الأمريكي . وبالتالي فإن أي اضطراب قد يتعرض له «الاقتصاد الأمريكي» مثلاً يلقي بضراله على البقية من الدول، فمثلاً وفي أعقاب أحدث 11 سبتمبر 2001 انتشرت عدوى الركود وبسرعة فائقة من «الاقتصاد الأمريكي» إلى «المراكز الرأسمالية» (الاتحاد الأوروبي، اليابان) وكذلك كندا والمكسيك بفعل معامل الارتباط المرتفع والمركز على تربيات «منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» (النافتا).

وغير بعيد عن التحليل السابق، يمكن دعم طرحنا بقضية استفحال «الأزمة الآسيوية» فالصلات التجارية الوثيقة (تبلغ قيمة الصادرات البينية لدول المنطقة نسبة (40%) من إجمالي الصادرات) بين دول شرق آسيا كان لها تأثير في انتشار تلك «الأزمة» وعدواها<sup>(3)</sup>.

\* - إذا انخفضت واردات الدولة A من القطر B، فإن صادرات B تنخفض، وكذلك مستوى دخلها، وانخفاض مستوى الدخل تستورد B كميات أقل من السلع من البلد A ومن ثم فإن تغير الواردات في القطر A له أثر التغذية العكسية على صادراتها. وهو ما يؤثر على الطلب الكلي للدولة الثانية ومن ثم الدولة الأولى وتدخل كلتا الدولتين في انخفاضات متتالية لطلبها الكلي، لتطرق بذلك مراحل من الركود والكساد.

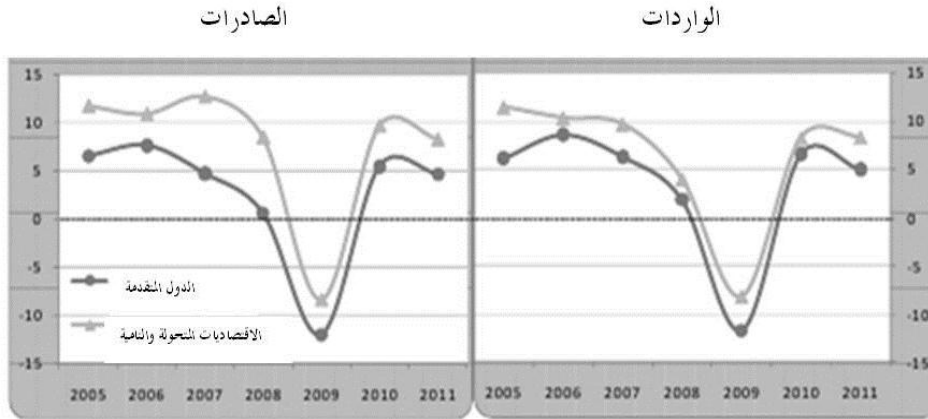
<sup>1</sup> - عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

<sup>2</sup> - فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>3</sup> - نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 173.

## الشكل (2-8)

نسب التغير في الصادرات والواردات والسلع والخدمات بين 2005 و2011



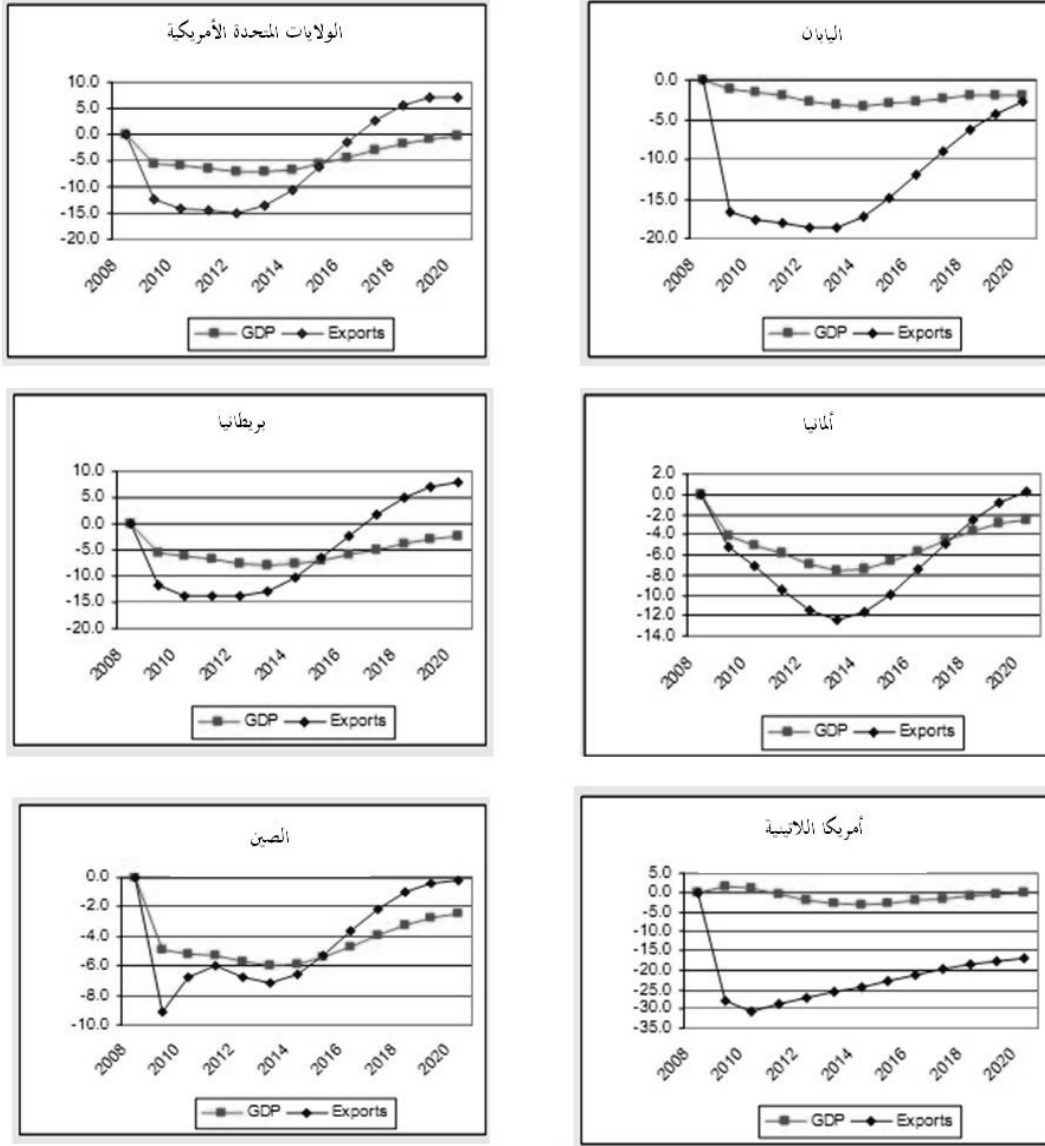
Source: IMF WEO, April 2010.

ويوضح الشكل 3-6 آثار «الأزمة» على التدفقات التجارية، حيث سجلت الصادرات انخفاضا ملموسا منذ النصف الثاني لسنة 2008، وتعمق هذا التدهور في نموها إلى نهاية 2009، خاصة بالنسبة للدول المتقدمة، على اعتبار أن الأزمة أمريكية المنشأ وانتقلت آثارها إلى بقية المراكز الرأسمالية. كما أن هذا الأثر مس الاقتصادات النامية في شكل انخفاض محسوس في معدلات نمو صادراتها على اعتبار ارتباطها باقتصاديات «المراكز الرأسمالية» باعتبارها مستودعا لحامات هذه الأخيرة. ونفس الأمر بالنسبة للواردات على اعتبار أن صادرات دولة ما هي واردات دولة أخرى. والشكل يوضح آلية انتقال الأزمة الاقتصادية (أي حالات الركود) عبر قناة رئيسية وهي «قناة الصفقات التجارية» وما تولده من آثار تغذية عكسية.



## الشكل (2-9)

تأثير انخفاض نمو الصادرات على نمو الناتج لسنوات الأزمة لبعض الدول



Source: Warwick J. McKibbin And reu Stoeckel, *The Potential Impact of the Global Financial Crisis on World Trade*, The World Bank, Policy Research Working Paper 5134, November 2009, P29.

هذا الانخفاض يلقي بظلاله على معدلات النمو سواء العالمي أو ما تعلق بالمراكز الرأسمالية وأطراف الاقتصاد العالمي

وفقا للمعادلة الآتية :

$$GDP^{(*)} \% = C \% + G \% + I \% + (X - M) \%$$

فانخفاض نسبة نمو صافي الصادرات يؤدي حتما إلى الانخفاض في معدل نمو الناتج الإجمالي. حيث سجلت صادرات

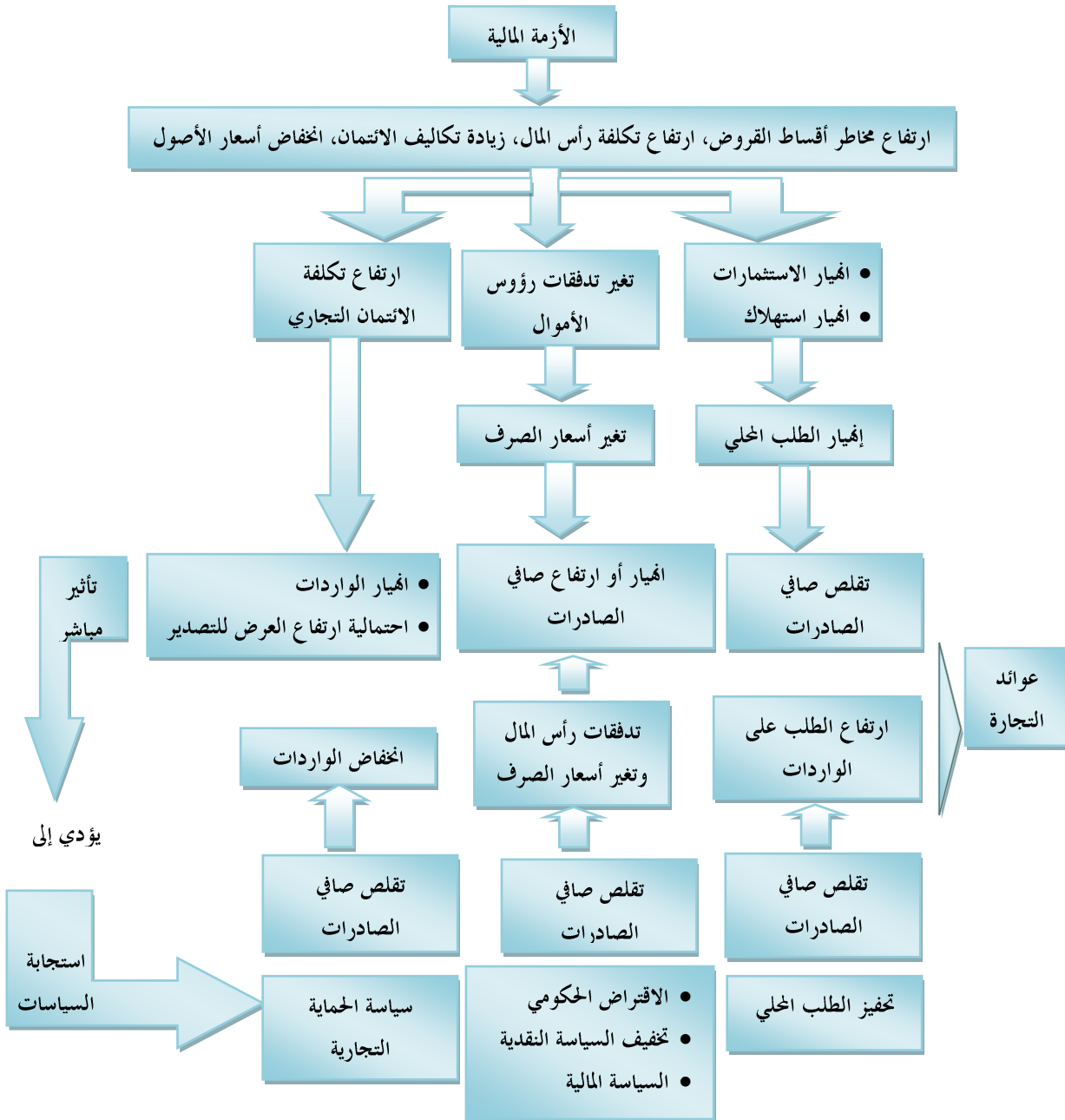
«الولايات المتحدة الأمريكية» انخفاضا في النمو ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2008 ليتواصل هذا الانخفاض حتى 2010 ليبلغ معدل (-15%) ومن المتوقع أن يستمر هذا التدهور حتى 2013، وقد انعكس ذلك على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .

\* - نمو الناتج يرتبط بنمو كل من الاستهلاك العالمي (C)، والاستثمار (I) والإنفاق الحكومي (G) وكذا صافي الصادرات (X - M)، وأي تدهور في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية المشار إليها يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

حيث يكبح انخفاض معدلات النمو في الصادرات نمو الناتج بنسبة تقارب (5%)، وهذا الانخفاض في الصادرات والناتج قابله انخفاض لمجموعة من «المراكز الرأسمالية» على سبيل المثال لا الحصر اليابان وألمانيا وبريطانيا وكذا الصين وأمريكا اللاتينية بمعدلات متفاوتة ولفترات زمنية مختلفة، إلا أن الصين سجلت انتعاشاً في نمو صادراتها وناتجها ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2009.

الشكل (2-10):

الآليات الرئيسية لكيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية



Source: Warwick J. McKibbin, Andrew Stoeckel, **The Potential Impact of the Global Financial Crisis on World Trade**, The World Bank, Washington, November 2009, P5.

## المطلب الثاني: قناة الأسواق المالية وعدوى الأزمات:

رفعت العولمة من الروابط بين اقتصاديات العالم خاصة من خلال «أسواق رأس المال» وتدفقات التجارة بما يؤدي لتوزيع المدخرات ومن ثم الاستثمارات على نحو كفاء في العالم، مقارنة بما يحدث في الماضي حينما اقتصر الاستثمار المحلي في معظم البلدان على المدخرات المحلية إلا أن تلك العولمة تحمل على أرض الواقع تأثيرات سلبية على دول العالم، حيث تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات عنيفة كذلك التي مر بها في العقدين الماضيين، فمع ارتباط الأسواق وحركات التدفق المالي أصبحت الأزمات المالية تنتقل من دولة إلى أخرى وهذا ما ظهر في الأزمات المالية في روسيا عام 1998 والبرازيل عام 1999<sup>(1)</sup>.

وقد ساعد تحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود على اضعف صفتها الوطنية- وإكسابها الصفة الدولية- فاستخدام أحدث الأجهزة الالكترونية في هذه الأسواق سمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل أو مجموعة من الأصول المالية في عدة أسواق بوقت واحد<sup>(2)</sup>؛ فمن خلال شبكات المعلومات الدولية تم ربط جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وأصبحت تخضع لتأثير وتأثير متبادلين مستمرين ويتجسد الأثر المتبادل هذا في منظومة المال الدولية من خلال ارتباط البورصات في العالم، إذ سرعان ما ينتقل أثر ما يحدث في أي بورصة إلى باقي البورصات في العالم رغم تباعدها<sup>(3)</sup>.

فالأسواق الواسعة جداً والمرتبطة إلكترونياً لم تغير من احتمالات تطاير الفقاعات المالية، وانتقال آثار الهبوط والارتفاع في أسعار الأوراق المالية وإنما جعلت من الممكن أن يتضاعف حجم هذه الفقاعات، وقد ربطت هذه الأسواق الوطنية ببعضها بحيث غدت هذه الأسواق عرضة للاختيار معاً<sup>(4)</sup>، فعدوى الأسواق المالية تعرف بكرة الثلج بحيث تنتقل من متعامل أو مؤسسة مالية إلى أخرى إلى أن تصبح الأزمة أزمة نظامية تمس النظام المالي برمته بل أكثر من ذلك فهي تنتقل من نظام مالي إلى آخر وتتم من خلال قناة الأسعار الأصول المالية- بفعل انفتاح الأسواق وعولمتها لتأخذ بعداً عالمياً<sup>(5)</sup>.

وتدفقات رأس المال عبر الحدود والتغير في قاعدة المستثمرين تداعيات مهمة على الاستقرار المالي فالتذبذب المنخفض وعلالات الائتمان القليلة قد تخفي وراءها انكشافاً جديداً للأخطار ومخاطر جديدة مثل ازدياد النشاط في أصول بديلة أقل سيولة نسبياً<sup>(6)</sup>. فالأبحاث الحديثة تشير إلى أن احتمال حدوث أزمات مالية معدية وتحركات مشتركة مرتفعة عبر الأسواق المالية العالمية في المستقبل يعززه دخول أدوات مالية جديدة وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها<sup>(7)</sup>. كما بينت دراسة التحركات الشديدة الإيجابية والسلبية في الأسواق المالية، أن مثل هذه التحركات المتطرفة في الأسواق الناشئة هي تحركات شبيهة في مراكز مهمة، والأرجح أن تصبح العدوى المالية عالمية<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup>- عقبه عبد اللاوي، نور الدين حوادي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup>- مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 205.

<sup>3</sup>- ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 42.

<sup>4</sup>- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 35.

<sup>5</sup>- بن نعمون حمادو، طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص ص 7-9.

<sup>6</sup>- سيليا بازاربا شيولوجو، ماجنال جوسوامي، جاك رى، الوجه المتغير للمتغير للمستثمرين، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 1، مارس 2007، ص 31.

<sup>7</sup>- بولو مارو، بيشاي يافه، أزمات المستقبل المالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 4، ديسمبر 2007، ص 29.

<sup>8</sup>- Robin Brooks, Kristin Forbes, Jean Ims, Ashoka Mody, Dancing in unison?, **Finance & Development**, IMF, Volume 40, Number 2, June 2003, p49.

ويؤدي التوسع في السماح لغير المقيمين بدخول أسواق الأوراق المالية (وتمكن المقيمين من الحصول على قدر أكبر من الأصول بالدولار)، إلى قيام علاقة وثيقة بين سوقين غير مستقرين بطبيعتهما وهما سوق العملات وسوق الأسهم، مما يسهم في زعزعة الاستقرار، فنشوء أزمة في العملة قد يؤدي بسهولة إلى انهيار سوق الأوراق المالية، بينما قد يتحول ميل أسعار الأسهم نحو الانخفاض إلى أزمة في سوق العملة<sup>(1)</sup>.

وفقد اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد، بغرض التحوط فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة، قد لا تصاب أسهمهم الأخرى بخسارة أيضاً، لكن في حالات معينة عندما تهب أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية، وعادة ما تتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم<sup>(2)</sup>. ففي سنة 1929 كان لانهاية البورصة الأمريكية آثار على بورصات العالم، فعلى إثر انهيار بورصة وول ستريت قامت البنوك الأمريكية باسترداد رؤوس أموالها المستثمرة في البورصات الأوروبية عن طريق بيع الأوراق المالية التي بحوزتها رغبة منها في حل مشاكل السيولة، مما كان له أثر في انتشار الانهيار على مستوى البورصات الدولية<sup>(3)</sup>.

أما خلال الارهاصات الأولى للأزمة الراهنة فقد ظهرت حالة تهاوت عالمية لاقتناء سندات الرهن العقاري شملت بالإضافة إلى مستثمرين أمريكيين عدد من نظائريهم الأوروبيين وغيرهم، بعد قيام المصارف الأمريكية بتحويل الكثير من القروض العقارية إلى سندات مغطاة بأصول تم طرحها للتداول في البورصات الأمريكية بأقل من قيمتها تحت ضغط الحاجة للسيولة في إطار أزمة الرهن العقاري، وهو السبب الجوهرى الذي منح الأزمة عند نشوبها بعدها العالمي<sup>(4)</sup>. كما اقتضت في البدء على أسواق الرهونات دون الممتازة وكانت الخسائر المباشرة من الرهونات دون الممتازة نفسها صغيرة نسبياً تعادل انخفاضاً قدره 2-3 في المئة في أسعار الأوراق المالية في الولايات المتحدة لكن المشاكل تلاحمت معاً وامتدت لكثير من القطاعات الأساسية الأخرى من النظام المالى والاقتصاد وإجمالاً قدر الصندوق في تقريره عن الاستقرار المالى العالمي لعام 2008، أن الخسائر العالمية قد تصل إلى 945 مليار دولار بمجرد إدراج خسائر أخرى، مثل العقارات التجارية وكانت سرعة واتساع نطاق التفشي مدعاة للدهشة<sup>(5)</sup>.

فمثلما ينتقل المرض بالمخالطة الوثيقة بين البشر، وعن طريق الآفات والأغذية الملوثة انتقلت كذلك هذه الأزمة المالية من خلال الأسواق والمؤسسات المترابطة من سوق واحدة غير شفافة المخاوف بشأن السيولة والملاءة إلى أماكن أخرى<sup>(6)</sup>، فبعد التهدة القصيرة التي شهدتها الأزمة ما بين 2007-2008 إثر ضخ السيولة في الأسواق المتضررة الأمريكية انتهت بعض البنوك والشركات الأوروبية للأزمة وأعلنت عن تجميد أو سحب استثماراتها في سوق العقارات الأمريكية، مما أدى إلى تراجع النشاط العقاري وإفلاس العديد من شركات الاقراض العقارية وتخفيض بعض الشركات للعمالة بها وهو ما أثر بالسلب على المستهلكين والمستثمرين والجو النفسى العام السائد<sup>(7)</sup>؛ كما يمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول في منطقة على درجة عالية

<sup>1</sup> - عقبه عبد اللاوي، نور الدين جوادى، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> - حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 66.

<sup>3</sup> - زكريا سلامة عيسى شنتاوي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

<sup>4</sup> - نور الدين جوادى، مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقارية الأمريكية، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية أعقاب إفراوات الأزمة المالية العالمية، جامعة بنشاز، بنشاز، 28-29 أبريل 2010، ص 7.

<sup>5</sup> - راندال دود، ويول ميلز، تفشي المرض عدوى الرهونات دون الممتازة الأمريكية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 45، عدد 2، يونيو 2008، ص 16.

<sup>6</sup> - نفس المرجع، ص 14.

<sup>7</sup> - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 27.

من «التكامل الاقتصادي»، بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في بعض الدول إلى دول أخرى حيث أنه عندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة عالية من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد وهو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: الارتباط بالدولار «الاحتباس الدولار» كقناة لانتقال الأزمات:

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأغنى قوة على وجه الأرض، فيما أثقلت الديون حينها بريطانيا وأوهنت قواها، وخرجت فرنسا من الحرب منهوكة القوى والحضور، وخرج الاتحاد السوفيتي منها نازفاً حتى الخراب. ثم أخذت الهيمنة الأمريكية صورتها الرسمية بتدشين ما عرف باسم اتفاقيات «بروتن وودز» حيث وضعت القواعد المالية الجديدة، وهي القواعد التي رسخت الدور الرئيسي للدولار (كبديل للجنيه الإسترليني)، وتمخض عنها إنشاء مؤسستين جديدتين -البنك وصندوق النقد الدولي- أصبحتا بمثابة القبضتين اللتين تحكم بهما واشنطن شؤون العالم، كما جاء مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بالدولار لترسيخ قوة الدولار، وضمان تهيئة الفرص أمام المنتجين الأمريكيين<sup>(2)</sup>. ومنذ ذلك الوقت ونظام النقد الدولي (بل والاقتصاد العالمي برمته وبشقيه المالي والاقتصادي) محتبس ضمن العملة الأمريكية الدولار: عملة «التجارة العالمية» دون منازع، و«وحدة الاحتياطات الدولية» دون شريك، و«آلية التسوية الدولية» دون أدنى تحفظات... الخ<sup>(3)</sup>.

وباتخاذ الدولار أساساً للنظام النقدي الدولي وقع العالم فيما يسمى مصيدة تريفن<sup>(\*)</sup> فهذا النظام يفرض وجود عجز مستمر في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة حتى يتيح قدرًا متزايداً من الدولارات يلبي تزايد الطلب على السيولة، دون أن تخشى من مطالبة دائنيها بتحويل هذه الدولارات إلى ذهب ومن هنا تراكمت الدولارات خارج الولايات المتحدة في المصارف الأوروبية، وتحول الدولار إلى سلاح في الصراع الدائر بين دول القمة<sup>(\*\*)</sup>، وأصبح تدهور الدولار سياسية نقدية مخنكة للقائمين عليها في أمريكا إذ بإطلاق تصريحاتهم التي تسبب تدهور الدولار يجبرون الدول الأخرى على مواجهة المشكلة، حيث تشهد الإحصاءات الاقتصادية لعام 1995 على أن النجاح كان حليف استراتيجية القائمين على شؤون الدولار إذ لم يتحقق سوى نصف ما كان متوقعاً من نمو اقتصادي كما تسبب ضعف الدولار في تسريح أعداد كبيرة من العاملين أما بالنسبة لليابان فقد كان الأمر أشد وطأة إذ انخفض فائض تجارتها مع الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة أرباع خلال اثني عشر شهراً<sup>(4)</sup>.

كما ربط كثير من الدول أسعار صرف عملاتها بالدولار لذلك فحدوث هبوط في سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى مثل اليورو والين والجنيه الإسترليني يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء داخل أمريكا أو خارجها، وهكذا تحدث الخسارة للدول التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار ولذلك فإن أية أزمة

<sup>1</sup> - عقبه عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

<sup>2</sup> - مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأساً على عقب حقائق مالية بعد الدولار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 358، ديسمبر 2008، ص 138-139.

<sup>3</sup> - عقبه عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

\* - نيه الاقتصادي الأمريكي «تريفن» مذ بداية الستينات إلى خطورة قيام نظام النقد الدولي على عملة إحدى الدول الكبرى لأن العالم سيقع في مصيدة أزمة ثقة لكون النظام بهذا الشكل مززعزع وغير مستقر.

\*\* - المقصود هو الصراع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الاتحاد الأوروبي، اليابان حول الهيمنة والسيادة العالمية، لمعلومات أكثر:

- لستر نارو، الصراع على القمة، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> - ضياء مجيد الموسوي، الحدائنة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 79، 81-82.

مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب الاستثمارات من هذه الدول لتنتقل إلى دول أخرى ذات عملة معومة مثل أوروبا ودول جنوب شرق آسيا<sup>(1)</sup>؛ ففي ظل أسعار الصرف الثابتة تواجه الدولة التي تقوم بتثبيت سعر الصرف مع الدولار تغيراً في قاعدتها النقدية (بافتراض أن التأثيرات النقدية للتدخل في سوق الصرف الأجنبي غير معقمة) بينما لا تواجه الدولة غير المتدخلة أية تغيرات في قاعدتها النقدية، وكنتيجة لهذا فإن الاضطراب يمكن أن ينتقل من الدولة صاحبة العملة الرئيسية إلى الدولة الأخرى من خلال التوسع في القاعدة النقدية، حالما تتدخل سلطاتها في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على ثبات سعر الصرف<sup>(2)</sup>. وهذا السوق أكثر عرضة للتأثر من غيره بالأزمة الاقتصادية العالمية، فالدولار الأمريكي من أهم العملات المتداولة فيه، ولكن الدولار الآن يعيش مرضاً مزمناً من آثار الأزمة الاقتصادية<sup>(3)</sup>.

فقد انخفضت قيمة الدولار في احتياطات العملات العالمية بمقدار 10 نقاط تقريباً في أقل من عشرة أعوام. وقد كانت في منتصف عام 2008 تشكل 62.4% فقط من العملات التي تحتفظ بها البنوك المركزية، مقارنة بنحو 71.2% في نهاية عام 2000 وخلال الفترة ذاتها ارتفع نصيب اليورو من 18.3% إلى 27% على المستوى العالمي. أما الين الياباني الذي يقف شاهداً على قوة اليابان بين عامي 1970-1990 فقد تدهور هو الآخر من 6.1 إلى 3.4% عندما تنبأ بتدهور الدولار الأمريكي<sup>(4)</sup>. وتراجع الدولار واستمراره في ذلك يلقي بظلاله على اقتصاديات «الدول التابعة»<sup>(\*)</sup> المرتبطة عملاتها بالدولار، وذات معامل الارتباط المرتفع عبر قناة الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فانخفاض سعر صرف الدولار له تأثير مزدوج على اقتصاديات هذه الدول، نتيجة للارتباط الدولار من جهة، وبسبب تسعير الصادرات والواردات السلعية من جهة أخرى. وبذلك تكون الخسائر مزدوجة.

كما يؤدي قسراً إلى تبني السلطات النقدية في هذه الدول نفس مسار الدولار الأمريكي، ففي حالة انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية توسعية عن طريق آلية خفض سعر الفائدة على الدولار، فإنه يستوجب خفض الفائدة تلقائياً على عملات «الدول التابعة»، رغم اختلاف طبيعة البنيان الاقتصادي لهذه الدول عن الأمريكي، وقد تدخل السياسة الاقتصادية لهذه الدول حالة من «التوافق» على اعتبار أن اقتصاد هذه الدول قد لا يعاني من أزمة ولا يشكو من تباطؤ في النمو ولا تخيم عليه حالة من ركود، بعكس الاقتصاد الأمريكي، فهذا المنحى في السياسة النقدية وإن كان يناسب الاقتصاد الأمريكي المتعثر فإنه لا يناسب اقتصاديات الدول التابعة، بل إنه يقلل من آليات ضبط التضخم، ويؤدي إلى ارتفاع معدلاته كنتيجة لارتفاع المعروض النقدي، كما أنه يؤدي إلى انخفاض قيمة احتياطات الدول في مقابل العملات الأخرى، وهو ما يعني خسارة المليارات من العملات المحلية<sup>(\*\*)</sup> بسبب تراجع الدولار<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 24.

<sup>2</sup> جون هدسون، مارك هرنر، مرجع سبق ذكره، ص 276.

<sup>3</sup> عقبة عبد اللاوي، نور الدين جواد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>4</sup> مارتين بولار، مرجع سبق ذكره، ص 139-140.

\* - الدول التابعة المقصود بها المراكز الرأسمالية، وكذلك الأطراف النامية، التي ترتبط سياساتها الاقتصادية بالسياسة الاقتصادية الأمريكية، فتكون متغير تابع يحدد قيمته وفقاً للمتغير المستقل (الاقتصاد الأمريكي).

\*\* - تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي في هذا الشأن إلى أن العملات الخليجية مثلاً فقدت ما بين 20 و30 في المائة من قيمتها خلال السنوات الخمس الماضية بسبب الارتباط بالدولار.

<sup>5</sup> عقبة عبد اللاوي، نور الدين جواد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

## خلاصة الفصل الثاني:

لا يكاد يمر يوم دون أن نلمس التناقضات البنوية والعميقة التي تنطوي عليها الرأسمالية والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي يتخبط فيها العالم اليوم خير تدليل على ذلك، فالرأسمالية وصمت مذ بداياتها منتصف القرن الثامن عشر كآلية توليد دورية للأزمات المالية والاقتصادية إذ لا يكاد يخلو عقد من حدوث اضطراب واحد على الأقل على اختلاف مستوياته «مشكل، حلل، أزمة...» .

ورغم أن العديد من الاقتصاديين يرون أن حالة من «لا استقرار استثنائية وقصيرة الأجل» ضمن الدورات العادية (الأزمة)، هي حالة صحية وبالغة الضرورة من أجل التطور والنمو، و ترميم زلات «السياسات الاقتصادية» وغيرها من ركائز الاقتصاد الرأسمالي وتحسين أداءها بردم نقائص انتابت ما قبلها، مانحةً عبر نقائصها فرصة لما بعدها ليحل محلها أو يصلح حلاً أحدثته أو لم تستطع إيجاد حل له ...

لكن الملاحظ زمن حقبة العولمة أنه «الأزمة» وحالات «اللا استقرار» انفلتت من سمتها «الاستثنائية قصيرة الأجل» الصحية، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، ضمن سياق محاولات تجديد الذات وتجاوز المطبات. حتى أصبح «اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى» يدعى بـ «اقتصاد الأزمات»، وبات انتشار عدوى الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات الانتقال الداعمة لهذا الانتشار. والتي أفحمت فيها «التكتلات الاقتصادية» كجدلية بين ذلك وبين النقيض، أي بين اعتبار التكتلات معبراً لتدويل الأزمات وبين تصنيفها كآلية لصد الانتشار الدولي لاختلالات «الرأسمالية» الراهنة كطرح جديد لتجاوز مشكلات «الرأسمالية» الجديدة. وبدأت مع ذلك موجات هائلة لفحص أطروحة العلاقة التبادلية بين الظاهرتين: «الأزمات» و«التكتلات»، باعتبار أن الدول المتكاملة اقتصادياً هي أكثر الدول المترابطة فيما بينها وتشهد ترابط شبه تام في أسواق المال والنقد، وتحوراً تاماً لانتقال السلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال.

فهل من مقتضيات هذا الترابط والتحرر نقل مديات الأزمة العالمية بين الدول الأعضاء؟ وعليه هل يعتبر التكامل الاقتصادي المعبر الرابع لتدويل الأزمة المالية؟. أم أن للـ«التكتل الاقتصادي» من الآليات ما يمكنه من الحد من انتشار الأزمات وما يجعله أداة من أدوات حلول «الأزمة»؟.

## الفصل الثالث:

التكتل الاقتصادي الأوروبي  
والأزمات الداخلية أزمة اليونان  
أنموذجاً



**تمهيد:**

كان هنالك الكثير من الثقة حول الآفاق المستقبلية المشرقة لأوروبا، إذ كان الاعتقاد السائد أنها تطورت واكتسبت كياناً اقتصادياً متميزاً ينافس الاقتصاد الأميركي ضخامة وثقلاً، لكن الأزمة الراهنة وضعت التكامل الاقتصادي الأوروبي ضمن اختبار عسير هز الثقة في امكانية استمرار عرى الخطى الوثيقة للاتحاد الأوروبي نحو اتحاد متكامل، فقد ورث الكساد العظيم الناجم عن الأزمة الراهنة أزمة ديون سيادية حادة لأوروبا؛ انفجرت في اليونان لتكوّن هزة ارتدادية عنيفة من هزات الأزمة الاقتصادية العالمية التي لاحت نذرها عام 2008 مستظهره على شكل أزمة مالية هزت أركان الاقتصاد الرأسمالي العالمي منطلقاً من منبعها الرئيسي - الاقتصاد الأمريكي - وامتدت بسرعة لتتخطى الأسواق والحدود الأمريكية وتنتقل إلى سائر أرجاء العالم لتلقى بظلالها على الاقتصاد العالمي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مخلفة آثار جمة ضربت عمق المنظومة الرأسمالية وأحدثت انهيارات عنيفة مست معظم هياكل الاقتصاد العالمي ودول العالم.

ويمكن القول أن أزمة اليونان الحالية تعد من أكبر تحديات الاتحاد الأوروبي وتحديدًا منه النظام النقدي الموحد «اليورو» لما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى إلى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي - لا سيما منها البرتغال وإسبانيا ودرجة أقل إيرلندا وإيطاليا -؛ ووضعت احتمالية تدهوره إلى مراحل أدنى من تلك التي وصل إليها بدءاً من تفكك النظام النقدي الموحد «اليورو».

ضمن متن هذا الفصل سيتم تناول العلاقات السببية في انتقال الأزمة العالمية وآثارها للاتحاد الأوروبي عبر معابرها الثلاث سالفة الذكر ومن ثم التطرق للأزمة اليونانية وامكانية انتشارها من عدمه ضمن التكتل الأوروبي عبر قنوات تدويلها من خلال النقاط التالية:

## **المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية العالمية الانتشار والأثر على مستوى الاتحاد الأوروبي.**

**المطلب الأول:** معبري الأسواق المالية والنقدية وانتقال الأزمة العالمية للاتحاد الأوروبي.

**المطلب الثاني:** معبر الصفقات التجارية وانتقال الأزمة للاتحاد الأوروبي.

**المطلب الثالث:** أثر الأزمة العالمية على بعض المتغيرات الكلية للاتحاد الأوروبي.

### **المبحث الثاني: الاختبار الأوروبي «أزمة اليورو».**

**المطلب الأول:** الخلفية الاقتصادية لأزمة الديون السيادية في اليونان.

**المطلب الثاني:** أزمة اليورو بين الانتشار والانحسار.

**المطلب الثالث:** خطط الإنقاذ والحلول المقترحة لحل الأزمة اليونانية ومنعها من الانتشار.

## المبحث الأول:

## الأزمة الاقتصادية العالمية الانتشار والأثر على مستوى الاتحاد الأوروبي

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الحديثة بين الولايات المتحدة وأوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وتوسع الجماعة الأوروبية فأصبحت أكثر تعقيداً وترابطاً، وتغطي عدد متزايد من التجارة والأنشطة المالية والنقدية. لتحقيق عدة فوائد لكن زيادة الترابط الاقتصادي يجلب معه إلى جانب الفوائد تحديات جمة، لعل أهمها تداعيات الأزمة الراهنة.

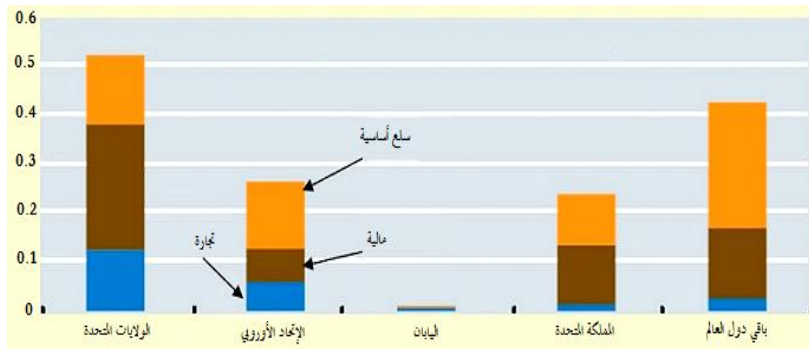
المطلب الأول: معبري الأسواق المالية والنقدية وانتقال الأزمة العالمية للاتحاد الأوروبي:

أولاً: معبر الأسواق المالية:

بفعل العولمة المالية والترابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هناك كمية كبيرة من الأموال والمتحصلات من دخل الأصول تتدفق بينهما، بما في ذلك الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والأوراق المالية الحكومية ففي 2009 تدفقت 239.5 مليار دولار إلى الولايات المتحدة من الدخل المكتسب على الأصول التي يحتفظ بها سكان الاتحاد الأوروبي، كما تدفقت 190.7 مليار دولار إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره الدخل المكتسب على الأصول التي عقدت في الولايات المتحدة بالإضافة إلى ذلك، تدفق صاف 6.4 مليار دولار إلى الولايات المتحدة كتحويلات من جانب واحد في عام 2009؛ وتكبدت الولايات المتحدة فائضاً في الحساب الجاري مع الاتحاد الأوروبي من 9.22 مليار دولار<sup>(1)</sup>.

الشكل (3-1)

الروابط المالية والتجارية والآثار الانتشارية الناتجة عن ذلك لدول العالم (نسبة من الناتج المحلي)



Source: Trung Bui and Tamim Bayoumi, Their Cup Spilleth Over, Finance and Development, International Monetary Fund, Volume 47, Number 1, March 2010, p34.

كما حدثت زيادة حادة في الأصول الموجودة تحت إدارة مؤسسات الاستثمار التقليدية في الأسواق المتطورة (صناديق المعاشات، وشركات التأمين وصناديق الاستثمار) إذ نمت الأصول الموجودة لدى هؤلاء المستثمرين من نحو 21 تريليون دولار عام 1995 إلى نحو 53 تريليون دولار عام 2005. بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل نحو النصف، والاتحاد الأوروبي الذي يمثل أكثر من ربع الحجم، وتمثل صناديق المعاشات في الولايات المتحدة شريحة كبيرة من قاعدة الأصول في حين أنه باستثناء أيرلندا وهولندا والمملكة المتحدة فإن حصة أوروبا صغيرة نسبياً<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - William H. Cooper, EU-U.S. Economic Ties: Framework Scope and Magnitude, Congressional Research Service, January 27, 2011, p 6.

<sup>2</sup> - سيليا بازاريا شيوجلو، ماجال جوسوامي، جاك ري، مرجع سبق ذكره، ص30.

وعموماً تتعرض البلدان ذات الانكشاف -الانفتاح- المالي المباشر اتجاه الولايات المتحدة لآثار إضافية سلبية على التدفقات الرأسمالية الداخلة نتيجة تشديد السياسة النقدية الأمريكية مقارنة بالبلدان غير المنكشفة بشكل مباشر، ويقاس الانكشاف المالي المباشر اتجاه الولايات المتحدة على أساس نسبة الأصول والخصوم المحررة بالدولار الأمريكي من مجموع الأصول والخصوم الخارجية فإذا كان الاقتصاد منكشفاً اتجاه الولايات المتحدة انكشافاً مالياً مباشراً في حدود المتوسط 16 بالمئة يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي الأمريكي على نحو غير متوقع، وإلى هبوط التدفقات الصافية، إضافة إلى ما يتعرض له الاقتصاد غير المعرض لمثل هذا الانكشاف ويصبح هذا الأثر الإضافي السلبي أكبر بمرور الوقت بينما يكون الأثر أقل بكثير في حالة ارتفاع سعر الفائدة المتحقق أو الفعلي<sup>(1)</sup>.

### الشكل (2-3)

تطورات سوق الأسهم للولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو وبعض الدول الأخرى



Source: Directorate - General for Economic and Financial Affairs, op.cit, P8.

فالتشديد غير المتوقع للسياسة النقدية الأمريكية يؤدي إلى تأثير إضافي سلبي آني ذي دلالة إحصائية على صافي التدفقات إلى الاقتصادات ذات الانكشاف المباشر اتجاه الولايات المتحدة، مقارنة بالبلدان قليلة الانكشاف تجاهها، ويكون الفرق في رد الفعل إزاء تحقق ارتفاع في أسعار الفائدة الأمريكية أقل من ذلك بكثير<sup>(2)</sup>؛ وباعتبار دول الاتحاد الأوروبي من الدول شديدة الانكشاف اتجاه الولايات المتحدة انتقلت تداعيات الأزمة الراهنة إليه وبمجرد حدوث البوادر الأولى لذلك تعرضت العديد من البنوك لخسائر الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإفراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان فيها، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة<sup>(3)</sup>.

ونلاحظ من الشكل 2-3 أن بداية الهبوط في أسواق الأسهم كانت مع بداية الانهيار في مؤشر دون جونز الأمريكي، ومس هذا الانخفاض مؤشرات الأسواق في منطقة اليورو، ولم تسلم منه حتى الدول ذات معاملات الارتباط المنخفضة بالسوق الأمريكية في بلدان مختلفة منها المغرب والأردن ولبنان...

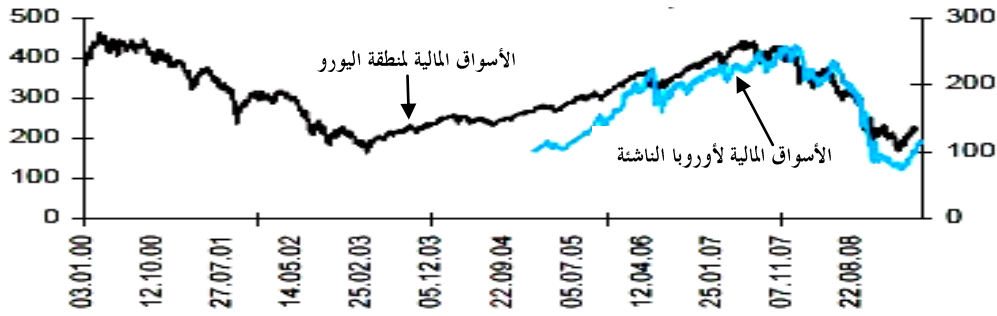
<sup>1</sup> جون بلودورن، روبا دوتا غوبتا، جيمي غوجاردو، بيتيا توبالوفا، التدفقات الرأسمالية الدولية: موثوقة أم متقلبة؟، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2011، ص2.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص3.

<sup>3</sup> مرزوقي مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص30.

الشكل (3-3)

التقلبات في الأسواق المالية الأوروبية بفعل أزمة الرهن العقاري الأمريكية 2009-2000

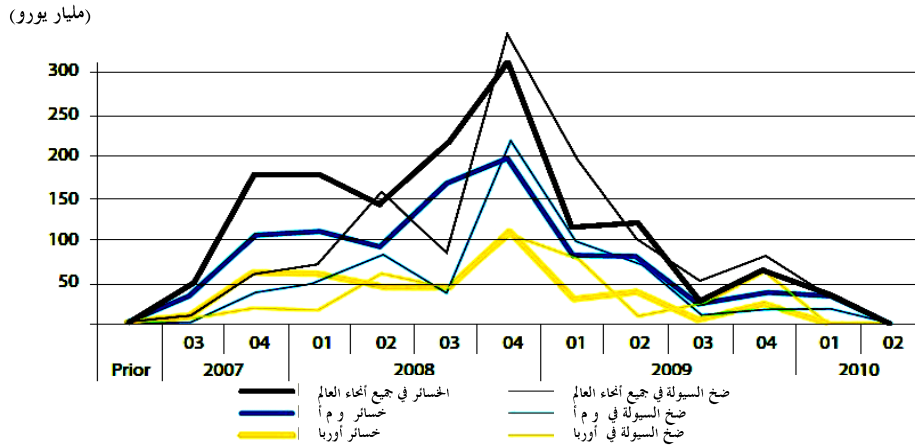


Source: European Commission, **European Economy: Economic Crisis in Europe Causes Consequences and Responses**, 7-2009, Luxembourg, 2009, p12.

وبالتأكيد على الأسواق المالية الأوروبية نلاحظ حالة من الانخفاض مسجلة منذ بدايات الأزمة الأمريكية، على اعتبار الترابط الحاصل بين الأسواق المالية الأوروبية بأسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لمعدلات الانفتاح المالي الشديد، ووفقاً لما يُعرف بأثر الدومينو.

الشكل (4-3)

خسائر سوق رأس المال الأوروبي والأمريكي و حجم رؤوس الأموال التي تم ضخها خلال الفترة من 2007 إلى الربع الأول من 2010



Source: European Commission, **Towards more responsibility and competitiveness in the European financial sector**, Belgium, 2010, p10.

وتسلط البيانات في الشكل 3-4 الضوء على حجم الخسائر التي تسببت فيها أزمة الرهون العقارية، والتي أُلقت بضالها على مختلف الدول، إلا أن حجم الخسائر يختلف من دولة إلى أخرى، ونسجل من الشكل أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية تكبدت أكبر الخسائر، ولم تسلم من هذه الخسائر الشريك الاقتصادي الأوروبي، كما توزعت الخسائر على المراكز الرأسمالية المختلفة، وكذا أطراف الاقتصاد العالمي، بنسب مختلفة بحسب حجم الاقتصاديات ومعدلات ارتباطها المالي بالشريك الأمريكي من خلال قناة أسواق رأس المال.

أما على الحلول المنتهجة في هذا الصدد فيبين الشكل الارتكاز على سياسة ضخ السيولة في الأسواق بأحجام مختلفة تناسباً مع حدة الخسائر، وهذا ما حدث قبل عشر سنوات على إثر الأزمة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا وما

أصاب قبله النظام المصرفي في اليابان في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أقتربت عدة حلول للتقليل من آثار الأزمة، والعمل على احتوائها، من ذلك ضخ أموال<sup>(\*)</sup> عامة كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر، وكذلك تقديم هبات للمواطنين فيما يتعلق بالحالة اليابانية، وذلك حتى يزول الهلع وتعود الثقة لماكينه الاستهلاك والإنفاق حتى لا تطول فترة الركود<sup>(1)</sup>.

واليوم وعلى إثر الأزمة المالية الراهنة يعيد التاريخ نفسه، حيث أنه ضمن أهم الحلول المطبقة ضخ أموال عامة وتدخل كبير من قبل الحكومات في النظام المالي المصرفي، وقد كان هذا المقترح محل نقاش واعتراض من قبل العديد من الاقتصاديين الذين شككوا في جدواه، وتساءلوا عن من سيستفيد منه، وقد شبه الاقتصادي «جوزيف ستلغز» ضخ هذه الأموال بمسألة نقل الدم إلى شخص مصاب بتليف، وأبدى قلقه عن مصير هذه الأموال حيث تساءل عن وضعية مليوني شخص أمريكي من الفقراء سيفقدون منازلهم جراء هذه الأزمة، من غير أن يقلل من بعض آثارها في المنظور القريب، كالتقليل من حالة الهلع وإعادة الثقة<sup>(2)</sup>.

ونلاحظ من الشكل أن أكثر من نصف حجم السيولة التي تم ضخها في الاقتصاد العالمي، كانت في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، لسببين: أولاً أن اقتصاد هذه الأخيرة هو أكبر المتضررين بهذه الأزمة، والسبب الثاني سعي الدول الأخرى لإنعاش هذا الاقتصاد تحوفاً من انتقال الأزمة من سقفها المالي إلى حدود أزمة اقتصادية تعكر مسار النمو في المراكز المالية خاصة والاقتصاد العالمي عموماً.

أما السياسة الثانية المنتهجة لتصرف السيولة التي تم ضخها، انتهاج سياسة مصيدة السيولة محاولة للحيلولة دون وقوع الاقتصاديات المختلفة ضمن حالة من الركود، يكون لها انعكاسات سلبية في الأمد القصير وتعدى إلى المدى الطويل، وتمس آثارها كل من :

- ◆ القطب الأمريكي؛
- ◆ مراكز الاقتصاد العالمي؛
- ◆ أطراف الاقتصاد العالمي.

وكانت سياسة مصيدة السيولة الكيترية أحد الخيارات المطبقة وذلك بمرئى التأثير على المتغيرات الآتية : أسعار الأوراق المالية والطلب الكلي.

\*- وقد تندر بعض الاقتصاديين في ذلك الوقت على هذه الخطوة، وذكر أنها تمثل تنفيذاً لفكرة الاقتصادي العالمي ميلتون فريدمان الذي أجاب مازحاً ذات مرة عن السؤال حول أسرع طريقة لزيادة المعروض من النقود فقال: رمي الدولارات من الطائرة، وقد أدى هذا السلوك إلى التساؤل حول مصدر هذه الأموال، وما الأثر الذي ستحدثه على المدى الطويل وخاصة إذا كان السبيل للحصول عليه هو الاقتراض على أساس الفائدة.

<sup>1</sup> - أحمد مهدي بلواي، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص11.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 12.

1. ارتفاع أسعار الأوراق المالية : عندما يكون الاقتصاد ضمن المجال الكيزي ( فسخ السيولة ) فإن أسعار الأوراق المالية ترتفع نتيجة لانخفاض معدلات الفائدة (بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات) (\*)، إضافة إلى تأثيرات قانون العرض والطلب.

فبانخفاض «أسعار الفائدة» يوجه الأفراد مدخراتهم للاستثمار في حافظة أوراق السوق المالية (سندات، أسهم.. مشتقات مالية). يمتدحى التبرح من عائد أكبر من أسعار الفائدة في السوق النقدي... وبذلك يرتفع الطلب على الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تعميق ارتفاع أسعارها. بفعل أثر قانون العرض والطلب. وبذلك يعتبر هذا الارتفاع حل مبدئي لإنعاش قيم أسهم وسندات الرهون العقارية المنهارة جراء الأزمة، والمتسببة في سلسلة حزمة الإفلاسات المعلنة خضم تلکم الأزمة.

2. الخيلولة دون تعاضم حالة الركود:

السياسة سالفة الذكر تعتبر أيضا محاولة لانتشال الاقتصاد الأمريكي من حال الركود الذي قد يسيطر عليه. هذه السياسة تهدف إلى ضخ السيولة في السوق. وبالتالي توسيع مديات الائتمان المصرفي بشكل أكبر، وبمعدلات فائدة إقراض منخفضة، كمنفذ للسيولة التي تم ضخها في الاقتصاد، مما يعزز ويرفع من قيمة الاستثمار ( بفعل العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار). وهو ما يعظم من حجم الطلب الكلي. وبتالي ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع الدخل التوازني، ومن ثم ارتفاع الاستهلاك وفقا للارتفاع الحاصل في الدخل، وندخل ضمن سلة من الارتفاعات المتتالية للدخل. وذلك وفقا للتحليل الآتي:

أ. على مستوى القطب الأمريكي (عمق الاقتصاد العالمي) :

تؤدي سياسة المصيدة إلى : رفع الكتلة النقدية ( توفير السيولة ). ورفع حجم الاستثمار؛ فبانخفاض سعر الفائدة وعندما يصل تحديداً إلى مستويات قريبة من 0%، يتم توسيع مديات الائتمان المصرفي بشكل أكبر، وبمعدلات فائدة إقراض منخفضة، مما يعزز ويرفع من قيمة الاستثمار ( بفعل العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار). وهو ما يعظم من حجم الطلب الكلي.

على اعتبار أن الطلب الكلي يُكتب من الشكل :

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

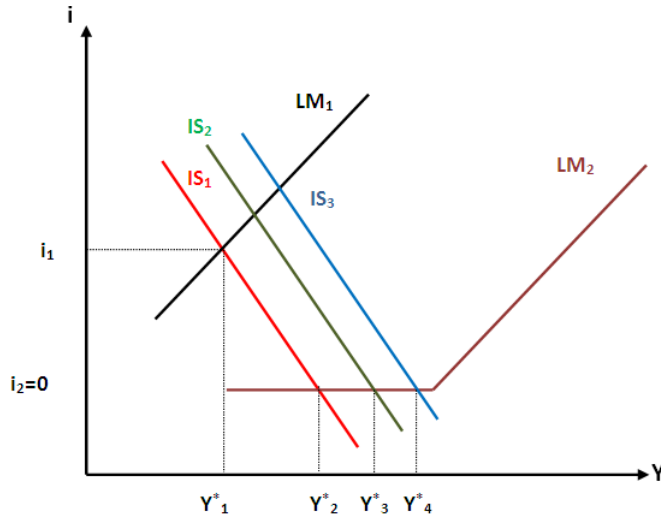
وعليه فإن ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى تحرك منحني  $IS_1$  نحو اليمين إلى  $IS_2$ ، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل، مؤثراً على مجموعة من المتغيرات منها الاستهلاك. مما يؤدي إلى ارتفاع هذا الأخير، فيساهم مرة أخرى في نقل منحني التوازن في سوق السلع والخدمات ثانياً إلى اليمين إلى  $IS_3$  ويتم تعميق الزيادة في الدخل. والشكل الآتي يبين أثر تغير كل من الاستثمار والاستهلاك في سوق السلع والخدمات.

\*- تتناسب أسعار السندات تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة. إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات. ويعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة إلى محدودية العائد السنوي المستحصل من السند.

لمزيد من التفصيل راجع: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 41.

## الشكل (3-5)

أثر تغير كل من الاستثمار والاستهلاك في سوق السلع والخدمات



المصدر: بناءً على معطيات الاقتصاد الكلي

إلا أن هذه الارتفاعات تبقى تحت سقف المطلوب مما يستوجب انتهاج سياسة مالية داعمة من خلال رفع الإنفاق، على اعتبار أن السياسة النقدية (\*) في معظم الدول قد تستنفد أو استنفدت إجراءات خفض الفائدة، وما على الدول حالياً إلا الارتكاز على سياسة مالية توسعية من خلال رفع الإنفاق، لتعزيز النشاط الاقتصادي. ومن المعلوم أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في المجال الكيبيزي.

## ب. على مستوى المراكز الرأسمالية وأطراف الاقتصاد العالمي :

الوصفة الأمريكية سالفة الشرح، عند أهم مستويات (الوصفة) القابلة للتدويل على مستويي المراكز الرأسمالية وأطراف السوق العالمية... عبر قناتين :

أولاً : عبر تدويل الوصفة (اقتصاد دولي بلا سعر فائدة)؛

ثانياً : التدويل بالأثر.

وارتكازاً على غير قليل من المؤشرات :

- ◆ معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيراً وتأثراً. في ما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية؛
- ◆ معدل الارتباط المرتفع بينها وبين القطب الأمريكي (X - M)؛
- ◆ معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) كمستودع للخامات.

\* - لتوسع أكثر فيما تعلق بالسياسة النقدية والمالية أنظر:

— عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص53.  
— دواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006/2005.  
— صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2003/2002

## ثانياً: معبر سوق النقد « الارتباط الدولارى » وانتقال الأزمة للاتحاد الأوروبى:

سوق النقد جزء من «أسواق المال»، وفيه تتداول الأدوات المالية قصيرة الأجل وفي مقدمتها «العملات»، وهذا السوق أكثر عرضة للتأثر من غيره بـ «الأزمة الاقتصادية العالمية»، فـ «الدولار الأمريكى» من أهم العملات المتداولة فيه ولكن «الدولار الأمريكى» يعيش مرضاً مزمناً من آثار أزماته<sup>(1)</sup>، وقد سجلت قيمته في احتياطات العملات العالمية انخفاضاً كبيراً في أقل من عشرة أعوام، فقد كانت في منتصف عام 2008 تشكل (62.4%) فقط من العملات التي تحتفظ بها البنوك المركزية، مقارنة بنحو (71.2%) في نهاية عام 2000 وخلال الفترة ذاتها ارتفع نصيب «اليورو» الأوروبى من (18%) إلى (27%) على المستوى العالمى. أما «الين» اليابانى الذي يقف شاهداً على قوة «اليابان» بين عامى 1970 إلى 1990 فقد تدهور هو الآخر من حدود (6.1%) إلى (3.4%) عندما تنبأ بتدهور «الدولار الأمريكى»<sup>(2)</sup>. فمذ اللحظة الأولى لتطبيق خطة «لإنقاذ الأمريكية» تهاوى «الدولار» في جولة من سلسلة تهاوى متكررة ومستمرة.

وتنعكس التقلبات في قيم الدولار سلباً على الأوضاع الاقتصادية في باقى دول العالم التي وإن كانت بعيدة تماماً عن أسبابها إلا أنها تتحمل جزءاً هاماً من نتائجها عن طريق التقلبات في عوائد صادراتها، وتكلفة وارداتها، القيمة الحقيقية لاحتياطياتها النقدية... ولعل أبرز تدليل على انعكاس الآثار السلبية للدولار على دول العالم ما أعلنه وزير الخزانة الأمريكى «جون كوناى» على مسامع نظرائه الأوربيين عام 1971: «الدولار عملتنا لكنه مشكلتكم»<sup>(3)</sup>. فمخاطر حدوث انهيار حاد في سعر الدولار الأمريكى متأصلة في طبيعة النظام العالمى القائم للاحتياطي النقدى والذي يستخدم الدولار الأمريكى كالعلة الرئيسية للاحتياطي، وكأداة لتسوية المدفوعات الدولية<sup>(4)</sup>.

حيث تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم والتي من بينها دول الاتحاد الأوروبى باحتياطيات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة وبذلك يستولى الدولار على ثلثي احتياطيات النقد الأجنبى في العالم و80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبى. وبالتالي يعتبر الدولار أوسع عملة في التداول حيث تتم به معظم معاملات التجارة الدولية؛ إذ أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول، إذ تسعر كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نفطها بالدولار الأمريكى؛ وفي الجملة يصل حجم التداول بالدولار حول العالم حوالى ثلاثة ترليوناً، مما يسهم بانعكاس أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات بحيث تكون السلع غير الأمريكية غالية السعر مما ينعكس في ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة لهذه الدول فظاهرة انخفاض الدولار وسيلة مقصودة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية على حساب صادرات الدول المنافسة للأسواق الخارجية خاصة الصادرات الأوروبية واليابانية والصينية. فسياسة الدولار الضعيف هي جزء من آلية الضبط الضرورية التي ستعيد توازن النمو وتقلل من العجز التجارى الأمريكى، وكذلك تساعد على التحكم في الفوائض الأجنبية والتأثير على الاقتصاد العالمى وزيادة معدلات نموه<sup>(5)</sup>.

و ارتفعت مؤخراً الذبذبة في أسعار صرف العملات بحدة مع تزايد عمق الأزمة المالية الدولية انخفضت جرائها قيمة الدولار الأمريكى بحدة في مواجهة العملات الرئيسية، وبصفة خاصة أمام اليورو خلال النصف الأول من عام 2008، إلا أن

1- أشرف محمد دوابه، عدوى الأزمة المالية.. هجر الدولار يمنع الانتقال، [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net).

2- مارتين بولار، مرجع سابق، ص 139 - 140.

3- نفس المرجع، ص 139.

4- الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

5- محمد شريف بشرى، أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمى، تاريخ الاطلاع 30-05-2011،



الدولار قد عكس ذلك الاتجاه بصورة أكثر حدة بسبب ارتفاع رغبة المستثمرين الدوليين في تجنب المخاطرة بتسليهم لسندات الخزنة الأمريكية قصيرة الأجل لانخفاض عائدها إلى ما يقرب من الصفر.

إلا أن المتوقع أن يكون الارتفاع الحادث في سعر صرف الدولار ظاهرة مؤقتة إذ مازالت هناك مخاطر حقيقية متمثلة في احتمالات حدوث انهيار حاد في قيمة الدولار، فعلى الرغم من انخفاض الخلل في الموازين الدولية بعض الشيء خلال عام 2008 مازال التوقع باستمرار التراجع في نسب الخلل في الموازين الدولية خلال عام 2009 وما بعده مع الركود في الدول المتقدمة. مما قد يؤدي ذلك إلى تجدد الانزلاق في قيمة الدولار بمجرد أن تنتهي عملية إسالة الديون والتخلص منها<sup>(1)</sup>؛ واستناداً إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي انخفضت قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى عام 2010 كما انخفضت قيمته خلال نهاية شهر جانفي 2011 بنسبة 1.1 بالمائة مقابل باقي العملات الرئيسية، كما انخفضت قيمة الدولار العام عن ما كان عليه قبل الأزمة في ربيع 2008 بحوالي 5 في المئة مقابل اليورو والين<sup>(2)</sup>.

هذا وقد انخفضت قيمة اليورو في أسواق الصرف الأجنبي بنسبة 20 في المئة مقابل الدولار في الفترة بين نهاية 2009 ومطلع جوان 2010 في ذروة أزمة الديون اليونان. ومع ذلك، ارتفع اليورو بنسبة 12.6 في المئة في 27 جانفي من العام الحالي 2011<sup>(3)</sup>.

كما يؤدي هبوط سعر صرف الدولار إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية الدولارية، وكذا انخفاض قيم الأسهم والسندات المحررة بالعملات ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، وتزداد هذه الخسائر عندما تكون أسعار فائدة هذه العملات مساوية لأسعار الفائدة على الدولار، كما ترتفع أسعار السلع المستوردة من أوروبا، خاصة في البلدان التي تعتمد أنظمتها النقدية على التثبيت مقابل الدولار، فتتفاقم معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية، إضافة إلى هبوط حصيلة الصادرات المقومة بالدولار، بينما تنخفض معدلات النمو في الدول التي ترتفع عملتها مقابل الدولار<sup>(4)</sup>؛ وعلى هذا الأساس شهد العالم أزمات مالية يعود سببها بالدرجة الأولى اختلاف العملات بين الدول خاصة في ظل سيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، فارتفاع معدلات النمو، واختلاف أسعار الفائدة يشجع انتقال رؤوس الأموال المضاربة الباحثة عن الأرباح، في ظل عوامة مالية يتنقل فيها يومياً حوالي 1.3 تريليون دولار، بفضل تطور أنظمة التجارة الإلكترونية لتبقى الأسواق الرأسمالية الأمريكية أكبر الأسواق جاذبية، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يؤديه الدولار الأمريكي في السيطرة على الاقتصاد العالمي بوصفه احتياطياً دولياً، فالأزمات المالية التي شهدتها العالم كان سببها التغيرات الكبيرة في سعر صرف الدولار<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

2- U.S. Department of the Treasury Office of International Affairs, **Report to Congress on International Economic and Exchange Rate Policies**, USA, February 2011, p10-12.

3- *ibid*, p20-21.

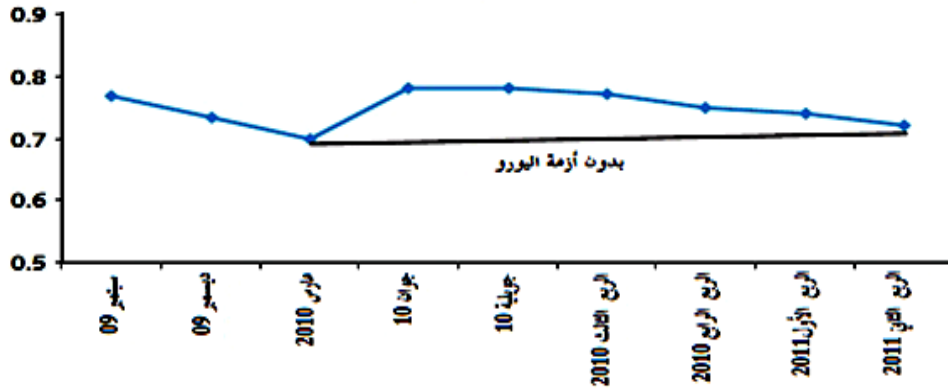
4- عيه عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير على الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية، 19-20 ديسمبر 2009، بيروت، لبنان، ص 23-24.

<sup>5</sup> - نفس المرجع، ص 21-22.

الشكل (3-6)

تغير أسعار صرف الدولار مقابل اليورو

(يورو/دولار)



Source: Beroe Inc, Euro Crisis: The Impact On Emerging Countries, JULY/2010, [beroe-inc.com/euro-crisis.pdf](http://beroe-inc.com/euro-crisis.pdf), p2,

وارتفاع اليورو له أيضاً آثار سلبية تتمثل في ارتفاع سعر الصادرات الأوروبية، وبالتالي إضعاف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. لكن من جانب آخر قد يتجه البنك المركزي الأوروبي إلى خفض سعر الفائدة على اليورو مع ارتفاع قيمته بهدف خفض كلفة الاقتراض لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار. كما يمكن أن يحقق انخفاض سعر الدولار لمنطقة اليورو انخفاضاً في سعر النفط، فتقل كلفة الطاقة في أوروبا. فالارتباط بين النفط والدولار يعد من المسلمات في الاقتصاد العالمي، إذ ساعد ما يعرف بالبترو دولار والعائدات المتحققة من أسعار النفط العالية الولايات المتحدة على التعاطي مع حالات العجز التجارية الكبيرة التي أصابت اقتصادها، عبر تدوير الرساميل المتحققة من الصادرات النفطية للدول النامية وتوظيفها في استثمارات جديدة وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة ذي غارديان أن "دولرة\*" أسواق النفط تعد من أهم المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة"، إذ إن غالبية الدول المستوردة للنفط تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتهما من الوقود<sup>(1)</sup>.

## الجدول (3-1):

أسعار الصرف مقابل اليورو

(1 يورو = ... عملة محلية)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
1.9558	1.9558	1.9558	1.9558	1.9533	1.9490	1.9492	1.9482	1.9522	بلغاريا
24 946	27 766	28 342	29 782	31 891	31 846	30 804	34 068	35 599	الجمهورية التشيكية
7.4560	7.4506	7.4591	7.4518	7.4399	7.4307	7.4305	7.4521	7.4538	الدنمارك
15 647	15 647	15 647	15 647	15 647	15 647	15 647	15 647	15 647	إستونيا
0.7027	0.7001	0.6962	0.6962	0.6652	0.6407	0.5810	0.5601	0.5592	لاتافيا

\* - حسب تعريف صندوق النقد الدولي فان الدولار هي الأخذ بنظام الدولار، وهي حيازة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار.

انظر صندوق النقد الدولي، "منهجية تحديد أسعار الصرف"، نشرة صندوق النقد الدولي، العدد 28، 2000، ص 14.

وحسب اندرو بيرغ، ادواردو بورنستين، (Andrew Berge et Eduardo Borensztein)، فان الدولار هي الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية.

انظر: اندرو بيرغ، ادواردو بورنستين، "النقاش الدائر حول الدولار"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 37، العدد 1، 2000، ص 38.

<sup>1</sup> - محمد شريف بشير، مرجع سبق ذكره.

3.4528	3.4528	3.4528	3.4528	3.4529	3.4527	3.4594	3.5823	3.6952	ليبيريا
251.51	251.35	264.26	248.05	251.66	253.62	242.96	256.59	260.04	البحر
3.5121	3.7837	3.8959	4.0230	4.5268	4.3996	3.8574	3.6721	4.0082	بولندا
3.6776	3.3328	3.5258	3.6209	4.0510	3.7551	3.1270	2.6004	1.9922	رومانيا
9.6152	9.2501	9.2544	9.2822	9.1243	9.1242	9.1611	9.2251	8.4452	السويد
0.68434	0.68173	0.68380	0.67866	0.69199	0.62883	0.62187	0.60948	0.65874	المملكة المتحدة
7.2239	7.3376	7.3247	7.4008	7.4967	7.5688	7.4130	7.4820	7.6432	كرواتيا
1.9064	1.7865	1.8090	1.6771	1.7771	1.6949	1.4397	1.1024	0.5748	تركيا
143 830	87 630	87 760	78 230	87 140	86 650	86 180	87 420	72 580	ايسلندا
8.2237	8.0165	8.0472	8.0092	8.3697	8.0033	7.5086	8.0484	8.1129	النرويج
1.5874	1.6427	1.5729	1.5483	1.5438	1.5212	1.4670	1.5105	1.5579	سويسرا
152 450	161 250	146 020	136 850	134 440	130 970	118 060	108 680	99 470	اليابان
1.4708	1.3705	1.2556	1.2441	1.2439	1.1312	0.9456	0.8956	0.9236	الولايات المتحدة

Source: Eurostat, **Europe in figures Eurostat yearbook 2010**, European commission , Luxembourg, 2010, p122.

وإزاء ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار تضطر المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى رفع أسعار الفائدة وإبقائها عند مستويات مرتفعة لا تتناسب إطلاقاً مع متطلبات الاقتصاد، مما تسبب في ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد إلى رؤوس الأموال، مما ينتج عنه وقوع اقتصاديات هذه الدول في حالات انكماشية ترتفع معها نسبة البطالة؛ كما أن ارتفاع قيمة واردات هذه الدول (نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار) يزيد في صعوبات تغطية العجز في موازين المدفوعات وانتشار موجات متلاحقة من ارتفاع الأسعار<sup>(1)</sup>.  
وبفقد المستثمرون الأجانب لثقتهم باقتصاد ومالية دول ما، تتعرض عملاتها المحلية لضغوط المضاربة. وتستمر الضغوط لتنفذ الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية، وبالتالي فقدانها لسلحتها الأساسي للحفاظ على القيمة التعادلية للعملة. ومن ثم يصبح الاتجاه نحو التعويم أمراً لا مفر منه، عندها يصبح استمرار وجود رؤوس أموال قصيرة الأجل والتي استثمرت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة دون جدوى<sup>(2)</sup>.

### الجدول (3 - 2)

الاستثمار في الدولار الأمريكي: تغير بنية رأس المال الثابت بالأسعار الحالية ومعيار تعادل القوة الشرائية الحالي

(مليار دولار أمريكي)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات البلدان
...	60.2	64.5	63.9	56.7	51.8	50.9	49.0	جمهورية التشيك
35.1	37.8	45.2	44.8	42.4	35.1	33.7	31.6	الدنمارك
40.6	42.5	44.5	41.2	40.3	39.4	37.0	34.8	هنغاريا
147.0	153.3	153.2	137.8	112.9	95.9	89.8	83.5	بولندا
65.6	61.5	72.9	68.9	60.6	52.9	49.8	45.9	السويد
46.6	56.5	64.6	66.2	63.1	54.4	58.7	58.3	اليونان
323.2	317.1	375.9	386.9	362.4	329.7	317.0	291.2	المملكة المتحدة

<sup>1</sup> - مروان عطون، أسعار صرف العملات "أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة، ص 122.

<sup>2</sup> - عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، ط 1، دار الأمين للنشر، القاهرة، 2007، ص 109.

منطقة اليورو	1 741.2	1 832.0	1 964.3	2 200.2	2 390.1	2 471.2	2 196.4	..
الولايات المتحدة	2 017.4	2 218.2	2 452.4	2 622.8	2 647.0	2 544.5	2 125.3	..

Source: Annual national accounts: Gross domestic product, OECD National Accounts Statistics (database), <http://dx.doi.org/10.1787/2074384X-2011-table5>

كما يؤثر الدولار على الذهب لارتباط سعره عكسياً بحالة الدولار من ناحية القوة والضعف، باعتبار أن الدولار هو العملة الاحتياطية الأولى في العالم فيؤدي انخفاض الدولار إلى تحقيق فوائد للذهب على صعيدين: أولاً: أن سعر الذهب سيزيد عند انخفاض سعر الدولار لأن تسعير الذهب يتم بالدولار. ثانياً: عندما تمسك قيمة الدولار فإن الاستثمارات الأجنبية في الأسهم والسندات الأميركية ستهبط، مما يؤثر سلباً على الأسواق المالية ويعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الاستثمارية بارتفاع أسعاره. ومن جهة ثانية فإن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة والتي في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعكس كل نتائج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أميركا على هذه الدول مثل تباطؤ النمو الاقتصادي وتدابيراته السلبية على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات المحلية للعديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء<sup>(1)</sup>.

### الجدول (3-3):

معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي للسنوات الأخيرة

(%)	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
منطقة اليورو	1.6	0.3	3.3	2.1	2.2	2.2	2.2	
الاتحاد الأوروبي	1.9	0.9	3.7	2.4	2.3	2.3	2.3	

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، واشنطن، أكتوبر 2010، ص 175.

ارتفعت معدلات التضخم في كلي منطقتي الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو خلال سنة 2008 وذلك إثر تداعيات الأزمة العالمية ولارتباط الاقتصاد الأوروبي باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قنوات تدويل الأزمة خصوصاً منها قناة سوق النقد أو «الارتباط الدولارى»، وهو ما ينعكس سلباً على المستوى العام للأسعار ومن ثم الاستهلاك ورفاهية الأفراد في الاتحاد بصفة عامة ما يؤدي تدريجياً لانخفاض معدلات النمو في كلي منطقتي اليورو والاتحاد الأوروبي.

### المطلب الثاني: معبر الصفقات التجارية وانتقال الأزمة للاتحاد الأوروبي:

لعل الهدف الرئيسي للمجموعة الأوروبية من إنشاء السوق المشتركة وغيرها من الوسائل هو علاج الركود والبطالة وتنبثق الفكرة الأوروبية من أن حرية التجارة وانتقال رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة الناتج القومي والقدرة على تحقيق المنافسة العالمية<sup>(2)</sup>؛ لذا أنشأ الاتحاد الأوروبي سياسة تجارية مشتركة بين دوله الأعضاء فأصبح يسيطر على 19% من صادرات العالم<sup>(3)</sup>؛ لكن التجارة العالمية تماوت في الأشهر الأخيرة خلال ما طفق يثبت أنه أسوأ كساد اقتصادي عالمي منذ الحرب العالمية الثانية ويعكس جزء من هذا التدهور في التجارة هبوطاً حاداً في الطلب العالمي، لكن يبدو أن الانخفاض الذي بدأ في

<sup>1</sup> - محمد شريف بشير، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> - مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية "الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص ص 132-133.

<sup>3</sup> - [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics\\_explained/index.php,15-03-2010](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php,15-03-2010).

الربع الأخير من عام 2008 أكبر بكثير مما توقعه العالم في ضوء انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي، ويشير ذلك إلى أن جزءاً من الانخفاض يعكس اختلالاً في عمليات الوساطة المالية، الذي تقوم المؤسسات والمصارف والشركات فيها بتسيير التجارة العالمية<sup>(1)</sup>، والانفتاح التجاري يؤثر على أثر واستمرار الأزمات المالية على نمو الناتج كما أنه من المعقول توقع تأثر الاقتصادات الأصغر حجماً بشكل أكبر للصدمات الخارجية، نظراً لأنها أقل تنوعاً<sup>(2)</sup>.

ويتجلى بوضوح البعد العالمي للأزمة الاقتصادية من خلال تطور التجارة الخارجية والسلع والخدمات إذ تباطأ نموها إلى 4.3% أوائل عام 2008، مقارنة بنسبة 6.4% خلال عام 2007، بسبب الانخفاض الحاد في واردات الولايات المتحدة بمقدار 7% بدءاً من الربع الرابع لعام 2007، ثم انخفضت تلك الواردات بحدة خلال الربع الثاني من عام 2008<sup>(3)</sup>.

جدول (3-4):

التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

(مليون يورو، %)

الميزان	النسبة من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي %	تصدير	النسبة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي %	استيراد	الفترة
93.598	23.2	269.144	13.0	175.547	2006
79.738	21.1	261.477	12.7	181.739	2007
63.353	19.1	250.124	11.9	186.771	2008
46.361	18.7	205.538	13.2	159.177	2009
72.865	18.0	242.175	11.4	169.310	2010
14.101	18.0	52.969	11.7	38.868	الربع الأول
17.416	18.1	60.777	11.6	43.361	الربع الثاني
21.263	18.2	64.051	11.0	42.788	الربع الثالث
20.085	17.6	64.378	11.1	44.292	الربع الرابع

Source: DG TRADE, UNITED STATES EU BILATERAL TRADE AND TRADE WITH THE WORLD, 17-Mar-11, <http://trade.ec.europa.eu/doclib/html/113484.htm>.

يشكل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر اقتصاديين في العالم ويشكلان معاً ما يقرب من نصف الاقتصاد العالمي ولهما أكبر تجارة ثنائية واستثمار بيبي، فتدفقات التجارة والاستثمار تبلغ نحو مليار دولار في اليوم ويمتثلان معاً 40 بالمائة من التجارة العالمية، والاقتصادان مرتبطان إلى درجة عالية، فما يقرب من ربع مجموع التجارة بينهما تمثل معاملات الشركات المستثمرة على جانبي المحيط<sup>(4)</sup>، وقد حققت الولايات المتحدة لعدة سنوات فائضاً تجارياً مع الاتحاد الأوروبي بدأ بـ 1993 ثم ما لبث أن تحول إلى عجز تجاري متزايد (73.2 بليون دولار في عام 2009)، نظراً لتزايد تشابك العلاقات التجارية بينهما فقد أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة عام 2009، إذ استأثر بـ 220.6 مليار دولار من إجمالي صادرات الولايات المتحدة (20،8%) و 281.8 مليار دولار من مجموع واردات الولايات المتحدة (18.1%) كما مثلت

<sup>1</sup> - توماس دورسي، تمويل التجارة يتغير، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 1، مارس 2009، ص 18.

<sup>2</sup> - Davide Furceri, Aleksandra Zdzenicka, The real effect of financial crises in the European transition economies 1, **Economics of Transition**, The European Bank for Reconstruction and Development, Volume 19, 1-25, 2011, p11.

<sup>3</sup> - الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

<sup>4</sup> - EUROPEAN CUMMUNITY, financial \_ markets regulatory dialogue, 13/03/2010, [http://ec.europa.eu/internal\\_market/finances/docs/general/eu-us-dialogue-report-state-of-play\\_en.pdf&rurl=translate.google.dz](http://ec.europa.eu/internal_market/finances/docs/general/eu-us-dialogue-report-state-of-play_en.pdf&rurl=translate.google.dz)

صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة تمثل 18,3% من إجمالي الصادرات إلى البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في حين أن واردات الاتحاد الأوروبي من الأمم المتحدة شكلت 12,9% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من البلدان غير الأعضاء<sup>(1)</sup> وقد انخفضت مستويات التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي-ولا تزال- جراء الأزمة العالمية لتكون أكثر وضوحاً من الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، وإن كان بمعدل أبطأ من معدل نمو النصف الثاني من عام 2008، و الانخفاض في الواردات عموماً قليل مقارنة بالانخفاض الذي شهدته الصادرات خلال النصف الثاني ربع 2009<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على بعض المتغيرات الكلية للاتحاد الأوروبي:

#### أولاً: معدل النمو في الاتحاد الأوروبي:

يقيس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الناتج الاقتصادي المحقق داخل الحدود الوطنية أو الإقليمية، بغض النظر عن ما إذا كان هذا يعزى إلى المقيمين أو العاملين غير المقيمين<sup>(3)</sup>.

#### الجدول (3-5):

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الأوروبي	3.9	2.0	1.2	1.3	2.5	2.0	3.2	3	0.5	-4.2	1.8
بلجيكا	3.7	0.8	1.4	0.8	3.2	1.7	2.7	2.9	1.0	-2.8	2.2
بلغاريا	5.7	4.2	4.7	5.5	6.7	6.4	6.5	6.4	6.2	-5.5	0.2
التشيك	3.6	2.5	1.9	3.6	4.5	6.3	6.8	6.1	2.5	-4.1	2.3
الدنمرك	3.5	0.7	0.5	0.4	2.3	2.4	3.4	1.6	-1.1	-5.2	2.1
ألمانيا	3.2	1.2	0.0	-0.2	1.2	0.8	3.4	2.7	1.0	-4.7	3.6
استونيا	10.0	7.5	7.9	7.6	7.2	9.4	10.6	6.9	-5.1	-13.9	3.1
ايرلندا	9.7	5.7	6.5	4.4	4.6	6.0	5.3	5.6	-3.5	-7.6	-1.0
اليونان	4.5	4.2	3.4	5.9	4.4	2.3	5.2	4.3	1.0	-2.0	-4.5
اسبانيا	5.0	3.6	2.7	3.1	3.3	3.6	4.0	3.6	0.9	-3.7	-0.1
فرنسا	3.7	1.8	0.9	0.9	2.5	1.8	2.5	2.3	-0.1	-2.7	1.5
ايطاليا	3.7	1.8	0.5	0.0	1.5	0.7	2.0	1.5	-1.3	-5.2	1.3
قبرص	5.0	4.0	2.1	1.9	4.2	3.9	4.1	5.1	3.6	-1.7	1.0
لاتافيا	6.9	8.0	6.5	7.2	8.7	10.6	12.2	10.0	-4.2	-18.0	-0.3
ليتوانيا	3.3	6.7	6.9	10.2	7.4	7.8	7.8	9.8	2.9	-14.7	1.3
لوكسمبورغ	8.4	2.5	4.1	1.5	4.4	5.4	5.0	6.6	1.4	-3.6	3.5
هنغاريا (المجر)	4.9	3.8	4.1	4.0	4.5	3.2	3.6	0.8	0.8	-6.7	1.2

<sup>1</sup> - William H. Cooper, op.cit, p p3-4.

<sup>2</sup> - Eurostat, **Europe in figures - Eurostat yearbook 2010**, op.cit, 2010, p52.

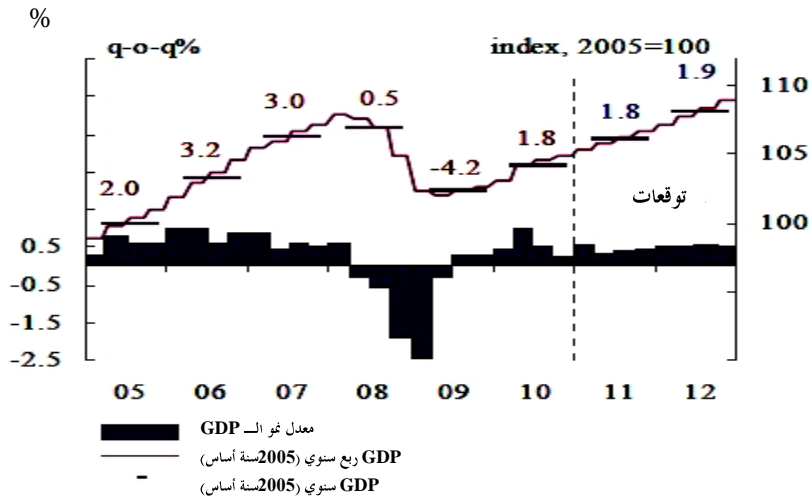
<sup>3</sup> - Eurostat, **Eurostat regional yearbook 2009**, Europa, 2009, pp50-59.

3.7	-3.4	5.3	4.4	2.1	4.7	1.1	-0.3	2.6	-1.6	--	مالطا
1.8	-3.9	1.9	3.9	3.4	2.0	2.2	0.3	0.1	1.9	3.9	هولندا
2.0	-3.9	2.2	3.7	3.6	2.5	2.5	0.8	1.6	0.5	3.7	النمسا
3.8	1.7	5.1	6.8	6.2	3.6	5.3	3.9	1.4	1.2	4.3	بولندا
1.3	-2.5	0.0	2.4	1.4	0.8	1.6	-0.9	0.7	2.0	3.9	البرتغال
-1.3	-7.1	7.3	6.3	7.9	4.2	8.5	5.2	5.1	5.7	2.4	رومانيا
1.2	-8.1	3.7	6.9	5.9	4.5	4.3	2.8	4.0	2.8	4.4	سلوفينيا
4.0	-4.8	5.8	10.5	8.5	6.7	5.1	4.8	4.6	3.5	1.4	سلوفاكيا
3.1	-8.2	0.9	5.3	4.4	2.9	4.1	2.0	1.8	2.3	5.3	فنلندا
5.5	-5.3	-0.6	3.3	4.3	3.2	4.2	2.3	2.5	1.3	4.5	السويد
1.3	-4.9	-0.1	2.7	2.8	2.2	3.0	2.8	2.1	2.5	3.9	المملكة المتحدة

Source: [epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tsieb020](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tsieb020), 22-05-2011.

الشكل (3-7):

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي



Source: European Commission, **European Economic Forecast**, Luxembourg, Spring 2011, p7.

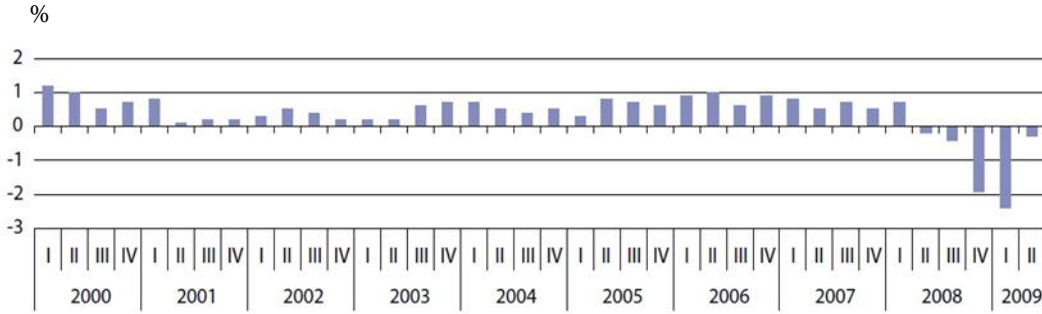
بفعل الأزمة العالمية الراهنة تراجع معدل النمو في الاتحاد الأوروبي، حيث خفضت مفوضية الاتحاد توقعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى 1.8%، وحذر وزراء مالية منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي من ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت 3.5% نتيجة لاقتران أسعار النفط والمواد الغذائية، مع التباطؤ الاقتصادي، وانخفاض ثقة المستهلكين ومن ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية مثل: سيمتر ميتشلان إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، وأثرت الأزمة على الشركات الأوروبية التي تعمل في الولايات المتحدة حيث تحملت شركة (بي ام دبليو) لصناعة السيارات خسائر بقيمة 236 مليون دولار، و اتساع تأثير الأزمة لتسجل قطاعات الصناعات الدوائية والبناء وغيرها<sup>(1)</sup> لكن إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي زاد بنسبة 1% في منطقة الاتحاد الأوروبي في الربع الأخير لسنة 2009 مقارنة بالربع

<sup>1</sup> - مرزوقي مرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص30.

الذي سبقه عكس التوقعات التي نشرها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي «Eurostat» في الربع الثالث من نفس العام (+0.4% -0.3% على التوالي) ومقارنة بنفس الفترة لسنة 2008 التي انخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.1% في منطقة اليورو وحوالي 2.3% في الاتحاد الأوروبي؛ في سنة 2009 كاملة يعتبر الناتج المحلي الإجمالي قد تغير بنسبة 4% في منطقة اليورو وبنسبة 4.1% في منطقة الاتحاد (الدول الـ27)<sup>(1)</sup>؛ كما تشير التوقعات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات أوروبا المتقدمة بمعدل 1.7 بالمئة عام 2010 وارتفاعه إلى 1.6 بالمئة عام 2011<sup>(2)</sup>.

### الشكل (3-8)

التغير في الناتج الداخلي الإجمالي حسب الفصول للاتحاد الأوروبي

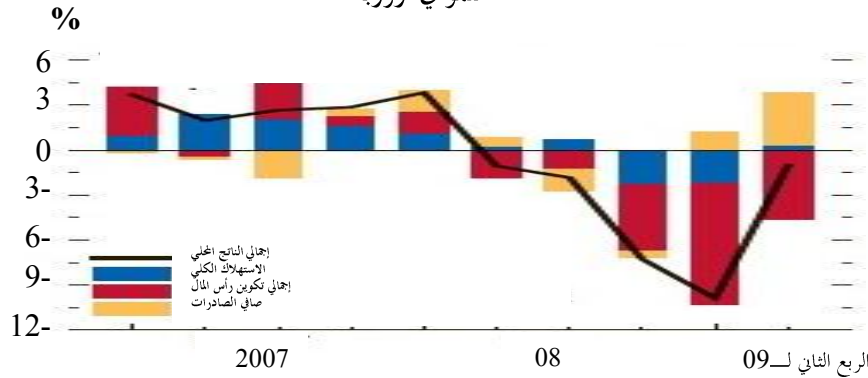


Source: Eurostat, **Europe in figures Eurostat yearbook 2010**, op.cit, p51

بعد انخفاض 4 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2009، شهدت منطقة اليورو انتعاش اقتصادي في 2010، وتزايد ما يقدر بـ 1,8 في المئة وفقا لصندوق النقد الدولي. وكان هذا الانتعاش متوازي مع انتعاش الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي وصافي الصادرات على الرغم من استمرار انخفاض الاستثمارات الثابتة بشكل طفيف والانتعاش في منطقة اليورو يختلف من دولة إلى أخرى فقد شهدت ألمانيا نموا بلغ 3,6 في المئة، وبشكل أكثر تواضع فرنسا (1.6%) وإيطاليا (1 في المئة)<sup>(3)</sup>.

### الشكل (3-9)

النمو في أوروبا



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاستقرار العالمي "الحفاظ على التعافي"، واشنطن، أكتوبر 2009، ص76.

<sup>1</sup> -Eurostat, **Eurostat news release euro indicateurs**, Europa, 12 February 2010, p1.

<sup>2</sup> - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، مرجع سبق ذكره، ص72.

<sup>3</sup> - U.S. Department of the Treasury Office of International Affairs, op. cit, p20-21.



ثانياً: قراءة في مستوى الاستهلاك والادخار والاستثمار:

### 1. مستوى الاستهلاك في الاتحاد الأوروبي:

يسمح تطور الاستهلاك النهائي للأسر بتقييم المشتريات التي تمت من قبلها والتي تعكس التغيرات في الأجور والمداحيل الأخرى؛ ويشير الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر إلى النفقات التي تم تكبدها داخل الإقليم (من قبل المقيمين وغير المقيمين) على السلع والخدمات المستخدمة لتلبية الاحتياجات الفردية المباشرة، ويتم احتسابه انطلاقاً من مستوى وهيكل النفقات المتزلية على أساس دوري (عن كل 5-6 سنوات)؛ وتختلف النتائج الرئيسية لاستهلاك الأسر المعيشية بشكل كبير بين الدول الأعضاء الـ 27 بسبب عوامل مثل الثقافة، الدخل، الطقس، الهيكل الاقتصادي، تأثير العادات في كل بلد<sup>(1)</sup>...

الجدول (3-6):

تغير الانفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات 2000-2012 (\*). (%)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.4	1.5	1.5	0.1-	3.5	5.0	5.3	2.5	2.9	5.9	2.1	2.2	1.5	جمهورية التشيك
2.2	1.6	3.0	4.6-	0.2-	2.4	3.6	3.8	4.7	1.0	1.5	0.1	0.2	الدنمارك
3.0	2.0	3.9-	7.9-	0.4	0.2	1.9	3.3	3.1	8.6	10.8	6.5	4.3	المجر
3.5	3.0	2.5	2.6	5.3	4.8	5.0	2.5	4.3	2.5	3.1	2.6	2.8	بولندا
2.8	3.0	3.6	0.8-	0.2-	3.8	2.8	2.8	2.6	2.3	2.6	0.8	5.3	السويد
1.8	1.7	1.2	3.3-	0.4	2.2	1.7	2.2	3.1	3.0	3.5	3.1	4.7	المملكة المتحدة
1.7	1.0	0.6	1.1-	0.3	1.7	2.1	1.8	1.5	1.2	0.9	2.1	3.1	منطقة اليورو

Source: OECD, **Economic Outlook**, Volume 2010 Issue 2 - No. 88 OECD 2010

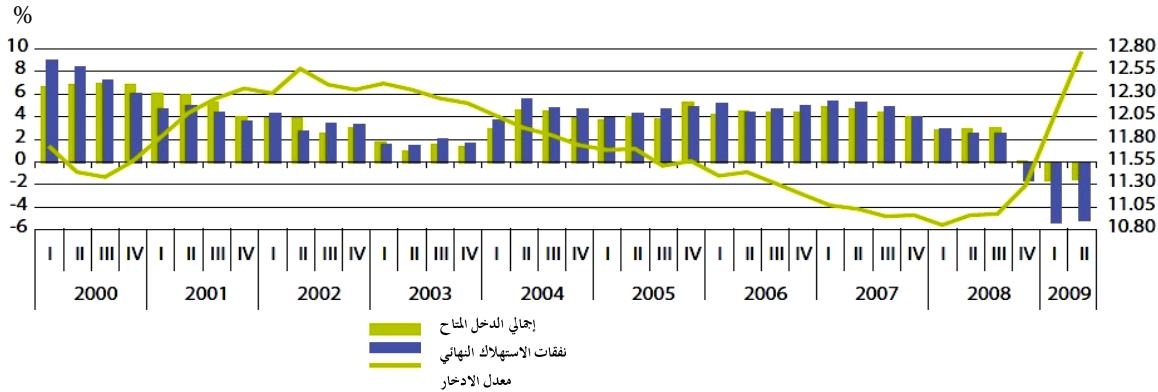
من خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة انخفاض الانفاق الاستهلاكي لأغلب دول الاتحاد الأوروبي سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 جراء اندلاع الأزمة العالمية ليحقق قيمة منخفضة في منطقة اليورو (0.3%) مقارنة بـ (1.7%) ونسب تغير سالبة لبعض دول الاتحاد الأوروبي (-0.2%) في كل من الدنمارك والسويد مقارنة بـ (2.4%) و(3.8%) على التوالي لسنة 2007 وكذا قيم سالبة في كل من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي لسنة 2009 إذ حققت منطقة اليورو معدل تغير سالب في الانفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار (-1.1%) و(-3.3%) في المملكة المتحدة و(-4.6%) في الدنمارك و(-7.9%) في المجر باستثناء بولندا التي حققت قيم تغير موجبة في الانفاق الاستهلاكي الخاص (2.6%) رغم انخفاضه عن سنة 2008، ومع بداية العام 2010 بدأت نسب التغير في الانفاق الاستهلاكي الخاص بالانتعاش كاستجابة للتحركات الأوروبية نحو الحد من تداعيات الأزمة العالمية بضح السيولة في الاقتصاد مما شجع تغير الانفاق الاستهلاكي نحو الاتجاه الموجب مع ملاحظة بقائه بنسبة سالبة في المجر (-3.9%) رغم انخفاضها عن سابقتها، هذا ويتوقع استمرار تغير الانفاق الاستهلاكي لسنتي 2011 و 2012 كاستمرارية لانتعاش الاقتصاد الأوروبي.

<sup>1</sup> - Eurostat European commission, **Europe in Figures Eurostat year book 2009**, Europa, 2009, pp243-245.

\* - البيانات حول باقي دول الاتحاد الأوروبي (لاتافيا، لتوانيا، بلغاريا، رومانيا) غير متوفرة من هذا المصدر، كما أن بيانات 2011-2012 هي توقعات منظمة التعاون والتنمية

الشكل (3-10):

معدل التغير السنوي في الادخار والدخل والاستهلاك الأسري في الاتحاد الأوروبي



Source: Eurostat, Europe in figures Eurostat yearbook 2010, op.cit, p61

يوضح الشكل السابق معدل التغير السنوي في الادخار والدخل والاستهلاك الأسري في الاتحاد الأوروبي بشكل فصلي ما يدعم النتائج المتوصل إليها من تحليل الجدول السابق إذ يوضح الشكل تحقيق لقيم سالبة في كل من الدخل المتاح والاستهلاك والادخار بدأ بالربع الرابع لسنة 2008 واستمراره لغاية 2009.

## 2. الاستثمار و الادخار في الاتحاد الأوروبي:

أثبتت التجربة أن البلدان التي تعتمد بشدة على التمويل الخارجي لميزانيات القطاع الخاص أكثر عرضة للانتكاسات المفاجئة في تدفقات رأس المال الأجنبي، ويجب أن نتوقع أن أكثر بلد يعتمد على التمويل الخارجي سيكون تأثير الأزمات المالية في أداء نموه أكبر<sup>(1)</sup>.

وبالعودة للاتحاد الأوروبي نجد أن معدل الاستثمار في الأعمال التجارية قد كان في الربع الأول من عام 2009 بين 21.7% و 21.8% على التوالي في كل من منطقة اليورو (EA16) (\*) والاتحاد الأوروبي (EU27) (\*\*)، واستمر معدل ادخار الأسر في الزيادة ومعدل الاستثمارات العائلية في الانخفاض في كل المناطق وانخفضت معدلات الاستثمار في الأعمال التجارية؛ في حين كان المعدل الإجمالي لادخار الأسر 13.8% في EU27 مقارنة مع 12.3% في الربع الرابع من عام 2008 في منطقة اليورو، وكانت هذه أعلى معدلات سجلت منذ بدء هذه السلسلة في الربع الأول من عام 1999. أما في الربع الأول لعام 2009 فقد كان معدل الاستثمار الإجمالي للأسر المعيشية 8.6% مقارنة مع 8.8% في الربع الرابع من عام 2008 في منطقة اليورو، كما كان معدل الاستثمار المتزلي بنسبة 9.3% وهي أدنى نسبة تسجل منذ بدء هذه السلسلة في الربع الأول من عام 1999، مقارنة مع 9.8% في الربع السابق؛ أما معدل الاستثمار الإجمالي للشركات غير المالية فقد كان 21.8% في الربع الأول من عام 2009، مقارنة مع 22.8% في الربع الرابع من عام 2008 في منطقة اليورو، والاستثمار ومعدل 21.7% في أول الربع من عام 2009، مقارنة مع 22.3% في الربع السابق، كما انخفض معدل الاستثمار للشركات غير المالية بشكل حاد (أكثر -7.0%) من القيمة المضافة (-4.4%) في منطقة اليورو<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - Davide Furceri, Aleksandra Zdzienicka, op. cit, p14.

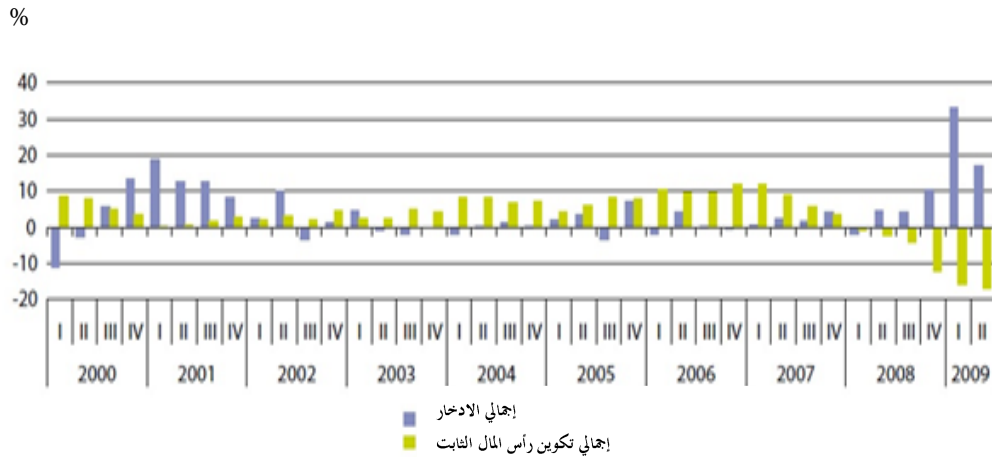
\* - منطقة اليورو: بلجيكا، ألمانيا، إيرلندا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، قبرص، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النمسا، البرتغال، سلوفينيا، سلوفاكيا، فنلندا، وأصبحت بحلول 1 جانفي 2011 تضم 17 دولة بانضمام إستونيا للوحدة النقدية الأوروبية «اليورو».

\*\* - الاتحاد الأوروبي يشمل: منطقة اليورو + بلغاريا، جمهورية التشيك، الدنمارك، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، بولندا، رومانيا، السويد، المملكة المتحدة.

<sup>2</sup> - Eurostat news release euro indicators, Sector Accounts: first quarter of 2009 "Household saving rate at 15.6% in the euro area and 13.8% in the EU27 Business investment rate at 21.7% and 21.8% respectively", 110/2009, Europe, 30 July 2009, pp 1-3.

## الشكل (3-11):

معدل التغير السنوي في الادخار والاستثمار الأجنبي في الاتحاد الأوروبي

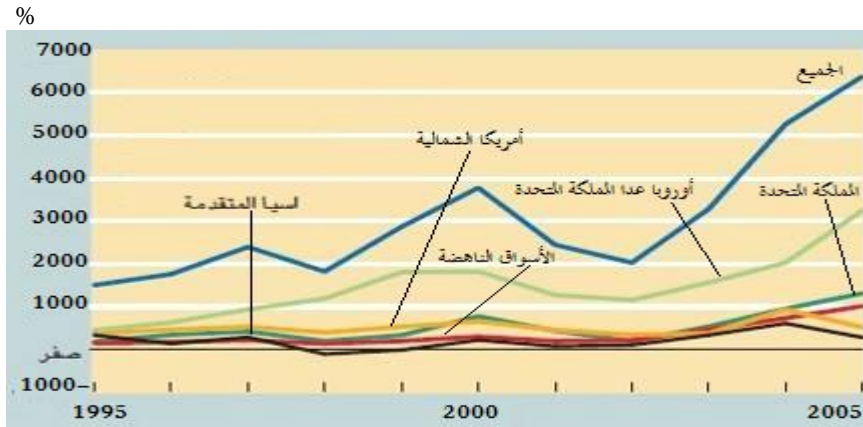


Source: Eurostat, Europe in figures Eurostat yearbook 2010, op.cit, p62.

ومنذ عام 2002 وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي في تزايد، حيث بلغ في منطقة اليورو 172 مليار دولار في عام 2005 مع انخفاض حاد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاتحاد الأوروبي في عام 2002 وفترة نمو معتدل خلال 2003-2004، وزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج بنسبة 26% عن عام 2004 لعام 2005 وتعد القارة الأمريكية المستفيدة الرئيسية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الفترة بين 2001-2004 حيث سجلت أعلى نسبة في عام 2001 بـ 69% من إجمالي التدفقات من خارج الاتحاد الأوروبي، ثم انخفضت إلى 33% في عام 2005<sup>(1)</sup>، أما حصة الاتحاد الأوروبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى أوروبا فقد ارتفعت بنسبة 20% عام 2002، ومنذ ذلك الحين وهي في ارتفاع حيث بلغت 35% عام 2005. بمبلغ يقدر بـ 61 مليار يورو<sup>(2)</sup>.

## الشكل (3-12)

إجمالي تدفقات رأس المال العالمي الخارجة خلال الفترة 1995-2005



المصدر: ماجال جوسامي، جاك رى، تدفقات رأس المال العالمي تتحدى الجاذبية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 1، مارس 2007، ص 14.

<sup>1</sup>- Eurostat, European union foreign direct investment yearbook, European commission, Luxembourg, 2007.p27

<sup>2</sup>-Ibid.p32

## الجدول (3-7):

## الادخار والاستثمار في منطقة اليورو

(من الناتج المحلي %)

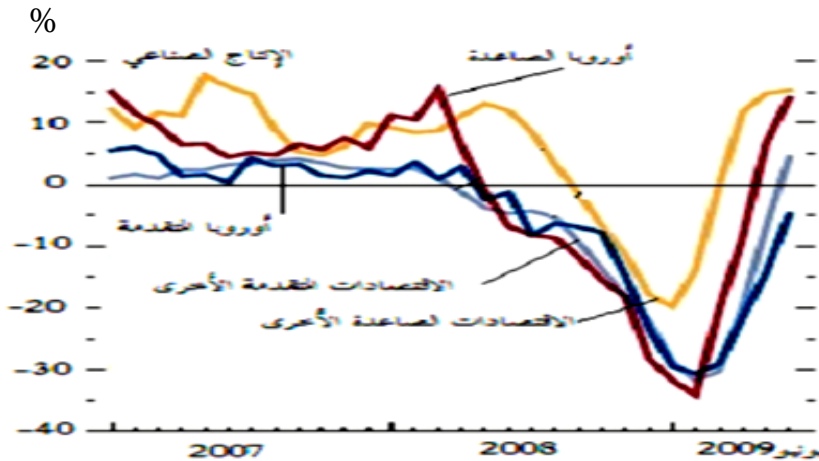
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
18.3	18.6	21.4	22.5	22.1	21.2	21.6	الادخار
18.4	19.4	22.2	22.2	21.6	20.8	20.4	الاستثمار

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "الحفاظ على التعافي"، واشنطن، أكتوبر 2009، ص 196.

هذا وقد كان الانكماش في التجارة الدولية أحد الأسباب الرئيسية لتراجع الطلب العالمي على إنتاج الاتحاد الأوروبي بشكل حاد منذ بداية 2008، مما خفض الإنتاج بنحو 18% من إجمالي الإنتاج في الربع الأول من عام 2008 إلى غاية الربع الثاني لعام 2009 وانخفضت جراه مبيعات التجزئة -مع وجود اختلافات كبيرة في الدول الأعضاء- وعلى الرغم أن الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي النهائي (للأسر والحكومة) متواضع نسبيا إلا أن الاستثمار في الاتحاد الأوروبي انخفض بوتيرة سريعة خلال فترة الركود<sup>(1)</sup>، كما واصلت معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار المنزلية الانخفاض في الربع الثاني من عام 2009، في كل من منطقتي الاتحاد (EA16) و EU27 حيث كان إجمالي ادخار من الأسر 14.4% في EU27 مقارنة مع 13.5% في الربع الأول من عام 2009 في منطقة اليورو؛ كما كان معدل الاستثمار الإجمالي للأسر المعيشية في EU27 8.2% ومعدل الاستثمار المنزلية 9.0%<sup>(2)</sup>؛ أما في الربع الثالث من عام 2009 فقد انخفض معدل ادخار الأسر للمرة الأولى منذ الربع الأول من عام 2008 فقد كان المعدل الإجمالي لادخار الأسر 13.7% في الاتحاد الأوروبي (EU27) مقارنة مع 14.2% في الربع الثاني من عام 2009 في منطقة اليورو أما معدل استثمار العائلات فلم يتغير تقريبا ونمت حصة أرباح رجال الأعمال من الاستثمار<sup>(3)</sup>.

## الشكل (3-13)

## الإنتاج الصناعي في أوروبا



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاستقرار العالمي "الحفاظ على التعافي"، مرجع سبق ذكره، ص 76.

<sup>1</sup>- Eurostat, Europe in figures - Eurostat yearbook 2010, op.cit, p53.<sup>2</sup>-Eurostat news release euro indicators, Sector Accounts: second quarter of 2009 "Household saving rate at 16.5% in the euro area and 14.4% in the EU27 Business investment rate at 20.8% in both zones", Luxembourg, 15/2/2009, 29 October 2009, pp1-2.<sup>3</sup>-Eurostat news release euro indicators, Sector Accounts: third quarter of 2009 "Household saving rate down to 15.8% in the euro area and 13.7% in the EU27 Business investment rate up to 21.3% and 21.1% respectively", Luxembourg, 15/ 2/2010, 28 January 2010, p1.

ثالثاً: العمالة ومستوى التشغيل:

تزامنا مع الركود العالمي توقعت منظمة العمل الدولية ان يرتفع العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل من 195 مليون نهاية 2007 الى 210 مليون سنة 2009<sup>(1)</sup>؛ فكان معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي في فيفري 2007 (7.5%) مع تفاوته من دولة إلى أخرى، فأدين معدلات البطالة سنة 2007 كانت في الدانمارك (3.2%) وهولندا (3.6%)، واستونيا (4.2%) وإيرلندا (4.4%) بينما بلغت معدلات البطالة في اليونان (8.7%)، وسلوفاكيا (11.0%) وبولندا (12.6%)<sup>(2)</sup>.

الجدول (3-8) :

%

معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي

الدول	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الاتحاد الأوروبي	9.6	9.0	7.1	7.2	8.2	9.0	9.1	9.0	8.9	8.5	8.7
منطقة اليورو	10.1	9.6	7.6	7.6	8.5	9.1	9.0	8.8	8.4	8.1	8.5
بلجيكا	8.3	7.9	7.0	7.5	8.3	8.5	8.4	8.2	7.6	6.6	6.9
بلغاريا	10.2	6.8	5.6	6.9	9.0	10.1	12.1	13.7	18.2	19.5	16.4
التشيك	7.3	6.7	4.4	5.3	7.2	7.9	8.3	7.8	7.3	8.0	8.7
الدنمرك	7.4	6.0	3.3	3.8	3.9	4.8	5.5	5.4	4.6	4.5	4.3
ألمانيا	7.1	7.8	7.5	8.7	10.3	11.2	9.8	3.9	8.4	7.6	7.5
استونيا	16.9	13.8	5.5	4.7	5.9	7.9	9.7	10.0	10.3	12.6	13.6
إيرلندا	13.7	11.9	6.3	4.6	4.5	4.4	4.5	4.6	4.5	3.9	4.2
اليونان	12.6	9.5	7.7	8.3	8.9	9.9	10.5	9.7	10.3	10.7	11.2
إسبانيا	20.1	18.0	11.3	8.3	8.5	9.2	10.6	11.1	11.1	10.3	11.1
فرنسا	9.7	9.5	7.8	8.4	9.2	9.3	9.3	9.0	8.6	8.3	9.0
إيطاليا	8.4	7.8	6.7	6.1	6.8	7.7	8.0	8.4	8.6	9.1	10.1
قبرص	6.5	5.3	3.6	4.0	4.6	5.3	4.7	4.1	3.6	3.8	4.9
لاتفيا	18.7	17.1	7.5	6.0	6.8	8.9	10.4	10.5	12.2	12.9	13.7
ليتوانيا	17.8	13.7	5.8	4.3	5.6	8.3	11.4	12.5	13.5	16.5	16.4
لكسمبورغ	4.5	5.1	4.9	4.2	4.6	4.6	5.0	3.8	2.6	1.9	2.2
هنغاريا	11.2	10.0	7.8	7.4	7.5	7.2	6.1	5.9	5.8	5.7	6.4
مالطا	6.8	7.0	5.9	6.4	7.1	7.2	7.4	7.6	7.5	7.6	6.7
هولندا	4.5	3.7	3.1	3.6	4.4	5.3	5.1	4.2	3.1	2.5	3.1
النمسا	4.4	4.8	3.8	4.4	4.8	5.2	4.9	4.3	4.2	3.6	3.6
بولندا	9.6	8.2	7.1	9.6	13.9	17.8	19.0	19.7	20.0	18.3	16.1
البرتغال	11.0	9.6	7.7	8.1	7.8	7.7	6.7	6.4	5.1	4.1	4.0
رومانيا	7.3	6.9	5.8	6.4	7.3	7.2	8.1	7.0	8.6	6.8	7.3

<sup>1</sup> - محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 522 - [http://en.wikipedia.org/wiki/Economy\\_of\\_the\\_European\\_Union](http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_the_European_Union), Economy of the European Union, 15-06-2011.

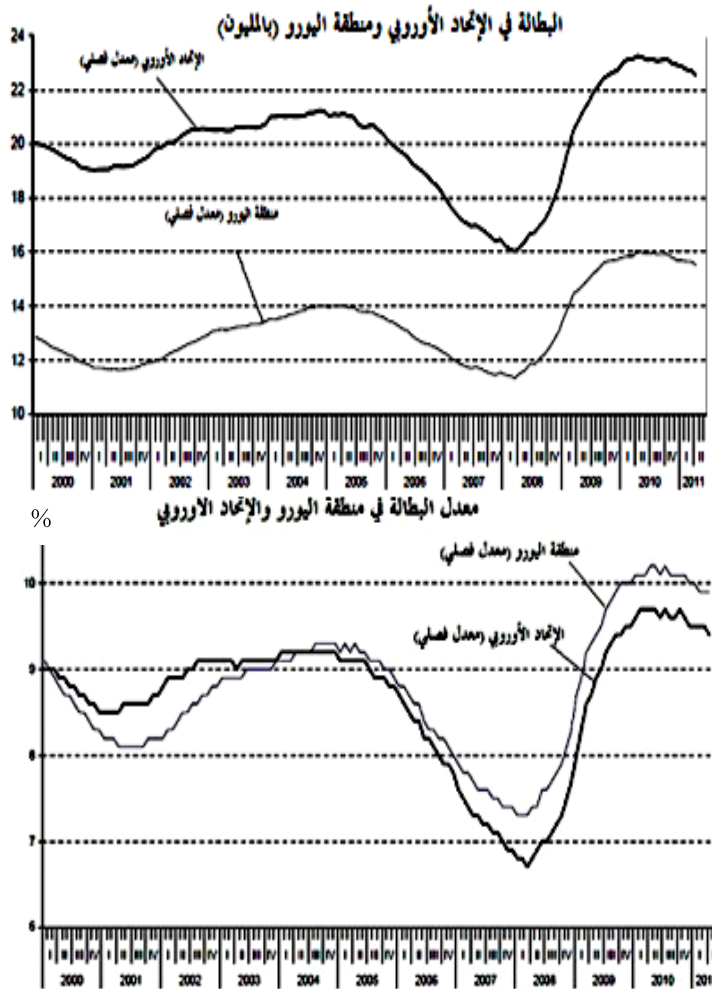
7.3	5.9	4.4	4.9	6.0	6.5	6.3	6.7	6.3	6.2	6.7	سلوفانيا
14.4	12.0	9.5	11.1	13.4	16.3	18.2	17.6	18.7	19.3	18.8	سلوفاكيا
8.4	8.2	6.4	6.9	7.7	8.4	8.8	9.0	9.1	9.1	9.8	فنلندا
8.4	8.3	6.2	6.1	7.1	7.7	7.4	6.6	6.0	5.8	5.6	السويد
7.8	7.6	5.6	5.3	5.4	4.8	4.7	5.0	5.1	5.0	5.4	المملكة المتحدة

Source: [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics\\_explained/images/5/55/Table\\_unemployment\\_rates.PNG](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/images/5/55/Table_unemployment_rates.PNG), 23-05-2011.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك العديد من الدول الأوروبية تعاني ارتفاعاً في نسب بطالة على رأسها اليونان 7.9% (2005) 12.6% سنة (2010) اسبانيا 9.2% (2005) 20.1% (2010) استونيا 7.9% (2005) 16.9% (2010) بلغاريا 10.1% (2005) 10.2% (2010) ايرلندا 4.4% (2005) 13.7% (2010) البرتغال 7.7% (2005) 11% (2010) ويرجع ذلك بدرجة أولى لنداعيات الأزمة الراهنة وأزمة اليورو، ورغم أن النسب متفاوتة وقد توحي بأن اقتصاد اسبانيا في وضع حرج مقارنة باليونان إلا أن تضايف مجموعة من العوامل الاقتصادية الأخرى كالمديونية اليونانية هي ما فجر أزمة اليورو.

الشكل (3-14)

حجم ونسبة البطالة في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي خلال العقد الماضي - معدل فصلي -



Source: Eurostat News release Euro indicators, April 2011 Euro area unemployment rate at 9.9% EU27 at 9.4%, Luxembourg, 76/2011, 31 May 2011.

أثرت الأزمة الحالية سلباً فيما يتعلق بمستويات التشغيل في الاتحاد الأوروبي إذ ارتفع معدل البطالة في منطقة اليورو إلى أعلى مستوى له في عشر سنوات ليسجل 9.5% في جوان 2009 بعد أن زاد خفض الشركات لعدد العاملين، فسوق العمل فقد 273 ألف وظيفة في الدول الست عشرة المكونة لمنطقة اليورو، وهو أعلى رقم سجل منذ العام 1999. ورغم وجود مؤشرات على بدء انتعاش الاقتصاد الأوروبي فإن الشركات ما زالت تستغني عن العمالة لديها بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات في أوروبا والعالم؛ كما ارتفع معدل البطالة في الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى 8.9% وهو الأعلى منذ جوان 2005، حيث فقد الاتحاد 385 ألف وظيفة. إذ ارتفع معدل البطالة في إسبانيا إلى 18.7% في ماي 2009 من 18% في الشهر الذي سبقه وكان الأعلى بين دول الاتحاد الأوروبي. أما أقل معدل فقد سجل في هولندا وهو 3.2% وجاءت النمسا في المرتبة الثانية بنسبة 4.3%؛ أما معدل البطالة في ألمانيا التي تمثل أكبر اقتصاد أوروبي فسجل 7.7% في ماي لنفس العام، ويشار إلى أن معدل البطالة كان قد انخفض العام 2008 ليصل إلى أدنى مستوياته وهو 7.2% (مارس 2008). لكن تدهور الوضع الاقتصادي رفع المعدل منذ ذلك الحين<sup>(1)</sup>. فقد ارتفع معدل البطالة في منطقة اليورو في فيفري 2010 إلى 10% وهو أعلى معدل يُسجل هناك منذ أوت 1998. كما أشار مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي «Eurostat» إلى أن معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 في الشهر ذاته بلغ 9.6% وهو المعدل الأعلى منذ عام 2000. ويقدر مكتب الإحصاء أن 23.019 مليون رجل وامرأة في دول الاتحاد الأوروبي كانوا عاطلين عن العمل في فيفري 2010 من ضمنهم 15.749 مليوناً في منطقة اليورو. وارتفع عدد العاطلين عن العمل بـ 131 ألفاً في فيفري مقارنة بالشهر الذي سبقه بدول الاتحاد الأوروبي وارتفع بـ 61 ألفاً في منطقة اليورو. أما بالمقارنة مع فيفري 2009 فقد ارتفعت البطالة بمقدار 3.139 ملايين في دول الاتحاد وبمقدار 1.844 مليون في منطقة اليورو. وكان معدل البطالة الأقل في كل من هولندا حيث بلغ 4% والنمسا 5% بالمقارنة مع المعدلات العليا التي شهدتها لاتفيا 21.7% وإسبانيا 19%<sup>(2)</sup>.

مع الإشارة إلى أن معدل البطالة في ألمانيا سجل ارتفاعاً أقل مما كان متوقعاً في فيفري 2010 لينعش الآمال بأن تكون جهود الحكومة لتشجيع العمالة المؤقتة قد قللت من تأثير فصل الشتاء القارس على أعداد العاطلين عن العمل. وأظهرت بيانات لمكتب العمل الاتحادي ارتفاع البطالة بواقع سبعة آلاف شخص و أن إجمالي الرقم المعدل موسمياً بلغ 3.433 مليون شخص الأمر الذي يضع نسبة البطالة عند 8.2 بالمئة وتوقع محللون في استطلاع أجرته وكالة رويترز العالمية أن يرتفع الرقم الإجمالي 19 ألفاً على مدى الشهر<sup>(3)</sup>.

#### رابعاً: قراءة في نصيب الفرد من الناتج:

يتوقف تخفيف الفقر على عنصرين رئيسيين هما النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل كلما زاد متوسط معدل النمو الاقتصادي (مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها)، أو كلما تحسن توزيع الدخل وأصبح أكثر عدالة (مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها) كلما انخفضت مستويات الفقر، وهو الهدف العالمي الرئيسي<sup>(4)</sup>.

ويتم تقييم التقدم المحرز من أجل الحد من الخلافات وترصدها لمواطني الاتحاد من خلال قياس الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ولاحتماس تعادل القوة الشرائية والاختلافات في مستويات الأسعار بين هذه البلدان؛ فتعادل القوة الشرائية يضمن إمكانية المقارنة بين البلدان بشكل أكثر وضوحاً من ذي قبل من خلال توفير بيانات عن الأسر المعيشية لجميع الدول

<sup>1</sup> - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E17DDDDC-61C5-4ECE-81B4-49B07F59B9CB.htm>, 15-03-2010.

<sup>2</sup> - <http://www.almanar.com.lb/newssite/NewsDetails.aspx?id=131670&language=ar>, 15-03-2010.

<sup>3</sup> - ارتفاع البطالة في ألمانيا ينحسر في فبراير، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودي)، المملكة العربية السعودية، العدد 41، مارس 2010، ص 17.

<sup>4</sup> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، 2007، ص 26.

الأعضاء على أساس ثابت معقول وكذا معرفة كيف يتأثر الدخل بتطور النمو الاقتصادي للبلدان المعنية رغم عدم خلو هذه الطريقة من المشاكل فتطبيق تعادل القوة الشرائية لعام 2004 بينت أن مبلغ معين باليورو كان قادراً على شراء ما يقارب ثلاثة أضعافه في بولندا مما كان عليه في الدنمارك<sup>(1)</sup>.

لكن الأزمة المالية الراهنة قلبت الموازين وغيرت المعطيات للكثير من الدول الأوروبية وأصبحت مستويات المعيشة أكثر تفاوتاً والجدول الموالي يبين نصيب الفرد من الناتج في دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 خلال الفترة 2000-2010 إذ نلاحظ انخفاض مستويات المعيشة للعديد من الدول عقب بداية ارهاصات الأزمة العالمية سنة 2007 وكانت أشد وطأة سنة 2009 نظراً لانتقال تداعيات الأزمة العالمية للاتحاد الأوروبي بشكل واضح إذ انخفض نصيب الفرد من الناتج على سبيل المثال في كل من التشيك واستونيا وإيرلندا، اليونان وإسبانيا إلى 77.4%، 59.3%، 126.9%، 94.6% و 99.4% بعد أن كان 81.3% و 65.1% و 143.1% و 96.6% و 104.2% على التوالي.

الجدول (3-9)

متوسط نصيب الفرد من الناتج في الاتحاد الأوروبي

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الأوروبي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
بلجيكا	125.9	123.5	125.0	122.9	120.7	119.4	118.4	118.0	118.5	113.1	112.6
بلغاريا	27.8	29.3	31.0	32.5	33.7	34.5	36.5	37.2	39.4	39.8	39.5
التشيك	68.5	70.2	70.4	73.4	75.1	75.8	77.4	80.2	81.3	77.4	77.6
الدنمارك	131.6	127.8	128.4	124.1	125.7	123.6	122.9	120.0	117.1	116.6	117.7
ألمانيا	118.5	116.6	115.2	116.5	116.4	116.9	115.7	114.7	115.6	112.8	114.0
استونيا	44.6	46.1	49.8	54.4	57.2	61.1	65.3	67.9	65.1	59.3	59.0
إيرلندا	131.0	132.6	137.9	140.5	142.0	144.1	147.3	150.2	143.1	126.9	124.5
اليونان	84.1	86.5	90.2	92.1	94.0	92.8	94.1	94.8	96.6	94.6	93.6
إسبانيا	97.3	98.1	100.5	101.0	101.0	102.0	104.0	105.4	104.2	99.4	97.4
فرنسا	115.4	115.7	116.0	111.8	110.0	110.6	109.1	108.9	108.1	107.1	107.5
إيطاليا	116.9	117.8	111.9	110.7	106.7	104.8	103.8	101.9	99.3	98.5	98.4
قبرص	88.7	90.9	89.2	88.9	90.3	90.9	90.2	90.8	92.6	96.0	95.0
لاتفيا	36.7	38.7	41.2	43.3	45.7	48.6	52.5	57.9	55.1	48.1	46.3
ليتوانيا	39.3	41.5	44.1	49.1	50.5	52.9	55.5	59.5	60.6	52.0	50.1
لكسمبورغ	243.7	234.1	240.3	247.7	253.4	254.0	267.0	267.2	258.4	267.9	267.1
هنغاريا	56.0	58.7	61.3	63.2	63.1	63.1	63.5	62.7	62.9	61.4	60.9
مالطا	83.6	77.9	79.5	78.4	77.2	78.2	76.7	77.9	79.0	75.5	75.1
هولندا	134.3	133.7	133.4	129.3	129.2	130.8	130.9	130.9	132.2	129.8	129.2
النمسا	131.4	125.1	126.2	126.8	126.8	124.7	124.3	123.8	124.8	120.6	121.1
بولندا	48.2	47.6	48.3	48.9	50.6	51.3	52.3	53.7	56.1	58.2	59.0
البرتغال	78.0	77.3	77.0	76.7	74.6	76.9	76.3	76.1	75.5	75.0	74.9

<sup>1</sup> - European Commission, "The Social Situation in the European Union 2007" Social Cohesion through Equal Opportunities", Europe, April 2008, p39.



45.3	45.1	44.9	42.1	38.3	35.0	34.1	31.3	29.4	27.8	26.1	رومانيا
86.8	86.1	90.8	89.2	87.6	87.4	86.4	83.4	82.3	79.7	79.8	سلوفانيا
70.2	69.3	70.7	67.0	63.5	60.2	57.1	55.5	54.1	52.4	50.1	سلوفاكيا
111.0	110.7	115.5	115.8	114.8	114.1	116.2	112.9	115.1	115.7	117.2	فنلندا
117.1	116.1	120.1	122.2	121.4	120.3	124.8	122.6	121.1	121.4	126.7	السويد
112.0	122.2	118.5	119.0	120.3	121.8	123.5	121.8	120.6	119.8	119.0	المملكة المتحدة

Source: [epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tsieb010](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tsieb010), 20-05-2011.

وبأخذ لمحة عامة عن التوزيع الإقليمي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي نجد أن المناطق التي توجد بها أعلى نسب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تتواجد في جنوب ألمانيا، وجنوب المملكة المتحدة وشمال إيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا والنمسا وإيرلندا والدول الاسكندنافية، ومناطق العاصمة مدريد وباريس وتتركز المناطق الأضعف اقتصادياً في المحيط الجنوبي والغربي من الاتحاد وفي ألمانيا الشرقية، والدول الأعضاء الجديدة وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية، الجمهورية التشيكية التي يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد اقل من 75% من متوسط الاتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup> وإذا كان لنا أن نصنف المناطق بالنظر لنتائجها المحلي الإجمالي للفرد الواحد ستظهر الصورة التالية:

كان الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 في 72 منطقة أقل من 75% من متوسط الاتحاد الأوروبي، وهذه المناطق هي موطن 25.2% من السكان (بين الاتحاد الأوروبي وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية)، التي تمثل ثلاثة أرباع الدول الأعضاء الجديدة وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية؛ إضافة إلى 41 منطقة لديها من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أكثر من 125% من متوسط نصيب الفرد من الناتج في الاتحاد الأوروبي، وهذه المناطق هي موطن لـ 20.1% من السكان والمناطق التي بها ناتج محلي إجمالي للسكان ما بين 75-125% من متوسط نصيب الفرد من الناتج في الاتحاد الأوروبي هي موطن لـ 54.7%، وهي أغلبية واضحة من السكان في 29 بلداً، و 11.5% من السكان يعيشون في المناطق التي بها ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد أقل من 50% من متوسط نصيب الفرد من الناتج في الاتحاد الأوروبي، وهي مناطق في الدول الأعضاء الجديدة وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مقدونيا. وبدراسة أعلى وأدى قيم لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 نجد اختلاف بمعامل 13.6%، وهو رقم لا يزال مرتفعاً للغاية ولكنه انخفض على المدى المتوسط . داخل كل بلد على حدى<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - Eurostat , Eurostat regional yearbook 2009, op.cit, p50.

<sup>2</sup> - Ibid, pp51-57.

## المبحث الثاني:

### الاختبار الأوروبي «أزمة اليورو»

تميز الوضع الاقتصادي العالمي خلال العقد الماضي بتواتر الأزمات الاقتصادية والتي كانت من بينها الأزمة المالية العالمية الراهنة التي انطلقت من مركز الاقتصاد الرأسمالي - أمريكا-، لتشمل في مرحلة أولى أوروبا وتكتسح بعد ذلك كلّ أقطاب الدنيا لتُخلّف على إثرها هزات ارتدادية متفاوتة الخطورة والتي كانت أبرزها أزمة الدين العمومي اليوناني، التي تحولت من مجرد أزمة دين عمومي إلى أزمة تهدد كياناً اقتصادياً قائماً بذاته «الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي» واستدعت نقاشات هامة من حكومات الدول الأعضاء فيه حول كلفة اندماجهم في الوحدة النقدية مع ذبوع نظرة بالغة السلبية تحوي الكثير من التشكيك الجوهري في جدوى الاتحاد ومستقبل مسار الاندماج القاري.

#### المطلب الأول: الخلفية الاقتصادية لأزمة الديون السيادية في اليونان:

##### أولاً: تاريخ اليونان الاتحادي وطبيعة اقتصادها:

انضمّ اليونان إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1981، وانتفع بذلك من كل الآليات الممنوحة من طرفه في شكل صناديق إعانات يوفرها للبلدان المنضوية تحته والمتميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي. هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيتها، ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد بـ 8 مرات، ففي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981 أصبح يقارب 32000 دولار في الوقت الحالي ما أتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالمي الممنوح من طرف برنامج الامم المتحدة للتنمية، والذي صنف اليونان في المرتبة 25 على 177 دولة. لكن ومنذ أن انضمت 10 دول جديدة إلى قائمة الاتحاد الأوروبي سنة، 2004 بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان، حيث أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار، أي أقل بكثير من الدخل السنوي لليونان، فانتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها. هذا التحول الهام تزامن مع انتهاء الألعاب الاولمبية بأثينا والذي تداين فيه اليونان كثيراً لتحضير هذه الألعاب دون أن ننسى الانعكاس السلبي لانهاء هذه الألعاب على السياحة في هذا البلد والتي تمثل لوحدها قرابة العشر للنتائج المحلي الخام<sup>(1)</sup>.

وقبل انضمام اليونان إلى مجموعة اليورو كان الدين اليوناني يشكل 6 بالمئة من إجمالي الناتج الوطني، أما في عام 2009 فقد وصلت تلك النسبة إلى حوالي 50 بالمئة وفي نهاية العام ذاته ارتفع الرقم إلى 115 بالمئة<sup>(2)</sup>؛ ذلك إلى ارتفاع الإنفاق من الحكومات اليونانية المتعاقبة الذي كان يمول عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية، وكلّى عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في اليونان هي أعلى بكثير من تلك المسموح بها وفقاً للقواعد التي تحكم الاقتصادي للاتحاد الأوروبي والاتحاد النقدي على وجه التحديد - ميثاق الاستقرار والنمو - إذ يدعو هذا الأخير لوضع سقف لعجز الميزانية 3% من الناتج المحلي الإجمالي وسقف الديون الخارجية 60% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - رضا الشكندالي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 8، 01 سبتمبر 2010، ص 19.

<sup>2</sup> - فينسينت راينهاردت، كارمين راينهاردت، من خرافات الأزمة المالية في اليونان، منشورات مركز أميركان أثيربرايز، الولايات المتحدة، 9 ماي 2010، ص 4.

<sup>3</sup> - Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, Greece's Debt Crisis: Overview Policy Responses and Implications, Congressional Research Service, USA, April 27- 2010, p2.

★ - طبيعة الاقتصاد اليوناني والمؤشرات الرئيسية له:

### 1. حقائق حول طبيعة اقتصاد اليونان<sup>(1)</sup>:

- ① - الاعتماد بشكل كبير في التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة والسكر؛
- ② - تعمل العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب؛
- ③ - معظم المؤسسات تعاني استناداً مفرطاً، وبالتالي إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات؛
- ④ - نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها؛
- ⑤ - هناك نقطة ضعف كبيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد للشركات، ما يجعل من الصعب بالنسبة للاقتصاد اليوناني التكيف مع دينامية الاقتصاد العالمي واغتنام الفرص من ذلك؛
- ⑥ - تنوع المهارات وارتفاع الخدمات ذات القيمة المضافة والاقتصاد القائم على المعرفة؛
- ⑦ - هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد مما يحدث تأخير شديد في الاستعداد لمواجهة التحديات الجديدة واغتنام الفرص المتاحة.

### 2. الناتج القومي الإجمالي لليونان ومعدلات النمو:

حقق الاقتصاد اليوناني معدلات نمو سنوية قدرها 4% في المتوسط بين عامي 2004 و 2007، فيما نما بمعدل 2% خلال عام 2008 (وفق الأسعار الثابتة لعام 2000)، ليعود بذلك واحداً من أعلى المعدلات في منطقة اليورو. وقد أثر عدم استقرار الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 على اليونان، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (-2.0%). وقد أسفر شمول اليونان بخطة الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي - مقرونة بإجراءات اقتصادية تشفوية لتحقيق التعافي المالي المنشود - عن التأثير على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 أيضاً، وتجلي ذلك في تراجع بنحو 2.5% إلى 4%<sup>(2)</sup>.

الجدول (3-10)

(%)

الناتج والدخل القومي الإجمالي لليونان

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	2009		
							الناتج المحلي الإجمالي %	مليار يورو بالعملة المحلية	
1.1	3.5-	4.5-	2.0-	1.0	4.3	3.0	100.0	235.1	الناتج المحلي الإجمالي
1.1	3.7-	4.5-	1.5-	0.7	3.4	2.9	97.3	228.6	الدخل القومي الإجمالي
1.8-	8.0-	7.7-	1.8-	1.0	4.6	3.5			المساهمة في الطلب المحلي

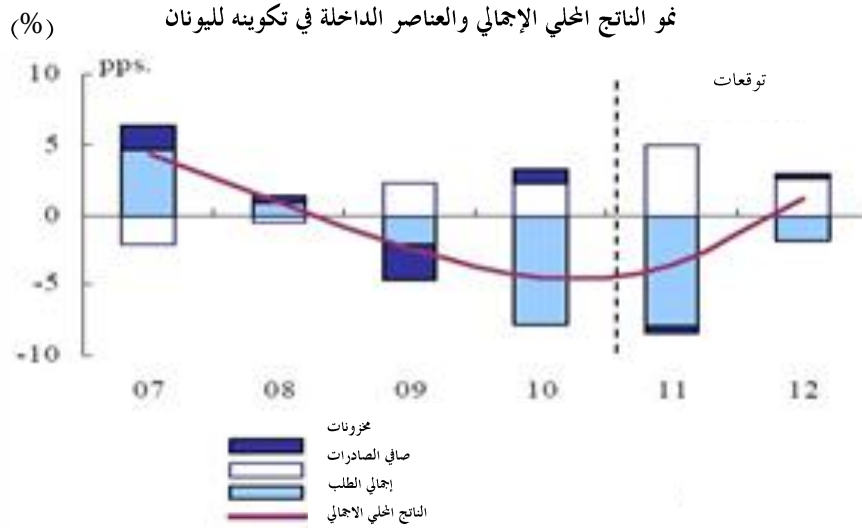
<sup>1</sup> - pravind kumar jugnauth, *Facing The Euro Zone Crisis*, minister of finance & Economic development, August 2010, p 5.

<sup>2</sup> - <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>, 18-05-2011.

0.3	0.5-	0.9	2.3-	0.5	1.6	0.1-			مخزونات	الناتج المحلي الإجمالي
2.6	5.0	2.3	2.0	0.5-	2.0-	0.4-			صافي الصادرات	

Source: European Commission, *European Economic Forecast*, op.cit, p 107.

الشكل (3-15)



Source: European Commission, *European Economic Forecast*, op.cit, p 105.

من خلال الجدول والشكل السابقين نجد أن الناتج والدخل القومي الإجمالي كان في الفترة 1992-2006 في حدود 3 بالمئة وارتفعت نسبياً خلال العام 2007 ليبلغ 4.3% و3.4% على التوالي كما نلاحظ أن صافي صادرات اليونان كان بقيمة سالبة خلال العام 2007 لتقلص القيمة خلال سنة 2008 ولعل السبب الرئيسي لذلك هو تأثر اليونان بتداعيات الأزمة العالمية والتي أثرت بشكل بالغ على قطاع السياحة الذي يعتبر عصب الاقتصاد اليوناني ومن ثم تحول إلى قيم موجبة شبه ثابتة في كل من عامي 2009-2010 مع توقع استمرار زيادة نموها في كل من عامي 2011-2012 مع ملاحظة توقع انخفاضها نسبياً خلال العام الأخير وعلى العكس من ذلك نجد أن المخزونات وإجمالي الطلب كانا بقيمة موجبة خلال العامين 2007 و2008 على التوالي لكن اثر الأزمة انخفضت قيمتهما سنة 2009 لتصبح بقيمة سالبة، مع توقع زيادة قيمتهما رغم بقائهما بقيمة سالبة سنة 2011 أما في سنة 2012 فيتوقع نمو المخزونات للتحقق قيماً موجبة مع بقاء إجمالي الطلب منخفضاً رغم نموه.

### 3. قراءة في الاستهلاك اليوناني:

الجدول (3-11)

مؤشرات الاستهلاك في اليونان (%)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	2009		الاستهلاك الشخصي
							الناتج المحلي الإجمالي %	مليار يورو بالعملة المحلية	
2.2-	6.4-	4.5-	2.2-	3.2	2.8	3.1	74.0	174.0	
0.1	2.6-	6.5-	10.3	1.5	8.2	3.1	20.6	48.4	الاستهلاك العام

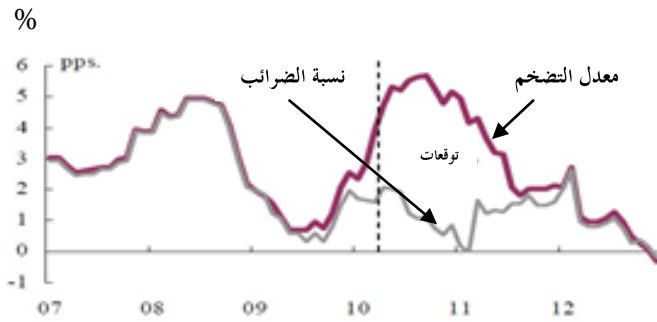
0.4	0.3	2.6	1.3	3.3	3.1	6.3			مخفض الناتج المحلي الإجمالي (*)
0.5	2.4	4.7	1.3	4.2	3.0	-			الرقم القياسي للاستهلاك

Source: European Commission, *European Economic Forecast*, op.cit, p 107.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاستهلاك الشخصي والعام قد كان خلال الفترة 1992-2006 في حدود 3.1 بالمئة مع ثباته في حدود هذه القيمة في سنتي 2007-2008 بالنسبة للاستهلاك الخاص وانخفاضه خلال باقي السنوات ليصل عتبات القيم السالبة بدءاً بسنة 2009 وذلك جراء تزامن هذه الفترة وتداعيات الأزمة العالمية وأزمة اليورو، أما الاستهلاك العام فقد انخفض سنة 2008 إلى 1.5 بعد أن كان 8.2 بالمئة سنة 2007 مع ملاحظة ارتفاع في نفس المتغير سنة 2009 ليبلغ 10.3 بالمئة.

### الشكل (3-16)

التضخم ومعدلات الضرائب في اليونان



Source: European Commission, op.cit, p 106.

ومن الجدير بالذكر أن معدلات التضخم ونسب الضرائب في اليونان قد لعبت دوراً هاماً في النتائج السابقة وهو ما يوضحه الشكل ومعطيات الجدول السابقين إذ يشير لارتفاع مضطرب لكلي المؤشرين خلال الفترة 2007-2009 مع ملاحظة انخفاض طفيف لهما خلال الفترة 2009-2010 كنوع من الاستجابة للإصلاحات الاقتصادية المتبعة لحل الأزمة والتي ما لبثت أن استأنفت الارتفاع مجدداً جراء الأزمة اليونانية أو أزمة اليورو.

### 4. الاستثمار والادخار في اليونان:

#### الجدول (3-12)

الاستثمار والادخار في اليونان (%)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	2009		إجمالي تكوين رأس المال الثابت
							الناتج المحلي الإجمالي %	مليار يورو بالعملة المحلية	
1.9-	16.6-	16.5-	11.2-	7.5-	5.5	4.3	17.1	40.2	
1.2	16.0-	23.5-	11.8-	6.6	22.3	8.6	7.6	18.0	منها : معدات
5.0	3.2	0.2-	4.2	0.3-	4.4	-			معدل الادخار الأسري

Source: European Commission, *European Economic Forecast*, op.cit, p 107.

\* - و يسمى أحيانا مؤشر سعر الناتج المحلي يستخدم عادة في ازالة اثر التضخم للحصول على القيمة الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية، وهو الافضل لأنه يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية ويعدل القيمة النقدية للناتج الإجمالي بالنسبة للتغيرات السعريّة التي تحدث في كافة هذه الأنشطة.

بلغت قيمة تكوين رأس المال الثابت في اليونان 44.8 مليار يورو خلال عام 2008 حسب الأسعار الثابتة، ليمتد هذا الثبات بالقيمة نفسها تقريباً منذ عام 2007، أما في عام 2009 فقد شهدت هذه القيمة انخفاضاً بلغت معه 39.9 مليار يورو جراء الأزمة المالية العالمية. من جانب آخر، بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - وفقاً للبيانات الحديثة المنقحة - نحو 3.1 مليار يورو في عام 2008، أي بزيادة تعادل 100% مقارنةً بعام 2007. أما في عام 2009 فظل إجمالي الاستثمارات وصافيتها عند مستويات مرتفعة رغم تعاضم الأزمة المالية. وفي السياق ذاته، شهد صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليونان انخفاضاً بنسبة 21% مقارنة بعام 2008، غير أن هذا التراجع بدأ أقل بكثير من قيمة التدفقات بلغت 37% وفقاً لتقرير حديث صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد». كما بلغ إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبية 4.496 مليار يورو عام 2009، أي ضعف صافي التدفقات عن العام نفسه (2.145 مليار يورو)، ومن المعلوم أن هذا الإجمالي يعد مرآة لأداء الدولة الحقيقي. ومع إبداء المستثمرين من الاتحاد الأوروبي والصين والدول العربية اهتماماً فعلياً بضخ استثمارات كبيرة في اليونان، ثمة آفاق وإعادة لبقاء تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند مستويات مرضية خلال 2010 رغم الأزمة المالية العالمية والمحلية<sup>(1)</sup>.

### 5. التجارة الخارجية لليونان:

زادت الصادرات اليونانية - حسب الأسعار الحالية - بنسبة 11.2% خلال الفترة الواقعة بين عامي 2006 و2008 فيما تراجعت النسبة في عام 2009 لتصل إلى قيمة قدرها 19.2 مليار يورو من أصل 22.8 مليار يورو في عام 2008 ويعد هذا التراجع مقبولاً بالنظر إلى الأوضاع المالية المتأزمة عالمياً وما لها من تأثير مباشر على التجارة الدولية. جدير بالذكر أن معدلات الواردات شهدت تراجعاً أقوى خلال عام 2009، مما يعني محدودية التأثير على الميزان التجاري اليوناني<sup>(2)</sup>.

#### الجدول (3-13)

##### التجارة الخارجية لليونان

(%)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	2009		
							الناتج المحلي الإجمالي %	مليار يورو بالعملة المحلية	
6.9	10.7	3.8	20.1-	4.0	5.8	6.3	18.8	44.3	الصادرات (سلع وخدمات)
3.1-	8.4-	4.8-	18.6-	4.0	9.9	5.8	29.6	69.5	واردات (سلع وخدمات)
0.9-	3.6-	4.0	1.0	3.3-	0.8	0.0			معدل التبادل التجاري للسلع
12.3-	13.0-	14.2-	16.3-	20.4-	19.5-	15.2-			الميزان التجاري
6.1-	8.3-	11.8-	14.0-	16.3-	15.6-	6.3-			ميزان الحساب الجاري

Source: European Commission, *European Economic Forecast*, op.cit, p 107.

<sup>1</sup> - <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>, 18-05-2011.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

يوضح الجدول السابق التجارة الخارجية لليونان خلال العقدين الماضيين مع لحة لبداية العقد الحالي إذ احتلت الصادرات الخارجية للسلع والخدمات خلال الفترة 1992-2006 نسبة 6.3 بالمئة من إجمالي الصادرات ثم انخفضت سني 2007-2008 إلى 5.8 و4.0 بالمئة على التوالي مع معدل تبادل تجاري 0.8 و-3.3 بالمئة لتصبح -20.1 بالمئة سنة 2009 جراء الأزمة بمبلغ 44.3 مليار يورو ونسبة 18.8 بالمئة من الناتج الإجمالي بمعدل تبادل تجاري 1 بالمئة مع توقع انتعاشها خلال العقد الحالي لتبلغ 3.8 و10.7 و6.9 خلال السنوات 2010 و2011 و2012 على التوالي أما الواردات فقد بلغت 5.8 بالمئة خلال 1992-2006 لترتفع إلى 9.9 بالمئة سنة 2007 نتيجة احتضان اليونان للألعاب الأولمبية خلال هذه الفترة لينخفض سنة 2008 إلى 4 بالمئة ثم -18.6 بالمئة سنة 2009 مع توقع استمرار انكماشها خلال السنوات اللاحقة نتيجة السياسة التقشفية التي تتبعها اليونان، أما الميزان التجاري والميزان الجاري فقد عانيا خلال هذه الفترة من عجز متفاوت النسب مع توقع استمرارية هذا العجز خلال الفترة اللاحقة.

## 6. العمالة ومعدل البطالة في اليونان:

### الجدول (3-14)

#### العمالة ومعدل البطالة في اليونان

(%)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	
0.1	2.6-	2.1-	0.7-	0.2	1.7	1.2	العمالة
15.3	15.2	12.6	9.5	7.7	8.3	9.9	معدل البطالة
0.1	1.0-	3.5-	3.6	7.0	6.1	7.9	تعويضات العاملين/الرؤساء
0.9-	0.1-	1.1-	5.0	6.2	3.6	6.0	تكاليف وحدة عمل في الاقتصاد الكلي
1.3-	0.4-	3.5-	3.7	2.8	0.5	0.2-	التكاليف الحقيقية لوحة العمل

Source: European Commission, **European Economic Forecast**, op.cit, p 107.

بلغ معدل البطالة حتى عام 2008 مستويات منخفضة نسبياً بمقارنته 7.6%، وهذا معدل متوسط مقارنة بالمعدلات المسجلة في منطقة اليورو. وخلال عام 2009، ارتفع معدل البطالة كنتاج طبيعي للأزمات العالمية التي أثرت على اليونان كباقي الدول حتى بلغ 9.4%. ويُتوقع تزايد هذا المعدل في عام 2010، نتيجة لسياسة التقشف المالي. حدير بالذكر أن معدل البطالة زاد بدوره في الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نتيجة للأزمة المالية العالمية، علماً بأن معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي بلغ 9.6% في ديسمبر 2009<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>, 18-05-2011.

## 7. الميزانية والدين الحكومي اليوناني:

يأتي الاستقرار المالي في عام 2010 على رأس الأولويات بالنسبة لليونان، ومع ذلك يعد الاستثمار الخاص (على الصعيد الوطني والدولي) والصادرات من محركات النمو الرئيسة، وليس الزيادة في الإنفاق العام كما كانت الحال في الماضي<sup>(1)</sup>.

الجدول (3-15)

(%)

الميزانية والدين العمومي اليوناني

2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92	
4.0-	6.4-	10.1-	12.9-	14.9-	13.3-	-	صافي الاقتراض (+) أو الاقتراض (-)
9.3-	9.5-	10.5-	15.4-	9.8-	6.4-	6.5-	الميزان الحكومي العام
6.6-	6.1-	8.2-	14.9-	10.4-	7.5-	6.6-	توازن الميزانية العامة معدل دوريا
7.9-	7.4-	8.6-	14.0-	9.5-	7.3-	-	هيكلية الميزانية
166.1	157.7	142.8	127.1	110.7	105.4	97.7	إجمالي الدين الحكومي

Source: European Commission, *European Economic Forecast*, op.cit, p 107.

جدير بالذكر أن إنتاجية العمالة في اليونان واصلت ارتفاعها في عام 2009، بل ومازالت تتفوق على متوسط المعدلات المسجلة في دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين أما العجز العام في الميزانية فقد تقلص بدوره بنحو 46% خلال النصف الأول من عام 2010، مما رفع من شأن التوقعات القائلة بعودة اليونان إلى أسواق السندات في عام 2011، وهو العام الذي تشير التوقعات إلى شهوده اتجاهات نمو تصاعدية في إجمالي الناتج المحلي بفضل المزيد من الإصلاحات الرامية إلى إيجاد بيئة أكثر جذبا للاستثمار والنشاط التجاري، ويشمل ذلك تحرير عدد من الأسواق واختصار إجراءات استصدار التراخيص، وتمير قانون الاستثمار الجديد، علاوة على بث المرونة في سوق العمل، إلى غير ذلك من التدابير والإجراءات<sup>(2)</sup>.

## ثانياً: المسار الزمني لأزمة اليونان المالية:

ما أن بدأت أولى بوادر التعافي تبدو على الاقتصاد الأمريكي حتى بدأت أزمة جديدة تبعث القلق في أوصال الأسواق المالية العالمية، فالأخبار مليئة بالصعوبات التي تلاقيها اليونان في تمويل عجز ميزانيتها المتورم إضافة إلى احتمال أن تسري عدوى ديونها إلى أوروبا وما وراءها إذ خسر اليورو 12 بالمئة من قيمته عام 2010<sup>(3)</sup>.

وانطلقت أزمة اليونان في أكتوبر 2009 وبالتحديد عندما تأهل الحزب الاشتراكي بالبلاد لتسيير دفة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية حكم اليمين بتصريح وزير المالية الجديد جورج بابانديرو لأعضاء الاتحاد الأوروبي، بأن عجز ميزانية اليونانية سنة 2009 في حدود 12,5% من الناتج المحلي الخام، أي ضعف ما صرحت به الحكومة اليمينية السابقة؛ مما أدى بوكالات التقييم المالي إلى تخفيض ترقيمها على الدين العمومي اليوناني، فارتفعت بذلك نسبة الفائدة على هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>, 18-05-2011.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

<sup>3</sup> - فينسينت راينهارت، كارمين راينهارت، مرجع سبق ذكره، ص 1.

<sup>4</sup> - رضا الشكدالي، مرجع سبق ذكره، ص 18.



وبعد تكشف محاور الأزمة ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها، إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريباً أرقاماً وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتضليل الناخبين في الداخل وتفادي أي ضغوط خارجية من شركائها، لاشتراط الاتحاد الأوروبي ألا يتجاوز عجز ميزانيات دوله نسبة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو، وأن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها<sup>(1)</sup>؛ وهو ما جعل المستشار الألمانية أنجيلا ماركيل تشبه أزمة الديون اليونانية بالفضيحة، التي جعلت البنوك تشارك في تزوير المعطيات وإحصائيات الميزانيات المالية لليونان، وهو ما جعل بعض الألمان، في عز الأزمة، يطالبون اليونان ببيع بعض جزرها لتسديد الديون الخارجية<sup>(2)</sup>.

ورغم أن التقشف المالي نادراً ما يؤدي إلى نتائج سريعة فالتقليص الكبير والسريع للإنفاق الحكومي يؤدي في معظم الأحيان إلى تقليص النشاط الاقتصادي أيضاً ما يعني انخفاضاً في حصيلة الضرائب وارتفاعاً في تعويضات التقاعد والحماية الاجتماعية مما يؤدي إلى تقويض جهود تخفيض العجز وحتى إن تم الاستغناء عن أي دين جديد أو تخفيض قيمته فإن العملية تتطلب وقتاً للتخلص من دين كبير<sup>(3)</sup>؛ فقد توخت اليونان التقشف في مصاريفها عن طريق ضبط هدف لنفسها يتمثل في بلوغ نسبة 2.8% من الناتج المحلي الخام سنة 2010 كعجز لميزانيتها، فلجأت في جانفي 2010 إلى تجميد أجور الوظيفة العمومية ليشمل هذا الأجراء بعد ذلك القطاع الخاص وذوي الدخل الشهري الأقل من 2000 أورو، وهو إجراء دعمه كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي إثر زيارة المسؤولين فيهما لليونان، في محاولة منهم لإيجاد طريقة للخروج من الأزمة. ثم لجأت الحكومة اليونانية في مارس 2010 إلى رفع القيمة المضافة على كل من البنزين، السجائر والكحول مع التخفيض بحوالي الثلث من المنح المدججة للقطاع العمومي<sup>(4)</sup>، وهو ما خلق تداعيات ضارية على الجانب العمالي والصناعي والمشروعات التجارية، إذ شهد القطاع الصناعي تراجعاً كبيراً خلال عام 2010 حسب مصلحة الإحصاء الوطني اليونانية فتراجع بنسبة 10.2%، بينما شهد 22 من 24 من قطاعات الصناعات التحويلية تراجعاً ملحوظاً، كما تراجعت الصناعات النسيجية بنسبة 22.2%، أما الصناعات المعدنية فتراجعت بدورها بنسبة 28.9%، وتدنى إنتاج المناجم بنسبة 16.1% كما انتقلت مشروعات أخرى إلى دول بلقانية مجاورة بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وبدأ الآلاف العمال موجة تحركات احتجاجية واسعة ضد إدارات المؤسسات كونهم لم يتلقوا رواتبهم منذ سبعة أشهر، ولا يعرفون مصير المشروعات التي يعملون فيها والتي توقفت عن العمل. فيما تعاني بعض المدن (ناوسا) من نسبة بطالة بلغت رسمياً 52%<sup>(5)</sup>.

كما زاد الديوان الأوروبي للإحصاء الطين بلة حين صرح بأن عجز ميزانية اليونان هو في حدود 13.6% وليس 12.5% من الناتج المحلي الخام، فلجأت مؤسسة «ستندارد وپورز» إلى التخفيض مرة أخرى في ترقيمها للدين اليوناني مما عقد الوضعية المالية اليونانية أكثر<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد 41، مارس 2010، ص 21-23.

<sup>2</sup> - مصطفى صايح، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري "الفرص والتحديات"، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 8، 01 سبتمبر 2010، ص 14.

<sup>3</sup> - فينسينت راينهارت، كارمين راينهارت، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

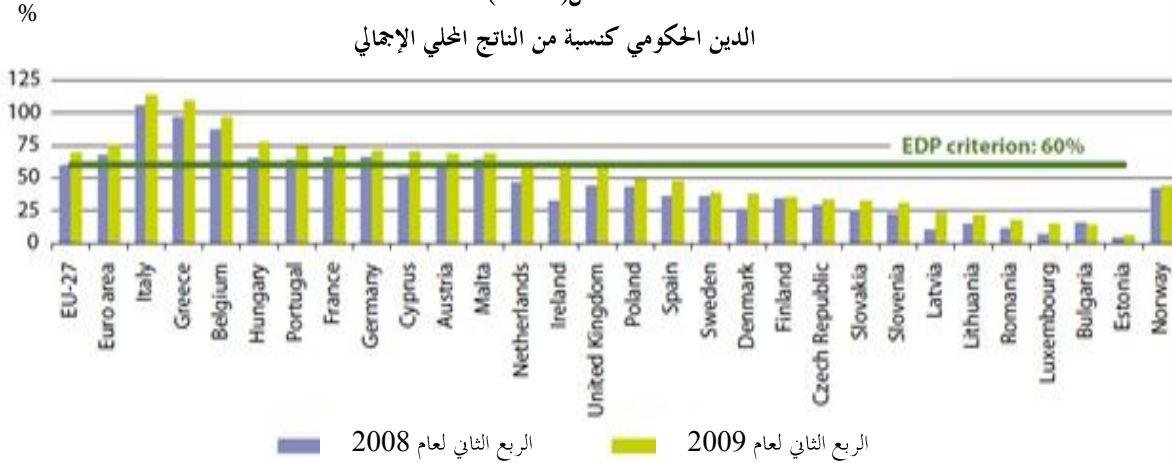
<sup>4</sup> - رضا الشكدالي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>5</sup> - أحمد السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

<sup>6</sup> - رضا الشكدالي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وهو الأمر الذي رفع تكاليف التمويل بالنسبة لكل المقترضين السياديين وقلص فرص الحصول عليه بصورة حادة وعلى الرغم من أن البلدان التي التزمت بمعايير ماستريخت بصورة أوثق نازعت لمواجهة زيادات أقل في العلاوات، لكنها لم تحظ بحماية كاملة<sup>(1)</sup>؛ وبدأ المستثمرون الانسحاب من سوق السندات اليونانية مما رفع مستويات العائد المطلوب عليها، ما جعل صناع السياسات يخشون انتشار الأزمة إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو<sup>(2)</sup> فاليونان ليست البلد الوحيد الذي ثمل بالديون، فأيسلندا وبريطانيا قد انتهجت سبيل الارتفاع الكبير في حجم الاستدانة من جهات محلية وعالمية، وإن كانت قد تمسكت بعملاهما المحلية<sup>(3)</sup>.

الشكل (3-17)



Source: Eurostat European commission, *Europe in figures Eurostat yearbook 2010*, op.cit, p40.

ثالثاً: أسباب الأزمة اليونانية:

### 1. أسباب وعوامل داخلية:

- تسارع النمو وأسعار الأنشطة المحلية التي ارتفعت نسبة لأسعار المنتجات القابلة للتصدير أو وارداتها، وجذب الاستثمارات لقطاعات أقل إنتاجية غير القابلة للتداول وبعيدا عن الصادرات والصناعات المتنافسة مع واردات؛
- عزز خفض تكاليف الاقتراض وتوسيع الطلب المحلي عائدات الضرائب في *GIIPS*<sup>(\*)</sup>، وبدلا من الاعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة وحفظ المكاسب غير المتوقعة عندما تباطأ النمو، وزيادة حكومات الـ *GIIPS* في الانفاق زيادة كبيرة، فضلاً عن سوء الإدارة المالية الصارخة للمشاكل في اليونان<sup>(4)</sup>؛
- منذ عام 2001 كانت اليونان تعاني من متوسط عجز ميزانية سنويا 5% وعجزاً في الحساب الجاري 9% وكان هذا العجز أكثر من الشروط الموضوعية للانضمام للاتحاد الأوروبي 2% و 1% على التوالي؛

<sup>1</sup> -مارتن شيهناك، سرويونا متيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، يونيو2009، ص13.

<sup>2</sup> - نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، واشنطن، 2 ماي 2010، ص3.

<sup>3</sup> - فينسينت راينهارت، كارمين راينهارت، مرجع سبق ذكره، ص 4.

\* - اليونان، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، كما تدعى أيضاً *PIIGS* أو *PIGS*.

<sup>4</sup> - Uri Daudush and Others, *Paradigm Lost The Euro In Crisis*, Carnegie endowment, p8.

- كانت اليونان تقدر أرقام منخفضة لديونها من أجل المحافظة على عضوية الاتحاد النقدي، وهو ما جعلها تعاني الآن من ما يقرب 300 مليار يورو ديون، مما أدى إلى تراجع ثقة العالم في الاقتصاد الأوروبي، ودفع أداء ديون كل من البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا للظهور على السطح أيضاً؛
- تمول اليونان العجز المزودج في الميزانية والحساب الجاري عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية وهو ما أسهم في ارتفاع الديون الخارجية لـ 115% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009<sup>(1)</sup>.

## 2. أسباب وعوامل خارجية:

- ارتفعت الثقة في آفاق النمو والاستقرار في اقتصادات اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، وإسبانيا (GIIPS) عندما تم طرح اليورو، مما تسبب في انخفاض أسعار الفائدة للأعضاء الأكثر استقراراً؛
- ارتفعت الصادرات بحدّة كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، وهولندا، وغيرها من البلدان المستقرة في أوروبا ونمو الطلب في GIIPS واشباعه كسياسة لزيادة الصادرات، فاعتماد عملة موحدة وسع الاتجاهات التنافسية الأوروبية؛
- ازدهار الطلب المحلي في GIIPS بفعل النمو السريع للأحور التي تجاوزت الإنتاجية، وزيادة تكاليف وحدة العمل وتآكل القدرة التنافسية الخارجية كذلك، وتعزز هذا الاتجاه بصرامة أسواق العمل في معظم دول GIIPS فضلاً عن ظهور انخفاض قيمة العملة والنمو السريع في إنتاجية الأيدي العاملة قطاعات التصدير من الولايات المتحدة واليابان والصين، ما خلق مشاكل القدرة التنافسية للـ GIIPS<sup>(2)</sup>؛
- قاد تحسين الثقة وانخفاض أسعار الفائدة لزيادة الطلب المحلي للمستثمرين والمستهلكين في GIIPS كما شجع على زيادة الإنفاق وتشغيل الديون المستحقة في كثير من الأحيان في الخارج وتدفع رأس المال الأجنبي لها<sup>(3)</sup>؛
- اندلاع الأزمة المالية العالمية حريف 2008 أدى إلى أزمة سيولة لكثير من البلدان، بما في ذلك عدة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فالركود العالمي الناتج عن الأزمة المالية وضع ضغطاً على ميزانيات العديد من الحكومات، بما في ذلك اليونان<sup>(4)</sup>؛
- أدت الأزمة المالية العالمية لنهاية مفاجئة لنموذج النمو في مرحلة ما بعد نهائيات كأس الامم الأوروبية في GIIPS لأنها سقطت في الركود وانهارت عائدات الضرائب، ما كشف النقاب عن الإنفاق الحكومي غير الغير مستدام وفقدانهم للقدرة التنافسية<sup>(5)</sup>؛
- في أواخر شهر نوفمبر 2009 أثبتت مخاوف حول التصير في سداد ديونها إضافية احتمال وجود سلسلة من الافتراضات السيادية للحكومات تحت وطأة الأزمة المالية مما دفع بثقة المستثمرين في الاقتصاد اليوناني إلى التراجع<sup>(6)</sup>؛
- انخفضت أسعار السندات على الصعيد العالمي فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8-17% في 2010، مع خسائر أعلى عموماً في الدول ذات الدخل المرتفع الأوروبي. كما كان هناك انخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup>-Capitalvia, *Impact of Greece crisis*, www.capitalvia.com p2.

<sup>2</sup>- Uri Daudush and Others, *op.cit*, p8.

<sup>3</sup>- Idem.

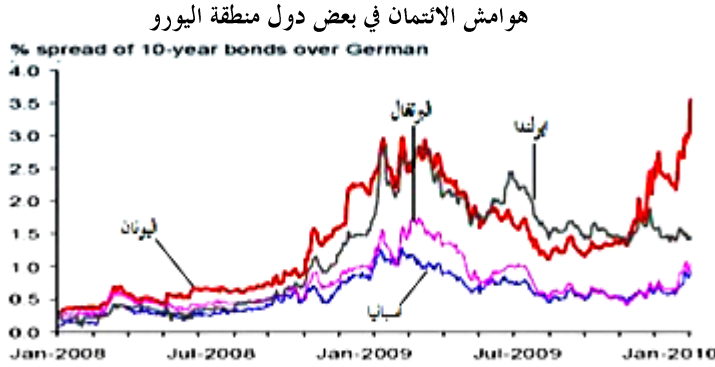
<sup>4</sup>- Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, *op.cit*, p2.

<sup>5</sup>- Uri Daudush and Others, *op.cit*, p8.

<sup>6</sup>- Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, *op.cit*, p3.

<sup>7</sup>- Beroe Inc, *op.cit*, p2.

## الشكل (3-18)



Source: Capitalvia, op.cit, p4

## المطلب الثاني: أزمة اليورو بين الانتشار والانحسار:

أعلن بير شتاينبروك وزير مالية ألمانيا في سبتمبر 2008 أن: «الولايات المتحدة ستفقد مكانتها كقوة عظمى للنظام المالي العالمي، كما أن أمريكا لن تكون القوة الوحيدة لتحديد المعايير والمنتجات المالية التي سيجري تداولها عبر العالم كله»<sup>(1)</sup>؛ لكن بانفجار أزمة اليورو سنة 2009 وجب إعادة النظر في هذه المقولة التي تطرح فكرة مستقبل اليورو كعملة النظام العالمي وطرح عدة تساؤلات حول إمكانية استمرارها أصلاً كعملة موحدة، فاليونان ليست الوحيدة في تجاوزت حدود ميثاق الاستقرار والنمو من الدول الـ 16 الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي- وكذا ليست الوحيدة في الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي- كما أن اعتماد اليونان على التمويل الخارجي لتمويل الميزانية والعجز في الحساب الجاري جعل من اقتصادها واقتصاد الدول المشابهة عرضة لتحولات في ثقة المستثمرين<sup>(2)</sup>.

## أولاً: قنوات انتقال الأزمة أوروبياً:

قد لا يكون اليورو مناسباً للجميع، مثله في ذلك مثل سعر الصرف الثابت<sup>(3)</sup>، فقد كشفت أزمة اليونان أن نموذج الإصلاح الذي تم تبنيه منذ 1990 معيب على نحو خطير فالدوافع الرئيسية للنمو على مدى السنوات الـ 15 الماضية يبدو أنها تحولت إلى عوائق، أو على الأقل من المخاطر، على الأداء المستقبلي والتي من مثلها: الانفتاح على التجارة والاندماج في سلاسل التوريد في عموم أوروبا؛ الاندماج في أسواق رأس المال الدولية، وبرامج طموحة للإصلاح الاقتصادي، إذ تسترشد إلى حد كبير قبل عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي<sup>(4)</sup>.

ومن المسلم به أن الاتحاد الأوروبي بلغ أقصى درجات الانفتاح التجاري في السلع والخدمات كما بلغ درجة التحرير التام في انتقال عنصر العمل فضلاً عن توحيد العملة بين أعضائه مما يجعل طرح انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية وقناة سوق النقد أمراً مسلماً به أيضاً.

<sup>1</sup> - تشارلز وايلوسز، أروع أوقات اليورو؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009، ص 24.

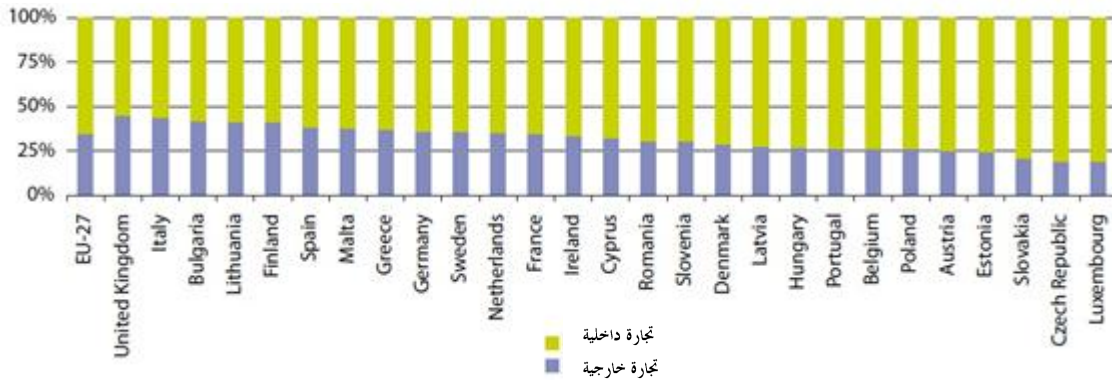
<sup>2</sup> - Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, op.cit, p2.

<sup>3</sup> - ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009، ص 11.

<sup>4</sup> - Katinka Barysch, *New Europe And There Economic Crisis*, Centre for European Reform, London, February 2009, p3.

## الشكل (3-19):

التجارة الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي سنة 2008 (صادرات + واردات، نسبة من إجمالي التجارة)

Eurostat European commission, *Europe in figures Eurostat yearbook 2010*, op.cit, p474

وبالرغم من أن الأسواق المالية الأوروبية لم تتكامل بصورة تامة بعد وما زالت هناك عدة عقبات أمام تحقيق تكامل أكبر للسوق المالية إلا أنها طفقت تمر بمرحلة تحول مطرد عبر العقدين الماضيين، وهي عملية تسارعت مع بدء استخدام اليورو وتبني خطة عمل الخدمات المالية في مارس 2000، وهدف الخطة هو خلق سوق موحدة للخدمات المالية عن طريق إلغاء الحواجز التنظيمية والسوقية التي تعوق تقديم الخدمات المالية عبر الحدود، ومن ثم تشجيع الحركة الحرة لرأس المال داخل الاتحاد الأوروبي؛ وتبدي التنمية والتكامل الجاريان في الأسواق المالية الأوروبية بطرق عديدة أولها، أن أسواق سندات الشركات والحكومة في أوروبا توسعت بشكل كبير وأصبحت أكثر سيولة منذ بدء استخدام اليورو ثانياً هناك دليل على زيادة تكامل البورصات داخل منطقة اليورو قد ازدادت التحركات المشتركة في أسعار الأسهم كما ارتفعت حصة الصناديق المقامة على النطاق الأوروبي في إجمالي أسواق الأسهم بدرجة ملموسة، ثالثاً انخفضت الفروق في أسعار الفوائد السيادية فيما بين بلدان منطقة اليورو<sup>(1)</sup>.

## الجدول (3-16):

مصادر المدخرات العالمية واستخداماتها في منطقة اليورو

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
19.6	19.0	22.0	23.4	22.6	21.6	21.9	الادخار
18.8	18.9	21.9	22.3	21.7	20.8	20.4	الاستثمار
0.7	0.1	0.1	1.2	0.9	0.8	1.5	صافي الاقتراض
1.1-	1.1-	1.1-	1.0-	0.9-	0.9-	0.8-	تحويلات جارية
0.4-	0.3-	0.0	0.5	0.5	0.1	0.2	دخل عوامل الإنتاج
2.2	1.5	1.2	1.7	1.3	1.6	2.1	رصيد الموارد

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، مرجع سبق ذكره، ص204.

فكما سهل تكامل الاتحاد الأوروبي فضلاً عن عنصري العمل والسلع والخدمات سهل الأقلية المالية داخل القارة مما زاد في نصيب أوروبا في التدفقات العالمية عبر الحدود من 50 في المئة سنة 1996 إلى نحو 70 في المئة عام 2005 والواقع

<sup>1</sup> - أكسل بيرتوش، سامويلس وبارميشوار راملوجان، اليورو الأكثر عالمية دائماً، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 1، مارس 2007، ص48.

أنه نظراً لأن البلدان الأعضاء في منطقة اليورو تستثمر على نحو غير متكافئ في بعضها البعض بالنسبة للثغرات من البلدان الأخرى، ويوجد قدر كبير من الإثبات التحريبي للتحيز لمنطقة اليورو في ما يخص محافظ السندات<sup>(1)</sup>.

وعليه يمكن للروابط التكاملية الأكثر توثقاً التي عززت النمو من قبل أن تزيد الركود أيضاً فعلى الرغم من تعرض البنوك الدولية، وهي أساساً من البلدان الأوروبية المتقدمة للمخاطر العابرة للحدود، فإنه خلق أيضاً قنوات جديدة للعدوى فالتكامل المتزايد والتدفقات الوافدة الكبيرة من رأس المال التي أعقبت ذلك، أسفرا عن أوجه عديدة للتعرض للمعاناة فقد أسهمت التدفقات الواردة في ارتفاع مستويات الديون الخارجية وعجز مفرط في الحساب الجاري في كثير من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي؛ فقد خلق «تأثير الهالة» حماية لبعض البلدان من أن تدفع أكثر مقابل اقتراض الأموال الخارجية على الرغم من تنامي أوجه التعرض للمعاناة. فعندما ضربت الأزمة العالم في 2007 بدت أوروبا الناشئة محصنة في البدء لأنها لم تتعرض للمخاطرة المباشرة للأصول دون الممتازة في الولايات المتحدة ولكن مع تعمق الأزمة في 2008، تباطأت الصادرات وتوقفت تدفقات رأس المال الوافدة فعلياً في بعض البلدان ولسوء الحظ فإن التكامل الاقتصادي والمالي الذي ساعد أوروبا الناشئة على اللحاق بأوروبا المتقدمة في الأزمنة السعيدة، جعلها أكثر تعرضاً للمخاطر مع زيادة المناخ الاقتصادي العالمي سوءاً<sup>(2)</sup>.

فاختفت القدرة الظاهرة للأعضاء وخصوصاً الجدد في الاتحاد الأوروبي على جذب التمويل الأرخص (تأثير الهالة) وتبددت أيضاً فكرة أن التمويل الخارجي المستند للمصارف سيكفل تدفقات وافدة من رأس المال أكثر استقراراً<sup>(3)</sup>.

#### الجدول (3-17):

#### أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة في منطقة اليورو

%	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
	6.5-	6.3-	1.9-	0.6-	1.3-	2.5-	2.9-	صافي الإقراض / الاقتراض
	2.9-	3.7-	0.8	1.7	0.5	0.9-	0.8-	فجوة الناتج
	4.5-	4.3-	2.6-	1.8-	2.1-	2.7-	3.0-	الرصيد الهيكلي
	67.4	62.3	53.4	51.0	53.3	55.2	55.0	صافي الدين
	84.1	79.0	69.5	65.9	68.3	70.1	69.5	إجمالي الدين

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، مرجع سبق ذكره، ص191.

وفاقت الأزمة اليونانية التوترات داخل منطقة اليورو فقد عانى كثير من البلدان الستة عشر<sup>(\*)</sup> الأعضاء في منطقة اليورو من عجز كبير في الحساب الجاري وعجز مالي كبير، واقترن ذلك بنمو يعاني من فقر الدم ونسب ديون مرتفعة، وتعاني هذه البلدان حالياً من ظروف تمويل أكثر صعوبة وآفاق للنمو أشد سوءاً<sup>(4)</sup>، وأضحت منطقة اليورو محور الاهتمام الرئيسي للأسواق وتحولت مشاكل الميزانية في اليونان إلى إعصار من أزمات الديون والعملات سحب معه بقية الدول الأوروبية وعرض العلاقات السياسية الرئيسية في المنطقة إلى اختبار فيما يتعلق بجوهر العملة الأوروبية الموحدة في حد ذاته<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - سيليا بازاربا شيوجلو، مانجال جوسوامي، حاك ري، مرجع سبق ذكره، ص29.

<sup>2</sup> - مارتن شيهك، سروبونا متيرا، مرجع سبق ذكره، ص12.

<sup>3</sup> - ماريك بيلكا، مرجع سبق ذكره، ص11.

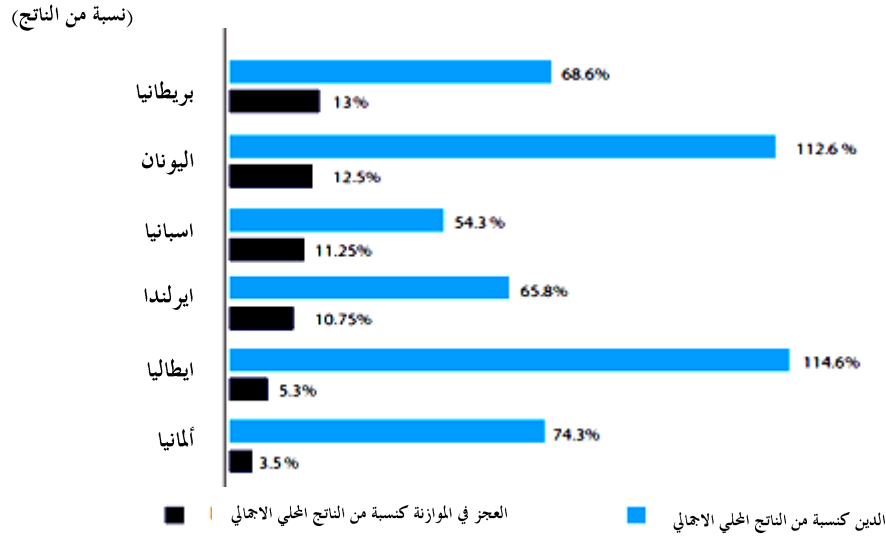
<sup>\*</sup> - أصبحت منطقة اليورو بحلول 1 جانفي 2011 تضم 17 دولة بانضمام إستونيا للوحدة النقدية الأوروبية «اليورو».

<sup>4</sup> - ماريك بيلكا، مرجع سبق ذكره، ص9.

<sup>5</sup> - مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، ماي 2010، ص2.

## الشكل (3-20):

نسبة الدين العمومي والعجز في الميزانية لبعض دول منطقة اليورو



Source: Beroe Inc, op.cit, p2.

## ثانياً: آثار أزمة اليورو على الاتحاد الأوروبي:

رغم أن اليونان واحدة من أصغر الدول في منطقة اليورو (تشكل 2.6 بالمئة فقط من الناتج الإجمالي للمنطقة)، إلا أن تعثرها يمثل مشكلة خطيرة للمنطقة برمتها لأن من شأن ذلك ضعفة الثقة في العملة الموحدة وخلق ضغوطاً على الدول المشابهة من حيث خصائص المديونية والميزانية خاصة البرتغال وإسبانيا وإيرلندا، عدا التسبب في مضاعفات خطيرة على بنوك الاتحاد الأوروبي التي تعود إليها 49.2 مليار يورو من ديون اليونان (35.1 مليار يورو منها عائدة إلى بنوك فرنسية وألمانية)<sup>(1)</sup>، فالأزمة اليونانية يمكن لها أن تتسبب بأزمات اقتصادية كبرى فالإقتصاد التايلندي ذي الناتج الوطني الإجمالي الأصغر من مثيله في اليونان أدى قبل حوالي 14 عام إلى قدح شرارة أزمة إقليمية أدت إلى هبوط حاد في أسعار العملات والأسهم في شرق آسيا، فالعديد من الدول لها الدائنين أنفسهم (مصارف دولية كبيرة واستثمارات في المضاربة الخارجية) وعندما تعاني هذه الجهات الدائنة من خسائر كبيرة في إحدى الأسواق المحلية فإنها تقوم في العادة بسحب أموالها التي أقرضتها للآخرين وبما أن المشكلات التي تقع فيها إحدى الدول تمثل جرس إنذار للمستثمرين فيبدوون بتفحص إمكانية حدوث المشكلة ذاتها لأصولهم المالية أينما وجدت في أنحاء أخرى من العالم، وإن كانت اليونان وإيرلندا وإسبانيا تتعد عن بعضها البعض بأموال كثيرة فإن ذلك لا يمنع من أن تبدو على الحال نفسها في عيني مستثمر قلق فكلها ذات عجز مالي مستمر وديون كبيرة في ذمة القطاعين العام والخاص<sup>(2)</sup>.

وهو ما طرح احتمال خطر انتقال العدوى أزمة اليونان إلى بلدان أوروبا الجنوبية الأخرى، بما في ذلك البرتغال، إيرلندا وإيطاليا، وإسبانيا "PIIGS"، لأن هذه الدول اقترضت بكثافة أثناء فقاعة الائتمان قبل الأزمة المالية العالمية مما خلق مخاوف للمستثمرين من امتداد الأزمة من اليونان لجيرانها، ويجادل البعض بأن هناك اختلافات مهمة بين "PIIGS" من شأنه أن يجعل العدوى من اليونان إلى هذه البلدان غير مرجح، لكن إيرلندا بدأت في تنفيذ تدابير تقشف بعيدة المدى تم اعتمادها من

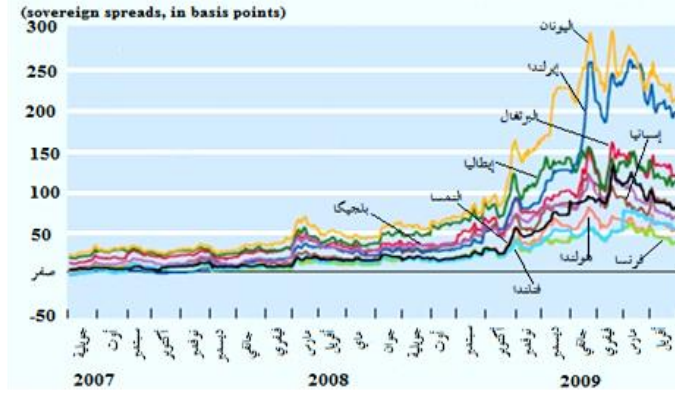
<sup>1</sup> - مؤسسة جدوى الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص2.

<sup>2</sup> - فينسينت راينهارت، كارمين راينهارت، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

قبل برلمانها في ديسمبر 2009 نتيجة طلب من مدير صندوق النقد الدولي «دومينيك ستراوس كان» بتقليل من احتمال امتداد الأزمة إليها<sup>(1)</sup>.

### الشكل (3-21)

الفروق على السندات السيادية في بعض بلدان منطقة اليورو وضغط ذلك على ماليتها العامة



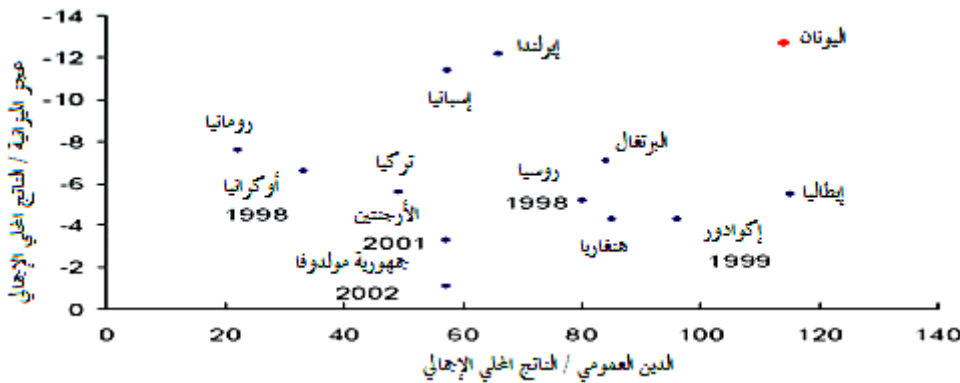
المصدر: مارتن شيهاك، سروبونا متيرا، مرجع سبق ذكره، ص19.

فوفقاً لصندوق النقد الدولي شهدت جميع دول منطقة اليورو عجزاً في الميزانية عام 2009، حيث فاق العجز 8 من دول المجموعة الستة عشر 6 بالمئة من الناتج الإجمالي وتجاوز مستوى 10 بالمئة في حالات أيرلندا وإسبانيا واليونان، وكان إجمالي العجز في الميزانية للمنطقة ككل قد سجل نسبة 6.3 بالمئة من الناتج الإجمالي العام الماضي مرتفعاً بنسبة 2 بالمئة عن مستواه عام 2008، ويتوقع صندوق النقد الدولي، حتى بعد إجراء بعض التعديلات في السياسات هذا العام، ارتفاع إجمالي عجز الميزانية لمنطقة اليورو إلى 6.8 بالمئة من الناتج الإجمالي للعام الحالي وكذلك بقائه فوق مستوى 6 بالمئة من الناتج الإجمالي للعام 2011<sup>(2)</sup>. فقد كانت الديون الخارجية البلغارية على سبيل المثال 90 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 أي أنه كان أكبر من سلوفاكيا بما يقرب من 2.5 مرة.

### الشكل (3-22):

مؤشرات الديون والعجز لدول مختارة

(نسبة من الناتج الوطني)



Source: Capitalvia, op.cit, p6.

<sup>1</sup> - Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, op.cit, p12.

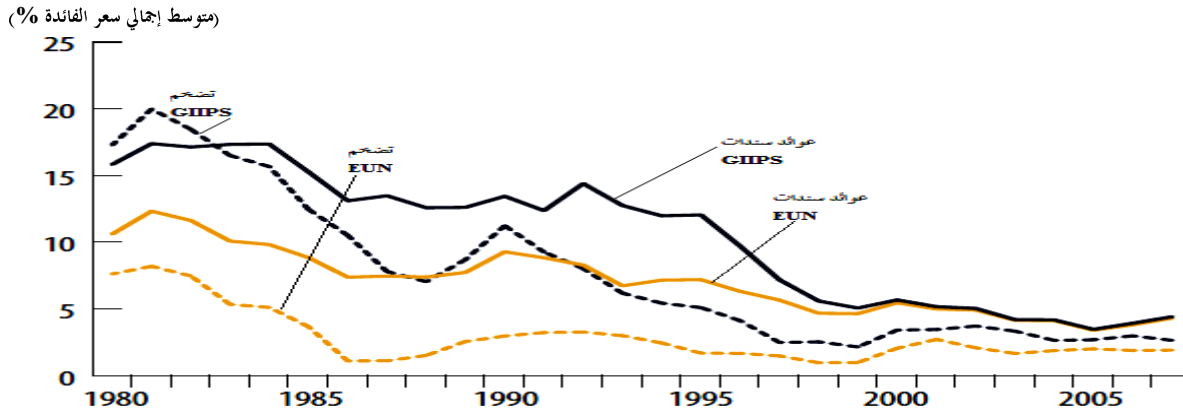
<sup>2</sup> - مؤسسة جدوى الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص3.



ومع اندلاع الأزمة بدأت التداعيات الاقتصادية بالظهور، وكان أسرعها أن قفز الذهب ليسجل أعلى مستوى في نحو أسبوعين من الأزمة، نتيجة إقبال المستثمرين على شراء المعدن النفيس للتحوط في مواجهة مخاوف بشأن تصاعد الأزمة في اليونان، فبلغ 1116.65 دولار في تلك الفترة. ولحقه سعر الفضة الذي صعد في الفترة نفسها إلى 15.81 دولار للأوقية من 15.52 دولار في نيويورك، وارتفع البلاتين إلى 1530 دولاراً للأوقية من 1512.5 دولار، كما زاد البلاتينوم إلى 425 دولاراً للأوقية من 418.5 دولار أيضاً واجهت عملة اليورو ضغوطاً شديدة، وسجل سعر صرفها تراجعاً كبيراً، عقب اندلاع الأزمة، إذ تراجع إلى ما دون 1.37 دولار بسبب المخاوف من انتشار الأزمة إلى دول أخرى<sup>(1)</sup>، وانخفضت الاستثمارات التي كانت ترتفع بمعدل رقمين في معظم الدول الأعضاء الجديدة، بسبب قيود الائتمان، وانخفاض الاستثمار في الخارج وتدهور التوقعات الاقتصادية كما أصبحت تواجه شبح ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور بسبب نضوب الائتمان الاستهلاكي<sup>(2)</sup>.

### الشكل (3-23)

معدل التضخم السنوية وعائدات السندات الحكومية طويلة الأجل للـ GIIPS ودول أوروبا الشمالية.



Source: Uri Daudush and Others, op.cit, p10.

وتبدي عدة دول في الاتحاد الأوروبي إشارات مخيفة على وجود ظروف مشابهة لليونان وذلك بملاحظة ما فيها من أسواق عمل متخشبة وإنفاق عام متورم إن العدوى المتوسطة سارية بالفعل وهي تتوجه نحو البرتغال وإيطاليا وإسبانيا<sup>(3)</sup>. فقد سببت الأزمة خسائر أكبر في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى وأدت إلى ارتفاع البطالة في كل منطقة اليورو، لكنها فعلت ذلك بصورة أكبر في بعض البلدان عن غيرها، والنتيجة هي ضغوط تضخمية فعلية أو محتملة أكبر في بعض بلدان منطقة اليورو عنها في بلدان أخرى، وهناك أيضاً ضغوط أكثر على المالية العامة لبعض بلدان منطقة اليورو، كما يتراءى في اتساع نطاق العلاوات على السندات السيادية ومقايضات تعثر سداد الائتمان المرتبطة بها<sup>(4)</sup>. وتبدو العملات المحلية لدول الاتحاد غير الأعضاء في منطقة اليورو معرضة للمخاطر على نحو متزايد والحكومة إما عاجزة عن الاقتراض من الأسواق المالية لتمويل العجز في ميزانيتها أو تجد أن ذلك مكلف، وعليه طلبت هنغاريا ولاتفيا

<sup>1</sup> - أحمد السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

<sup>2</sup> - Katinka Barysch, op.cit, p2.

<sup>3</sup> - سالي ماكنمارا، جي دي فوستر، من أسباب ضعف الإنقاذ المالي لليونان، منشورات مركز هيريتيج، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 ماي 2010، ص 4.

<sup>4</sup> - باري ايشنجرين، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009، ص 19.

ورومانيا الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي ومن صندوق النقد الدولي، كما طلبت بولندا الحصول على حد التسهيلات الائتمانية الخاص بالصندوق وهو تسهيل جديد مصمم للاقتصادات التي لها سجل مسار قوي<sup>(1)</sup>.

وعلى المدى الطويل هناك عوامل كثيرة تشير إلى تراجع في قيمة اليورو، حيث أن الاتحاد الأوروبي هو المنطقة الوحيدة في العالم التي ربما تشهد ركوداً مزدوجاً حيث كانت عودته إلى النمو ضعيفة ( ارتفع الناتج الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 0.5 بالمئة فقط على أساس سنوي في الربع الأول) فضلاً عن أن من شأن إجراءات التقشف أن تضعف الأداء الاقتصادي، كذلك لن تكون الفروقات في أسعار الفائدة في صالح العملة الأوروبية الموحدة حيث يبدو الآن أن البنك المركزي الأوروبي لن يلجأ على الأرجح إلى رفع الأسعار لبعض الوقت وقد ظل البنك المركزي الأوروبي باعتباره الجهة المنوط بها ضبط التضخم مثابراً على إبقاء أسعار الفائدة أعلى من نظيرتها في أمريكا حيث يناط بالاحتياطي الفدرالي ضبط التضخم ودعم النمو في الاقتصاد وفي حالة عمليتي اليورو والدولار يلعب الفرق الحقيقي في أسعار الفائدة والتغيرات المتوقعة في هذه الفروقات دوراً مهماً في التأثيرات على تغير قيمة العملة وفي ظل الضعف الاقتصادي في أوروبا فإن الاحتياطي الفدرالي قد يلجأ إلى استباق البنك المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة وهي خطوة من شأنها المساهمة في إضعاف اليورو على نحو أكبر<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: خطط الإنقاذ والحلول المقترحة لحل الأزمة اليونانية ومنعها من الانتشار:

لأنه ليس من مصلحة أي دولة من دول منطقة اليورو الخروج من النظام النقدي الموحد أو انحلاله وإلغائه فلو عادت ألمانيا للمارك فإنه سيبدو عالي القيمة جداً بحيث يعيق صادراتها التي هي عماد حيويتها؛ وعليه وجب على أوروبا ودولها أن تتحدث بلغة موحدة للحفاظ على الوحدة الاقتصادية والنقدية، ولكن الملاحظ وجود تباين بعيد الأثر في خطابات الدول ذلك أن ألمانيا ومعها دول أخرى، تتحدث عن الحزم في معالجة الأزمة من ذلك السيطرة الكاملة على المديونية الخارجية ومعاملة عجز الموازنات بما يستحقه من قرارات جريئة، فيما دول أخرى وعلى رأسها فرنسا تبدو متساهمة، وهي ترى أن الأهم هو عدم كسر مسار انتعاشه مأمولة باتخاذ قرارات ألمانيا الحازمة<sup>(3)</sup>، وعموماً لا يمكن تحقيق مجابهة الأزمات في الحاضر والمستقبل إلا من خلال الإرادة السياسية، والتغيير في الإطار المالي كجعل الأهداف الخاصة بالعجز والديون في الأجل المتوسط أكثر إلزاماً وجعل الإسقاطات الاقتصادية الكلية أكثر واقعية<sup>(4)</sup>.

#### أولاً: الحلول المقترحة لحل الأزمة:

أوضحت الأزمة أن مشكلات القطاع المالي في بلدان محددة يمكن أن تسفر بسرعة بالغة عن عواقب على مستوى أوروبا فأوجه التفاوت في السياسات والممارسات الاحترازية بين البلدان تمثل حافزاً على تعقد هياكل الأعمال والمراجعة التنظيمية، والسعي لكسب الربح مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاستقرار المالي في أوروبا، وللثغرات الرقابية أو التنظيمية آثار انتشارية كبيرة، ومن ثم فهناك حاجة ماسة إلى تقاسم أعباء المساءلة والمسؤولية عن الصالح العام في أوروبا وهو "الاستقرار المالي"، في صورة إطار أوروبي متكامل لتحقيق الاستقرار المالي<sup>(5)</sup> ويتعين أن يقوم هذا الإطار على :

<sup>1</sup> - مارتن شيهاك، سروبونا متيرا، مرجع سبق ذكره، ص14.

<sup>2</sup> - مؤسسة جدوى الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص4.

<sup>3</sup> - أحمد الكرم، أزمة أوروبا اقتصادية مالية...سياسية واليورو سيبقي ولن يتحول إلى مرجع، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد8، 1 سبتمبر 2010، ص9.

<sup>4</sup> - ماريك بيلكا، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>5</sup> - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، مرجع سبق ذكره، ص76.

1. يجب أن تصل موارد الحكومة إلى مستوى قابل للاستمرار ويتطلب ذلك تخفيض عجز المالية العامة ووضع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار تنازلي، ولما كانت الأجور والمزايا الاجتماعية تشكلان 75 بالمئة من مجموع الإنفاق العام ( بخلاف الفوائد)، فمن الضروري تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد في لقطاع العام وهي مصروفات شهدت زيادة حادة في السنوات الأخيرة، وهذا الإجراء يكاد يكون الفرصة الوحيدة المتوفرة لضبط أوضاع المالية العامة؛
2. نظراً لبلوغ عجز الموازنة 13.6 بالمئة من إجمالي الدين المحلي ووصول الدين العام إلى 115 بالمئة في عام 2009 أصبح التصحيح مطلباً على أقصى درجة من الإلحاح حتى لا تدخل الديون دوامة تخرج بها عن طريق نطاق السيطرة<sup>(1)</sup>؛
3. على اليونان الاعتماد على السياحة، التي هي الأكثر تأثراً بسبب الظروف الاقتصادية (الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية...) <sup>(2)</sup>؛
4. توحيد إدارة الأزمات وحلها، وذلك على سبيل المثال من خلال هيئة أوروبية لتسوية الأوضاع والرقابة الموحدة لجعل مسألة اقتسام الأعباء مقبولة، وكلاهما ضروري للوصول إلى سوق للخدمات المالية يتسم بالتكامل التام والكفاءة والاستقرار (تتخذ في الوقت الراهن خطوات في هذا الاتجاه، كإنشاء المجلس الأوروبي لأجهزة الرقابة المالية والمناقشات بشأن وضع إطار للتسوية أكثر تكاملاً، ومع هذا فبالنظر إلى العواقب الوخيمة للأزمة وحجم التحديات الماثلة لا يزال التقدم بطيئاً للغاية لتعوقه المصالح الوطنية الضيقة النطاق)<sup>(3)</sup>؛
5. يتعين على النظام المالي الأوروبي أن يحقق تقدماً أسرع وأفضل تنسيقاً فيما يتعلق بالاعتراف بالخسائر والأصول الموروثة الحامية، واختبار الاجتهاد وإعادة رسملة المؤسسات القادرة على البقاء في حين يحل مشكلات أخرى<sup>(4)</sup>؛
6. ينبغي لأوروبا أن تعيد النظر في الأطر التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي لأنه تكشف أن الكثير منها معيب أو مفقود والأمر الأكثر إلحاحاً هو الحاجة إلى الفحص الدقيق لإطار الاستقرار المالي للاتحاد الأوروبي وإصلاحه<sup>(5)</sup>؛
7. اقترح بعض المسؤولين والمحللين على الاتحاد الأوروبي إنشاء صندوق نقد أوروبي يتيح لها الاستجابة على نحو أكثر سلاسة للأزمات المالية لفرادى الدول الأعضاء في المستقبل، ويعمل صندوق النقد أوروبي مثل صندوق النقد الدولي ولكن على الصعيد الإقليمي، وهو ما يتطلب وضع معاهدة جديدة تنظم الاتحاد الأوروبي، والتي قد يكون من الصعب سياسياً تمريرها<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، مرجع سابق، ص3.

<sup>2</sup> - Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, op.cit, p14.

<sup>3</sup> - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، مرجع سبق ذكره، ص76.

<sup>4</sup> - ماريك بيلكا، مرجع سبق ذكره، ص9.

<sup>5</sup> - جيرمي كليفت، أزمنة اختبار تواجه أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، يونيو2009، ص2.

<sup>6</sup> - Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, op.cit, p13.

## ثانياً: الحلول الاتحادية:

دفعت التدايعات القوية التي تعرضت لها اليونان الحكومة اليونانية إلى أن تطلب من العالم الخارجي أن يمدّها بالدعم السياسي وليس المالي حتى تتمكن من الاقتراض بنفس سعر الفائدة الذي تقتضيه به بلدان أخرى. وقالت أثينا إنها لا تريد مساعدات اقتصادية من أحد، وإنها قادرة على حل مشاكلها بنفسها، وكان ذلك على ما يبدو ردًا على الاتحاد الأوروبي الذي وقفت معظم دوله تشاهد اليونان وهي تغرق دون أن تفكر بمد يد العون إليها، رغم أنها عضو في الاتحاد، و أبدت أطراف في ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية قلقها من مجرد التفكير في إجهاد كاهلها بعبء إنقاذ أثينا، ثم خرج استطلاع للرأي نشر عقب مباحثات بين أطراف في الاتحاد لمساعدة اليونان، يقول إن نسبة 71% من الألمان يعارضون تقديم هبات مالية لليونان للخروج من أزمتها، إذ يرى الناخبون الألمان أن بلدهم لا يزال في طور التعافي من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأن تقديم مساعدات مالية لدول الجنوب الأوروبي سيعرض اقتصاد ألمانيا إلى نكسة تعطل تعافيه<sup>(1)</sup>.

ورغم تردد الاتحاد وصندوق النقد الدولي في إنقاذ اليونان (لأن من شروط معاهدة ماستريخت الأوروبية عدم إنقاذ أو التخفيف من المشاكل المحتملة من المخاطر التي قد يعاني منها أحد الأعضاء؛ وكذا عدم إيفاء اليونان لمعايير خط الائتمان المطلوبة للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي)<sup>(2)</sup>، إلا أنهما تعهدا بتقديم مساعدات مالية لليونان إذا لزم الأمر، وإذا طلبت الحكومة اليونانية ذلك وهو ما تم فعلاً في 23 أبريل 2010، إذ طلبت الحكومة اليونانية رسمياً مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي والبلدان الأخرى في منطقة اليورو ومن المفوضية الأوروبية، وقبل تقديم المساعدة المالية. في أواخر أبريل 2010 تم اشتراط الافراج عن تفاصيل التخفيضات في الميزانية في اليونان لعام 2010، 2011، 2012<sup>(3)</sup>.

وعليه وللخروج من عنق الزجاجة، صرح محافظ البنك المركزي الأوروبي أن البنك مستعد لقبول السندات اليونانية الأقل تصنيفاً من قبل مؤسسات التقييم المالي ففي أبريل 2010 اتفق القادة السياسيون لمنطقة الأورو على أن يتكفل البنك المركزي الأوروبي بإعانة اليونان بمقدار 30 مليار أورو لمدة 3 سنوات ونسبة فائدة تقدر بـ 5%، لكن مع ضبط القيمة الحقيقية لعجز الميزانية اليونانية من قبل الديوان الأوروبي للإحصاء أعلن البنك المركزي الأوروبي عن قبوله لكل السندات التي تخص الدين العمومي اليوناني بغض النظر عن نوعية تقيمها<sup>(4)</sup>.

واضاف البنك في بيان ان حجم هذه المشتريات لم يحدد بعد ولكن سيتم تعويضها بعمليات لامتناس السيولة حتى لا تؤثر على موقف السياسة المالية، كما أعلن البنك أيضاً عن عمليات إعادة تمويل طويلة الأجل لثلاثة وستة أشهر وقال انه سيعيد تفعيل خطوط تبادل العملة مع مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي للإقراض بالدولار. وتمنع القوانين الأوروبية البنك المركزي الأوروبي من ان يشتري ديوناً بشكل مباشر من الحكومات بنفس الطريقة التي فعلها البنكان المركزيان الأمريكي والبريطاني خلال الأزمة المالية. ولكن بإمكانه الالتفاف حول هذا القيد من خلال شراء ديون بشكل غير مباشر من البنوك<sup>(5)</sup>. كما اتفق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خطة إنقاذ قوامها 110 مليار يورو تنفذ على مدى 3 سنوات، لكن أسواق السندات اعتبرت أن الخطة غير كافية وواصلت هجومها على الدول المتأثرة وحرصاً على أن لا

<sup>1</sup> - أحمد السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

<sup>2</sup> - Beroe Inc, op.cit, p2.

<sup>3</sup> - Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, op.cit, p4-3.

<sup>4</sup> - رضا الشكندالي، مرجع سبق ذكره، ص 18

<sup>5</sup> - دائرة المالية-حكومة دبي، أخبار المالية، دبي، العدد 19، 4-10 ماي 2010، ص 2.

تستفحل الأزمة في بقية بلدان أوروبا ذات الدين العمومي المرتفع خاصة اسبانيا، البرتغال قرر الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بعد فترة وجيزة طرح ضمانات للقرض بقيمة 750 مليار يورو عن طريق تأسيس صندوق ضخيم سمي صندوق الاستقرار ساهم فيه صندوق النقد الدولي بالثلث لتمكين الحكومة اليونانية وغيرها من الحكومات التي قد تحتاجها من الاقتراض دون دفع الفائدة المرتفعة التي تتطلبها أسواق السندات، ثم اجتازت خطة حزمة الضمانات احدى العقبات الرئيسية بمصادقة البرلمان الألماني عليها بتاريخ 21 ماي 2010<sup>(1)</sup>؛ كما تم تقرير تأسيس ما يشبه وزارة خارجية أوروبية تعتمد 5 آلاف موظف و 3 مليار يورو كموازنة<sup>(2)</sup>.

ويتيح البرنامج الذي يقدمه الصندوق لليونان مبلغ فوري بمقدار 5.5 مليار يورو كجزء من التمويل المشترك مع الاتحاد الأوروبي بحيث يصل الدعم المالي الفوري المجمع الذي تحصل عليه اليونان إلى 20 مليار يورو على أن يصل مجموع التمويل المقدم من الصندوق من الصندوق في 2010 إلى نحو 10 مليارات يورو يوازيها حوالي 30 مليار يورو تعهد بتقديمها الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس لن تحتاج اليونان إلى الاستعانة بالأسواق المالية الدولية حتى عام 2012 مما يتيح لها فرصة إعادة اقتصادها إلى المسار الصحيح<sup>(3)</sup>.

كما اتفق وزراء المال الاوروبيون على سلسلة من الاجراءات تبلغ قيمتها 500 مليون يورو بهدف تجنب انتشار الأزمة. وبموجب الاجراءات الجديدة، سيكون بمقدور الدول الاعضاء في منطقة اليورو الاستفادة من ضمانات قروض قيمتها 440 مليار يورو اضافة الى 60 مليار يورو من التمويل الاستثنائي من المفوضية الأوروبية . كما سيساهم صندوق النقد الدولي في هذا البرنامج بقرض قيمته 220 مليار يورو<sup>(4)</sup>.

يمكن لأوروبا أن تخرج أقوى إذا أجرت الاختيارات الصحيحة حالياً فقد كان تكامل اقتصادات أوروبا بمثابة قصة نجاح هائلة، و حالياً قد يتعرض هذا النجاح للخطر وتكمن البراعة، في إدارة الأزمة والحفاظ على التقدم الذي تحققت وتجدد أطر أوروبا وجدول الأعمال فيها وسيقتضي التغلب على هذا التحدي تنسيقاً أشد قوة وإذا نجحت حكومات أوروبا فستخرج المنطقة بمؤسسات أقوى واقتصاد أكثر حيوية وعافية، وأشد قدرة على مواجهة ليس التحديات الراهنة فحسب بل تحديات المستقبل أيضاً<sup>(5)</sup>.

وعموماً لكي ينجح أسلوب الإنقاذ المالي ينبغي أن تربط الحكومة اليونانية نظام الرواتب بمعدل الإنتاجية وذلك يقتضي تطبيق إصلاحات بنوية شاملة في سوق العمل وأنظمة الضرائب والتعليم العالي والرواتب التقاعدية وينبغي أن تبلغ اليونان في تطبيق هذه الإصلاحات حداً بعيداً بلغته<sup>(6)</sup>.

### ثالثاً: الإصلاحات والحلول المطبقة من قبل الحكومة اليونانية:

وضعت الحكومة اليونانية هدفاً طموحاً لا بد منه وهو خفض العجز بحوالي 4 في المئة من إجمالي الناتج القومي، ما يعني خفضاً للعجز بأكثر من 8 مليارات يورو بفضل الحد من هدر المال العام، وخفض النفقات، و 4 مليارات أخرى بفضل زيادة العائدات بإجراءات مستدامة وعلى ما يبدو فإن أبرز ما استفادته اليونان من أزمته أن ناقشت عيوبها بصراحة وواقعية،

<sup>1</sup> - مؤسسة جدوى الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص2.

<sup>2</sup> - أحمد الكرم، مرجع سبق ذكره، ص9.

<sup>3</sup> - نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان" الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع، واشنطن، 09 ماي 2010، ص1.

<sup>4</sup> - دائرة المالية-حكومة دبي، مرجع سبق ذكره، ص2.

<sup>5</sup> - ماريك بيلكا، مرجع سبق ذكره، ص11.

<sup>6</sup> - سالي ماكنمارا، جي دي فوستر، مرجع سبق ذكره، ص2.

وظهر ذلك جلياً في كلمات لرئيس الحكومة أشار فيها إلى أنه: «لا بد من التوجه نحو نموذج جديد للتنمية، لكن ينبغي ترتيب أوضاع المنزل من الداخل، فنحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بعدم معالجة المشاكل البنوية الخطيرة التي نعانيها، والتي خلقت اقتصاداً غير منتج ودولة مبددة وغير فاعلة»<sup>(1)</sup>.

وعلى إثر ذلك أعلن السيد جورج بابانديرو رئيس الوزراء اليوناني، صفقة غير مسبوقه تهدف إلى دعم المالية العامة بتدابير حاسمة فورية والحيلولة دون حدوث أزمة ثقة تتسبب في إضعاف الاقتصاد اليوناني وتنتقل إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو وغيرها وتهدف هذه التدابير التي تتعد بالاقتراب عن مساره السابق إلى تحقيق السيطرة على الموارد العامة وتحديث الاقتصاد وتقوية سياسات الدخل وأسواق العمل، وتحسين إدارة مؤسسات الدولة والاستثمار فيها وتعزيز مناخ الأعمال. تنفيذ إصلاحات لمكافحة إهدار الموارد والفساد<sup>(2)</sup>؛ ويحتوي برنامج التكيف اليوناني على جدول أعمال واسع جداً من الإصلاحات الهيكلية. والهدف من هذه الإصلاحات هو تحسين جانب العرض للاقتصاد وزيادة الداخلية المنافسة والقدرة التنافسية الخارجية. مما سيسهل تنفيذ عودة الاقتصاد إلى النمو المحتمل و تعزيره. في غضون 2010<sup>(3)</sup>، كما لجأت الحكومة اليونانية إلى عدة أمور أخرى لمواجهة الأزمة زادت الأمر اشتعالاً منها رفع الضرائب على الوقود، وإجبار سائقي التاكسي على إصدار إيصالات استلام للركاب، وإن كانت الأزمة الكبرى قد حدثت على نطاق موظفي الجمارك الذين دخلوا إضراباً احتجاجياً على خفض أجورهم وتقليص المكافآت فكان أن ضربت البلاد أزمة وقود بعد نفاذ البترين من المضخات، كما أدى إضراب الموظفين المدنيين إلى وقف الرحلات الجوية وإغلاق المدارس ومصالح حكومية بينها مستشفيات<sup>(4)</sup>، وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية<sup>(5)</sup>:

1. فيما يتعلق بسياسات المالية العامة: ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات، بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3 بالمئة بحلول عام 2014 (مقارنة بعجز قدره 13.6 بالمئة عام 2009)؛
2. فيما يتعلق بالإفناق العام: سوف تحقق تدابير الإفناق وفترات قدرها 5.25 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 وسيتم تخفيض الأجور و معاشات التقاعد وتجميدها لمدة ثلاث سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور؛
3. فيما يتعلق بإيرادات الحكومة: من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى 4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على السلع الكمالية، والتبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى؛

<sup>1</sup> - أحمد السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

<sup>2</sup> - نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، مرجع سابق، ص 1-2.

<sup>3</sup> - European Commission, op.cit, p 105.

<sup>4</sup> - أحمد السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

<sup>5</sup> - نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، مرجع سابق، ص 3-4.

4. فيما يتعلق بإدارة الإيرادات وضبط النفقات: ستعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيباً عادلاً من عبء الضريبي، وسوف تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب، ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الزيادة في الإيرادات والوفرات في الإنفاق نتيجة لهذه الإصلاحات الهيكلية 1.8 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي تتحقق بالتدريج خلال فترة البرنامج؛

5. فيما يتعلق بالاستقرار المالي: يجري إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من البرنامج التمويلي الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي؛

6. برنامج المستحقات: سيتم تقليص برامج المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكانية؛

7. إصلاح نظام التقاعد: هناك اقتراح بإصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض مخصصات التقاعد المبكر؛

8. السياسات الهيكلية: ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصخصة المؤسسات العامة؛

9. الإنفاق العسكري: تتوخى الخطة خفضاً ملحوظاً في الإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

وتهدف نوعية الإصلاحات المالية والهيكلية الجارية في ظل برنامج الحكومة- إلى تخفيض التكاليف لزيادة مرونة سوق العمل وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، كما أن هناك تعقيدات حادة تنطوي عليها بدائل البرنامج الحكومي لهيكله الديون بسبب شبكة الروابط الاقتصادية والسياسية المتبادلة، ومنها حيازة مجموعة كبيرة ومتنوعة من مستثمري القطاع الخاص والكيانات العامة للسندات اليونانية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان" الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع، مرجع سابق، ص3.

## خلاصة الفصل الثالث:

جابهت الأزمة المالية والاقتصادية الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بعدد ضخم من الاختبارات المتنوعة إذ تفجرت أزمة الديون السيادية اليونانية وانتشرت قبل أن تتمكن منطقة اليورو من اكتساب الفعالية اللازمة بعد الأزمة العالمية مهددة النظام المالي والتعافي الاقليمي.

فإرهاصات الأزمة اليونانية بدأت خلال العقد السابق للأزمة المالية العالمية، باقتراض الحكومة اليونانية بكثافة من الخارج لتمويل ميزانيتها مستفيدة من «تأثير الهالة» الذي خلقه كونها عضوة ضمن الاتحاد النقدي الأوروبي لتتجاوز بذلك الحدود المفروضة في اتفاقية ماستريخت للاستقرار النقدي الأوروبي، ورغم اخفائها لذلك بغرض المحافظة على عضويتها إلا أن الهزات الارتدادية للأزمة العالمية كشفت الستار عليها لتتخفف بذلك ملاءمتها المالية وتحد من امكانية وصولها لتمويل منخفض الكلفة كما كانت تفعل سابقاً.

واليونان لم تكن الدولة الوحيدة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي التي تجاوزت الحدود في المديونية وعجز الميزانية ما جعل الأزمة اليونانية تهدد مستقبل منطقة اليورو بالانهيار؛ فالانضمام إليها حد من حرية صناع السياسة في الدول الأعضاء من التصرف بحرية إزاء أسعار الصرف بتخفيض قيمة عملتهم لتشجيع الصادرات كما حد من امكانية اللجوء للبنوك المركزية باعتباره الملاذ الأخير للإقراض؛ ما خلق الحاجة الملحة لإدارة الأزمة أوروبياً، وإعادة النظر في الأطر التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي.

وفي خضم جدلية عالمية الازمة تبرز التكتلات حيناً كقناة من قنوات التدويل، وفي المقابل وفي أحيان أخرى تكون كآلية لردم وسد منافذ تلحم القنوات من خلال الاعتماد على القوى الداخلية للإقليم تمويلاً وتمويلاً. بفضل العمل المشترك القوي والواسع النطاق على مستوى سياسات دول الاتحاد تم احتواء الأزمة وتم وقف الاضطرابات المالية والحد من تأثيرها المعاكس على النشاط الاقتصادي لأوروبا من خلال الدعم غير المسبوق للسيولة والائتمان، وأدوات التمويل الأوروبية الجديدة، واتخاذ إجراءات مالية كبيرة في البلدان المتضررة. وعليه وبالرغم من أن الأزمات توهن أحياناً عزيمة السياسيين، لكنها يمكن أيضاً أن تكون دعوة لزيادة الاتحاد وتوفير فرصة للتغلب على العقبات القديمة.



# الخاتمة

## الخاتمة ...

الملاحظ تاريخياً، وعلى مستوى المشهد الكوني، أن النصف الأخير من القرن الماضي شهد غير قليل من التحولات متعددة الصعد السياسية، الاجتماعية والاقتصادية... وبقدر ما علت فيه «مكانة الاقتصاد»، و«المال» بقدر ما شهد موجات غير مسبوقه من نزوع عالمي حاد نحو التخلص من كل ما يعيق التدفق الحر، لكل سلع «التجارة الدولية» بين كل من في العالم، وظهرت موجات تبشيرية عاتية تروج لتحرير «المبادلات التجارية» و«الانفتاح الاقتصادي» على أنهما الحل الأنجع للخروج من الحلقات المفرغة لكل المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية،... إلخ. ومذ ذلك الحين والعالم يتفاعل مع ظاهرة جديدة لم يألّفها من قبل تركزت بشكل عام سماتها حول تصميم «عالم بلا حدود ولا قيود».

فُسّجَل بجلاء على مستوى المشهد الاقتصادي العالمي تراجع دور «الدولة» في «الاقتصاد» إلى حدود درجات العدم وتركز معدلات الانفتاح الاقتصادي الدولي إلى معدلات تلامس الذرورة. سيما وأن مؤشرات من مثل التعريف الجمركية انخفضت من حدود 40% العام 1947 إلى ما لا يتجاوز 4% سنة 1995، كذلك باعتبار أن الكثير من الظواهر النقدية قد تنمطت دولياً، من مثل التعويم... ويمكن لمس تزامن الترويج الانفتاحي التحرري «الليبرالي» مع بروز ظاهرة «التكتلات الاقتصادية» بكامل مستوياتها، ضمن مشهد اقتصادي أثار جدلاً نظرياً واسعاً حول جدواها في المطبات الاقتصادية.

في المقابل وفي نفس الفترة وبقدر النزوع الحاد نحو التعولم والتكتل... شهد العالم بشقيه المتقدم والنامي أزمات -حالة استثنائية وقصيرة الأجل- تعددت سماتها، واختلفت آثارها وتجلياتها والتي يرى الكثير في «علم الاقتصاد» أنها حالة صحية وبالغة الضرورة من أجل التطور والنمو. وعليه فالمشكل إذاً ليس في ذات «الأزمة»، بل في ارتقائها من وضعها الاستثنائي قصير الأجل إلى حالتها النمطية -أو الدورية- طويلة الأجل؛ والأكثر من ذلك أن مشكلها لا يكمن في حالتها تلك أيضاً، بقدر ما يكمن في «أثرها السلبي الهيكلي متوسط وبعيد المدى»، أي أنه لا يمكن موضوعياً اعتبار «حلل» ما «أزمة» إلا إذا أحدث اختلالات سلبية، وارتدادات هيكلية طويلة الأجل.

لكن المشكل اليوم خضم المرحلة الراهنة - مرحلة الاقتصاد العالمي المعولم- أن «الأزمة» وحالات «اللا استقرار» انفلتت من سمتها «الاستثنائية قصيرة الأجل» الصحية، وباتت ظاهرة «نمطية دورية طويلة المدى» تضرب في العمق وملاصقة لسيرورة دورات «الاقتصاد الرأسمالي»، حتى أصبح «اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى» يدعى بـ «اقتصاد الأزمات» وبات انتشار عدوى الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات الانتقال الداعمة لهذا الانتشار.

فالاضطرابات المختلفة سواء في شكل مشكل، أو بصفة حلل بسقف أزمة شكلت الوصمة التي وصم بها الفكر الرأسمالي، واليوم أكثر من أي وقت مضى.. اتسمت الأزمات بالعالمية... وصارت أكثر انتشاراً من ذي قبل، بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصادات الدولية، ولعل الذي ساهم في امتداد بقع الأزمات لتتجاوز مراكز نشوئها، منتقلة لغير قليل من الدول، وعاصفة بكثير من الاقتصاديات، ما يُصطلح بتسميته قنوات تدويل وتدوير الأزمات، والتي من أهمها، العولمة المالية (الأسواق المالية)، الصفقات التجارية، والدولار، والتي تضافرت الجهود في محاولات مختلفة لأجل سد ما يمكن سده من منافذها. وفي سياق المحاولات السالفة الذكر ينحى البعض إلى اعتبار التكتلات أحد المساهمات الجادة التي يمكن أن تخفف من حدة الاختلالات، وتُفعّل آليات الحماية والعلاج اللازمة لتلك الأزمات. وفي هذا الصدد تعددت الأطروحات المفصلة لهذا الطرح، بين من يسانده، ومن يعتبر التكتلات لا تعدو كونها آلية وقناة تضاف إلى القنوات السابقة تدعم عمليات انتشار العدوى.

وفي ختام هذه المذكرة فإننا نخلص إلى النتائج الآتية :

**النتيجة الأولى:** التكامل الاقتصادي هو عبارة عن تنظيمات تضم مجموعة من الدول وفق قواعد تلائم طبيعة العلاقات السائدة بينها، وتتوخى دعم التعاون في الميادين غير السياسية بين تلك الدول، وهدفها الأساسي التعاون في المجالات الاقتصادية على أن يكون هذا الهدف مشروعاً من وجهة نظر القانون الدولي العام بصفة عامة. وهو عملية تنطوي على شقين يتم بمقتضى الشق الأول إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء والعقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال والعمالة مضافاً إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كلاً واحداً، وباستيفاء شروط ومراحل التكامل الاقتصادي التقليدي ضمن الشق الأول تتوجه الدول الأعضاء إلى ما يطلق عليه «الإقليمية الجديدة» كمرحلة ثانية وكمستوى متقدم من صيغ التكامل تلتف فيها الدول النامية (الأطراف) حول الدول المتقدمة (المراكز) فراداً أو مجتمعة أي أنها تجمع بين إقليمين أو أكثر وليس إقليم واحد فقط كما كان بالمعنى التقليدي. وهو ما يثبت الفرضية الأولى.

**النتيجة الثانية:** على المستوى الإقليمي بدأت التجربة الأوروبية بأحد النظم الفرعية، يجسده مجلس أوروبا إلى جانب العديد من النظم الفرعية الأخرى للنظام الإقليمي الأوروبي، فشملت عدداً من المنظمات الأوروبية المتخصصة التي تتسع أو تضيق العضوية فيها حسب الأحوال والاتحاد الأوروبي هو المنظمة الوحيدة التي تجسد العملية التكاملية والاندماجية في أوروبا التي قبلت الدول الأعضاء بموجهاً نقل جزء يتزايد باطراد من اختصاصاتها وصلاحياتها إلى مؤسسات مشتركة بغية الوصول إلى هدف نهائي طموح، هو تحقيق وحدة أوروبا السياسية باستخدام منهج وظيفي متدرج يبدأ بالاقتصاد وينتهي بالسياسة. وتمكنت تجربة التكامل الأوروبي من تطبيق النهج الوظيفي بنجاح، لسبب بسيط هو أنها تمكنت من حل ثلاث معضلات أساسية: أولها توحيد الخلافات السياسية وعزل تأثيراتها السلبية المحتملة في العملية التكاملية، وثانيها بناء مؤسسات فعالة قادرة على إدارة العملية التكاملية، وآخرها ضمان تقدم العملية التكاملية إلى الأمام واستمرارها والحيلولة دون التفافها حول نفسها؛

**النتيجة الثالثة:** إن انتشار الأزمات يركز على غير قليل من قنوات عدوى، تدعم توسعها عالمياً من خلال قناة «التدفق العالمي لرأس المال» من وإلى «مراكز نشوئها»، إلى تفشيها عبر معبر «صفقات التجارة الدولية» تصديراً واستيراداً مع شركات الدول المتأزمة، ومن أهم ما يُعتقد أنه ساهم بشكل أساسي في تدويل الأزمات عالمياً، ما يُسمى بـ «الاحتباس الدولار» لجانب من الاعتبار أن «نظام النقد الدولي» مذ اتفاقية بريتن وودز محتجز ضمن حدود دولة الاقتصاد العالمي. وهو ما يثبت الفرضية الثالثة.

**النتيجة الرابعة:** بنفس صيغة التحرير المطلق لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتدفقاتها غير المشروطة أو المقيدة بين الدول الأعضاء يتم انتقال الأزمات الاقتصادية من دولة عضوة إلى باقي دول التكتل؛ فإذا كان أعضاء التكتل على درجة عالية من التكامل ومعامل الارتباط فيما بينها مرتفع عبر قنوات الصفقات التجارية والأسواق المالية، فمن المنطقي أن تؤثر حالات اللاستقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء الأخرى.

**النتيجة الخامسة:** بنفس القدرة بالغة الخطورة على نقل الأزمات بين الدول الأعضاء، للتكتلات الاقتصادية من آليات الحد من الأزمات الاقتصادية وحسرها الكثير إذ أن جهود التعاون داخل الإقليم قد تخفف من حدة الآثار وتساعد على تجاوز الخسائر لجانب من الاعتبار أن الهيئات المشرفة تملك من التصور المتكامل لخصائص ووضعيات الاقتصاد الإقليمي ما يتيح لها إمكانية اتخاذ الإجراءات والسياسات المالية والنقدية اللازمة والمناسبة والمتناسقة، ففي خضم عملية الأزمة تبرز التكتلات حينها كقناة من قنوات

التدويل، وفي المقابل وفي أحيان أخرى تكون كآلية لردم وسد منافذ قنوات التدويل من خلال الاعتماد على القوى الداخلية للإقليم تمويلاً وتمويلاً. وهو ما يثبت الفرضية الثانية.

**النتيجة السادسة:** من خلال المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي المثبت أن هذا الأخير قد مسته الأزمة، عبر قناة الأسواق المالية التي شهدت هبوطاً حاداً لارتباطها بأسواق الولايات المتحدة الأمريكية وعلى عدة مستويات، وفي المقابل عمقت قناة الصفقات التجارية آثار الأزمة، بسبب انخفاض صادرات الاتحاد خصوصاً نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمَّ انخفاض الطلب الكلي. فسُجل بذلك انخفاض معدلات النمو في الناتج... وتختلف حدة الأزمة باختلاف طبيعة ودرجات الترابط بين الاقتصاديات الدول الأعضاء.

**النتيجة السابعة:** كشفت الأزمة العالمية النقاب على أزمة اليورو (الأزمة اليونانية) التي هددت بالهيار الاتحاد النقدي الأوروبي أو تفهقه إلى مراحل سابقة واضحة إياه أمام أكبر وأشد اختبار عرفه خلال مسيرته التكاملية وبينت سنوات الأزمة العجاف وجود اختلالات هيكلية عميقة تنطوي عليها الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد الأوروبي كما كشفت عدم كفاية شروطها لتحقيق تكامل متوازن ومستدام لكن بفضل العمل المشترك القوي والواسع النطاق على مستوى سياسات دول الاتحاد تم احتواء الأزمة وتم وقف الاضطرابات المالية والحد من تأثيرها المعاكس على النشاط الاقتصادي لأوروبا من خلال الدعم غير المسبوق للسيولة والائتمان، وأدوات التمويل الأوروبية الجديدة، واتخاذ إجراءات مالية كبيرة في البلدان المتضررة. كما أن في إطار الإقليم المتكامل ترتفع فرص المجموعة لممارسة الضغوط المناسبة على أعضائها لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل، وإتباع صفات علاج تتناسب مع واقع حال الإقليم ومكوناته من الدول. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

وبعد استعراض جملة نتائج الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات :

1. ضرورة التوجه الداخلي سواء على مستوى النطاق القطري أو الإقليمي، والعمل على تقوية قوى الطلب الداخلي لتخفيف من حدة الاضطرابات والارتدادات الخارجية، والداخلية.
2. على الدول النامية إعطاء الأهمية «للتكامل الاقتصادي» ذو الفاعلية اقتصادياً وسياسياً واعتماداً على التقارب الجغرافي والتجانس الاقتصادي للتأثير على قدرتها في جني المغامم وتحصيل المكاسب، والمزايا الاقتصادية المستقبلية لما تمثله التكتلات من صمام أمان، يُكسب الدول المناعة و يمنحها قدرة على مواجهة مختلف الآثار الناجمة عن الأزمات (اضطراب الأسواق، الإعسار التمويلي، انخفاض الطلب الكلي... الخ) أو التقليل من إرهابهما.
3. العمل على الاندماج المتوازن في النظام الاقتصادي العالمي مع ما يتسق ويتناسب مع قدرات الاقتصادات القطرية والإقليمية، فيما تقدر عليه وما لا تقدر عليه، وبما يحقق لها أكثر منافع وأقل أضرار.
4. ضرورة تقديم الأولوية للاستثمارات الحقيقية سواء المحلية أو الأجنبية، التي تسهم في رفع الإنتاجية وتحقق التنمية وتضمن عدم وقوع تدفقات عكسية في حال الأزمات، بعيداً عن الاستثمارات غير الحقيقية، وقصيرة المدى التي تكون أكثر عرضة للمضاربات والمقامرة، وسريعة الحركة نحو الخارج.

وفي الأخير ... وبعد ما تطرقنا له من خلال «البحث» وكأفاق بحثية نسجل ما يلي :

- أنه مهما قيل عن مزايا وعيوب تسعير التجارة بـ «الدولار»، إلا أن الأكد أن الضرر من «الاحتباس الدولار» قائم، كما أن هذا لا يعني أن قرار تحويل عملة التسعير من الدولار إلى الأورو متاحاً أو مرغوباً به.

فهل عملية تحويل تسعير التبادلات التجارية بأطراف مختلفة «الدولار»، «الأورو»، «الين» تباعاً للفضاءات

الاقتصادية القارية سيخفف من حدة الأزمات ؟

- بدأت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر سنة 2008 بإفلاس بنوك وشركات إقراض من الحجم الثقيل، لكن يبدو أنها وصلت (أي الأزمة) إلى مرحلة إفلاس الدول بعد الوضع الذي تعانيه اليونان والإشارات التي تحذر من ضخامة المديونية التي باتت تعانيها أميركا، وما يمكن أن يطال كل من اسبانيا والبرتغال وايرلندا.

فهل نحن على أعتاب مرحلة جديدة في الأزمة المالية العالمية؟ مرحلة إفلاس الدول؟

# قائمة المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2005.
2. أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
3. أسامة الجندوب، العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001 .
4. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006.
5. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، ط2، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
6. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
7. جون هدسون، مارك هرنذر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987.
8. حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003 .
9. دومينيك سلفاتورو، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
10. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
11. زكريا سلامة شنتاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية "من منظور الاقتصاد الإسلامي"، ط1، دار النفائس، الأردن، 2009.
12. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، ط2، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
13. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "النكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005 .
14. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، ط2، ج3، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
15. سامي محمد هشام حريز، المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات "الأسس النظرية والتطبيقية"، ط1، دار البداية، عمان، 2007.
16. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
17. سمير أمين، فرانسوا أوتار، مناهضة العولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004 ،
18. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، ط1، مصر، 2005.

19. الشافعي محمد بشير، السوق الأوروبية المشتركة أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية، دار وبلد النشر غير مذكورين، 1973.
20. صلاح الدين حسن السيسي، بورصات الأوراق المالية "الأهمية، الأهداف، السبل، مقترحات النجاح"، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
21. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
22. ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
23. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
24. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994. طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية "المفاهيم- إدارة المخاطر- المحاسبة"، الجزء الخامس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
25. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
26. عبد الغني بن محمد، الأزمة المالية العالمية 2008 "أسبابها وآثارها وما نستخلصه منها...وقفات شرعية مع الأزمة المالية"، دار البحار، الأردن، 2008.
27. عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة Sub-prime، ليجند للنشر، الجزائر، 2009.
28. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
29. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكوز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
30. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
31. عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، ط1، دار الأمين للنشر، القاهرة، 2007.
32. عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
33. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
34. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية (تجربة التكامل و الوحدة)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986.
35. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
36. علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة، ط1، ج1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، 2004.



37. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 2002.
38. فريد راغب النجار، إدارة التغيير الاستراتيجي العربي لمواجهة الأزمة المالية العالمية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
39. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد147، مارس 1990.
40. كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية و التمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
41. لستر ثارو، الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 204، الكويت، ديسمبر 1995.
42. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ج2، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
43. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية "الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
44. محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات "منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية"، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، 1990.
45. محمد العربي فلاح، المتوسطة والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
46. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية "قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة"، ط1، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
47. محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1981.
48. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2000.
49. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، ط1، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986.
50. محمود خلف جاد الله، إدارة الأزمات، ط1، دار أسامة، الأردن، 2008.
51. مروان عطون، أسعار صرف العملات "أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة.
52. معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل والتغيير، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

53. نبيل حشاد، العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي "الفرص والتحديات"، ط 1، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، مصر، 2006.
54. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، ط1، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2009.
55. هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .
56. يوسف أبو فارة، إدارة الأزمات مدخل متكامل، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

### ثانياً: الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية:

57. بن حبيب عبد الرزاق، حوالم رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22ماي 2002 .
58. بن نعمون حمادو، طبيعة الاصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
59. بوعتروس عبدالحق، تحليل الأزمة المالية الراهنة، الملتقى الدولي: أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، ماي 2009.
60. بوعشة مبارك، الأزمة المالية الجذور الأسباب والآفاق، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
61. جوادي نورالدين، مقارنة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 03 فيفري 2009.
62. نور الدين جوادي، مقارنة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية أعقاب إفرازمات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، بشار، 28-29 أبريل 2010.
63. الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009.
64. بوكساني رشيد، ديبش أحمد، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي المغربي ، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9ماي 2004 .
65. جدو سامية، التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9ماي 2004 .

66. جلطي غالم، بن منصور عبد الله، إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002.
67. خوني رابح، حساني رقية، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكامل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004 .
68. زكرياء بله باسي، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009.
69. سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو عربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004.
70. صالح عمر فلاحي، إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآنية والآفاق المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 89 ماي 2004.
71. عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية سجال التدويل وأطروحات التعملم الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمّان، الأردن، 1-2/12/2010.
72. عيسى حمد الفارسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه ومقوماته ومعوقات قيامه، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004 .
73. عيه عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير على الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية، 19-20 ديسمبر 2009، بيروت، لبنان.
74. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية: التنبؤ بالأزمة فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
75. فوزي محريق، عقبة عبد اللاوي، «مصيدة السيولة الكيترية» كأحد حلول الأزمة... بين وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، 5-6 ماي 2009.
76. كمال رزيق، مسدور فارس، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002.

77. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية "أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009.
78. محمد الناصر حميداتو، الأزمة والاقتصادات العربية والنفط، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 03 فيفري 2009.
79. مصطفى بخوش، أفاق مشروع الشراكة الأورو متوسطية وموقع العرب فيه، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 89 ماي 2004.
80. مرزوقي مرزوقي، تأثيرات وتطورات الأزمة المالية في ظل خطة الإنقاذ الأمريكية، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 03 فيفري 2009.
81. مفتاح صالح، سليم قط، واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجية تحقيقه، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أفريل، 2007 .
82. مفتاح صالح، مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004.

### ثالثاً: مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

83. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
84. قحايرية أمال، الوحدة النقدية الأوروبية "الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005-2006، جامعة الجزائر.
85. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
86. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006/2005.
87. مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002/2001 .
88. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2003/2002.
89. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007 .

90. مأمون أحمد سليم دقاسمة، إدارة الأزمات دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات والمعوقات من وجهة نظر أصحاب الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1998.
91. عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك و بعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو متوسطية على الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2008/2007 .
92. آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007 .
93. بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 .
94. خليفه مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية "تجارب وتحديات"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006 /2005 .
95. خالد محمد خليل متزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي " أهميتها و تطورها و العناصر المؤثرة عليها"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، السنة غير مذكورة .

#### رابعاً: المجالات والدوريات:

96. محمد السيد سليم، خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي(حالة الآسيان)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد366، أغسطس 2009.
97. مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأساً على عقب حقائق مالية بعد الدولار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 358، ديسمبر 2008.
98. موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الامتحان الأخير لتجاوز العصبية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد262، 2000 .
99. يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد365، تموز/يوليو 2009.
100. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، العدد6، 2009.
101. أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد41، مارس2010.
102. ارتفاع البطالة في ألمانيا ينحسر في فبراير، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودي)، المملكة العربية السعودية، العدد41، مارس2010.

103. علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة "المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 07، 2010-2009.
104. رضا الشكندالي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 8، 01 سبتمبر 2010.
105. مصطفى صايح، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري "الفرص والتحديات"، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 8، 01 سبتمبر 2010.
106. أحمد الكرم، أزمة أوروبا اقتصادية مالية...سياسية والبيورو سيبقى ولن يتحول إلى مرجع، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 8، 1 سبتمبر 2010.
107. حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009، ص 78.
108. عبد الرحمان تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009.
109. كريس هارمن، الاقتصاد المنحون "الرأسمالية والسوق اليوم"، كراسات اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية، العدد 5، سنة النشر غير مذكورة.
110. محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 7، 1997.
111. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 46، ربيع 2009.
112. شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010.
113. منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 47، صيف 2009.
114. علة مراد، الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010.
115. بطرس لبكي، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان وكيفية معالجة تلك الانعكاسات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 47، صيف 2009.

116. أحمد عامر عامر، تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010.
117. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010.
118. حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010.
119. بدیعة لشهب، الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 52، خريف 2010.
120. تشارلز كوليتز، الأزمة في عيون التاريخ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 4، ديسمبر 2008.
121. بنجامين كوهين، مستقبل عملات الاحتياطي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 3، سبتمبر 2009.
122. لورا كودرس، أزمة ثقة وأكثر من ذلك، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 2، يونيو 2008.
123. ستيفان الجفر وجوران ليند، حلول ستوكهولم، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 4، ديسمبر 2008.
124. فرانثيسكو جيفاتاسي، النمو بعد الأزمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، عدد 3، سبتمبر 2009.
125. اندرو بيرغ، ادواردو بورنستاين، "النقاش الدائر حول الدولار"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 37، العدد 1، 2000.
126. مانجال جوسامي، جاك رى، تدفقات رأس المال العالمي تتحدى الجاذبية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 1، مارس 2007.
127. توماس دورسي، تمويل التجارة يتعثر، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 1، مارس 2009.
128. تشارلز وايلوسز، أروع أوقات اليورو؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009.
129. ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009.
130. مارتن شيهاك، سروبونا متيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009.
131. أكسل بيرتوش، سامويلس وبارميشوار راملوغان، اليورو الأكثر عالمية دائماً، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 1، مارس 2007.
132. باري ايشنجرين، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009.

133. جيرمي كليفت، أزمة اختبار تواجه أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009.
134. سيليا بازارباشيوجلو، مانجال جوسوامي، حاك رى، الوجه المتغير للمتغير للمستثمرين، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 1، مارس 2007.
135. باولو مارو، بيشاي يافه، أزمات المستقبل المالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 4، ديسمبر 2007.
136. راندال دود، ويول ميلز، تفشي المرض عدوى الرهونات دون الممتازة الأمريكية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، عدد 2، يونيو 2008.

#### خامساً: التقارير ونشريات المؤسسات:

137. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009 "مكافحة الأزمة"، واشنطن، 2009.
138. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، واشنطن، أكتوبر 2010.
139. صندوق النقد الدولي، آفاق الاستقرار العالمي "الحفاظ على التعافي"، واشنطن، أكتوبر 2009.
140. صندوق النقد الدولي، "منهجية تحديد أسعار الصرف"، نشرة صندوق النقد الدولي، العدد 28، 2000.
141. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، 2007.
142. نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان "الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع، واشنطن، 09 ماي 2010.
143. نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، واشنطن، 2 ماي 2010.
144. جون بلودورن، روبا دوتا غوبتا، جيمي غوجاردو، بيتيا توبالوفا، التدفقات الرأسمالية الدولية: موثوقة أم متقلبة؟، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2011.
145. مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، ماي 2010.
146. سالي ماكنمارا، جي دي فوستر، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان، منشورات مركز هيريتيج، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 ماي 2010.
147. فينسينت راينهارت، كارمين راينهارت، من خرافات الأزمة المالية في اليونان، منشورات مركز أميركان أنتربرايز، الولايات المتحدة، 9 ماي 2010.
148. أحمد مهدي بلواقي، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008.
149. وزارة الخارجية الأمريكية، موجز الاقتصاد الأمريكي، واشنطن، 2009.



150. دائرة المالية-حكومة دبي، أخبار المالية، دبي، العدد19، 4-10 ماي2010.

## ب. المراجع باللغة الأجنبية :

### First: Books:

151. Miroslav n. jovanovic and Richard g.n lipsey, International economic integration”limits and prospects”, second edition, London, routledge, 1998.
152. Bela Balassa ,**The theory of economic integration** ,Richard D.irwin, inc .Homewood, illinois, 1961.
153. Unctad ,**Trade and development report 2007** ,New York 5 ,September .2007
154. Mary E. Burfisher ,Sherman Robinson ,Karen Thierfelder, Regionalism: Old and New, Theory and Practice ,**International Conference Agricultural policy reform and the WTO :where are we heading** ,?Capri (Italy), June 23-26, 2003.
155. salah mouhoubi, **Le Monde en Crise « La fin de l'unilatéralisme américain? »**, office des publications universitaires, Algérie, 2010
156. Goerge soros, The New Paradigm for financial Markets, “The credit Crisis of 2008 and What it Means”, First edition, Publicaffairs, New york, 2008.

### Second: Magazines:

157. Robin Brooks, Kristin Forbes, jean ims, ashoka mody, Dancing in unison?, **Finance & Development**, IMF, Volume 40, Number 2, june.

### Third: Articles and seminars:

- 158.U.S. Department of the Treasury Office of International Affairs, **Report to Congress on International Economic and Exchange Rate Policies**, USA, February 2011.
- 159.William H. Cooper, **EU-U.S. Economic Ties: Framework Scope and Magnitude**, Congressional Research Service, January 27, 2011.
- 160.Uri Daudush, *Sergy Aleksashenko, Shimelse Ali, Vera Eidelman, Moisés Naím, Bennett Stancil, Paola Subacchi, Paradigm Lost The Euro In Crisis, Carnegie endowment.*
- 161.Beroe Inc, **Euro Crisis: The Impact On Emerging Countries**, JULY/2010, [beroe-inc.com/euro-crisis.pdf](http://beroe-inc.com/euro-crisis.pdf).
- 162.Davide Furceri, Aleksandra Zdzienicka, The real effect of financial crises in the European transition economies1, **Economics of Transition**, The European Bank for Reconstruction and Development, Volume 19, 1–25, 2011.
- 163.Trung Bui and Tamim Bayoumi, Their Cup Spilleth Over, Finance and Development, International Monetary Fund, Volume 47, Number 1, March 2010.
- 164.Directorate - General for Economic and Financial Af fairs, **The Impact of the Global Crisison Ne ighbouring Countriesof the EU**, Occasional Papers 48, June 2009.
- 165.*Katinka Barysch, New Europe And There Economic Crisis, Centre for European Reform, London, February 2009.*
- 166.*Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, Greece’s Debt Crisis: Overview Policy Responses and Implications, Congressional Research Service, USA, April 27- 2010.*

**Fourth: Reports:**

167. Le Commerce Mondial au 21eme siècle, IFRI ( Institut Française des Relations Internationales ) 2002.
168. IMF WEO, April 2010
169. Warwick J. McKibbin And rew Stoeckel, **The Potential Impact of the Global Financial Crisis on World Trade**, The World Bank, Policy Research Working Paper 5134, November 2009.
170. European Commission, **European Economy: Economic Crisis in Europe Causes Consequences and Responses**, 7-2009, Luxembourg, 2009.
171. European Commission, **Towards more responsibility and competitiveness in the European financial sector**, Belgium, 2010.
172. Eurostat, **Europe in figures Eurostat yearbook 2010**, European commission , Luxembourg, 2010.
- 173.
174. European Commission, **European Economic Forecast**, Luxembourg, Spring 2011.
175. Eurostat Newsrelease Euro indicators, **April 2011 Euro area unemployment rate at 9.9% EU27 at 9.4%**, Luxembourg, 76/2011, 31 May 2011.
176. OECD, **Economic Outlook**, Volume 2010 Issue 2 - No. 88 OECD 2010
177. Eurostat , **Eurostat regional yearbook 2009**, Europa, 2009.
178. Eurostat, **Eurostat news release euro indicateurs**, Europa, 12 February 2010.
179. Eurostat European commission, **Europe in Figures Eurostat year book 2009**, Europa ,2009.
180. Eurostat news release euro indicators, **Sector Accounts: first quarter of 2009 "Household saving rate at 15.6% in the euro area and 13.8% in the EU27 Business investment rate at 21.7% and 21.8% respectively"**, 110/2009, Europe, 30 July 2009.
181. Eurostat, **European union foreign direct investment yearbook**, European commission, Luxembourg, 2007.
182. Eurostat news release euro indicators, **Sector Accounts: second quarter of 2009 "Household saving rate at 16.5% in the euro area and 14.4% in the EU27 Business investment rate at 20.8% in both zones"**, Luxembourg, 152/2009, 29 October 2009.
183. Eurostat news release euro indicators, **Sector Accounts: third quarter of 2009 "Household saving rate down to 15.8% in the euro area and 13.7% in the EU27 Business investment rate up to 21.3% and 21.1% respectively"**, Luxembourg, 15/ 2010, 28 January 2010.
184. European Commission, **The Social Situation in the European Union 2007 "Social Cohesion through Equal Opportunities"**, Europe, April 2008 .
185. *pravind kumar jugnauth, Facing The Euro Zone Crisis, minister of finance & Economic development, August 2010.*

## ج. مراجع الانترنت:

186. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الاتحاد الأوروبي، 25-02-2011،  
[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF\\_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A)
187. محمد شريف بشير، أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي، تاريخ الاطلاع 30-05-2011،  
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1CFF3497-B4AA-4C6A-81FD-0B3E2ECCE00A.htm>
188. أشرف محمد دوابه، عدوى الأزمة المالية .. هجر الدولار يمنع الانتقال، [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net).
189. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2205277A-EF8F-4BD3-A992-B0515927C878.htm>, 22-06-2011
190. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E17DDDDC-61C5-4ECE-81B4-49B07F59B9CB.htm>, 15-03-2010.
191. <http://www.almanar.com.lb/newssite/NewsDetails.aspx?id=131670&language=ar> , 15-03-2010.
192. Annual national accounts: Gross domestic product, OECD National Accounts Statistics (database) ,  
<http://dx.doi.org/10.1787/2074384X-2011-table5>
193. DG TRADE, UNITED STATES EU BILATERAL TRADE AND TRADE WITH THE WORLD, 17-Mar-11, <http://trade.ec.europa.eu/doclib/html/113484.htm>.
194. [epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tsieb020](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tsieb020), 22-05-2011.
195. [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics\\_explained/images/5/55/Table\\_unemployment\\_rates.PNG](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/images/5/55/Table_unemployment_rates.PNG), 23-05-2011.
196. [epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tsieb010](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tsieb010), 20-05-2011
197. [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics\\_explained/index.php](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php), 15-03-2010.
198. EUROPEAN CUMMUNITY, financial \_ markets regulatory dialogue, 13/03/2010,  
[http://ec.europa.eu/internal\\_market/finances/docs/general/eu-us-dialogue-report-state-of-play\\_en.pdf&rurl=translate.google.dz](http://ec.europa.eu/internal_market/finances/docs/general/eu-us-dialogue-report-state-of-play_en.pdf&rurl=translate.google.dz)
199. [http://en.wikipedia.org/wiki/Economy\\_of\\_the\\_European\\_Union](http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_the_European_Union), Economy of the European Union, 15-06-2011.
200. Capitalvia, *Impact of Greece crisis*, [www.capitalvia.com](http://www.capitalvia.com).
201. <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>, 18-05-2011.

# الفهرس

الصفحة	المحتويات
IV	الإهداء.....
V	كلمة شكر وتقدير.....
VI	الملخص.....
VII	قائمة الجداول.....
X	قائمة الأشكال البيانية.....
أ - هـ	مقدمة.....
1-50	الفصل الأول: التكتلات الاقتصادية مقارنة نظرية.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: وقفة مفاهيمية لمرتكزات التكتلات الاقتصادية التقليدية.....
3	المطلب الأول: الإطار التعريفي بالتكامل الاقتصادي (المفهوم، الأشكال، المراحل).....
8	المطلب الثاني: مناهج ونظريات التكامل الاقتصادي التقليدي.....
12	المطلب الثالث: محددات حركة التكامل الاقتصادي (مقوماته ودوافعه، الآثار الناجمة عنه).....
20	المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الحديثة «الاقليمية الجديدة».....
20	المطلب الأول: مفهوم الاقليمية الجديدة ودوافع ظهورها.....
23	المطلب الثاني: سمات الاقليمية الجديدة وأهم الاختلافات بينها وبين التكتلات التقليدية.....
26	المطلب الثالث: الاقليمية الجديدة في الميزان (الايجابيات والسلبيات).....
29	المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية الدولية دراسة تطبيقية «الاتحاد الأوروبي نموذجاً».....
29	المطلب الأول: التكتل الاقتصادي التقليدي للاتحاد الأوروبي.....
45	المطلب الثاني: «الاقليمية الجديدة» للاتحاد الأوروبي «حالة الشراكة الأورو-متوسطية نموذجاً».....
50	خلاصة الفصل الأول.....
51-111	الفصل الثاني: الأزمة المالية الراهنة ومعابر التدويل.....
52	تمهيد.....
53	المبحث الأول: إطار عام حول الأزمة الاقتصادية العالمية.....
53	المطلب الأول: المقصود بمفردة الأزمة ضمن الأدبيات الاقتصادية.....
55	المطلب الثاني: أنواع الأزمات وأسباب نشوئها والمراحل التي تمر بها.....
65	المطلب الثالث: كرونولوجيا أزمات القرن العشرين (لحة لأشهر أزمات القرن).....

75	.....المبحث الثاني: الأزمة المالية الراهنة.
75	المطلب الأول: الأزمة العالمية الراهنة لمحة عامة (قراءة تاريخية-الأسباب، الجذور، أهم تفسيرات نشوئها).....
91	.....المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية وأساليب المواجهة.
95	.....المطلب الثالث: الأزمة المالية الراهنة...الطريق للخروج من النفق (الحلول).
101	.....المبحث الثالث: معابر تدويل الأزمة العالمية.
101	.....المطلب الأول: قناة الصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية.
107	.....المطلب الثاني: قناة الأسواق المالية وعدوى الأزمات.
109	.....المطلب الثالث: الارتباط بالدولار «الاحتباس الدولار» كقناة لانتقال الأزمات.
111	.....خلاصة الفصل الثاني.
161-112	.....الفصل الثالث: التكتل الاقتصادي الأوروبي والأزمات الداخلية أزمة اليونان أمودجاً.
113	.....تمهيد.
114	.....المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية العالمية الانتشار والأثر على مستوى الاتحاد الأوروبي.
114	.....المطلب الأول: معبري الأسواق المالية والنقدية وانتقال الأزمة العالمية للاتحاد الأوروبي.
124	.....المطلب الثاني: معبر الصفقات التجارية وانتقال الأزمة للاتحاد الأوروبي.
126	.....المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على بعض المتغيرات الكلية للاتحاد الأوروبي.
138	.....المبحث الثاني: الاختبار الأوروبي «أزمة اليورو».
138	.....المطلب الأول: الخلفية الاقتصادية لأزمة الديون السيادية في اليونان.
148	.....المطلب الثاني: أزمة اليورو بين الانتشار والانحسار.
154	.....المطلب الثالث: خطط الإنقاذ والحلول المقترحة لحل الأزمة اليونانية ومنعها من الانتشار.
160	.....خلاصة الفصل الثالث.
161	.....خاتمة.
166	.....المصادر والمراجع.
180	.....الفهرس.

## الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

قول مأثور:

«إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه، إلا قال في غده لو  
غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان أفضل، ولو ترك ذلك لكان  
أجمل. وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة  
البشر»

(عماد الدين الأصفهاني)

دع الأيام تفعل ما تشاء  
ولا تجزع لحادثه الليالي  
وطب نفساً إذا حكم القضاء  
فما لحوادث الدنيا بقاء  
من ديوان الامام الشافعي...